



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة مكتب المستكفي العربي (٩)

ما بعد الرأسمالية

الدكتور سمير أمين

ما بعد الرأس مالية



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٩)

ما بعد الرأسمالية

الدكتور سمير أمين

**«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن
المجاهات يتبعها مركز دراسات الوحنة العربية»**

بنية «سداد تاور» - شارع ليون - صن. ب: ١١٣ - ٦٠٠١ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤ - ٨٠١٥٨٢ - برقيا: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميل: ٨٠٢٢٣٣

**حقوق النشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
بيروت: كانون الثاني / يناير ١٩٨٨**

المُحتويات

مقدمة	٧
الفصل الأول : التبعية والتوزع العالمي للرأسمالية	١١
الفصل الثاني : توسيع أم أزمة الرأسمالية؟	٥٣
الفصل الثالث : توزيع الدخل في النظام الرأسالي	٨٣
الفصل الرابع : اشكالية الاشتراكية وما بعد الرأسمالية	١٠٥
الفصل الخامس : تكيف أم فك ارتباط؟ مستوى الخط الاستراتيجي:	
هل القومية عنصر فاعل في التاريخ	١٦١
الفصل السادس : مستوى التكتيك: فك الارتباط أم اصلاح	
النظام العالمي؟ التضاد غير المطلق	١٩٣
الفصل السابع : القوى النظمية والقوى المناهضة للنظام:	
تعدد أبعاد الممارسة السياسية - العودة	
إلى معضلة القوى الفاعلة في التاريخ	٢٠٩
الفصل الثامن : رسالة الماركسية في آسيا وافريقيا	٢٢١
المراجع	:	٢٤٩
الفهرس	:	٢٥١

مُقَدَّمَة

١ - طُلب مني أخيراً الكتابة في موضوع «مستقبل الرأسمالية في مصر». وكان التساؤل هو: هل للرأسمالية مستقبل في مصر أم لا؟ فكان رد فعل المبدئي، في أول الأمر، لا يتجاوز البديهيات. فيبدو لي - ولا يزال - أن للرأسمالية «مستقبلًا» إلى أن تنضج قوى اجتماعية قادرة على تقديم بديل اشتراكي وكسب الجماهير الواسعة على هذا الأساس واقامة تنظيم فعال مزاحٍ للغرض. وفي الوقت نفسه لا يزال يبدو لي أن الرأسمالية عاجزة عن حل مشكلة «التخلف». فأفاق «اللحاق» بالأمم الرأسمالية المتقدمة خارجة عن نطاق المستقبل المنظور.

فهناك، إذاً، تناقض واضح. فلو كانت الرأسمالية عاجزة عن حل مشكلة التخلف لاصبح لدينا خياران تاريجيان اثنان هما: إما ان نبحث عن «طريق آخر» للخروج من المأزق، وإما ان نترك «سير الأمور» يحكم لنا، علمًا بأن حكم التاريخ هو في بعض الاحيان قاسيٌ، لدرجة أن هناك امثلة شعوب فقدت هويتها - ان لم يكن وجودها - (وقد سبق حدوث ذلك ايضاً في التاريخ).

وإذا بحثنا عن «طريق آخر»: هل يمكن اطلاق اسم على هذا «الآخر؟» هل يمكن القول إنه هو بالضرورة الطريق الاشتراكي؟ ان الجواب يتطلب، أولاً، تحديدًا دقيقًا لمفهوم الاشتراكية؛ وثانياً: إثبات أنها احتمال ممكن؛ وثالثاً، إثبات أنها قادرة على حل ما يستحيل ان يجد حلًّه في اطار الرأسمالية. ثم لا يصح الحديث في هذا الموضوع دون عمل حساب لتجارب «الاشراكية المحققة» - كما يقال - أي تجارب الاتحاد السوفيتي والصين وغيرهما من البلدان الاشتراكية. فلسنا نحن اليوم بصدّ اختراع نعط جديداً تماماً ليس له جذور تاريخية.

ولهذا يتطلب الأمر ما يلي: أولاً فتح باب النقاش في موضوع ماهية الاشتراكية، ثم - في ضوء هذا النقاش - الفحص في مشاكل الاشتراكية المعاقة بفرض التوصل إلى حكم فيها أنجزته هذه المجتمعات، وما لم تنجزه بعد. فالحكم على مستقبل الاشتراكية في بلادنا - وتالياً الحكم على عكسه، أي استمرار الرأسمالية - يتوقف إلى حد كبير على الحكم على طبيعة إنجازات الاشتراكية المعاقة، أي تحديد أوجه القوة والضعف فيها حققت هذه المجتمعات.

يتطلب الأمر إذاً نصيحاً من الشجاعة الفكرية: فبادئ ذي بدء ينبغي الاعتراف بأن «الاشتراكية» تعاني من أزمة في المرحلة التي نجتازها. سواءً أكان ذلك في الغرب الرأسمالي المتقدم حيث لا نرى مستقبلاً اشتراكياً ظاهراً في الأفق المنظورة، أم في الدول الرأسمالية للعالم الثالث، بعد أن خيبت الآمال التي علقناها جميعاً على أن النضال من أجل التحرر الوطني لا بد أن يؤدي إلى تطور الأمور في اتجاه التحول الاشتراكي. يضاف إلى ذلك أن الاشتراكية في العالم الاشتراكي نفسه تعاني من أزمة علينا أن نتناول نقاشها أيضاً بشجاعة.

ولنقل إن الأطروحة التي سوف نعرض حججها فيما يلي قد تبدو غريبة، بل متناقضة؛ فسوف نقول إنه ليس هناك مستقبل للرأسمالية كنظام عام - لا في مصر ولا في العالم الثالث بشكل عام - بينما لا يزال هناك مستقبل لعلاقات الانتاج الرأسمالية، وذلك لمرحلة تاريخية طويلة. وأتفى أن يتضح معنى هذه الجملة الغامضة - وربما الاستفزازية - من خلال عرضنا.

٢ - إذن المشكلة التي نواجهها مزدوجة الطابع: فهي من جانب تخصّ إشكالية التوسيع الرأسمالي على صعيد عالمي ومستقبل العالم الثالث في هذا الإطار، ومن الجانب الآخر تخصّ إشكالية بناء الاشتراكية في المجتمعات التي قامت ثورة رسمت لنفسها هذا المهد. ويستحيل الفصل بين هذين الجانبين للمشكلة.

ومن هنا لعل تبويب مواضيع هذا الكتاب من شأنه أن يساعد على ادراك هذه الرابطة العضوية بين وجهي المشكلة: التخلف الرأسمالي من جانب، والبناء الاشتراكي من الجانب الآخر.

تعالج الفصول الثلاثة الأولى موضوع عدم التكافؤ في التوسيع الرأسمالي العالمي، وتالياً خصوصيات «الاطرف» وعدم إمكان «اللحاق»، الأمر الذي يفرض علينا البحث عن أسلوب آخر للخروج من المأزق.

ثم يعالج الفصل التالي - الرابع - إشكالية الثورات الاشتراكية التي ثُمت تحت راية الماركسية والتي رسمت لنفسها هدف بناء الاشتراكية. وننظر هنا إلى المشكلة الجوهرية

التي لا مفرّ من الإجابة عنها وهي : هل وفّت فعلًا هذه المجتمعات بوعود الاشتراكية أم فتحت فصلًا جديداً طويلاً لا يزال يتسم بفعل التناقض بين الترعة الاشتراكية ونزاعات أخرى معادية لها؟

وتعالج الفصول الثلاثة التي تليه (الخامس والسادس والسابع) إشكالية فك الارتباط المفروض على المجتمعات التي عانت، ولا تزال تعاني، من نتائج التوسيع الرأسالي، وذلك من الزوايا الاستراتيجية والتكتيكية.

أما الفصل الثامن والأخير، فهو يختص بعد الأيديولوجي للإشكالية. وقد ذهبنا هنا إلى أنَّ رسالة الماركسية في مواجهة التحديات التي تواجهها المجتمعات الآسيوية والأفريقية المعاصرة، أنَّ هذه الرسالة لا تزال قائمة.

٣ - وأود هنا أن أقدم للقارئ، تلخيصاً موجزاً لأهم النتائج التي توصلت إليها، وهي الآتية :

أولاً: يفرض الطابع غير المتكافئ للتوسيع الرأسالي العالمي على المجتمعات التي تعاني من هذه الظاهرة (وهي «الأطراف») استراتيجية تقوم على مبدأ فك الارتباط، أي الخروج من منطق هذا التوسيع. فالمقصود بمفهوم فك الارتباط هو اذن اعطاء الأولوية لمقتضيات تنمية وطنية شاملة - اقتصادية واجتماعية وثقافية - واحتضان العلاقات الخارجية لمقتضيات هذه الخطة، على عكس استراتيجية «التكيف» التي تقوم على الانخراط في الاتجاهات السائدة على صعيد عالمي، ومحاولة «الاستغادة» منها.

ثانياً: ان عملية فك الارتباط تفرض نفسها كعنصر طبيعي لا مفرّ منه في أعقاب الثورات التي ثُمِّت تحت راية الاشتراكية «العلمية». هذا، بينما التجارب التحريرية التنموية للعالم الثالث التي لم تبلغ هذه الدرجة من الجذرية لم تجرؤ على تصور هذه القطعية. وكان هذا النقص من بين أهم أسباب ضعفها، وفي كثير من الأحيان تراجعها اللاحق أو إفشالها بواسطة المجموع الاستعماري.

ثالثاً: ان الثورات الاشتراكية لم تفتح فصل بناء «سريع» للاشتراكية كما تصورته القوى السياسية والأيديولوجية التي قامت بها. فكان طابعها متعدد الأبعاد، انعكاساً لتنوع القوى الشعبية من جانب، ولنزاعات الرأسالية التي لا يزال لها دور في إثناء قوى الانتاج من الجانب الآخر. فتحت الثورات الاشتراكية في واقع الأمر فصلًا جديداً طويلاً للتاريخ، يتسم باستمرار التناقض بين الترعة الاشتراكية ونزاعات مناهضة لها.

رابعاً: ان هذا الفصل الجديد للتاريخ يستحق أن يطلق عليه اسم «بعد الرأسالية» بدلاً من فصل «الانتقال الاشتراكي». فهناك في إطار هذا المجتمع المشكل

استمرار فعل قوى متنافضة اقترح تبويبها في ثلاث مجموعات: القوى الاشتراكية والقوى الرأسمالية وقوى الدولة والأخيرة منها تتمتع بنصيب من الاستقلال الذاتي بالنسبة الى المجموعتين السابقتين.

هذا، ولو ان هذا الكتاب يمثل مؤلفاً في ذاته، إلا أن القارئ العربي يستطيع ان يعتبره الى حد ما تكملة لكتابي المعنون "أزمة المجتمع العربي"⁽¹⁾ الذي تناولت فيه بعض المشاكل التي لن ارجع اليها هنا، مكتفياً بالاشارة اليها.

(1) سمير أمين، "أزمة المجتمع العربي" (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥).

الفَصلُ الأوّل

الثَّبِيعِيَّةُ وَالتَّوْسُّعُ الْعَالَمِيُّ لِلرَّأْسَمَالِيَّةِ^(١)

(١) نشر هذا البحث في: المُتَكَبِّلُ الْعَرَبِيُّ، السَّنَةُ ٩، العَدْدُ ٩٣ (تَشْرِينُ الثَّانِي / نُوفُمْبَر ١٩٨٦)،

شهدت الأعوام الثلاثون الأخيرة تغيرات مهمة في غالبية المجتمعات المكونة للنظام العالمي، وكذلك في هيكل النظام نفسه. ففي الأعوام الثلاثين التي سبقتها - من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩٤٥ - سادت الغواهر الآتية: ركود نسي للقوى الانتاجية، تناقضات عنيفة بين المراكز الاستعمارية التي حاولت حلها من خلال اليمينة العسكرية (فشهدت الفترة الخربين العالبيتين)، استمرار الأوضاع الكولونيالية أو شبه الكولونيالية في آسيا وأفريقيا، نجاح الثورتين الروسية والصينية تحت قيادة حزبين شيوعيين. أما الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية فاتسمت، على نقيض ذلك، برواج لا سابق له في جموع النظام الرأسالي، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية - دون شك إلى أوائل السبعينيات - وإناء النظم الكولونيالية ثم إقامة أكثر من مائة دولة مستقلة جديدة أو مستحدثة.

وقد تابعت هذه الأحداث والتغيرات في مدة جيلين متاليين، الأمر الذي فرض إعادة النظر في النظريات الاجتماعية. ففي الفترة الأولى أدى كل من الركود وعنف الحروب وأزمة الثلاثينات ونجاح الثورتين الروسيتين والصينية ثم ازدهار النضال من أجل التحرير الوطني، أدى كل ذلك إلى إدراك مازق الرأسالية وفضوح الشورة الاشتراكية التي ظهرت في جدول الأعمال. ثم، على نقيض ذلك كله، أظهرت الأعوام التالية - بعد الحرب العالمية الثانية - القدرة العجيبة للرأسمالية على التكيف مع الظروف الجديدة، بل قدرتها على الاستفادة منها، حتى استعادت الرأسالية شرعيتها

جديدة. يضاف إلى ذلك أن عدم طرح بديل مقنع من جانب النظم الاشتراكية قد أعطى ثباتاً للرأسمالية.

ولا شك أن التحليل النظري للأوضاع يتأخر دائماً عن الأوضاع نفسها. فادرالك طبيعة الظواهر وربط بعضها ببعض في إطار نظري يتطلبان وقتاً. ولذلك فإن النظريات التي تناسب كلاً من هاتين الفترتين قد تبلورت حول نهاية كل من الفترتين، وليس في أولهما. هكذا بالنسبة إلى نظريات الركود التي نشأت خلال الثلاثينيات (الكينزية أو نظرية «تجدد» المستعمرات) والتي انتشرت على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الثانية فقط. هكذا أيضاً بالنسبة إلى النظريات التي ركزت على النمو وأفاقه (النظرية «التنمية» لأمريكا اللاتينية أو نظرية التبعية المزعومة) التي نشأت في السبعينيات ولم تنتشر إلا خلال السبعينيات، أي بعد ان دخل في أزمة الرواج الذي تلا الحرب.

وقد كان التوسع الرأسمالي دائماً غير متكافئ، وذلك بالنسبة إلى هاتين الفترتين المعتبرتين، كما هو بالنسبة إلى المراحل السابقة للتتوسع الرأسمالي منذ بدئه، وكذلك بالنسبة إلى مراكز النظام وأطرافه. يعلم المؤرخ أن بعض المراكز في بعض المراحل عانت من الركود أو التدهور (مثل التدهور البريطاني الحالي) أو الازدحام (مثل الازدحام الياباني الحالي). وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأطراف اليوم والأمس. فلم يكن جموع المناطق الداخلية في النظام الرأسمالي أو المحيطة به يوماً ما كلاً متجانساً موحداً. فمن البديهي الاعتراف باختلاف الأشكال التاريخية للمجتمعات، ومستوى نمو قوى الانتاج فيها ودرجة تبلورها في دول منظمة... الخ. وهذه الحقيقة صحيحة اليوم كما كانت صحيحة قبل أربعة قرون. فالاختلاف بين الدول الخارجية المتقدمة والمجتمعات القبلية لم يقل عن الاختلاف الحالي بين البرازيل والرواندا.

هذا، وقد أدى اندماج هذه المناطق المختلفة التي سميناها «الأطراف» في النظام الرأسمالي العالمي، إلى زيادة اختلافها نتيجة تنوع الوظائف في هذا النظام. فنحن نلاحظ هذا التنوع في الوظائف مثلاً عندما نقارن بين إنكلترا الجديدة وأمريكا الكولونيالية الإسبانية ومستعمرات استغلال العبيد، والدولة العثمانية والصين (بعد «فتحها») التي اندمجت في شبكة المعادلات المتحورة حول أوروبا، وألهند واندونيسيا المستعمرة، ذلك التنوع الذي لا يقل درجة عن درجة اختلاف بلدان العالم الثالث المعاصر.

إن إعادة كشف هذه البداهة، أي اختلاف أوضاع العالم الثالث المعاصر

ومعدلات النمو واختلاف الوظائف في النظام العالمي (من معون الموارد الخام أو الأيدي العاملة أو المتجلجلات الصناعية.. الخ)، إن إعادة كشف هذه البداهة لا تساعد على التقدم في التحليل. فهذه البداهة صحيحة بالنسبة إلى جميع الأوقات والمراحل، فلا يمكن الاعتماد عليها من أجل رفض نظرية المراكز والأطراف كما يدعى البعض الآن.

وكذلك توجد بعض النزعات العامة التي تخصّ نمط الانتاج الرأسمالي والتي هي صحيحة في جميع مراحل التوسيع الرأسمالي، رغم عدم التكافؤ في هذا التوسيع. ومن أهم هذه النزعات، أولاً، غلو قوى الانتاج وهي القاعدة العامة، وثانياً، تعمق «التبغية المتبادلة» (لزيادة المبادرات من جميع الأنواع) الذي أطلقنا عليه اسم «العالمية» أو «تعدي حدود الدول»، وثالثاً، تعميم بعض الأشكال الخاصة بالرأسمالية مثل العمل الأجير والتحضر وأنماط تنظيم العمل وأشكال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج.. الخ.

إن التركيز على هذه النزعات العامة المشتركة هو تمرين سهل، دون فائدة، لا يساعد على فهم الأوضاع الملمسة والتوقعات المستقبلية الحقيقة.

فمثلاً من ينكر غلو قوى الانتاج في جميع المناطق المتقدمة والمختلفة؟ فالقول بأن الرأسمالية «تحكم» على هذه المنطقة أو تلك (المستعمرات أو الأطراف مثلاً) بالركود الدائم، إن هذا القول يتعارض مع حقيقة جوهرية وهي ديناميكية نمط الانتاج الرأسمالي. ولكن لم يقل أحد هذا بجد. فكل ما قيل هو أن منطق النظام قد حكم بالركود أو حتى التدهور على هذه المنطقة أو تلك التي تقوم بدور معين في مرحلة معينة. وقد تحقق هذا الأمر في التاريخ أكثر من مرة. ويختلف هذا القول عن التبسيط المشار إليه أعلاه، والذي يستخدم من أجل انكار خصوصية الوظائف من خلال التركيز على الميل المجرد نحو التغير المستمر، وهو بالطبع ميل حقيقي.

وكذلك فإن ملاحظة الطابع «الإيجابي» لتنمية قوى الانتاج هي ملاحظة أحادية الجانب لا تقيم حساباً للمضمون الظيفي لهذه التنمية (اي بكلام دارج: التنمية لمصلحة من؟). فهذه الملاحظة انعكاس لخيار ايديولوجي (غير علمي) وهو قبول الرأسمالية على أنها قادرة على «حل مشاكل الإنسانية» في «الأجل الطويل» (في بعض القرون أو ألاف السنين؟). وهناك خيار ايديولوجي آخر ممكن: الاعتراف بأن هناك اجابات مختلفة للمشاكل، تعتمد على التناقضات الناتجة عن هذه التنمية، وتعكس اختلاف أوجه النظر للقوى الاجتماعية.

وكذلك فإن الاعتراف بالعمق التدرجي في الطابع العالمي («العالمية» المتزايدة) ليس إلا أمراً بدبيعاً. ومن زاوية معينة، يمكن اعتبار أن هذه العالمية تمحو فعلأ

بالتدريج خصوصيات مختلف المناطق والشعوب والأمم واستقلاليتها. ولكن هذا الاعتراف لا يدعو بالضرورة الى اندراج العمل السياسي في اطار الخصوص لتفصيات هذه العالمية. فالبعض ينظر الى هذه النزعة العالمية على أنها قوة لا يمكن التغلب عليها، وبالتالي إن رفض التائج المترتبة عليها هو غير واقعي بل طوباويه رجعية. هذا المنظور هو في الواقع منظور ايديولوجي ينعكس فيه الدفاع عن «العمل الحضاري للرأسمالية»، وهو منظور يفترض ان نتائج العالمية المتزايدة متباينة في مختلف اجزاء النظام. وهذا الافتراض غير صحيح، نتيجة اختلاف الوظائف. فالتطور في هذه الظروف يقدم لمختلف الطبقات والشعوب توقعات مستقبلية مختلفة تماماً، على الأقل في المستقبل المنظور، وهو الاطار الذي يتحدد فيه الوعي السياسي، وبالتالي الموقف العملية للقوى التاريخية العاملة.

كما لا يساعد على التقدم، الاكتفاء بالاعتراف بالأشكال التنظيمية العامة المختصة بالرأسمالية. فمن هذه الزاوية العامة، تمثل الرأسمالية فعلاً الى «تجنيس» العالم في تعليم هذه الاشكال التي نراها مثلاً في ميدان التائج المترتبة على تعمق شبكة المواصلات والاستعلامات والمؤدية الى امركة الحياة الاجتماعية. وهذه البداهات مناسبة فقط لاحتياجات الصحف للتوزيع العام، فلا بد من كشف ما وراء هذه الظواهر البسيطة. فمن هذه الزاوية المسطحة يتقدم العالم دائماً على شكل هرم منظم عكوس بالاختلاف الكمي فقط، منها كان معيار الترتيب المختار (من متوسط دخل الفرد او درجة التصنيع .. الخ). وبما ان هذه المعايير جميعاً مرتبطة بعضها ببعض، فلا يمكن بهذا المنطج الا كشف ما هو معروف سابقاً، أي حقيقة التوسيع الرأسالي.

فالسؤالان الصحيحان التاليان يختفيان وراء هذه البداهات :

أولاً: هل هناك وراء السلم الكمي المنظم اختلافات كيفية؟ وما هي معايير هذه الاختلافات إن وجدت؟ وهل هي ذات طابع وحيد في جميع مراحل التوسيع الرأسالي، أم هي تعمل في ميادين مختلفة من فترة الى التالية؟ وهل الحدود بين المجموعات الكيفية ثابتة نسبياً أم متحركة؟ وهل هناك أحوال «واسطة»؟ وهل هذه الأخيرة هي القاعدة أم الاستثناء؟

ثانياً: هل هناك في عملية التوسيع الرأسالي ميل للمناطق المختلفة لإعادة اغاثة تنمية المناطق المتقدمة، ولو بتأخر؟ وهل من الممكن تعجيل عمل هذا الميل من أجل اللحاق بالمناطق المتقدمة؟ أم بخلاف ذلك، لا يمكن اختصار انماط التنمية لمختلف اجزاء النظام في كل من المراحل المتالية لتوسيعه، لا يمكن اختصارها الى النمط الجوهري نفسه؟ وفيما يلي سوف نقتصر علىتناول هذه الأسئلة.

إن المناقشات الحاضرة حول «نظيرية التنمية»، منها كانت مفيدة من أجل ادراك أدق لهذا الوجه للمشكلة أو ذاك، إنما هي في رأينا ملتبسة، والسبب هو أن الاستلة المطروحة أعلاه لم تطرح دائمًا بشكل واضح. وهذا الأمر صحيح بالنسبة إلى معظم الانتقادات «العامة» لنظرية «التبعية» المزعومة، وكذلك معظم الأديبيات «المعادية للعالم الثالث» مثل القول إن تنمية البلاد نصف الصناعية الجديدة تفرغ التمييز بين المراكز والأطراف من مضمونه... الخ. وهذه الانتقادات تسهل العمل لنفسها، فتختصر عدواً يجهل الديناميكية الخاصة للرأسمالية، ثم تخلص منه بيسر! وبهذا الشكل تتفادى هذه الانتقادات الاستلة الصعبة.

- ٢ -

تندرج الإجابات عن هذه الاستلة في مجموعتين من نظريات التوسيع الرأسمالي. تعتمد النظرة الهيمنة على افتراضين هما الآتيان: أولاً، أن هناك قوى اقتصادية غالبة تحكم نمط الانتاج الرأسمالي وتؤدي بالضرورة إلى تجانس الظروف في العالم، فتخلق هذه القوى في كل ربع من أرباع النظام مجتمعاً متهائلاً قائماً على قوى إنتاجية متقدمة؛ وثانياً أن تخلف البعض بالمقارنة إلى غيره ناتج بصفة جوهرية عن أسباب داخلية خاصة لختلف التكوينات التاريخية، أي عن خصوصيات الديناميكية الطبقية، وهي إما عامل مساعد على ظهور علاقات الانتاج الرأسمالية، أو على عكس ذلك، عقبة تقف في سبيلها.

يمكن اعتبار هذه النظرة للتتوسيع الرأسمالي صحيحة؟ أي بتعبير أدق: هل تكفي الافتراضات التي تقوم عليها؟ إن نقد هذه النظرة التي تؤمن بالمصير المتجانس الناتج عن التوسيع الرأسمالي، يبدأ بلاحظة أن التوسيع المذكور لم يتحقق بعد - وبعد أربعة قرون - هذا التجانس المنتظر، ولو بالتقريب، بل أن التجانس ليس في جدول أعمال المستقبل المنظور. ليس ذلك دليلاً على أن هذا المصير مستحيل وأنه يجب الاعتراف بأن مستويات الاستهلاك الغربي لا يمكن تعميمها على جميع الشعوب بسبب عدم توافر الموارد الطبيعية؟ فالقول بأن الميل إلى التجانس هو انعكاس للقوى الرئيسية بينما عدم التجانس هو أمر انتقالي فقط، إن هذا القول فارغ من أي مضمون، إذ إن الصفة الانتقالية هنا ظهرت بظهور الرأسمالية واستمرت قائمة إلى الآن.

لا بد، إذاً من مناقشة طبيعة وأسباب استمرار عدم التكافؤ في التنمية. وهنا تختلف الآراء التي لا يمكن استبعادها بالاقتصار على تأكيد ميل مجرد للرأسمالية إلى تحقيق التجانس.

إن القاعدة المشتركة التي تجمع على أساسها مختلف الانتقادات للنظراء

المهيمنة، تقوم على الافتراض بأن النظام الرأسمالي العالمي لا يقتصر على وجود التكوينات الوطنية (أو المحلية) جنباً إلى جنب، ذلك لأن هيكل ووظائف هذه التكوينات نفسها تتوقف على هيكل النظام العالمي، وتتسع عن تفاعل القوى التي تحكم بدورها تطور النظام الكلي. وفي هذه الظروف، لا تحدد القوى الداخلية وحدها حركة التكوينات المحلية. فلا تحدد الطبقات الاجتماعية من مجرد موضعها داخل النظام المحلي، بل أيضاً من موضعها إزاء مجموع القوى العاملة على صعيد عالمي. فالتمييز بين القوى الداخلية والقوى الخارجية تميز اصطناعي ومقصى: إن جميع القوى الاجتماعية هي «داخلية»، إذا اعتبر أن وحدة التحليل هي النظام العالمي وليس مكوناته المحلية فقط.

ويجد التمييز بين «المراكيز» و«الأطراف» - وتحديد هذين المفهومين - مكانه في إطار هذا الافتراض . وكتتعريف سريع لعدم التنساق في العلاقات بين المراكز والأطراف، نعرض الآتي: في المراكز، تحكم القوى الاجتماعية الداخلية بصفة أساسية عملية تراكم رأس المال، ثم تخضع العلاقات الخارجية لخدمة هذا المنظور الداخلي، هذا بينما في الأطراف ليست عملية التراكم إلا ناتجاً مطعماً على التراكم центральный، فهي بهذا المعنى عملية تراكم تابع. وسوف نرجع إلى هذا التعريف العام فيما بعد.

فالسؤال الصحيح هو الآتي: أيمكن اعتبار التمييز بين التكوينات المركزية وتكوينات الأطراف تميزاً كيفياً، أم هو كمي فقط؟ تفصل العسكرية على أساس اجاباتها عن هذا السؤال . هذا لأنه لا ينكر أحد «التبني المتبادل»، ولا عدم التكافؤ بين مختلف التكوينات. فمن البداية أن آية عملية تراكم تتوقف ظاهرياً على الديناميكية الداخلية، وعلى الظروف المفروضة عليها من الخارج. وهذا صحيح بالنسبة إلى فرنسا أو البرازيل أو الرواندا، بشكل مستقل تماماً عن مستوى تبنيها، بل هذا صحيح أيضاً بالنسبة إلى القطر الرأسمالي الأكثر تقدماً الذي يحتل في بعض الظروف مكاناً مهيمناً. وهناك علاقة واضحة بين التراكم في بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر أو في الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، وبين علاقات هاتين التكوينتين مع الخارج. وعلى هذا الأساس يدعى أصحاب نظرية «الميل للتجانس»، أن هناك مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية لا تختلف من قطر إلى آخر إلا من حيث الكم. فمثلاً لعل المحددات الخارجية كانت أخف نسبياً بالنسبة إلى اليابان، بالمقارنة مع البرازيل، أو بالنسبة إلى البرازيل بالمقارنة مع غانا.. الخ. هكذا رجعنا إلى التصوير المرمي للنظام العالمي، حيث يسود طابع التدرج دون إمكان التمييز الكيفي .

هناك تناسب واضح بين مختلف أوجه «التنمية». وبالتالي، يتناسب الترتيب المترمي على أساس دخل الفرد مع ترتيب درجات «التبغة الخارجية». ونظراً لأن النظام محكم بالحركة الدائمة، ولأنه غير مترافق، ولأنه موضع مختلف الأمم في الترتيب المترمي متتحرك، يستنتج البعض من ذلك كله أن «التبغة الخارجية» ظاهرة موجودة في جميع الأحوال، وهي نسبية ومتitrحة.

ومن جهة أخرى، فإن تطور النظام ككل يعبر وراءه ظاهرة التعمق في الاندماج لجزائه في النظام الكلي. أي بعبارة أخرى: تزداد كثافة طابع «العالمية» من مرحلة إلى التالية. وهذا التعمق في العالمية صحيح بالنسبة للجميع: فدرجة التبعية والحساسية للعوامل الخارجية، ازدادت بالنسبة إلى فرنسا والبرازيل والرواندا خلال نصف القرن الأخير مثلاً.

إن الأطروحات التي ترفض فكرة الترتيب المترمي المنتظم لا تتركز فقط على خصوصيات كل تكوينة محلية، فلا أحد ينكر هذه الخصوصيات. إن هذه الأطروحات تذهب إلى أن الاختلاف الكيفي يؤدي إلى مستقبل مختلف في إطار التوسيع الرأسى الكلى. وسوف نتناول فيما بعد موضوع طابع هذه الاختلافات الكيفية.

يجب الاعتراف بهذا الاختلاف في الرؤية. فالنظرية المهيمنة - المتقدة - تفترض الاعتراف بوجود ميل إلى التجانس، رغم عدم التكافؤ النسبي، كما أنها تنس卜 الموضع المترافق في المترم إلى الظروف الداخلية لكل تكوينة فقط. هذا بينما نظرية النمو غير المترافق، تذهب إلى تفسير آخر فتشتب إعادة تكوين عدم التكافؤ من مرحلة إلى التالية إلى الديناميكية الكلية للنظام. فهي نظرية تركز على ظاهرة البلورة، ومعناها بلورة ظواهر التنمية حول مركز أو مراكز محدودة من جهة، وتكون «عالماً» من الكواكب تابعة حول هذه المراكز، وهي كواكب تابعة ليس في الانتقال نحو «البلورة» من الجهة الأخرى، أي بلغة أخرى أقرب إلى الدارجة، ان التقدم والتخلف بمعناهما الوصفي الدارج هما ظاهرتان مرتبطتان ارتباطاً جوهرياً، فهما وجه وظاهر للظاهرة نفسها، أي ظاهرة التنمية على صعيد عالمي. هذا، ولا بد من تفسير الأسباب التي تختَّم في الوقت نفسه وجود بلورة من جانب، وتفتكك من جانب آخر. فلا بد من تحديد الآليات التي تؤدي إلى الظاهرة الأولى عند البعض، وإلى الثانية عند الآخرين. وكذلك فلا بد من مواجهة التحدي الذي يمثله وجود أحوال «وسيلة» يمكن أن نسميتها مؤقتاً «نصف الأطراف»، ثم معرفة ما إذا كانت «نصف الأطراف» هذه قاعدة أم استثناء، وما إذا كانت في مرحلة الانتقال نحو البلورة أم لا.

ونجد هنا أن نقف عند هذه النقطة، والا نجمد الموقف أكثر. فلا توجد في هذا الميدان نظريتان متكاملتان ومتناقضتان. فلا يؤدي النهج المستخدم

ولا المدرسة الفكرية، بالضرورة الى هذه التبيّحة أو تلك. فهناك من يستعمل التحليل الدارج للاقتصاد الكلاسيكي الجديد، ومن يتعمّل الى المدرسة الميكيلية أو الى مدرسة من مدارس الماركسية. وقد كانت النتائج التي توصل اليها هؤلاء أو اولئك نتائج متناقضة، رغم استخدام المنهج نفسه.

فعل الأكثر، يمكن القول ان منطق الاقتصاد الكلاسيكي الجديد لا يدعى الى التساؤل في هذا الميدان. فالاقتصاد الكلاسيكي الجديد يتجاهل التاريخ، ولا يعلم إلا قوانين اقتصادية يدعى أنها عامة، ففترض نفسها كقوة طبيعية لا يمكن تفاديها، وتفرض تنمية (نسميها نحن «رأسمالية») يكاد يكون لا مفر منها. فالتحلل في إطار هذا النوع من النظرية يرجع - في نظرها - الى رفض الخصوص لقتضيات هذه القوانين العامة، سواء أكان هذا الرفض لأسباب سياسية أم ايديولوجية أم ثقافية. ورغم اتهام الماركسية بأنها نظرية «اقتصادية»، الا اننا نرى من هذا العرض ان فلسفة الاقتصاد الكلاسيكي أكثر اقتصادية بكثير. ولا يعوض هذه الاقتصادية الجوهرية للمدرسة الكلاسيكية الجديدة، أنها تنسّب ظواهر عدم التكافؤ والتحلل إلى استخلاصات علوم منفصلة عن الاقتصاد مثل علم الاجتماع الوظيفي أو علم السياسة البراغماتي.

لكن الماركسية نفسها قد تفهم فهماً لا يختلف كثيراً عما سبق، فيما يتعلق بالنتائج التي توصل اليها. فهناك تأويل للماركسية ينظر الى هذه القوانين الاقتصادية التي نحن بصددها على أنها القوة المحركة التي لا بد ان تؤدي الى تجانس العالم، على أساس تنمية قوى الانتاج في إطار علاقات الانتاج الرأسمالية. وذلك رغم أن الماركسية لا تنظر الى هذه القوانين على أنها متعددة للتاريخ، بل تنظر إليها على أنها خاصة بالمرحلة الرأسمالية للتاريخ.

وفي جميع الأحوال، إذا أخذ بهذه الرؤية، تعتبر مقاومة هذه التنمية مقاومة محكماً عليها بالهزيمة، بل رجعية. فهي تنمية لقوى الانتاج، ولو في إطار رأسالي، تمهد الطريق للاشتراكية بجمعها الشروط الموضوعية الازمة لها. هذا هو مضمون التأويل الاقتصادي للماركسية. فهو تأويل يعتبر، إذاً، مقاومة هذه التنمية، ولو باسم الاحتفاظ بالاستقلال الوطني مثلاً، وهبة وسلبية في آخر الأمر. فهو تأويل يمدح الطابع العالمي - لا «الأعمى» - للتوسيع الرأسالي.

ما هي الحجج التي يمكن الاعتماد عليها لمواجهة هذه النظرة التي عبرت عن نفسها في إطار نظريات مختلفة تماماً، مثل تلك النظريات التي كنا بصددها فيما سبق؟ هل هناك «نظريّة» - مثل تلك النظرية التي انتشرت خلال السبعينات والستينيات تحت اسم «نظريّة التبعيّة» - تفسّر استمرار التناقض بين المراكز والاطراف؟ لا أعتقد انه

يمكن الذهاب الى هذا الحد. وسوف نرجع فيها بعد الى تعبير «التبعة» وهو تعبير عام وضبابي يعبر جميع التباسات اللغة الدارجة. هذا، ولكن الخلاف يتجاوز خلاف التسميات، وهو خلاف محدود الأهمية. فرأينا هو أن مجموعة الحجج التي قدمت في مواجهة النظرة الشائعة لا تكون «نظريّة عامة»، أولاً لأن هذه الحجج تعتمد على مناهج مختلفة من الميكليّة والماركسيّة والماركسيّة الجديدة، بل وأحياناً تستعير وسائل تحليلية جزئية لنهج الاقتصاد الكلاسيكي. وثانياً لأن التسائج التي توصلت إليها هذه التحاليل تخص ميادين مختلفة من الواقع الاجتماعي، دون ضمان لاندماجها، بل على الأقل عدم تناقضها بعضها مع البعض.

ولم تكن نظرية التبعة المزعومة أول محاولة لرفض نظرية التوسيع الرأسمالي المؤدي الى التجانس. فنظرية لينين للاستعمار كانت قد رسمت لنفسها غرضاً نقدياً مماثلاً. ثم استتبع لينين من هذه النظرية استنتاجات سياسية مهمة من أجل الكفاح الاشتراكي. ولكن حتى هنا، لا يمكن اعتبار ان نظرية الاستعمار هي نظرية موحدة. فروزا لكسنبرغ كانت مثلاً تذهب الى أن التراكم الرأسالي نفسه يفترض بالضرورة مبادرات بين مجتمع رأسالي من جهة، وتكونيات اجتماعية سابقة على الرأسالية من الجهة الأخرى. أي بعبارة أخرى كانت تعتبر أن المركز (الرأسالي المتكامل) والأطراف (الراسالية غير المتكاملة) هما بمجموعهان مشتركتان بالضرورة في كل مرحلة من التوسيع الرأسالي. وقد وجه لينين نقداً لهذه الرؤية من حيث صحتها العلمية، دون انكار الواقع، أي وجود هذه العلاقات غير المكافحة بين المراكز والأطراف. ومن ناحية اخرى، ركز لينين تحليله على الظواهر التي بدت له جديدة ومرتبطة بظهور الاحتكارات وتصدير رأس المال والتقطيع الكولونيالي والنزاع الاستعماري. ولكن لينين لم يبلد جميع التباسات، فيما يتعلق بتأثير التطور المذكور من زاوية التطلع الثوري الاشتراكي. فمن جهة، أشار لينين الى العلاقة بين «الاصلاحية» في الحركة الاشتراكية وبين ظاهرة تكوين الاستقراطية العالمية. ولكن من جهة أخرى، مدح كتاباً لـ «بوخارين» حيث ادعى هذا الأخير ان الاستعمار، بتوجيهه للسوق العالمية، يميل الى توحيد مستويات الأجور على صعيد عالمي. وقد لفتنا الانظار الى هذه النقطة غير الملاحظة عادة^(١).

اننا نعتبر هذه التحاليل للاستعمار - وان كانت لم تمثل نظرية له - تقدماً كبيراً، وليس «خطأ» - كما يقال الان من بعض الجهات - قطعاً لم تكن هذه التحاليل «غيردة».

(١) سمير أمين، *التطور اللامكافحة: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية العجيبة*، ترجمة برمان غلينون (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ١١٦.

بل نشأت من النظر في الأوضاع الملمسة الخاصة بالفترة. فكان النظام العالمي قد تميز فعلاً إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية بالتقسيم بين عدد من المراكز الاستعمارية المصونة المناقضة من جهة، وبين أطراف ذات وضع كولونيالي أو شبه كولونيالي من الجهة الأخرى. لا شك أن البعض - للأسف - وصف هذه الأوضاع على أنها خالدة. ومن هذه الأوضاع مثلاً: الوضع الكوليونيالي، أو التخصص الزراعي والمعدني، عدم توافر صناعة، أو الركود النسبي لقوى الانتاج، أو قسوة التزاعات بين القوى الاستعمارية. هذا، بينما هذه الصفات التي استمرت في المرحلة من عام ١٨٨٠ إلى عام ١٩٤٥، لم تدم بعد ذلك. فاليوم يتكون العالم الثالث من دول مستقلة، ونشأ التصنيع (ولو بدرجات متفاوتة)، واستبدلت هيمنة الأمريكية الاشكال العنيفة السابقة للمنافسة بين القوى الاستعمارية.. الخ. هل معنى هذا التغيير أن ظاهرة الاستعمار انتهت، وكانت مرحلة فقط، ثم رجعنا إلى التوسع الرأسمالي المنتظم المؤدي إلى التجانس؟ أم يجب على عكس ذلك، تعميق التحليل وادراك الاشكال الجديدة لمرحلة؟

هذا بالذات ما حاول ان يفعله تجديد التحاليل خلال الستينات والسبعينات تحت اسم «نظرية التبعية». وهنا أيضاً، اختللت المناهج والأراء وميادين التحليل والظواهر المدروسة، كما اختلفت النتائج المتوصل إليها، بحيث انه من الصعب قبول أو رفض الكل مرة واحدة، باسم قبول او رفض «التبعية». يضاف إلى ذلك ان اختيار الكلمة (تبعية) أدى اما إلى تحسين سريع أو رفض سهل. فلم يكن الطابع العالمي للنظام شيئاً جديداً. وبالتالي لم تكن «التبعية المتبادلة»، وكذلك التبعية المتبادلة بين غير متكافئين (اي التبعية بمعنى الدارج) أشياء جديدة، بل لم تكن مفاهيم محددة. وقد أدى الانحراف الاقتصادي السائد إلى محاولات لقياس درجة «التبعية» بوسائل احصائية بسيطة مثل نصيب التجارة الخارجية في الدخل أو مصادر التمويل.. الخ، وهي جميعاً وسائل وصفية ذات قدرة تحليلية محدودة. ورغم ذلك، فإن الكلمة نجحت وانتشرت، بخاصة في أمريكا اللاتينية التي تعرف أدبياتها في أوروبا وأمريكا أكثر من الانتاج الفكري لمناطق أخرى من العالم الثالث. هذا الأمر، إضافة إلى هيمنة المدرسة الهيكلية في جنوب أمريكا، ساعد على تكوين الرأي بوجود «نظرية للتبعية» متكاملة. أما في آسيا وافريقيا، فلم ينتشر استخدام الكلمة على النطاق نفسه، واستمر استخدام مصطلحات ماركسية كلاسيكية متجلدة مثل «الاستعمار الجديد» أو «الكومبرادور».

ومهما كانت المصطلحات المستخدمة، فإن التحاليل غطت ميادين واسعة، والتائج المتوصل إليها أصبحت مهمة. ولسنا نحن هنا بقصد النظر المنظم في جميع أوجه هذه الابحاث ولا تقديم حساب عام. ولنكتف إذاً ببعض الميادين المدروسة:

التبادل غير المتكافئ، العلاقة بين انتاجية العمل وعائده، التحليل النقدي للأزمة الزراعية والهجرة الريفية، التحليل النقدي لظاهرة «التهميش» (أي التحضر دون تصنيع كاف)، دراسة أحوال التصنيع «التابع» (من حيث ملكية رأس المال أو التكنولوجيا أو مصادر التمويل...)، تشخيص التكوين التاريخي للبرجوازية المحلية والدولة وعلاقتها بالطبقات السابقة على الاندماج في النظام الرأسمالي، وعلاقتها برأس المال الدول المهيمن... الخ. وثبتت هذا التعداد السريع أهمية الظواهر المدرستة. فكانت النتائج والأراء مختلفة، بل أحياناً متناقضة، وكانت المناقشات حادة.

هذا بينما لا نعتبر أن «الملاحظات النقدية العامة» الموجهة ضد «نظرية التبعية» أو «نظرية المراكز والأطراف» والتي أصبحت الآن رائجة، هي ملاحظات جادة. وربما كان رواج هذا النوع من الملاحظات ناتجاً عن التضخم الجامعي. فالكثير من الذين يفرض عليهم «الإنتاج» - يفضلون التمرير السهل ((النقد)) على العمل الشاق لمحاولة المساهمة في الإجابة الإيجابية على الأسئلة المطروحة في عالم الواقع. وكثير من هذه الأديبيات عملاً المجالات الجامعية وتكتفي بعموميات معظمها ملتبسة، بل أحياناً اهتمامات غير صحيحة مثل: «نظرية التبعية» تتجاهل التحليل الملموس (!) أو العلاقات الاجتماعية (!!) أو الاختلاف في أوضاع أجزاء العالم الثالث (!!!)... الخ. وجدير بالذكر هنا أن هذه الانتقادات، بدلاً من ان تشارك في تقدم المعرفة، تكتفي برفض «التبعية» وتأكيد الميل مجرد للرأسمالية الى التوسيع (وهو أمر لا ينكره أحد) وبالتالي الى تحقيق التجانس (وهو بالذات موضوع التساؤل).

- ٣ -

لعله كان من المفيد، في بدء التحليل، الرجوع الى تحديد مفهومي «المركز» و«الأطراف».

إن المراكز حاصل التاريخ. فقد أدى التاريخ الى إمكان تبلور هيمنة برجوازية وطنية (وسوف نحدد فيما بعد هذا التعبير) في بعض مناطق النظام الرأسمالي، كما أدى الى تبلور دولة ذات طابع برجوازي وطني ايضاً. ولنؤكد هنا ان البرجوازية والدولة لا يمكن اطلاقاً الفصل بينهما. فالإيديولوجية «الليبرالية» التي تتحدث عن الاقتصاد الرأسمالي دون ان تعمل حساباً للدولة الرأسمالية هي ايديولوجيا وليس علم. وتحدث نحن عن الدولة البرجوازية الوطنية، حينما تسيطر هذه الدولة على عملية التراكم، في حدود تأثير القوى الخارجية طبعاً، أي حينما تحدد قدرة الدولة المحلية مدى هذا التأثير، بل وتساهم الدولة المحلية في تكيف هذه القوى الخارجية ذات الشأن العالمي.

أما الأطراف فهي معروفة بطريقة النفي : هي المناطق التي اندمجت في النظام العالمي دون أن تبلور إلى مراكز. فهي إذن تلك المناطق التي لا توجد فيها قوى قادرة على السيطرة على عملية التراكم، فهي تلك المنطقة التي تحكمقوى الخارجية في تحديد مدى التراكم المحلي فيها وأبعاده.

فليست الأطراف «راكدة»، رغم أن تنميتها تختلف عن تنمية المراكز في كل من المراحل المتالية للتوسيع الرأسمالي العالمي . ولن يست البرجوازية ورأس المال المحلي غير موجودين بالضرورة في الأطراف. فهما ليسا مرادفين لمناطق سابقة على الرأسمالية، وقد تكون الدولة غائبة (حالة الكولونيالية)، ولكن ليس هذا الأمر ضروريًا (واليوم أصبحت أقطار العالم الثالث دولاً مستقلة). ولكن وجود الدولة لا يعني وجود دولة برجوازية وطنية، وإن سيطرت البرجوازية المحلية على الجهاز، طالما لم تسيطر على عملية التراكم.

وليس وجود مراكز وأطراف، كما عرفناها في إطار النظام الرأسمالي العالمي وفي كل مراحل توسعه، أمراً مشكوكاً فيه . فالامر في ذاته بداهة. وليس التساؤل في وجوده . فالسؤال الحقيقي ، والذي لا يمتلك اجابة بدائية ، هو الآتي: هل الأطراف غير في الواقع بمرحلة الانتقال إلى التبلور كمراكز جديدة؟ أو بعبير أدق: هل تعملقوى الحاكمة في النظام في اتجاه هذا التبلور، أو على عكس ذلك، تعارضه؟ وهل هذا التساؤل في محله، بالنسبة إلى مختلف مراحل التوسيع الرأسمالي؟

لقد سبق أن تناولنا موضوع تحديد معنى تعبير «السيطرة على التراكم»^(٢). فهي سيطرة البرجوازية ودولتها على الشروط الخمسة الآتية: أولاً: الهيمنة على إعادة تكوين قوى العمل . ويتطلب هذا ، في مرحلة أولى ، سياسة دولة تسمح بتنمية زراعية قادرة على تموين السوق بفائض كاف من حيث الكم ، وبأسعار تهادى مع مقتضيات ضمان ربحية رأس المال ، ثم في مرحلة تالية ، انتاجاً على نطاق واسع للسلع الاستهلاكية كي تواجه كلاً من توسيع رأس المال والزيادة في جموع الأجرور؛ ثانياً: الهيمنة على مركز الفائض المالي ، الأمر الذي لا يتطلب وجود إشكال مؤسسية وطنية في الميادين المالية فقط ، بل أيضاً استقلاليتها النسبية ازاء المال المتعدى الجنسية ، وذلك من أجل توجيه استخدام الأموال في الاستثمار المطلوب لدفع تنمية قوى الانتاج؛ ثالثاً: الهيمنة على السوق المحلية (التي تخصص للإنتاج الوطني) ، وذلك حتى لو لم توجد قوانين للحماية الجمركية الصعبة ، والقدرة على الدخول في المنافسة الدولية ، ولو في قطاعات محدودة؛ رابعاً: الهيمنة على الموارد الطبيعية ، ويتطلب ذلك أكثر من مجرد الملكية

(٢) سمير أمين، أزمة المجتمع العربي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، الفصل ٣.

الوطنية الشكلية، إذ يتطلب سياسة دولة قادرة على استغلال هذه الموارد أو الاحتفاظ بها للمستقبل. ولنلاحظ هنا أن البلدان النفطية لا تهيمن على مواردها بهذا المعنى إذ أنها ليست حرة في ان تفضل مثلاً الاحتفاظ بالنفط في أرضها على تراكم أصول مالية أجنبية؛ وخامساً: الهيئة على التكنولوجيا، وليس معنى هذه الهيئة عدم استيرادها، بل معناها قدرة القوى المحلية على إعادة تكوريتها، دون استمرار الحاجة إلى استيراد جميع عواملها (من الآلات والمعرفة الفنية.. الخ).

فالدولة البرجوازية التي تسيطر على هذه العوامل الخمسة تستحق ان تعتبر دولة برجوازية وطنية، وإن لم تسيطر عليها فلا تستحق هذه التسمية. ولنضيف الى ذلك ان استخدام صفة «وطنية» يثير بعض التساؤل. فهناك في المجتمع حقائق اجتماعية غير الطبقات، ومنها الوطن. وليس هذا الاخير هو الوحيد. فهناك أيضاً العائلة والقبيلة والمجموعة الإثنية والأمة الدينية التي تمثل أيضاً حقائق اجتماعية. فالشكل «الوطني» - أي تكوين مجموعة معينة ذات ثقافة ولغة موحدة قامت الدولة الحديثة على أساسها - إنما هو شكل خاص ارتبط بالتاريخ الأوروبي وظروفه الخاصة. وقد تناولنا هذه المشاكل في مكان آخر وطرحنا في هذا الصدد السؤال الآتي: أكان الشكل «الوطني» واقعاً حقيقة قبل إنشاء الدولة، أم كان هو نفسه ناتج إقامة الدولة؟ أيعمل هذا الشكل كعامل تاريخي، وفي أيام ظروف؟ هل أصبح هذا الشكل من «الضرورات» التاريخية المعممة، وبخاصة في العالم الثالث المعاصر؟ ولنلاحظ ان استخدام الكلمة - وعدم وجود كلمة أخرى - هو انعكاس لهيمنة «ايديولوجيا الوطن» التي انتشرت على صعيد العالم، ولو أن الواقع الاجتماعي مختلف من منطقة إلى أخرى.

فليس تبلور الدولة البرجوازية الوطنية هو القاعدة، بل الاستثناء. ومضمون هذا التبلور هو تكوين اقتصاد وطني «متمحور على ذاته». فليس التمحور على الذات مرادفاً «أوتاركيَا» كما يفهمه الكثير. إذ معنى هذا التعبير هو فقط اخضاع العلاقات الخارجية لنطق التراكم الداخلي وليس العكس. وكذلك نرى ان البناء التمحور على الذات عنصر أساسي في تكوين النظام الرأسائي.

إن الاطروحة التي تذهب إلى ان التناقض بين المراكز والأطراف هو عنصر جوهري في النظام الرأسائي، إن هذه الاطروحة تفرض نتائج سياسية. فإذا كانت إقامة الدولة البرجوازية الوطنية وتكلمة اقتصاد متمحور على الذات عملاً مستحيلاً في الأطراف، فقد كان من الضروري اتخاذ طريق آخر للتنمية. وسوف نناقش موضوع طبيعة هذا الطريق، أي مشاكل «فك الارتباط» والاشراكية، فيما بعد.

لقد أدت التنمية التمحورة على الذات فعلًا إلى تجاهن اجتماعي تسلبي في

المراكيز. ونعني هنا أن توزيع قوى العمل بين مختلف القطاعات من جهة، وتوزيع القيمة المضافة من هذه القطاعات من جهة أخرى، تميلان إلى التقارب. وقد سبق أن تناولنا هذا الموضوع، وأظهرنا الفرق بين أوضاع المراكز والأطراف في هذا الشأن. فكانت النتيجة التي توصلنا إليها هي الآتية: بينما لا تزيد نسبة أقصى التفاوت بين هذين التوزيعين عن نسبة الواحد إلى ثلاثة في المراكز، فإن النسبة نفسها في الأطراف تصل من الواحد إلى العشرين^(٣). يضاف إلى ذلك أننا أظهرنا كيف أن جميع الأدلة التاريخية تشير إلى أن درجة التفاوت قد انخفضت في المراكز (أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان) بينما هي ارتفعت في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وتعكس هذه الظاهرة في توزيع الدخل الذي يصيغه التفاوت الأقصى في الأطراف، بل الذي تفاقمت درجة تفاوته فيها، بينما الميل في المراكز هو في الاتجاه العكسي.

وإذا كانت هذه الواقع صحيحة - وهي صحيحة في رأينا - كان تفسيرها ضروريًا. وهنا نلتقي بمشكلة الطبقات. إن اطروحة التناقض مراكز / أطراف لا تتجاهل الطبقات، على الأطلاق، بل - على عكس هذا الادعاء - تفسّر هذه الأطروحة الأمور من خلال تحليل صراع الطبقات. فما يدفع إلى التجانس الاجتماعي، إنما هو بالذات تكوين تحالفات طبقية داخلية لم تنتج عن الديناميكية الداخلية لصراع الطبقات فقط، بل جعلتها أوضاع النظام العالمي وموقف المراكز في الترتيب الهرمي ممكنة.

فهناك عاملان تاريخيان ساهموا في هذا التطور. ففي مرحلة أولى، أدت اشكال التبلور البرجوازي المهيمن الجديد - من خلال ثورات برجوازية أو دونها - إلى تحالفات واسعة بين هذه الطبقة الجديدة وبين طبقات أخرى: أما صغار الفلاحين أو المالك العقاريين، حسب الأحوال، وكذلك مع البرجوازية الصغيرة في قطاع التجارة والقطاعات الحرفية، في معظم الأحيان. فكانت هذه التحالفات لازمة لمواجهة الخطر الذي مثلته طبقة العمال الجديدة. فكانت هذه الطبقة عند نشأتها طبقة ثورية، كما ثبتت الأمور من عهد حركة «الشارترزم» الانكليزية (في أربعينيات القرن الماضي) إلى كومونة باريس (عام ١٨٧١). وقد قوّت هذه التحالفات عملية التجانس، إذ فرضت سياسات معينة لضمان دخول الريفيين والطبقات الحضرية الوسطى. ثم في المرحلة التالية، التي بدأت في أواخر القرن والتي لا يزال النظام الرأسمالي يوجد فيها، توسيع الميئنة البرجوازية لتشمل الطبقة العاملة التي استقرت أوضاعها. وكان الوسيلة التي خلقت شروط «توحيد الرأي الاجتماعي» هي تعميم «الفوردية» (وهي ذلك التنظيم

(٣) أمين، التطور اللامتكافي: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية الحديثة، ص ١٦٨.

الخاص للعمل الذي جعل الانتاج على نطاق واسع ممكناً من جهة، والسياسة الاشتراكية الديمقراطية (أو الكيبرية) في ميدان الأجور والتضامن الاجتماعي من جهة أخرى. إن هذا التوحيد في الرأي لا يمنع صراع الطبقات، ولكن يغلق هذا الصراع في إطار التوزيع الاقتصادي، إذ تخلّت الطبقة العاملة، تدريجياً، عن هدفها الأصلي وهو التخلص من الرأسمالية أصلاً. ولا شك اليوم أن هذا التوحيد في الرأي يميّز المجتمعات الغربية، بل هو في الواقع شرط استمرار الديمقراطية الانتخابية كما هي معروفة.

إن اطروحة التناقض مراكز / اطراف تذهب بالتحديد إلى أن الواقع السفل التي تحملها الاطراف في المرمي العالمي تجعل من الصعب، بل من غير المتوقع، تشكيل التوسع التدريجي للاندماج الاجتماعي . فالبرجوازيات التي ظهرت مؤخراً تصطدم بعقبات صعبة حينما تحاول ان توسيع تحالفاتها الداخلية . ففي المرحلة الأولى ، يقوم التقسيم مراكز / اطراف على تحالف رأس المال المهيمن مع طبقات ريفية من طابع قديم في الاطراف (اقطاعيون أو كبار المال). ان أمريكا اللاتينية التي نالت استقلالها في فترة باكرة (في أوائل القرن التاسع عشر) نتيجة حركة قادتها هذه الطبقات بالذات، ان أمريكا اللاتينية تدفع حتى اليوم ثمن هذا التحالف بين رأس المال المهيمن (البريطاني ثم الأمريكي) وبين كبار المال العقاريين . وينعكس هذا الثمن في وراثة التقسيم الدولي للعمل الذي صاحب هذا التحالف، وانعدام الديمقراطية .. الخ. أما في آسيا وأفريقيا، فإن النظم الكولونيالية المباشرة عملت في الاتجاه نفسه بشكل قاس للغاية، أدى بدوره إلى تخلف هاتين القارتين بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية . ثم بعد ذلك، حينما تكونت الدول الحديثة الناتجة عن حركة التحرير، وحينما الغيت النظم القائمة على الاقطاع وكبار المال العقاريين، نشأ التصنيع في ظروف نظام عالمي غير موافق لتوسيع القاعدة الاجتماعية المحلية . فتجد هنا فوردية، ولكن دون اشتراكية ديمقراطية! ويجد الانتاج الصناعي اسواقه في توسيع طلب الطبقات الوسطى أكثر منه في طلب الطبقة العاملة. يضاف إلى ذلك أن شروط التكنولوجيا الحديثة التي تفرضها المنافسة، تتطلب تزايداً مستمراً في استيراد الآلات والمعرفة الفنية ورؤوس الأموال. فلا بد من دفع كل ذلك بفرض أجور منخفضة من أجل التصدير. ويجد التبادل غير المتكافئ مكانه المنطقي هنا بالذات: تفاوت في الأجور يزيد عن التفاوت في الانتاجية . وليس التبادل غير المتكافئ، إذا إلا انعكاساً للعلاقات الطبقية المذكورة. هذا وقد تتفاقم الظروف نتيجة الأزمة الزراعية الموروثة من المرحلة السابقة.

لعل البعض اعتبر ان التقسيم مراكز / اطراف تقسيم موقت وانتقالي . ثم ادعى هؤلاء ان البرجوازية قادرة على ان تغلب على هذا التقسيم . إن هذا الرأي يتجاهل

تماماً التاريخ . فالامر الواقع هو ان البرجوازيات لم تتغلب على هذا التقسيم إلى الان . ولكن ، ايمكن ان نقول ان تماهياً اجتماعياً آخر (شعبياً) يستطيع ان يتحقق ما عجزت عنه البرجوازية ؟ هذا القول سوف يؤدي الى اعتبار شروط هذا العمل ومنها «فك الارتباط» المذكور بالذات ، وسوف نرى ان هذه العملية تفتح مرحلة معقدة ليست هي فقط استمراراً للتوصع الرأسمالي ، بل هي أيضاً انتقال - ممكن ومتناقض - نحو مجتمع آخر (اشتراكي؟).

ما سبق من التحاليل وصف الأطراف بشكل عام ، واظهر الاتجاهات العامة في تطورها ، متتجاهلاً اختلاف الظروف والخصوصيات . أيمكن هذا التعميم ؟ إن الاجابة عن هذا السؤال تعطلب النظر في «الأحوال الوسيطة» بالذات ، اي أحوال هذه البلدان التي تسلقت سلم المرمي التاريخي بسرعة في الماضي او في عصرنا . هذا ، لأن الأحوال الوسيطة موجودة بالطبع في المجتمع ، كما توجد في الطبيعة . فلا شك ان التمييز بين الذكر والاثني ، او الشخص السليم والمريض ، له معنى . ولكن هذا لا يمنع ان النظر في الأحوال الوسيطة والملتبسة يساعد في تحديد مغزى الترتيبات الظاهرة . وكذلك فإن النظر في «نصف الأطراف» سوف يساعد على تحديد الشروط والوسائل التي تسمع لبرجوازية جديدة ان تبلور كدولة وطبقة وطنية مساهمة في النظام العالمي على قدم المساواة ، اي طبقة ودولة تسيطران على عملية التراكم وتحقيقان التجانس الاجتماعي على غط ما تحقق في المراكز المتقدمة .

هذا ، ولا شك أيضاً ان تاريخ تبلور المراكز يقدم لنا مجموعة من أشكال التحقيق ، وذلك من مختلف زوايا النظر : من الناحية السياسية (أشكال ثورية او غير ثورية) ، من ناحية التحالفات والصراعات الطبقية ، من ناحية تناسبها مع الواقع الوطني ، او من ناحية توافر مستعمرات مباشرة تستفيد منها او انعدام هذا الوضع ، من ناحية أنواع الصناعات والأنشطة المحركة ، من ناحية الوضع الاستراتيجي في النظام (وضع مهمين أولاً) .. الخ . فلا بد من ذكر هذه الخصوصيات ، والامتناع عن اعتبار النمط الأوروبي الغربي نمطاً «نموذجاً» حسب منهج فيبر . هذا ، ولا شك ان النموذج الأوروبي ، الذي انتشر ايضاً في امريكا الشمالية ، له جذور تاريخية ، بحيث انه يستعمل تجاهلاً أوجهه الثقافية . فوجود هذه الأوجه - الى جانب هيمنة اوروبا وامريكا - يجعل من الصعب الاعتقاد ان ثمة «رأسمالية مجردة» اي مستقلة عن شكلها الأوروبي التاريخي ، خاصة وان شكل البرجوازية وفتتها وسياسة المنافسة بين اجزائها وعلاقة الاقتصاد والمجتمع المدني والدولة وأشكال الدولة ، كل هذه العناصر هي مكونات للرأسمالية التاريخية .

فحينما نبتعد عن منطقة الثقافة الأوروبية ، إذا اعتبرنا النموذج الرأسمالي المتقدم

الوحيد خارج هذه المنطقه (وقد ذكرنا اليابان)، فربما وجدنا أشكالاً خاصة للنظام الرأسمالي. ففي الرأسمالية التي نعرفها، تظهر «وحدات التراكم» منفصلة عن بعضها البعض من خلال المنافسة. فكانت هذه الوحدات للتراكم في القرن الماضي هي المؤسسة العائلية، لتصبح الاحتكار أو المجموعة المالية أو المجموعة المتعددة النشاط (Conglomerate). وتلعب الدولة في هذا النظام دور منظم المنافسة بين هذه الوحدات، التي تحافظ على استقلاليتها بالنسبة إلى الدولة. ولكن، هل الأوضاع مماثلة في اليابان؟ هنا تكونت كل من الدولة المستحدثة والعائلات المكونة للطبقة الحاكمة والاحتكارات الصناعية المالية الـ (Zaibatsu) في حركة واحدة، دون استقلال ذاتي من بعضها ازاء البعض الآخر. ففي هذه الظروف، أليست وحدة التراكم هي جموع النظام اي الدولة، بدلاً من ان تكون المؤسسة المتعددة أو المجموعة المالية؟ نطرح السؤال دون تقديم اجابة معينة له.

يمكن تخطي هذه النقطة، والذهب الى القول بأن جميع تكوينات العالم الرأسمالي المعاصر لا تختلف إلا من حيث أشكالها التاريخية؟ ففي هذه النظرة يفرغ التمييز مراكز / أطراف من أي مضمون ذي مغزى كيفي . لقد رجعنا إذاً الى صورة المرم المتنظم، والخصوصيات الخاصة لكل حالة على حدة. وقد ذهب البعض في هذا الاتجاه، الى حد انكار أن المجتمعات الناتجة عن الثورات الشيوعية (الاتحاد السوفيatic والصين) هي أكثر من مجرد أشكال خاصة للرأسمالية (ومن هؤلاء بتليميس). أما رأينا في هذا الصدد، فهو ان التجريد هنا قد فاق الحدود المسموحة له، ويبلغ درجة يفقد بها الاحساس بالاختلافات الجوهرية التي تحكم واقع الصراعات الاجتماعية والسياسية. فالواقع هو ان آفاق هذه الصراعات مختلفة تماماً في كل من المجموعات الثلاث المكونة للعالم المعاصر، أي تكوينات الرأسمالية المتقدمة، تكوينات الرأسمالية المتخلفة، والتكتونيات الاشتراكية المزعومة.

وهناك موضوع آخر للتساؤل، وهو موضوع العلاقة بين استقلالية التكوينات المركزية وظاهرة العالمية المتزايدة. أليس من شأن هذه الظاهرة الأخيرة أن تؤدي الى زوال التكتونيات الوطنية بما فيها المركزية؟ المثبت الأزمة الراهنة استحاله الاستراتيجيات اليسارية (الكتزرية) واليمينية (النقدية الجديدة) التي فشلت أمام سورقوى العاملة على صعيد عالمي؟ وإذا كان ذلك صحيحاً، هل مسحت هذه الظاهرة آثار التاريخ؟ هل أصبحت - نتيجة لهذا التطور - التكتونيات المركزية وتكتونيات الأطراف متهائلة؟ لا نعتقد ان هذا الاستنتاج صحيح.

لعله من الواجب اعتبار الالتباس في النقاش ناتجاً - ولو جزئياً - عن ان البرجوازية اصبحت الطبقة المحلية الحاكمة في العالم الثالث المعاصر. ولا شك أن هذه الطبقة تدفع في اتجاه تقديم مشروعها، وهو إقامة دولة برجوازية وطنية مساهمة في النظام العالمي على قدم المساواة، من خلال سيطرتها على التراكم.

ولكن ما هي النتائج التي حققتها البرجوازية في هذا الاتجاه؟ لقد تناولنا في مكان آخر موضوع المشروع البرجوازي الوطني المعاصر الذي كان مؤمّراً باندونغ (نيسان / ابريل ١٩٥٥) تعبيراً عنه^(٤). فكان هذا المشروع ينظر الى «التنمية» في إطار التبعية المتبادلة، ولم ينظر اليها من خلال الخروج من النظام، اي «فك الارتباط». فكانت التنمية المعتبرة قائمة على العناصر الآتية: أولاً: ارادة تنمية قوى الانتاج من خلال تنوع أوجه النشاط وبخاصة من خلال التصنيع؛ ثانياً: ارادة ضمان سيطرة الدولة على عملية عصرنة المجتمع؛ ثالثاً: الإيمان بأن الأنماط «الفنية» للإنتاج هي أنماط محابيّة يمكن استعارتها واعادة تكوينها والسيطرة عليها؛ رابعاً: الإيمان بأن العملية لا تتطلب بالدرجة الأولى مبادرة الجماهير، بل يكفي مساندتها لمبادرة تنفرد بها الدولة، خامساً: الإيمان بأن هذه العملية ليست متناقضة بصفة جوهرية مع المساهمة في شبكة العلاقات الدولية، ولو أنها قد تؤدي إلى نزاعات مؤقتة مع النظام العالمي.

وهذه العناصر تحدد - دون شك - الطبيعة البرجوازية الوطنية للمشروع. ولسنا هنا بقصد تناول تفاصيل تحليل هذه المحاولة، والحكم على ما حققه وما لم تحققه. ولنكتف إذاً بذكر أهم النتائج التي توصلنا إليها في مكان آخر، وهي الآتية: أولاً: إن ظروف التوسيع الرأسمالي في الفترة ما بين عام ١٩٥٥ و ١٩٧٠ قد ساعدت إلى حد ما على تبلور هذا المشروع، وغذّت أوهام امكانه.

ثانياً: ان الغرب عارض هذا المشروع بكل الوسائل التي في حوزته، من الوسائل الاقتصادية الى المالية والعسكرية. فلا يمكن استبعاد هذه المعاوّدة من اشكالية التناقض مراكز / أطراف، بل هي مجرد صورة لهذا التناقض تثبت أن «قوانين» النظام ليست «اقتصادية» فقط، بل تشمل جوانب سياسية. وكذلك فإن هذه القوانين في مجموعها لا تعمل في اتجاه تجانس العالم على أساس تعميم الدولة البرجوازية الوطنية، بل على عكس ذلك تمثل عقبة في سبيل تبلور مراكز جديدة. فالرأسمال المهيمن يفضل

(٤) سمير أمير، «في الذكرى الثلاثين لمؤتمر باندونغ: مصاعقات اخفاق «ابدبيولوجيا التنمية»، الوحدة، السنة ٢، العددان ٢٢ - ٢٣ (غوز / يوليو - آب / اغسطس ١٩٨٦).

دائماً انماط التنمية التابعة دون سيطرة محلية على عملية التراكم، أي بعبارة أخرى:
يفضل التعامل مع الدول الكومبرادور.

ثالثاً: إن مساندة الاتحاد السوفيتي لبعض هذه المحاولات، إضافة إلى إعادة النظر في أيديولوجيا الأمية الثالثة فيما يتعلق بالانتقال إلى الاشتراكية (بخاصة ابتكار «مفهوم» الطريق غير الرأسمالي المزعوم) وذلك إضافة إلى الحدود التاريخية الداخلية للنموذج، أن هذه العوامل زادت الالتباس الإيديولوجي (بخاصة فيما يتعلق بمغزى «الاشتراكيات المحلية»).

رابعاً: إن الأزمة العامة التي دخل النظام فيها، ابتداء من أوائل السبعينيات أعطت الغرب فرصة للهجوم المضاد الذي يرمي إلى إعادة كومبرادورية المجتمعات العالم الثالث، أي اخضاع تمنيتها المستقبلية لقتضيات إعادة انتشار رأس المال الهيمن. فهذا الهجوم يمثل الاتجاه الأساسي في استراتيجية رأس المال لمواجهة الأزمة، ويستخدم نقاط ضعف الدولة في أطراف النظام، تلك النقاط التي نرى آثارها في جميع الميادين، من الدين المالي وصعوبة الانتقال إلى المستويات العليا للتكنولوجيا، وأزمة التغذية، التي بلغت في بعض الأحيان درجة المجاعة، وأزمة التحضر غير السيطر عليه، وتغلغل نمط الاستهلاك الغربي (المؤدي إلى التبذير على نطاق واسع) في أقسام واسعة من الطبقات الوسطى بل الشعبية، وتغلغل تأثير الثقافة الغربية المزعومة من خلال شبكة الاستعلامات، والضعف العسكري .. الخ.

وفي هذه الظروف - وفي الوقت الذي أخذ متقدمو «التبغية» يذهبون إلى اعتبار مشكلة «التخلف» وقد فقدت أهميتها - أخذ الشكل الكومبرادوري للدولة يتشر في الأطراف لدرجة أنه أصبح الشكل الرئيسي للاندماج غير التكافؤ، في المرحلة القادمة للنظام الرأسمالي العالمي. إن مفهوم الدولة الكومبرادورية له معنى دقيق: فهي الدولة التي وظيفتها الأساسية ضمان هيبة رأس المال العالمي، على نقيض الدولة الوطنية.

لاريب أن تتابع المحاولات تبلور الدولة البرجوازية الوطنية، ثم افشل هذه المحاولات وتدمرها وإعادة كومبرادورية المجتمعات في الأطراف، ليس أمراً جديداً. على عكس ذلك، كان هذا التتابع صفة مميزة لتاريخ الأطراف منذ البدء. وهنا يقف مثال مصر، حيث تتابعت المحاولات محمد علي ثم الخديوي اسماعيل ثم البرجوازية الوفدية الليبرالية ثم الناصرية. ولكن ليس هذا هو المثال الوحيد. فقد رأى البعض أن هناك تناسباً بين فترات ازدهار عام هذه المحاولات، وبين فترات انرواج الطويلة في التوسع الرأسمالي، وكذلك تناسباً بين فترات افشالها وإعادة الكومبرادورية وبين فترات الأزمات الطويلة.

لقد تغيرت أهداف ووسائل هذه المحاولات التالية، كما تغير مضمون الكومبرادورية التي تلت افشالها، وذلك لتناسب الأوضاع العامة المختصة بكل مرحلة من التوسع الرأسمالي. مثلاً كان الشكل المهيمن للكومبرادورية في المرحلة ما بين عام ١٨٨٠ و ١٩٤٥ هو الكولونيالية المباشرة، ومضمونها انكار وجود الدولة المحلية وفرض التخصص الزراعي / المعدنى من خلال ادارة اجنبية. أما اليوم، فإن الشكل المهيمن في رأينا هو الدولة الكومبرادورية نصف المصنعة.

هذا، ولا بد من اعادة التذكير بأن الكومبرادورية ليست ناتج «اعتداء من الخارج» لا علاقة له بالمشاكل الداخلية والصراعات الاجتماعية. على عكس ذلك؛ فقد ذهبنا الى أن فشل البرجوازيات في الأطراف ناتج عن عدم قدرتها على صنع تحالفات داخلية واسعة (مع جماهير الريف والطبقة العاملة)، تلك التحالفات التي أدت في المراکز إلى نشر نتائج التنمية في المجتمع كله، ومن وراء ذلك تقويته ازاء الخارج.

فالسؤال هو إذاً: هل أصبحت برجوازية العالم الثالث المعاصر قادرة على صنع مثل هذه التحالفات؟ نقول في هذا الصدد ان الظروف التي خلقتها تنمية النظام العالمي غير مواتية لهذا المهد. ويبقى - في هذه الظروف - مشروع الدولة البرجوازية الوطنية مشروعًا ضعيفاً للغاية. فالليل الأسهل في هذه الظروف، هو أن تقبل البرجوازية المحلية اندراج مشروعها في اطار التبعية لمشروع رأس المال المهيمن. وأطروحتنا هي بالذات في هذه النقطة: أي ان برجوازيات العالم الثالث تخلت عن مشروعها الوطني (روح باندونغ) وقبلت شروط الكومبرادورية الجديدة. ولا شك أن هذه الاطروحة تدعوا الى مزيد من الدراسات الملموسة.

إن نظرية التعارض «مراكز/ اطراف» تذهب إذاً إلى أبعد من مجرد الحديث عن «التبوعية» مرة أخرى، فلننقل ان اختيار الكلمة قد جرّ نقاشاً ملتبساً. فقد رأينا مثلاً أن كندا ليست من طبيعة الأطراف، ولو أنها «تابعة» للولايات المتحدة الأمريكية كما هو ظاهر، إذ تسود ملكية رأس المال الولايات المتحدة في معظم انشطتها الاقتصادية. فكندا ليست من طبيعة الأطراف بالذات، لأن التحالفات الطبقية الحاكمة فيها هي التحالفات التي تحكم الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. فنجد في البلدين فوردية زائد كينزية، أي ذلك المزيج الذي يؤدي الى ان الأجور الحقيقة تزيد بزيادة الانتاجية في عموم الاقتصاد. والوضع في هذا الشأن مختلف تماماً عما هو عليه في المكسيك. فلعله يمكن اعتبار كندا «ولاية» أمريكية، ولكنها ليست من طبيعة الأطراف.

علينا الآن أن ننظر في بجموعتين من الأسئلة المعقولة المطروحة من خلال التحليل السابق. وتعلق المجموعة الأولى بمشكلة اوجه الخيار البديل في فرض رفض

الكومبرادورية. هل تستطيع الطبقات الشعبية - في غياب مبادرة من البرجوازية - ان تقود «استراتيجية أخرى بديلة» عن الاندماج التابع في النظام العالمي؟ وما هو مضمون هذه الاستراتيجية و«فك الارتباط» الذي تفترضه؟ وإلى أي مدى تندرج هذه الاستراتيجية في اشكالية «الانتقال الى الاشتراكية»؟ أما المجموعة الثانية من الاستئناف فهي تختص بالذات «نصف الأطراف» تلك التي تثير التساؤل. فهل هناك استثناءات للقاعدة التي تقول ان برجوازيات العالم الثالث غير قادرة على السيطرة على عملية التراكم؟ وما هي هذه الاستثناءات؟ وما هي المشاكل التي تتعرض لها؟

- ٥ -

لما كانت التنمية المتمحورة حول الذات (وهي شرط القدرة على مواجهة المطالب المادية لغالبية الأمة) مستحيلة في أطراف النظام، وجب اعتبار تنمية «أخرى» خارج اطار النظام والشروط التي تفرضها. وهذا هو معنى تعبير «فك الارتباط». وهو مفهوم يجب تحديد مضمونه الدقيق، وذلك لانتشار استخدام الكلمة بمعانٍ مختلفة.

فلنبدأ بشيء من التكرار: إن التنمية المتمحورة على الذات تعني السيطرة الوطنية على التراكم. هذا التكرار مفيد لأن الأديبيات - ومنها كثير من الكتابات الخاصة بنقد «نظرية المركز والأطراف» - تميل إلى أن تنسى هذا التعريف الدقيق. وفي كثير من الأحيان تكتفي هذه الأديبيات باعتبار السياسات الاقتصادية البراغماتية دون التعمق في التحليل. فمثلاً هناك من يعتبر ان سياسة التصنيع من خلال الإحلال محل الواردات هي سياسة «متمحورة على الذات» لأنها تعتمد على السوق الداخلية، بخلاف سياسة الأولوية لل الصادرات. ويتجاهل هذا النوع من التحليل تساؤلات أساسية حول موضوع الميمنة على عملية التراكم. فالسؤال الحقيقي هو الآتي: هل تندرج سياسة الإحلال محل الواردات في إطار استراتيجية ترمي إلى السيطرة الوطنية على التراكم، أم في إطار استراتيجية تقبل التبعية المالية (وبخاصة الملكية الأجنبية) أو التكنولوجية.. الخ، لدرجة أن الدولة المحلية تفقد السيطرة على التراكم (وهو وضع معظم سياسات الإحلال محل الواردات من ساحل العاج إلى كينيا وال سعودية.. الخ)? وكذلك فإن التساؤل الثاني الصحيح هو الآتي: ما هي التحالفات الطبقية الداخلية التي تقوم سياسة الإحلال محل الواردات عليها؟ أتؤدي هذه التحالفات إلى توسيع السوق، من خلال زيادة طلب الجماهير الشعبية أم من خلال طلب الطبقات الوسطى (وهو الأمر بالنسبة إلى جميع المحاولات تقريباً في أمريكا اللاتينية وفي الوطن العربي)؟

قطعاً ليست الاستراتيجية المتمحورة على الذات لها طابع معاد للرأسمالية، إذ

أنها تحدد مضمون التنمية الرأسمالية المركزية. ومن باب أولى فإن استراتيجية في خدمة الجماهير الشعبية في إطار اشتراكي أو في إطار تجربة وطنية شعبية قائمة على مبدأ فك الارتباط، لا يمكن أن تكون إلا متحورة على الذات.

ليس لفهم فك الارتباط تعريف آخر مرادف للتنمية المتحورة على الذات، فهو مفهوم يدل على ظاهرة خاصة، أو بعبارة أدق هو شرط مفروض من النظام. فهو شرط للتنمية المتحورة على الذات في ظروف وراثة ذات طابع «طيفي». هنا أيضاً يجدر ذكر سوء استخدام الكلمة التي انتشرت فأصبحت تعني أي شيء مثل الاوتاركية (قطع جميع علاقات التبادل الخارجي) أو مثل التقوّع الثقافي والماضوية الرجعية (المذهب الذي يدعى أنه لا بد من رفض كل «الأفكار» المستوردة وأن الحل للمشكلة هو في الرجوع «للتراث»).

لقد تناولنا في مكان آخر موضوع المضمون الدقيق لهذا المفهوم، وملخص هذا التحليل هو الآتي: إن فك الارتباط هو الأخذ بمبدأ، وهذا المبدأ هو رفض قبول تلك المعايير للترشيد الاقتصادي في الميدان الداخلي التي هي المعايير الحاكمة في النظام العالمي. وهذه المعايير هي دائمًا تعبير عن قانون القيمة الذي يحكم نظاماً اقتصادياً. اجتماعياً معيناً. وقد ذهبنا إلى أن هناك قانوناً موحداً للقيمة يحكم جموع النظام الرأسمالي العالمي، أي مراكزه وأطرافه. واعتبرنا أن هذا القانون هو قانون القيمة الرأسمالية العالمية. ونجد تعبيراً عن هذا القانون في الحديث الدارج (مثل حديث البنك الدولي) حول «الميزات المقارنة» (للخيار بين الانتاج المحلي أو الاستيراد) أو حول «الربحية» (وهي ربحية تقاس على أساس منظومة الأسعار العالمية). وقد ذهبنا إلى أن الأخذ بهذا المبدأ من شأنه أن يعيّد تكوين عدم التكافؤ (وهنا عدم التكافؤ بين المراكز والأطراف). وعلى هذا الأساس، اقترحنا الأخذ بمبدأ آخر كمقاييس لمنطق الخيارات الاقتصادية، مبدأ يتماشى مع المتضيّفات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية. وليس الأخذ بمثل هذا المبدأ تعبيراً عن ميل طوباوي، فهو المبدأ الذي أخذت به فعلًا المجتمعات الاشتراكية (أو المزعومة اشتراكية) بعد أن فكت الروابط، وعلى الأقل نشأت بهدف إقامة مجتمع جديد، يشمل الجماهير الشعبية، هذا ولو انحرفت في تطورها اللاحق عن هذا الهدف.

إن هذه الملاحظة الأخيرة تفرض علينا اعتبار اشكالية الاشتراكية. فهي - أردنا أم أبينا - في قلب الموضوع. فإذا كانت البرجوازية غير قادرة على «فك الارتباط»، وإذا كانتطبقات الشعبية مدركة بضرورة فك الارتباط، فلا بد من أن تؤدي ديناميكية الحركة الشعبية إلى اندراج المشروع الشعبي في التطلع نحو آفاق لا نجد لها اسمًا غير

«الاشتراكية». هذا يعني هدف اجتماعي لا يزال مشروعًا مستقبلاً أمامنا، وليس ممودًا موجودًا يمكن الاكتفاء بالتمثيل به.

وهل أمام العالم الثالث خيار آخر؟ إن الخبر هو بين «فك الارتباط» أو «التكييف». وليس «التكييف» لقتضيات النظام العالمي ممكنًا للجميع. لعله ممكن بالنسبة إلى بعض الحالات «نصف الأطراف»، وذلك بثنين عال وهو افتقار وتفاقم آلام الكثرين (ربما الغالبية). ولكن بالنسبة إلى كثير من البلدان - وبخاصة تلك البلدان التي تكون ما أطلق عليه اسم «العالم الرابع» - ليس «التكييف» أكثر من قبول الملاك. وتشير المجاعة إلى حقيقة هذا الخطر، بالمعنى الكامل للكلمة. هذا، ويجب أن نعلم أن التاريخ مليء بأمثلة الشعوب التي لم تجد من تلقاء نفسها حلًا آخر، فهلكت. فـ«الانتحار الجماعي» أمر موجود في التاريخ، ومن الخطأ رفض الاعتراف بهذا الأمر، باسم «التفاوض اللازم». التقوّع الماضي والتوصّب الثقافي وظواهر أخرى كثيرة نراها أمام عيوننا تنتشر في وطننا العربي، ليست إلا أشكالًا من نوع الانتحار الجماعي. وفي هذه الظروف، لا نرى بدليلاً لمواجهة تحديات عصرنا إلا من خلال فك الارتباط.

- ٦ -

تعتمد الأطروحات السابقة عرضها على الاعتراف بتقسيم النظام الرأسمالي العالمي إلى مراكز وأطراف تتعارض وتتكامل مع عدم التناسب، واعتبار هذا التقسيم من المميزات الجوهرية الناتجة عن طابع النظام وليس عن ظروف عرضية، الأمر الذي أدى بنا إلى أطروحة احتلال فتح مرحلة ما بعد الرأسمالية، من خلال ثورات تحدث في الأطراف (ومن مميزات هذه الثورات «فك الارتباط») وليس من خلال تطور يحدث في المراكز.

ولا تقول الأطروحة أكثر من ذلك. فلا تنكر الاختلاف والتنوع في الأطراف، ولا استمرار التوسيع الرأسمالي. وسبق تعريفنا للأطراف تعريفاً سلبياً (المناطق التي لم تبلور فيها الدولة البرجوازية الوطنية)، وبالتالي فالقاعدة هنا هي التنوع وليس التهاب، وذلك بالنسبة إلى الماضي والحاضر. ولا شك أن الاختلاف يجر وراءه مشاكل كثيرة. ويتربّع على ذلك أن الشروط الملحوظة اللاحزة لجعل الخروج من النظام الرأسمالي احتمالاً حقيقياً لم تجتمع في مختلف أجزاء الأطراف على قدم المساواة.

إن فك الروابط - شأنه شأن أي تغيير كيقي - إنما هو عمل صعب، ولذلك فهو الاستثناء الذي يحدث في ظروف أزمة استثنائية. فالقاعدة على عكس ذلك هي «التكييف»، أو بعبارة أدق، محاولة التكييف مع مقتضيات النظام.

ويعاني النقاش حول «فك الروابط أو التكيف» من التباس مستويات التحليل. فالخيار بين «فك الارتباط أو التكيف» هو ووجه من مشكلة الخيار المبدئي بين «الاشراكية أو الرأسالية». وإذا كان هذا الخيار الأخير لم يطرح نفسه بشكل مباشر، بل طرح نفسه من خلال الخيار الأول المذكور، فإن هذا الأمر ناتج الظروف التاريخية التي جعلت الاشتراكية خارج جدول المحتمل في المناطق التي تجمعت فيها شروطها المادية من جهة، وادراجها في جدول الضرورة الموضوعية، حيث ترفض النتائج السلبية التي لا مفر منها في إطار التوسيع الرأسالي، أي في الأطراف، من جهة أخرى. ولا يعني ذلك أن شروط «فك الارتباط» (ومن ورائه الاشتراكية) قد تجمعت في كل مرحلة وكل جزء من منطقة أطراف النظام، فأصبح التقدم في هذا الاتجاه احتمالاً حقيقياً عند الجميع. إن مجتمعات الأطراف تحاول قبل ذلك أن «تتكيف»، وتجعل ذلك من خلال ممارسات ايجابية، فهي قوى عاملة في النظام وليس مجرد موضوع «تكيف» مفروض عليها من قبل قوى خارجية.

يدعى النقد الموجه لنظرية «المراكم والأطراف» أن هذه النظرية تتجاهل المواقف الايجابية التي تتحذّلها الدول والطبقات الاجتماعية (بخاصّة الحاكمة) في الأطراف. وهذا الادعاء غير صحيح. فكل ما تذهب إليه هذه النظرية هو التمييز بين الرغبات والمحاولات التي تقوم بها هذه الدول والطبقات، وبين النتائج المحققة. فالرغبة هي بالطبع «التنمية» بمعنى الدارج المعروف أي «اللحاق» وإقامة مجتمع مائل لما هو في المراكم بجميع مميزاته (الاستقلال ازاء القوى الخارجية، والتجانس الاجتماعي والاجماع المبني عليه... الخ).

ولا شك أن حرك التغيير هوـ هنا ايضاًـ ديناميكية الطبقات. فلا معنى في الادعاء ان نظرية «المراكم والأطراف» تتجاهل هذه الحقيقة العامة، وتكتفي بالمحددات الخارجية والاجمالية. هذا الادعاء غير الصحيح هو وسيلة بسيرة للتخلص من المشكلة الحقيقة. فالمشكلة الحقيقة هي بالذات معرفة الأسباب التي تجعل الطبقات كما هي، وفهم الجنور التي تحدد طابع مشروعها، وادراك طابع القوى التي تضمن نجاحها أو تؤدي الى فشلها. واعتقادنا هو ان فهم هذه المشاكل مستحيل دون اندراج هذه الطبقات ومشروعها ومارساتها في إطار آليات النظام العام. فليس العلاقة بين الميكل المحلي للطبقات والميكل الكلي علاقة واحدة الجوانب، بمعنى ان آليات النظام العام تكيف الميكل المحلي. فالآليات المحلية تحدد بدورها ظروف التكيف وشروطه. فالسؤال هو إذن الآتي: أيمكن ان تغلب ديناميكية الطبقات المحلية على عامل عدم الت المناسب في النظام الكلي؟ نعم، يقول متقدمو نظريتنا؛ لا، تحيط عليهم تجربة التاريخ. لقد كان من الممكن «توقع» نهاية الأطراف في آية لحظة منذ بدء

الرأسمالية. وقد توقع ماركس ذلك قبل قرن وأكثر بالنسبة إلى الهند، وأصبح توقعه خاطئاً. ومن يدعى «نهاية الأطراف» اليوم، إنما يقدم في الواقع الحجج نفسها.

إن الوسيلة الوحيدة لتفسير: «لماذا ما كان يمكن نظرياً لم يحدث في الواقع؟» هي النظر في الظروف الملموسة التي أحاطت بالنظام على كل من المستوى العام والمستوى المحلي، والتي تحكمت في التغيرات التي حدثت فعلًا في هيكل النظام.

ما هي المجتمعات التي - عبر تاريخ الرأسمالية - نجحت في عملية التبلور المركزي؟ هل توصلت إلى هذه النتيجة ابتداءً من موقف «طيفي»؟ (معنى موقف تابع داخل النظام الرأسمالي وليس خارجًا عنه) هل استطاعت أن تفعل ذلك بواسطة «مارسات ذكية» (من قبل الدولة والطبقة الحاكمة) استغلت الفرص المطروحة في إطار السوق العالمية، كما يقول البعض؟ هل استطاعت بهذه الوسائل أن ترتفع من تنمية تابعة إلى تنمية مستقلة؟ هل توجد حالياً في النظام العالمي فرص تسمع بذلك؟

إن استخدام التعبير «نصف الأطراف» المستخدم لوصف الأحوال «الوسطية» التي قد تؤدي إلى تبلور على مثال ما هو عليه في المناطق المتقدمة من النظام، إن استخدام هذا التعبير يشمل خطر المزاج بين مجتمعين من الطواهر نعتقد نحن أنه لا بد من الفصل بينهما وهم التبلور التدريجي ابتداءً من مواقف لم تكن مواقف أطراف من جهة، ومحاولات التخلص من مواقف أطراف من جهة أخرى.

نقول ذلك، لأن النظام الرأسمالي لم يظهر بين يوم وليلة بضررية عصا الساحر. فقد تكونت التكوينات الرأسمالية بالضرورة من خلال تحولات ثبتت داخل تكوينات سابقة. وأمام هذا الواقع البديهي، لنا الخيار بين منهجين اثنين وهما الآتيان: إما أن نتخذ موقفاً بسيطاً وننظر إلى كل حالة على حدة ونعطي كل الأهمية لجميع الظروف الملموسة المحيطة بها، وإما أن نطبع إلى أكثر من ذلك، فنبحث عن القوى الأساسية التي أدت إلى تبلور البعض وسقوط الآخرين في حالة «التخلف».

ويبدو لنا أن اتخاذ الطريق الثاني يؤدي بالضرورة إلى ملاحظة الاختلافات الأساسية التي تفصل بين أحوال أوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا الشمالية واليابان من جهة، وبين أحوال أمريكا اللاتينية والشرق العثماني والهند والصين وافريقيا وأسيا الجنوبية الشرقية، من جهة أخرى. فلم تكن مناطق أوروبا الوسطى والشرقية ذات طابع أطراف يوماً ما. فهذه المناطق كانت منظمة في دول وأمبراطوريات كانت دائمةً مشاركة سياسياً وبصورة مستقلة في النظام الأوروبي، بل مشاركة مهمة. فهي مناطق تغليت على تأثيرها الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحولات داخلية حدتها إلى حد كبير فعلًا ديناميكية صراع الطبقات الداخلي. فكان العالم الخارجي، أي أوروبا

الغربية المتقدمة، يمثل بالنسبة إلى هذه المناطق تحدياً. ولكن لم يبلغ هذا التحدي درجة القوى المتحكمة المحددة للتطور. هذا، بينما كانت القارة الأمريكية قد أقيمت منذ البدء، أي منذ الفتح الأوروبي لها، كمجموعة تكوينات ذات طابع أطراف. فأمريكا هي في الواقع «فبركة» أوروبا، إذ شكلت لتنلعب دوراً معيناً محدوداً في إطار النظام الرأسمالي العالمي الناشيء. فكانـت الميزة الأساسية لهذا الاندماج هي الخضوع لاحتياجات التراكم الداخلي في مناطق أوروبا الغربية المهيمنة، وليسـت مثلاً «ضعف نفوـوى الانتاج». على عكس ذلك، أدى هذا الاندماج إلى تنمية قوى الانتاج في كل من أوروبا المهيمنة وأمريكا التابعة.

وـجدـير بالذكر هنا أنـ المـنـاطـقـ الأـكـثـرـ تـقـدـمـاـ فيـ نـظـامـ الأـطـرافـ الـأـمـرـيـكـيـةـ (ـوـهـيـ)ـ كـانـتـ مـسـتـعـمـرـاتـ اـسـتـغـلـالـ العـبـيدـ وـالـمـنـاطـقـ الـمـسـكـونـةـ مـنـ هـنـودـ أـمـرـيـكـاـ الـتـيـ فـرـضـ عـلـيـهـ الـاسـتـغـلـالـ الـمـعـدـنـ ثـمـ نـظـامـ الـهـاـسـيـنـدـاـ ايـ الـمـلـكـيـةـ الـعـقـارـيـةـ الـكـبـيرـةـ)،ـ إـنـ هـذـهـ المـنـاطـقـ الـأـكـثـرـ تـقـدـمـاـ هـيـ الـمـنـاطـقـ نـفـسـهـاـ الـتـيـ لـمـ تـنـجـعـ إـلـىـ يـوـمـنـاـ هـذـاـ فـيـ التـحرـرـ وـالـقـدـمـ الـحـدـيثـ.ـ هـذـاـ،ـ بـيـنـاـ الـمـنـطـقـةـ الـفـقـيرـةـ الـتـيـ تـرـكـتـ لـلـمـهاـجـرـيـنـ الـأـحـرـارـ (ـفـهـيـ فـيـ الـوـاقـعـ «ـمـتـجـعـ ثـانـويـ»ـ لـلـتوـسـعـ الرـأـسـمـاـلـيـ وـلـيـسـتـ ذـاتـ طـابـعـ أـطـرافـ)ـ.ـ وـنـعـيـ هـنـاـ انـكـلـتـرـاـ الـجـدـيـدـةـ.ـ نـجـحـتـ تـامـاـ فـيـ تـبـلـورـهـاـ الـبـاـكـرـ،ـ فـأـصـبـحـتـ أـقـوـىـ مـرـكـزـ فـيـ عـصـرـنـاـ.ـ هـذـاـ وـقـدـ قـدـمـنـاـ اـطـرـوـحةـ نـصـوـجـ ظـهـورـ الرـأـسـمـاـلـيـ فـيـ بـعـضـ مـنـاطـقـ الـعـالـمـ الـقـدـيمـ خـارـجـ أـورـوـبـاـ فـيـ الـقـرـنـيـنـ السـادـسـ /ـ السـابـعـ عـشـرـ بـخـاصـةـ فـيـ بـعـضـ مـنـاطـقـ الـدـوـلـةـ الـعـشـانـيـةـ (ـفـيـ رـوـمـاـلـيـ وـمـصـرـ)،ـ وـفـيـ الـهـنـدـ وـالـصـينـ وـالـيـابـانـ.ـ وـذـهـبـنـاـ إـلـىـ أـنـ تـأـخـرـ هـذـهـ المـنـاطـقـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ أـورـوـبـاـ لـمـ يـكـنـ نـاتـجـاـ عـنـ تـخـلـفـ قـوـىـ الـأـنـتـاجـ فـيـهـاـ،ـ بـلـ عـلـىـ عـكـسـ ذـلـكـ كـانـ نـاتـجـاـ عـنـ الشـكـلـ الـأـكـثـرـ تـقـدـمـاـ لـأـنـاطـقـ اـنـتـاجـهـاـ الـخـرـاجـيـةـ،ـ بـالـمـقـارـنـةـ مـعـ الشـكـلـ الـمـتـخـلـفـ الـاـقـطـاعـيـ الـأـوـرـوـبـيـ (ـوـكـذـلـكـ الـيـابـانـيـ).ـ هـذـاـ،ـ وـقـدـ لـعـبـتـ السـيـطـرـةـ الـغـرـبـيـةـ عـلـىـ هـذـهـ الـمـجـمـعـاتـ دـوـرـاـ سـلـبـيـاـ،ـ فـلـمـ تـسـاعـدـ عـلـىـ تـبـلـورـ الـعـنـاـصـرـ الـمـوـافـقـةـ لـلـنـمـوـ الرـأـسـمـاـلـيـ،ـ بـلـ عـلـىـ عـكـسـ ذـلـكـ أـصـعـفـتـ هـذـهـ الـعـنـاـصـرـ كـمـاـ يـشـهـدـ عـلـىـ ذـلـكـ عـدـدـ مـنـ الـوقـائـعـ،ـ مـنـهـاـ:ـ تـدـمـيرـ الصـنـاعـةـ الـمـنـدـيـةـ وـفـرـضـ التـبـادـلـ غـيرـ الـمـتـكـافـءـ،ـ وـتـدـمـيرـ النـظـمـ الـحـكـومـيـةـ وـالـدـوـلـةـ الـمـسـتـقـلـةـ...ـ الـخـ.ـ وـإـذـاـ اـسـتـطـاعـتـ الـيـابـانـ أـنـ تـبـلـورـ فـيـ مـرـكـزـ جـدـيدـ،ـ فـذـلـكـ كـانـ إـلـىـ حـدـ كـبـيرـ لـأـنـ الـيـابـانـ لـمـ تـسـتـعـمـرـ^(٥).

والـسـؤـالـ التـالـيـ هوـ:ـ هلـ فـتـحـتـ اـسـتـعادـةـ الـاسـتـقلـالـ السـيـاسـيـ فـيـ آـسـيـاـ وـافـرـيقـيـاـ بـعـدـ الـحـربـ الـعـالـمـيـةـ الثـانـيـةـ عـصـرـاـ جـدـيدـاـ وـحدـتـ مـنـ قـبـلـ هـيـمـنـةـ الـقـوـىـ الـخـارـجـيـةـ،ـ

(٥) سـمـيرـ أـمـينـ،ـ الـطـبـقـةـ وـالـأـمـةـ فـيـ الـتـارـيخـ وـفـيـ الـمـرـحلةـ الـأـمـرـيـالـيـةـ،ـ تـرـجـةـ هـنـرـيـتـ عـبـوـيـ (ـبـيـرـوتـ:ـ دـارـ الـطـبـيـعـةـ،ـ ١٩٨٠ـ).

فاستعادت الديناميكية الداخلية الأولوية؟ هناك مجموعة تطورات أحبت أطروحة «نصف الأطراف» التي تستطيع ان تبلور الى مراكز جديدة، ومنها تعجيل التنمية بعد الحرب وظهور بلدان «نصف مصنعة».. الخ، وقد استنتاج البعض من هذه التطورات اولوية العلاقات الطبقية الداخلية واستراتيجيات الدولة، للدرجة انها تكاد تحول الى العنصر المحدد الوحيد. وتدعى هذه الأطروحة الى مزيد من النظر فيها.

فلا بد من التوقف قليلاً أمام حالة أمريكا اللاتينية، فهي - كما قلنا - قد اقيمت منذ البدء على ان تكون منطقة الأطراف الرئيسية في عهد الرأسمالية التجارية (المركتيلية)، ولم تؤد هذه الوظائف الى «تجمدها»، كما يدعى كثير من منتقدي نظرتنا، بل على عكس ذلك، أدت الى تنمية قوى انتاجها حتى بلغت مستوى أعلى مما أصبح عليه فيما بعد في المناطق التي اندمجت في وقت متأخر او بدرجة أقل. ثم نالت أمريكا اللاتينية استقلالها السياسي باكراً، في أوائل القرن التاسع عشر، في الفترة التي تحول النظام فيها من المركتيلية الى الرأسمالية الصناعية. فدخلت أمريكا اللاتينية عصر الصناعة قبل آسيا وافريقيا اللتين ظلتا مستعمرتين الى عقدي الخمسينات والستينات من قرنا. وبلغت أكبر دولها (البرازيل والمكسيك...) مستوى «نصف التصنيع» قبل غيرها، فهل هي الآن على وشك التبلور الى مراكز؟ (مرة أخرى، بالمعنى الدقيق الذي نعطيه لهذا المفهوم، أي: استقلالية ازاء النظام العالمي وتجانس اجتماعي، أي: فوردية زائد دولة الرفاهية).

إن النظر في طبيعة الطبقات وهيكلها وحركتها، يلقي بعض الشك في مستقبل أمريكا اللاتينية. أولاً، لا بد من عمل حساب لتأثير الماضي وعدم نسيانه. فالاستقلال الباكر الذي تم بقيادة الطبقة المحلية الحاكمة التي تكونت في عصر المركتيلية، هذا الاستقلال الباكر لم يخفف عبه عمل القوى الخارجية، بل على عكس ذلك تقوى فعل هذه القوى بتجديدها من خلال التحالف بين طبقة كبار المالك العقاريين المحليين ورأس المال الصناعي المهيمن (البريطاني ثم الأمريكي الشمالي). وقد أدى الى مرحلة جديدة من التنمية ذات طابع اطراف استمرت الى يومنا هذا. فالتصنيع الذي تم في هذه الظروف لم يؤد الى نتائج مماثلة لما هو عليه في الغرب. فمن جهة تم هذا التصنيع على أساس حكم طبقي ورجعي لم تفرض عليه تحالفات طبقية واسعة. ومن الجهة الأخرى، لم ت تكون - نتيجة حداثة التصنيع - طبقة عاملة مهمة من حيث العدد، وقوية ومستقلة من حيث التنظيم. ان هذين العاملين معاً أديا الى نوع من التصنيع لم يساعد على تجنيس المجتمع.. بل على عكس ذلك، أديا الى مزيد من التفاوت والتفتت، كما ظهر بوضوح في مثل «معجزة البرازيل». ففي هذه الظروف، لا يمكن الفصل بين هذه الأشكال التاريخية للاندماج في النظام العالمي، وبين عدد من

الظواهر الاجتماعية مثل النسبة المتزايدة من السكان «المهمشين» المستبعدين عن الاستفادة من التنمية من جهة، وتضخم الطبقات الوسطى المنفردة بهذه الفوائد من جهة أخرى. وهنا سر بعض جذور استمرار «التخلف» والتبعية، ومنها المواقف الكومبرادورية للبرجوازية المحلية وللدولة التي تفضل في آخر الأمر فساد الغنى مع التبعية، على مخاطر مواجهة أسياد النظام. لا تثبت ذلك مواقف الجبن التي تتخذها الآن هذه البرجوازية إزاء ظاهرة الدين الخارجي، هذه الظاهرة التي لم يتوقعها مدافعوا نظرية «التنمية من خلال التكيف» والتي تذكر لنا فجأة حقيقة هيمنة رأس المال الدول؟

وفي هذه الظروف، يبلو لنا ان تنمية اقتصادية تذيع تأثيرها الایجابي على صعيد المجتمع بأكمله (وهو ما حققه التنمية في المراكز)، إن مثل هذه التنمية مستحيلة هنا، في ظروف هيمنة البرجوازية المحلية. ونستنتج من هذه القصة الآتى: ان الحكم الشعبي وفك الارتباط، ثم فتح احتمال التطور الاشتراكي، هي هنا ضرورات موضوعية مرتبطة ببعضها البعض. ورغم ذلك، فإن الخيار في هذا الاتجاه لم يدرج بعد في جدول الاحتمالات المنظورة. على عكس ذلك، لعل «تقدم» هذه القارة - النسيي ومن حيث تطور قوى الانتاج - يعطي فرصة أكبر «للتكيف» من خلال تجديد طابع الأطراف. وليس هذا التطلع المستقبلي المحتمل الغالب هو تطلع «نصف أطراف» في مرحلة البلورة الى مراكز جديدة، بل هو تطلع الى مجرد تجديد الهيكل ذي طابع الأطراف يناسب المرحلة القادمة في التوسيع الرأسمالي العالمي. هذا، ونضيف الى ذلك ان العامل الثقافي يلعب هنا دوراً مساعداً على استمرار الأوضاع. فأمريكا اللاتينية كانت تعتبر نفسها دائئراً متتمبة الى الثقافة الأوروبية. فلا نجد هنا هذا التعارض الثقافي الذي نجلده في آسيا وافريقيا، حيث كان التوسيع الرأسمالي في الوقت نفسه اجتياح حضارة أجنبية.

إن عناصر الوحدة التي تسمح بالحديث عن افريقيا وآسيا بشكل عام، هي قليلة، عدا اختلاف هاتين القارتين عن أمريكا اللاتينية. فلم تشكل افريقيا وآسيا كمناطق أطراف بالشكل وبالدرجة اللذين يميزان أمريكا اللاتينية. فهنا ظلت القاعدة التاريخية السابقة على الرأسمالية أقوى، الأمر الذي يزيد بدوره من تنوع الأوضاع من قطر لقطر، وذلك سواء أكان من حيث مستوى نمو قوى الانتاج (وبحاصة بالنسبة الى الزراعة التقليدية) أم من حيث أشكال النظم الاجتماعية والثقافية.. الخ. ولم تندمج معظم آسيا وافريقيا في عصر المركتيلية الا بشكل غير مباشر (مثل المناطق الافريقية التي وفرت العبيد لأمريكا)، أو خفيف (مثل الشرق العثماني الذي بدأ تدهور تجاهاته في هذا العصر نتيجة تخلف أشكال المركتيلية المحلية ازاء الأوروبية، أو الهند

واندونيسيا والفيليبين التي استعمرت في هذا العصر الباكر، فلم يتم الاندماج الحقيقي إلا في عصر الاستعمار، ومن خلال الكولونيالية بالنسبة إلى معظم المناطق، أي: التبعية المباشرة لمراكز استعمارية هي نفسها في نضال قاس بعضها مع بعض، من أجل تحقيق الميزة. وقد لعبت عوامل كثيرة في اتجاه زيادة التنوع. منها عدم تكافؤ المراكز المستعمرة المسيطرة نفسها، واختلاف الوظائف بالنسبة إلى هذه المراكز... الخ. فعنصر التوحيد الوحيد الذي نتج عن هذا الاندماج هو عنصر سياسي، أي النضال من أجل التحرير الوطني واستعادة الاستقلال. ثم أن اختلاف ظروف هذا النضال وتنوع القوى الاجتماعية التي قادته أدّيا بدورهما إلى اختلاف النظم المستقلة للعالم الثالث المعاصر. هذا رغم ميلها المشترك إلى تكملة الاستقلال السياسي من خلال التنمية الاقتصادية، ونظرتها المشتركة لهذه التنمية على أنها عملية لا بد أن تتم بواسطة «التكيف» وليس فك الارتباط، وأيضاً رغم ميلها السياسي الغالب إلى «عدم الانحياز». وقد تناولنا هذا الموضوع في مكان آخر، واقترحنا تحليلاً لهذه الحركة التي عبر مؤتمر باندونغ عنها، وأطلقنا عليها إسماً هو «المشروع البرجوازي الوطني» لعصرنا، وهو المشروع الذي تغذّت منه «ايديولوجيا التنمية» المعاصرة^(٦).

إن هذه الاختلافات الموضوعية هي التي تفسّر تنوع استراتيجيات التنمية. فنجد في أمريكا اللاتينية هيمنة الأيديولوجيا «التنمية» (Desarrolismo) التي تظهر فيها بوضوح جذور الثقافة الأوروبية. فكانت هذه الأيديولوجيا تقول ببساطة إن الطريق هو التصنيع (وفي الأمر الواقع التصنيع بواسطة الإحلال محل الواردات، أي هذا النوع من التصنيع الذي لا يقلب الهيكل الاجتماعي إذ يقوم على التفاوت في التوزيع) والتحضر الذي يصعب التصنيع. وذلك لأنها سوف يقويان موقف الطبقات الوسطى، وهي ضمان نشر روح الديمقراطية. فلم تر هذه الأيديولوجيا أن نمو الطبقات الوسطى في ظروف لا تسمح بمواجهة طلبات الجماهير الشعبية، من شأنه أن يجعل من الطبقات الوسطى القوى الاجتماعية التي تعتمد النظم الدكتاتورية عليها. وهكذا أدى «التصنيع» إلى تقوية الدكتاتوريات إلى أن ظهر فشل التنمية من خلال أزمة الدين وخطر زيادة التبعية بواسطة التكيف المفروض، فانفجرت أزمة الدكتاتوريات. ولكن الديمقراطية الحديثة ظهرت في ظروف صعبة جداً: فإذا تجرأت على اتخاذ مواقف تماشى مع مطالب الجماهير، فإنها سوف تتعرض بالتأكيد إلى مقتضيات «التكيف» المفروض من قبل رأس المال الدول.

أنشأت باندونغ في آسيا وافريقيا سلسلة حاولات أكثر جذرية، معتملة على

(٦) أمين، «في الذكرى الثلاثين لمؤتمر باندونغ: مضاعفات اخفاق «ايديولوجيا التنمية»».

اصلاحات عميقة (من الاصلاح الزراعي والتأمينات.. الخ)، وفي كثير من الأحيان بمساندة جاهيرية. ولكن هذه المحاولات تراجعت فيما بعد، تحت تأثير عداوة الغرب (التي تمثلت في أشكال مختلفة بما فيها التدخل العسكري) وحدودها التاريخية الناجمة عن قيادتها البرجوازية. وثبتت عداوة الغرب فصور التحليل الاقتصادي الذي يدعى انه من الممكن «استغلال الفرص المطروحة من قبل السوق من أجل تقوية درجة التمتع بالاستقلال الذاتي ازاء النظام العالمي». فنذكر لنا هذه العداوة ان النظام العالمي لا يربح بتبلور مركزي جديد، بل يبذل كل جهوده لمنعه. وكانت هذه التجارب التقديمية قد افتربت من هدف التنمية المعتمدة على التراكم المحلي، حينما جاءت الأزمة فأظهرت استحالة تحقيق الهدف.

كان هناك في افريقيا وأسيا - ولا يزال - تجارب أخرى لم تعط لنفسها هدف الاستقلال والسيطرة على التراكم، بل قبلت مبادئ التكيف مع اتجاهات التنمية العامة للنظام العالمي. وقد حقق البعض في هذا الاطار نمواً سريعاً من حيث الكم (مثل ساحل العاج وكينيا ومالايو والفيليبين)، بينما فرضت قوانين تنمية النظام الركود على غيرها (ومنها معظم الأقطار الافريقية). وليس هذه ولا تلك تستحق ان تعتبر محاولات برجوازية وطنية، حيث لها طابع كومبرادوري واضح. فالتصنيع المحقق هنا - والذي يتدحرج مدافعاً «أولوية النمو دون شرط»، أي دون حساب هيكل تحقيقه ومغزاه الاجتماعي والسياسي - لم يؤد ولو بالتدرج، الى تقوية الاستقلال والتقارب من مجنس اجتماعي، بل على عكس ذلك اعتمد النجاح في معظم الأحيان على استغلال الأيدي العاملة الرخيصة في «مناطق حرة» وعلى زيادة التبعية التكنولوجية والمالية دون فتح آفاق للتخلص منها.. الخ، وهذه هي بالذات عيوب التصنيع الكومبرادوري.

وهل هناك في هذه الصورة السوداء للكومبرادورية، أو إعادة الكومبرادورية، السائدة على صعيد العالم الثالث كله (وهذا الأمر في ذاته دليل على صحة اعتبار العالم الثالث ككل رغم تنويعه) استثناء واحد؟ لعل كوريا الجنوبية وتايوان هما الحالتان اللتان تستحقان النظر فيها من هذه الناحية، وسوف نتناول هذا الاستثناء فيما بعد.

إن تطور الوطن العربي المعاصر يعطي صورة واضحة للاستحالة التاريخية للمشروع البرجوازي الوطني، وللطابع الكومبرادوري الضروري للتكييف. فخلال عقدي الخمسينات والستينات، تخلصت الحركات الوطنية التقديمية من التحالفات القديمة التي قامت عليها الكولoniالية المباشرة أو السيطرة غير المباشرة المعتمدة على كبار المالك العقاريين والبرجوازية الكومبرادورية القديمة والتجار، وتبلورت الميل الى التنمية الوطنية المستقلة والتصنيع والعصرنة والعدالة الاجتماعية ووحدة الوطن العربي،

في مشروع يعتبر من المشروعات الأكثر جذرية في العالم الثالث المعاصر. ثم أن الجزر والهزيمة والكارثة نتيجة تفاعل عوامل ثلاثة هي : الحدود التاريخية للمشروع نفسه، صالح القوى الرجعية الحاكمة في منطقة الخليج ، وعداوة الغرب المستمرة واستخدامه قاعدته العسكرية الدائمة في المنطقة (ونعني طبعاً الكيان الصهيوني). ولعملية إعادة الكومبرادورية في المنطقة اسم هو «الانفتاح»، ومضمون معروف هو: فك الصناعة من خلال تدمير محاولات ضمان تكاملها واستقلالها، والتخلّي عن مشروعات الاتّفاف الغذائي والمخصوص لرأس المال العالمي ، والاجتياح الثقافي.. الخ. ويقوم النظام الجديد على هيمنة صالح النفطية على الصعيد الإقليمي (ومن ورائها هيمنة القوى السياسية الرجعية) وتركيز السلطة في أيدي الفئات والطبقات الكومبرادورية الجديدة التي أدرجت غناها في إطار قبول التبعية للمصالح الأمريكية / النفطية على الصعيد المحلي .

إن سيطرة الخليج نفسها تفترض ، بالطبع ، تخلّي الشعوب العربية عن هدفها الوحدوي ، وذلك بكل بساطة لأن مركز الثقل للوطن العربي الموحد لا يمكن ان يستمر موجوداً في منطقة الخليج . وهذا هو السر الذي يختفي وراء إحلال ايديولوجيا ماضوية سلفية محل القومية الشعبية . فالايديولوجية الماضوية تلعب دوراً أساسياً في هذه الخطة . فإذا كانت تؤدي إلى التفتت السياسي (وبخاصة في أسوأ الأشكال ، ونعني به شكل الطائفية) ، فذلك لا يعني أنها تعارض الاندماج الاقتصادي ، بل بالعكس يساعد التفتت السياسي «التوحيد» الاقتصادي في إطار السيطرة الأمريكية / النفطية . هكذا ظهرت وغرت أشكال من «التكامل» مثل إرسال الأيدي العاملة للمناطق النفطية ، وتحويل اقطار بأكملها إلى أماكن استهلاك الدخل وليس انتاجه .. الخ . فليست ايديولوجيا السلفية حلّاً للأزمة ، بل مجرد عنصر منها .

يمكن ان نقول ان هذا «التكييف» من شأنه أن يؤدي إلى مرحلة جديدة لتنمية قوى الانتاج على المستوى المحلي ، ولو في إطار توسيع رأسمال عالمي؟ لنا شكوك قوية في هذا الصدد . فمن الواقع بالنسبة إلى أهم اقطار الوطن العربي - وبخاصة مصر - أن المشروع لا بد أن يؤدي إلى تراجع في ميدان قوى الانتاج ، وإلى تفاقم التفاوت والفرضي الاجتماعي .. الخ . إن الأوهام التي تغذى البعض منها ، تلك الأوهام التي تمثلت في انتظار طوفان من رؤوس الأموال العربية والغربية «تحل جميع المشاكل» ، قد تبدلت منذ عشر سنوات من الانفتاح . فليس هدف الاستعمار هنا استغلال الامكانيات المحلية بشرط السيطرة عليها ، بل المدف هنا هو تدمير هذه الامكانيات . فالتدمير هذا هو شرط استمرار ضمان السيطرة على النفط ، وهو المورد الأساسي الذي يهتم به الغرب في المنطقة . فالتكيف المقترن هو مرادف للانتحار ، هذا الانتحار الذي تعبّر عنه

في الميدان الايديولوجي «فلسفة اليأس» (ونعني تلك الانبعاثات الماضوية السلفية). فلا معنى لـ «التفاؤل اللازم» الذي يدفع الى نسيان المخاطر الحقيقة. فالناربخ ملء بـأمثلة المجتمعات التي عجزت عن تقرير المصير، فأصبحت مشكلة من قبل قوى خارجية، دون أن تلعب اي دور ايجابي في هذا التشكيل.

وهنا اذا - في الوطن العربي - أصبح «التكيف مع النمو» (دون اشارة الى «اعادة التوزيع»!) أمراً يكاد يكون احتفاله منعدماً. ولعل هذا الأمر هو الجديد في القصة. فليست محاولات التنمية المستقلة شيئاً جديداً، وبخاصة في مصر، حيث شهدنا منذ محمد علي سلسلة من هذه المحاولات في عهد الباشا، ثم الخديوي اسماعيل، ثم البرجوازية الليبرالية الوفدية. ورغم فشل هذه المحاولات التي تلتها كل مرة فترة كومبرادورية، إلا أنها حققت كل مرة تغيرات لم يكن من الممكن الرجوع فيها، كما ان فترات الكومبرادورية نفسها لم تكن فترات ركود (وبالأولى تراجع على مستوى قوى الانتاج) ^(٣).

ومكذا ايضاً بالنسبة الى تركيا الكمالية، وهي أول محاولة تبلور برجوازي وطني في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى. أيمكن اليوم ان نتجاهل نتائج «الانفتاح» الذي بدأ هنا خلال الخمسينيات والذي دمر تماماً ما حققته الكمالية من حيث التنمية المستقلة؟ إن الاقتصاد التركي لم يثبت قدرته على «استغلال فرص السوق من خلال تعمق اندماجه في الاقتصاد العالمي»، بل دخل في مأزق قاس من جميع النواحي: تدمير الصناعة، وهجرة على نطاق واسع، وفقدان تام للاستقلال، وفوضى اجتماعية، وعنف سياسي.

إن اطروحتنا تجد محلها في هذه النقطة بالذات. فهي أطروحة تقول: «إن تاريخ العالم الثالث إلى الآن هو تاريخ سلسلة محاولات تبلور برجوازي وطني، واجهها من هذه المحاولات، إعادة اندراجها في التوسيع الرأسمالي العالمي. ونقدم الآن الفرضية ان هذا الفصل من التاريخ قد انتهى على الأقل بالنسبة الى بعض مناطق العالم الثالث، ومنها الوطن العربي. ومعنى هذا القول ان البرجوازيات هنا - نتيجة التدول المحقق وانعكاس لمجموعة من التناقضات الداخلية الخاصة بها والناتجة عن تاريخ المنطقة - تقبل نهاية أوضاع التبعية فلن تحاول مرة أخرى التبلور الوطني. و بما ان النهاية كانت التعبير الايديولوجي عن هذه المحاولة البرجوازية الوطنية، نقول إن عهد النهاية قد انتهى».

وليس معنى هذا ان أهداف ومهام «الثورة الوطنية الديمقراطية» فقدت أهميتها، فهذه الأهداف - تنمية قوى الانتاج في إطار مستقل، أي التنمية المتحورة على الذات - لا تزال غير محققة، وبالتالي فهي ضرورات لا تزال في جدول العمل اللازم.

(٧) امين، أزمة المجتمع العربي.

ولكن معنى هذا ان البرجوازية أصبحت عاجزة عن السير في اتجاه تحقيقها. فالتبليور الوطني لا يمكن ان يكون الا نتيجة مبادرة الطبقات الشعبية. وهذا يفترض بدوره فك الارتباط، الأمر الذي يفتح مرحلة جديدة مميزة بالتناقضات المشار إليها سابقاً، أي تعارض الاعيادات الاشتراكية والرأسمالية الوطنية والدولية.

هل هذه الفرضية خاصة بالوطن العربي؟ انا نرى ان هامش «التكيف مع النمو وإعادة التوزيع» هو أيضاً هامش رفيع للغاية بالنسبة الى القارة الافريقية بشكل عام. فاما اهداف استراتيجية الاستعمار هنا (التي يمثلها البنك الدولي وصندوق النقد..) هي مجرد حفظ الامن من أجل ضمان استمرار التموين المعدني، وذلك عن طريق ضمان استمرار نظم حكم الكولونيالية الجديدة وتدخل «قوى التدخل السريع» إن لزم الأمر ذلك. ونعتقد ان هذه الأهداف لا تشمل لا التصنيع - ولو التابع - ولا محاولة جادة للتخلص من الأزمة الغذائية (التي تتخذ هنا شكل الماجاعة المزمنة).

قطعاً هناك عوامل داخلية ذات طابع متعدد، تفسر مآزق التوسيع الرأسمالي. ولكن عوامل الضعف هذه (الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي والثقافي) تعمل في إطار غير موافق. وتتعارض الأطروحات في هذا الموضوع بالذات. فهناك من يدعى ان التوسيع الرأسمالي الكلي موافق للتبليور الوطني، اما نحن فنقول العكس، أي ان هذا التوسيع هو عقبة في سبيل هذا التبليور.

هل يدو في الأفق احتلال للتغلب على هذه العقبة؟ لا نرى كيف ولماذا، حتى بالنسبة الى امريكا اللاتينية، ومن باب أولى بالنسبة الى افريقيا والشرق الأوسط. لعل الهند تمتنز بميزات افضل في هذا الشأن، وهي حجمها ونجاحها (ولو النسبي) في ضمان وحدتها. لعل العوامل الداخلية (من سيكتب معركة القيادة من البرجوازية او الطبقات الشعبية) تلعب هنا دوراً أكبر في هذه الظروف. فليست الهند مهددة بالكومبرادورية في المرحلة الراهنة. فنجاح الميمنتنة البرجوازية الوطنية على المستوى الاقتصادي (قدرتها على الميمنتنة التكنولوجية للدرجة سمحت لبعض المؤسسات الهندية ان تصبح «متعددة الجنسية» أي ذات نشاط عالمي) وعلى المستوى السياسي (اذا ان البرجوازية استطاعت الى الان ان تحدى المعارضة الشعبية من خلال ممارسات أدت الى منع توحيدها)، إن هذا النجاح يحمي الهند في الأجل القصير. ولكن هذا لا يمنع من طرح الأسئلة الناشئة عن نقاط ضعف المشروع، وهي واضحة وتشمل معدل النمو البطيء واستمرار الفقر العميق، وعدم احتلال التغلب عليه.. الخ، وماذا سيكون تأثير هذه العوامل في الأجل الأطول؟

وأخيراً، علينا مناقشة أعظم مثل لمحاولة التبليور البرجوازي الوطني في عصرنا،

وهو مثل كوريا الجنوبية (لعل تايوان تسمى إلى التجربة نفسها). أهي استثناء بالمعنى الكامل، أي أنها حققت تغييراً لا يمكن الانقلاب عليه؟^(٨).

تركتز الدعاية حول كوريا (ولا نجد كلمة أدق لتعريف ما يكتبه البنك الدولي في هذا الموضوع!)، على مجموعة ظواهر لا تمت إلى الموضوع بصلة. فتدعى أن هناك ربطاً بين معدل النمو المرتفع المحقق خلال فترة طويلة نسبياً (أكثر من عشرين عاماً) و«الافتتاح» الواسع على الخارج الذي يمثله كل من: ارتفاع معدل نمو الصادرات (الذي فاق نمو الدخل) واعطاء الأولوية لتحقيق قدرة تنافسية عالمية لمختلف قطاعات الاتساح والاستفادة التكنولوجية وفتح الأبواب للشركات الدولية النشاط المزعوم.. الخ، بل تدعي أن سر النجاح هو بالذات في هذا الافتتاح، كأنه شرط ضروري وكاف لارتفاع معدل النمو. وفي هذا الإطار، تقارن الاستراتيجية «الموجهة نحو الداخل» المزعومة (ويعتبر أن التصنيع من خلال الإحلال محل الواردات هو نموذج لهذه الاستراتيجية) مع الاستراتيجية «المحركة من الخارج»، التي تعتبر أفضل.

إن هذا الحديث للبنك الدولي في غير محله، ذلك أولاً، لأن التنمية المتحورة على الذات ليست مرادفاً لاستراتيجية الإحلال محل الواردات كما رأينا. ثانياً، لأنه لا يوجد تناوب بين ارتفاع معدل النمو والافتتاح على الخارج. فكوريا الشمالية مثلاً حققت أيضاً نمواً ذا معدل مرتفع للغاية، وذلك دون «افتتاح». هذا بينما الافتتاح الذي ضمن نمواً سريعاً في بعض الأحيان في الوقت نفسه فرض الركود على الكثير، بل الأغلب. يضاف إلى ذلك أن غاذج النمو السريع مع الافتتاح متعددة ومختلفة من حيث التطور الميكلكي. مثلاً: لا معنى في جمع أحوال كوريا الجنوبية وتايوان من جهة، وأحوال سنغافورة وتايلاند والملايو والفيليبين من جهة أخرى، لا معنى في جمعها في مجموعة واحدة. فالمجموعة الثانية المشار إليها لا تختلف في استراتيجيتها عن تجارب العالم الثالث الكومبرادوري الأخرى، مثل ساحل العاج أو باكستان.. وغيرها. فهي أيضاً تجرب قامت على ازدهار «مناطق حرة» تعتمد على استغلال فاحش للأيدي العاملة الرخيصة، والاستهانة «المعدني» للأرض الزراعية من أجل التصدير، والتصنيع من الباطن لصالح الشركات ذات النشاط العالمي. ولم تؤد هذه المعجزات «من حيث ارتفاع معدل النمو» لا إلى مزيد من الاستقلال في النظام، ولا إلى البدء في اتجاه تحقيق التجانس الاجتماعي. على عكس ذلك، أدت إلى مزيد من التفتت الاجتماعي

(٨) انظر مراجع ختارة عن كوريا في:

Foster-Carter Aiden, *Standing Up: The Two Korean States and the Dependency Debate* (Seoul: Seoul University, 1985).

ومن التبعية، الأمر الذي ينافي تماماً هدف السيطرة المحلية على التراكم. فهذه التجارب تستحق أن تسمى «تنمية التخلف» عمل حسب التعبير القصوى الذي استخدمه فرانك، وذلك إدراكاً بأن التخلف ليس ركوداً لقوى الانتاج، بل انعدام السيطرة على تنميتها.

إذا كانت تجربة كوريا مهمة فذلك يرجع إلى أنها لم تكن ما يدعى البنك الدولي أنها كانته. لقد كان دور الدولة هنا مركزاً، يفوق دور «المخطط المحاكم» الذي يوقي بين مصالح اقتصادية متنوعة محلية واجنبية. لعبت الدولة هنا دور محرك التنمية. وكانت ممارساتها ازاء رأس المال المدوى قائمة على التحفظ. فلم تسمح الدولة الكورية للرأسمال الأجنبي أن يؤسس مؤسسات فرعية إلا في حدود ضيقه. وفضلت الدولة اللجوء إلى الاستدانة لدى السوق المالية العالمية، وإنشاء مشروعات وطنية (وفي كثير من الأحيان حكومية) وشراء التكنولوجيا بالتقسيط، لا بالجملة، والعمل لضمان ابتلاء، والسيطرة على هذه التكنولوجيا. وكان تدخل الدولة فيها جداً، لدرجة أن الفصل بين الدولة وبين رأس المال الاحتكاري الخاص المحلي الذي اتخذ شكلاً مماثلاً للـ (Zaibatsu) اليابانية والتي تسمى هنا في كوريا الـ (Chaeool)، وبين الدولة، إنما هو فصل صعب. وهناك رأي يقول إن الاحتكارات الخاصة ليست إلا شكلاً من أشكال نشاط الدولة. وإذا كانت كوريا قد نجحت فعلاً في «استغلال فرص السوق العالمية»، فذلك كان ناتجاً عن هذه الظروف والممارسات المتعارضة مع فلسفة البنك الدولي!

هناك ظروف استثنائية ساعدت على هذا التبلور للدولة الوطنية. منها وقبل كل شيء: منافسة كوريا الشمالية التي سبقت كوريا الجنوبية في التنمية السريعة خلال الخمسينيات، أي في عهد كانت فيه الحماية الأمريكية المفروضة بواسطة الدكتاتور سنغمان ري قد حكمت على البلاد بالركود. لا شك أن مثال كوريا الشمالية هو الذي جعل من اللازم القيام باصلاح زراعي في الجنوب، بعد حرب ١٩٥٠ - ١٩٥٣. وهناك عوامل أخرى عملت في الاتجاه الإيجابي. ومنها التقاليد الوطنية للدولة التي نجدها في جميع القوميات الآسيوية الشرقية القديمة، وجذور برجموازية مرتبطة ارتباطاً قوياً مع الطبقة الحاكمة، وروح «الكونفوشيانة»، وبخاصة هذا العنصر الأيديولوجي جميع الأقطار ذات الثقافة الصينية (أي الصين واليابان وكوريا وفيتنام). ورغم انجازات هذه الأقطار في إطار الرأسمالية أو الاشتراكية، إلا أن هذا العنصر الثقافي لا يفسر وحده هذه الانجازات. فقد أشير في أماكن كثيرة إلى عناصر التمايل بين هذه الأيديولوجيا وبين «روح البروتستانتية»، ومنها: منافسة الأفراد وقبول ترتيب المسؤوليات على أساسها، وتقدير العمل والعلم.. الخ. ورأينا في هذا

الموضوع هو أن ميزة الكونفوشيانية هي في أنها ليست ايديولوجية دينية، بل مدنية علمانية. ورغم أن الكونفوشيانية لم تلغ الأديان في مناطق نفوذها إلا أنها حلت تأثير الروح الدينى. إن الكونفوشيانية بلا شك ايديولوجياً محافظة تكرس حب التنظيم التربوي واحترام العائلة الأبوية القوية. إلا أنها تمتاز ببرونتها في التأويل، وبخاصة إن التأويل هنا لا يتعرض لحرمة المكتوب. هذا، ولكن الأديان هي الأخرى في رأينا قابلة للتأويل الذي يسمع ببرونته التكيف للتغير الاجتماعي، بل هي تدعوا إلى ذلك. إلا أن التأويل في الميدان الديني عملية أصعب، إذ أنها تتطلب إعادة تفسير كتابات تعتبر مقدسة. يضاف إلى ذلك أن الطابع المدنى للكونفوشيانية ساعد على تقوية الانتهاء للوطن. فالفرد هنا لا يعرف انتهاء آخر إلا انتهاء العائلة والقومية، إذ ليس عليه واجبات الوفاء بإيمان ديني معين.

وفي هذا الإطار نرى أن هناك مشاكل حقيقة، ومشاكل أخرى ليست إلا التعبير عن الأولى، ومشاكل غير حقيقة.

إن صياغة الأسئلة حول التطورات المستقبلية المختلفة المحتملة - بشكل عام، أو بخصوص كوريا في هذا الصدد - في إطار اقتصادي بحت لا تحيط بهم بحث ولا تجيب عن التساؤل، فهي فقط تعبير عن مختلف الإجابات الممكنة. ومن هذه الصيغة مثلًا تحديد الشروط الاقتصادية «الفنية» (مثل التكنولوجيا والتمويل وتوفير العمل.. الخ) الالزامية من أجل «تكلمة جدول المدخلات والمخرجات»، أي ضمان تكامل متزايد بين مختلف الأنشطة والدخول الموزعة وأوجه الطلب.. الخ.

فال المشكلة الحقيقة هي معرفة ما إذا كانت كوريا قد انجزت التبلور البرجوازي الوطني، أو على الأقل إذا كانت قادرة على انجازه. هل انجزت كوريا الميمنة على التراكم؟ هل تستطيع أن تخفظ بها وتنتهي؟

إن الظواهر منهم إجابة إيجابية عن هذا السؤال. هذا على أساس التحفظ ضروري في هذا الشأن، نظرًا لقصر الفترة، وعدم توافر بيانات غير مشكوك فيها وتعذر التأويلات.

فهي ميدان التجانس الاجتماعي وهو، في الوقت نفسه، ناتج تبلور الدولة الوطنية وشرط إعادة تكوينه في صورة موسعة، في هذا الميدان ي了解到نا أن إنجازات كوريا تفوق ما حققه أي قطر آخر في العالم الثالث الرأسمالي. وليس الأمر كذلك فقط لأسباب تتعلق بالجنور التاريخية (ومنها وجود منظومة قوية - شأن كوريا في ذلك شأن جميع قوميات آسيا الشرقية) ولكنه ناتج أيضًا عن تأسيس تمتيتها على توزيع للدخل أقل تفاوتاً منه في أي بلد آخر من العالم الثالث. إن هذه الملاحظات لا تلغي

التساؤل حول اتجاهات تطور النظام. ففي ميدان العالم الريفي والعلاقات ريف/حضر، يتفق الجميع في تقويمهم لمغزى الاصلاح الزراعي والدور الذي لعبته سياسة الدولة فيها بخصوص تحديد أسعار المنتجات الزراعية في وقتها. ولكن الكثير يتساءل عن تأثير العصرنة من حيث التوزيع، وبخاصة ان ايديولوجيا السوق الحرة أخذت تكسب أرضية على ما يبدو. ولقد تعرضنا في هذا الموضوع الى تحاليل محلية توصلت الى نتائج متعارضة، الأمر الذي يجعل من الصعب على من لم يشارك في هذه المناوشات تكوين الرأي. وكذلك بالنسبة الى موضوع تناسب مستوى الأجور الحقيقة ومستوى انتاجية العمل. ان اطروحتنا في هذا الموضوع هي أن هذا التناسب بالذات من عيوب التنمية المركزية الأساسية، فهو شرط تحقيق التجانس الاجتماعي. وهذا هو الواقع في كوريا؟

وكذلك، فإن الاجابة عن الأسئلة التي تخصّ مدى الحساسية للعوامل الخارجية، لا يمكن ان تكتفي بالنظر الى الميدان الاقتصادي. ففي هذا الشأن، يمكن الدفاع عن آية اطروحة. فليس هناك ما يدعو الى التوصل الى ان كوريا لا بد ان تفقد قدرة سيطرتها التكنولوجية الازمة لاستمرار تسييرها. وكذلك ليس هناك ما يدعو الى نتيجة العكسية، اي ان كوريا لا بد ان تنجر في الترقية من سيطرة التكنولوجيات الكلاسيكية التي تستخدمها حالياً الى مستوى السيطرة على التكنولوجيات الرفيعة للغد. وكذلك لا يمكن الفصل بين الحكم المقابل (ان عبء الدين الخارجي لا يمثل خطراً. فهو، وهذا صحيح، حالياً أخف مما هو عليه في معظم بلدان العالم الثالث نصف المصنعة) وبين الحكم المتشائم. إن الدين الخارجي يمكن ان يكون باباً يتغلغل منه رأس المال الدول. اما فيما يتعلق بالحساسية ازاء الأسواق الخارجية - أكانت أسواق التصدير للمنتجات الصناعية أم أسواق توريد الخامات - فليست هذه الحساسية حالياً أخطر مما هي عليه في بعض البلدان المتقدمة. هذا ولو انه يبدو لنا ان هذه الحساسية بلغت حد الخطر بالنسبة الى بعض القطاعات التي راهنت كوريا عليها، من اجل استغلال تفوقها من حيث القدرة التنافسية (ونقصد هنا بالتحديد بناء السفن).

يبعدنا أن الأسئلة الأساسية التي لا بد من طرحها للتقدم في التحليل، هي الآتية:

أولاً: ما هي القوة الحقيقة التي تسيطر على رأس المال في كوريا؟ وهي الدولة أم القطاع «الخاص»؟ سبق أن طرحنا هذا السؤال: هل الاحتكارات (الـ cartels) هي شكل من أشكال ممارسات الدولة، أم على عكس ذلك فإن الدولة تخدم هذه المصالح الخاصة؟

ثانياً: هل من شأن ميل الطبقات الوسطى للاستفادة من مستويات ونماذج الاستهلاك الغربي المتقدم (وهو ميل تشجعه الايديولوجيا السائدة)، هل من شأن هذا الميل ان يؤدي الى زيادة التفاوت في التوزيع، لدرجة تهدد تحقيق التجانس الاجتماعي، آخذًا في الحساب الظروف التاريخية؟

ثالثاً: الى أي مدى متقبل كوريا ان تخضع للمساومة الاستراتيجية التي يحرك خطرها حاميتها (الولايات المتحدة الأمريكية)؟ وإذا أصبحت تنمية كوريا خطراً اقتصادياً على منافسيها، واذا استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الظروف سلاح المساومة العسكرية، هل سوف تضحي كوريا باستمرار تنميتها باسم المصالح المشتركة للغرب؟

إن مشاكل التجانس الاجتماعي والاستقلال (السيطرة على التراكم) تبدو لنا في هذه الاطار مشاكل يرتبط بعضها ببعض. وبالتالي فإن الإجابة هي بالطبع سياسية واجتماعية، قبل ان تكون اقتصادية.

وأطروحتنا في هذا الصدد، هي أن الطبقة التكنوقراطية - العسكرية - الرأسمالية هي التي تنفرد بالحكم حالياً في كوريا. وإذا استمرت الأوضاع على ذلك، تزايد الخطر أمام احتلال هجوم عنيف من الاستعمار، نظراً لما نعرفه من أنانية الطبقة الحاكمة وبالتالي ضعفها أمام عدو أجنبي. هذا هو درس التاريخ على الأقل، وبخاصة درس أمريكا اللاتينية والوطن العربي.

فال المشكلة المركزية في هذه الظروف هي مشكلة الديمقراطية. ولا يعني هنا مشكلة الحقوق الأساسية فقط، منها كانت هذه الحقوق - غير الموجودة حالياً في كوريا - مهمة، بل يعني التعبير المستقل للقوى الشعبية، وهو ضمان القدرة على مواجهة الخارج. لا شك ان الاعتراف بالتعبير المستقل للقوى الشعبية من شأنه ان يدفع الى نحو ميل اشتراكي في المجتمع. ليست هذه الظاهرة المحتملة الا تعبيراً عن تنوع الطرق نحو الاشتراكية، وهو إيمان قوي لدينا. فليس الطريق معروفاً سابقاً. وكذلك ليس احتلال هذا التطور الا تعبيراً عن ضرورة المضمون الوطني الشعبي لأي مشروع تنمية معاصرة، في ظروف عجز البرجوازية عن القيام به.

هذا ولا شك ان تحقيق هذا الاحتلال من شأنه ايضاً ان يفتح باب التقارب مع كوريا الشمالية. ولستنا - نحن - هنا بصدّ عرض مشاكل التنمية في هذه البلاد. فإن أوجهها الإيجابية (وبخاصة في الميادين الوطنية والاجتماعية) والسلبية (وبخاصة مأزق نظام الحكم الحالي) معروفة. لا شك أن كوريا الشمالية ليست «igmada»، أي بعبارة أدق، أن كلاً من كوريا الشمالية والجنوبية «igmada» حالياً ولو اختلف شكل التجمّد.

ولكن الفرصة موجودة في المنطقة. إن تطور كوريا نصف رأسمالية ونصف اشتراكية في اتجاه ديمقراطي وشعبي في كل من نصفيهما، من شأنه أن يسمح لهذه القومية المتساكة أن تلعب دوراً مهماً ومستقلاً في المنطقة، من خلال تنوع علاقاتها (وبخاصة في اتجاه الصين) وبهدف تقوية استقلالها.

هذا، وخلاصة تحاليلنا هي أننا لم نجد إلى الآن ما يدعو إلى التخلص من أطروحتنا المركزية، وهي أن آليات النظام الرأسمالي العالمي لا تمثل عنصراً موافقاً لتبلور دور برجوازية وطنية جديدة قادرة على مواجهة تحديات العصر. فلا مفر من اتخاذ طريق «فك الارتباط»، وفتح باب مرحلة الانتقال الصعب والمتناقض، نحو الاشتراكية.

الفَصْلُ الثَّانِي
تَوَسْعٌ أَمْ أَزْمَةُ الرِّأْسَمَالِيَّةِ؟

أولاً: التوسع الرأسمالي في العالم الثالث المعاصر والعودة إلى الأيديولوجيا البرجوازية

١ - إن التأويل التطوري للتاريخ، يؤدي إلى أن إقامة الاشتراكية أمر مستحيل، طالما أن الرأسمالية لم يكتمل بعد دورها التاريخي في إثبات قوى الإنتاج، الأمر الذي يقول بدوره إلى اعتبار ما يحدث في العالم الثالث المعاصر على أنه مجرد شكل للتوسع الرأسمالي، وذلك دون عمل حساب مهم لخصوصيات هذا التوسع وتناقضاته الخاصة به. وغنى عن القول أن هذه المقوله ليست إلا مقوله مجردة للغاية، لا تفيد في التحليل والعمل السياسي.

على أن مفهوم البرجوازية للتنمية، يكتفي فعلًا بهذا النوع من العموميات، إذ لا تهم البرجوازية بمقتضيات التغيير، بل تقتصر - بطبيعتها - على استغلال فرص التمتع بالأوضاع السائدة. ولا يمنع ذلك أن ازدهار الرأسمالية يقوم على إثبات قوى الإنتاج، بل يؤدي إليه بالضرورة، فإن الحديث عن رأسمالية «راكرة» أو «جمدة» ليس إلا حديثاً فارغاً من أي مضمون علمي صحيح. ولكن من قال ذلك؟

إن أصحاب نظرية التوسع الرأسمالي المستقد يكتفون في نهاية الأمر بالمقولات الآتية: أولاً: أن التوسع الرأسمالي أمر واقع يتم فعلًا في العالم الثالث المعاصر، وإن الدليل على ذلك هو معدلات النمو والتصنيع التي ترتفع أحياناً إلى مستويات لا مثيل لها في الماضي؛ ثانياً: أن هذه الظاهرة لا تختلف في الجوهر عن ظاهرة التوسع الرأسمالي في الغرب المتقدم؛ ثالثاً: أن الانخراط في التقسيم الدولي للعمل إنما هو عامل إيجابي في تعجيل النمو هذا، من خلال تقديم بلدان العالم الثالث أموالاً وافرة وتكنولوجيات فعالة؛ رابعاً: أن هذا النمو يقوم على السوق الداخلية الموسعة إلى

جانب اعتماده على منافذ السوق العالمية؛ وخامساً: ان التوسع الرأسمالي يؤول بالضرورة، في جميع الأحوال، إلى تحسين ظروف المعيشة المادية، بل أيضاً إلى تقدم ثقافي... الخ.

غني عن البيان، أن هذه النظرة البرجوازية الطابع تقتصر على البعد الاقتصادي الكمي الاجمالي البسيط، فترى فيه انعكاساً صحيحاً للأوضاع الاجتماعية، وتالياً تتجاهل تماماً خصوصيات اوضاع الطبقات المحلية، ومغزى انخراطها في النظام العالمي، فتعتبر هذه النظرية الاقتصادية المسقطة ان أي قطاع للنشاط الاقتصادي يساوي غيره طالما انه جالب للربح. فالنظرة الى ظاهرة التبادل هنا اما هي نظرة تقوم على فرضية ان التبادل دائرياً متكافئ، في حد ذاته، إذ انه غير مفروض بوسائل غير اقتصادية، طالما أن كلاً من الطرفين يعتبر أنه يستدرج بعض الفائدة من اتمامه. ويسبعد من هذا الإطار الاقتصادي البحث - في واقع أمره الاقتصادي الطابع - البعد السياسي وكذلك المغزى الوطني... الخ. أما الاستعمار فهو - حسب هذه النظرية - ظاهرة سياسية بحثة لا تمت الى الطابع الرأسالي للنظام بصلة؛ فهو ظاهرة سياسية عامة توجد في جميع النظم الاجتماعية على مر التاريخ، ولا تتجاوز المقوله الدارجة «إن القوى يقهر دائياً...» بل يذهب البعض من بين اصحاب هذه الابدیولوجیا الى ان الاستعمار من «مخلفات» الماضي، اذ ينافق «روح الرأسمالية» التي يدعی هؤلاء، انها تقوم على «المنافسة الاقتصادية السلمية» البحثة. أما نفور الشعوب الرافضة للاستسلام من مقتضيات هذه التنمية، فهو تعبير عن رد فعل عما يحفظ ومتخلف مفاده رفض انتهاز فرصة التقدم المعروض.. ولعل هذه النظرة تتضمن نصيباً من الاحتقار العنصري.

٢ - من المعلوم ان الحركة العالمية الاوروبية شاركت في بعض الاحيان هذه النظرة البرجوازية ازاء آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية. ولا يغيب عن البال ان الاممية الثانية استرسلت بشكل عام في مدح دور التوسع الرأسالي والاستعماري في «نشر عناصر الحضارة» بين الشعوب «المتأخرة». على ان آراء مضادة قد ابدت ايضاً. ثم جاءت الاممية الثالثة التي قلبت النظرة فاتخذت منذ نشأتها مواقف جذرية معادية للاستعمار اصلاً. الا إن الاممية الثالثة بدورها كفت عمارتها في مراحل لاحقة، لتناسب الاهداف الاستراتيجية والتكتيكية السوفياتية.

لعل نظرة الاممية الثالثة في شأن الاستعمار ومستقبله قد بالغت في التفاؤل للدرجة ان بعض تابعيها ذهب الى ان عهد الاستعمار اصبح على وشك الانهيار النهائي. يضاف الى ذلك ان الانزلاق الدغلياني اللاحق الذي اصاب الفكر السوفيatic بشكل عام، قد انعكس في جميع احزاب الاممية الثالثة، الامر الذي اثر ايضاً في تحويل تحليل

لبنين للاستعمار الى نصوص «مقدسة» ثابتة. ولكن هذه الوضاع لم تمنع جاهير العالم الثالث وشعوبه من الثورة ضد التتابع المترتبة على التوسع الرأسمالي المتواصل. هكذا احتلت هذه الشورات مكان الصدارة خلال نصف القرن الذي اعقب ثورة ١٧ تشرين الأول / اكتوبر، فعيات ملائين المناضلين في آسيا وافريقيا. وفي بعض الظروف - في الصين والفيتنام - نجحت القيادات التي استلمت الماركسية في توسيع زمام المبادرة. وفي هذه الظروف، انجزت حركة التحرر الوطني اصلاحات اجتماعية جذرية اقل ما يمكن ان يقال عنها انها لم تكن اصلاحات تتفق اصلاً مع منطق التوسع الرأسالي العالمي. إلا ان حركة التحرر الوطني لم تبلغ هذا الحد من الجذرية في معظم الاحيان، فلم تفلت زمام المبادرة من أيدي البرجوازية المحلية التي استولت فيها بعد عل الحكم في الدولة المستقلة الجديدة، فانخرطت في النظام الرأسالي العالمي المستحدث.

اذن، لقد اثبتت هذا التاريخ ان النصال من اجل استعادة الاستقلال واتمام التحرر قد فتح في بعض الظروف مرحلة قلب النظام الاجتماعي، فادى الى اعلان المدف الاشتراكي، بينما تمكنت القوى البرجوازية المحلية في احيان اخرى من ان تحول دون هذا الانقلاب. فدفع هذا الفرق في المصير اليسار العالمي - خلال الاعوام الثلاثين الاخيرة - الى نقاش الاسباب التي ادت اليه. فكان التساؤل - وهو في عمله تماماً - هو: ما هي الظروف الموضوعية والذاتية التي ادت الى تجاوز حدود الرأسالية في بعض الاطراف المختلفة، والتي حالت دون هذا الانجاز في الاحيان الأخرى؟ لا ريب ان هذا النقاش قد شجع الجرأة الفكرية والإقدام في الممارسة، بل حرر الادهان من التأويلات الدغائية. إلا ان هذا النقاش غدى ايضاً اوهاماً جديدة، مصدرها التبسيط النظري كالعادة. ومنها مثلاً - مرة اخرى - مقوله ان عصر تواصل التوسع الرأسالي قد انتهى، او ان «الانتقال الى الاشتراكية» يكاد يكون مضموناً. بل ادت الامور احياناً الى مقولات شديدة الاتهاري، على سبيل المثال: مقوله ان الطابع المعادي للاستعمار للبرجوازية المحلية يجعلها «مستعدة» لقبول التحويل الاشتراكي... الخ. وليس في كل ذلك ما يدعو الى الاستغراب. فواقع الحياة لا يعترف بماركسية «خالصة». بل هناك تفاعل قوى اجتماعية ومتقدفين من اصول متعددة. وقد انضم هؤلاء للمعسكر المعادي للرأسمالية لأسباب منوعة، وفي ظروف مرحلية ملموسة مختلفة. وهكذا ظهرت - في قلب المعركة الايديولوجية - مقولات قوية التعبير مثل «نحو التخلف» او «هيمنة الاستعمار أم ثورة؟» او «البرجوازية الرنة» او «التنمية الرثة»... الخ. ولا يصح الحكم على هذه المقولات دون عمل حساب عادل للاطار التاريخي الذي ظهرت فيه؛ وهو ما ينساء اليوم العديد من متقدبي هذه المقولات.

٣ - لقد أدى هذا النسيان الى العودة للتأويل البرجوازي التطويري التقليدي

المبسط. ومن أمثلة هذا التراجع عن التأويل الثوري للماركسيّة، أود التركيز فيما يلي على اطروحات بل وارن^(١) الذي قدم لنا وصفاً للتوسيع الرأسالي لا يقل حاسة في تقديره لایجابتنه عن حاسة البنك الدولي! ولم يمنع ذلك مجلة «النيو لفت ريفيو New Left Review» الانكليزية من ان تعلق على كتاب بل وارن المذكور وعنوانه الاستعمار رائد الرأسالية انه «كتاب يفتح آفاقاً جديدة ويدعو الى مراجعة جذرية للأفكار البيطّة السائدة...»! هكذا انزلق فكر «اليسار الجديد» ليتفق تماماً مع فكر اليمين القديم! باسم معاداة «العالماثلية» طبعاً. فيشتراك الفكران في تكبير قريب من العنصرية.

أما حقيقة الأمر، فهي ان الاطروحة المذكورة لا تزيد عن عرض مجموعة مقولات بسيطة هي الآتية: أولاً: ان الرأسالية - حق ولو كانت قد أدخلت من خلال سيطرة الاستعمار الاجنبي - لا بد أن تحطم جميع الأشكال الاجتماعية السابقة عليها، لتحول محلها علاقة رأس المال / عمل أجير المباشرة؛ وثانياً: ان تراكم رأس المال يرافق «التقدم» بمعنى تحسين ظروف المعيشة للغالبية. أما الأدلة المقدمة من أجل إثبات هاتين المقولتين، فلا تعدو كونها حساب معدلات نمو الدخل القومي والإنتاج الصناعي! فإذا استبدل تعبير «رأسمالي» الذي يستخدمه بل وارن، بالتعبير المعاید «التنمية»، لا صبحت هذه الاطروحة الماركسيّة المزعومة صورة طبق الأصل عن تقارير البنك الدولي!

إن وارن لا يطرح الاسئلة الصحيحة التي تتعلق بخصوصيات التوسيع الرأسالي في مختلف اقسام النظام. فما هي الأسباب التي جعلت العلاقة الرأسالية المباشرة بين العمل الأجير ورأس المال في واقع الأمور لا تخل محل علاقات انتاج أخرى على نطاق أوسع، رغم قدم إدخال الرأسالية في هذه الأقطار؟ وهو ظاهرة ترجع إلى عدة قرون مضت في بعض الأحيان؟ إن أصحاب اطروحة توسيع الرأسالية يكتفون بالحديث عن «المبادئ» العامة لنمط الإنتاج الرأسالي، دون الاهتمام بالأشكال التاريخية الملمسة التي يتخذها هذا النظام. فعل سبيل المثال، يتجاهل هؤلاء تماماً ظاهرة اختلاف الوسائل التي يستخدمها رأس المال، من أجل اخراج الفائض هنا وهناك على حسب الظروف. أما نحن، فقد قمنا بدراسة هذه الأشكال بالتحديد في حالة افريقيا، فكشفنا أن هناك ثلاثة اتجاهات رئيسية هي الآتية: أولاً، غط الاستغلال التجاري

Bill Warren, *Imperialism: Pioneer of Capitalism* (London: NLB, 1980).

(١)

انظر أيضاً:

Sheila Smith: «The Ideas of Samir Amin: Theory or Tautology.» *Journal of Development Studies* (October 1980), and «Class Analysis Versus World Systems: Critique of Samir Amin's Typology of Underdevelopment.» *Journal of Contemporary Asia* (1982); Jonathan Schiffer, «The Changing Pattern of Development or the Accumulation Wisdom of Samir Amin.» *World Development*, vol. 8 (1980). and Arghiri Emmanuel, *Technologie appropriée ou technologie sous développée?* (Paris: [s. n.], 1981).

للانتج الزراعي؛ وثانياً، نمط الاستغلال القائم على العمل المهاجر من مناطق ريفية فرض على اهلها تكملة دخليهم بواسطة الهجرة المؤقتة، وذلك من خلال عدم منحهم وسائل تحسين انتاجهم؛ وثالثاً، نمط الاستغلال القائم على تقسيم القطر بين شركات مختبر في المنطقة التي منحت لها حق تجميع المنتجات بكميات وأسعار تحددها هي. وكشفنا كيف ان هذه الاساليب - التي تظهر على أنها «بدائية» وسابقة على علاقات الانتاج الرأسمالية الصحيحة والكافلة - تضمن في الواقع معدل ربع جذاب للغاية، اذ توفر استئثار المال فتجبر أرباحاً هائلة بواسطة ثبيت عائد العمل على مستويات منخفضة. وهناك امثلة اخرى من هذا القبيل، مثل نظام الرق في امريكا الذي ظل قائماً حتى متتصف القرن الماضي، او نظام البنطوستان في افريقيا الجنوبية. إلا ان بل وارن يتتجاهل تماماً البحوث التي اهتمت بهذه الخصوصيات لرأسمالية الاطراف واشكالها الملموسة.

إن اطروحة تعادل التوسع الرأسمالي المعاصر في الاطراف وفي الغرب المتقدم، اثنا هي اطروحة تقوم على تكرار البديهيات والعموميات عن الرأسمالية. فالتحليل الاقتصادي الملموس يتطلب مثلاً عمل حساب لطبيعة قطاعات النشاط التي يعتمد التوسع عليها: أهي الناجم والانتاج الزراعي من أجل التصدير، أم هي الزراعة لتوفير وسائل التغذية؟ أهي صناعات للاستهلاك الترفي ام للاستهلاك الشعبي؟ أهي قطاعات أساسية تساعد على اكتساب الميمنة التكنولوجية، ام هي انشطة القطاع الثالث أو السياحة... الخ. ان النتائج المرتبة على غلو هذه الانشطة أو تلك مختلفة جد الاختلاف. إن العودة الى التحليل المكتفي بمعدلات النمو تلغي ثلاثة علاماً من المجهود الذي بذل من اجل تقديم التحليل الملموس لظاهرة التخلف الرأسمالي.

ولقد احتاج تكريس هذا الحكم المستبعد في صالح الرأسمالية الى اثبات عكس الحقيقة، والقول بأن توزيع الدخل في العالم الثالث يميل الى تخفيف التفاوت الطيفي ! والعلوم ان الحقيقة عكس ذلك. هناك من يدعى ذلك باسم «الماركسية» (بالتحديد باسم هذا التأويل التطوري البسط الذي ينظر الى التوسع الرأسمالي على انه مرادف للتقدم) بينما يدعى غيرهم ان هذه الظاهرة المزعومة (أي التخفيف التدريجي في التفاوت الطيفي) ثبتت «خطأ» الماركسية! فليست الاشتراكية - حسب اقوالهم - هي الوسيلة الوحيدة لإنجاز التقدم المادي والثقافي للعالم الثالث، اذ ان التصنيع الرأسمالي الذي تعجل معدله بعد الحرب العالمية الثانية، هو الحل «الصحيح» للتخلف. ويدعى هؤلاء أن التصنيع هذا يقوم هو الآخر على توسيع السوق الداخلية. اما نحن، فقد أوضحنا كيف ان التصنيع الرأسمالي في هذه الظروف يقوم في واقع الأمر على زيادة التفاوت. فان توسيع السوق الداخلية هو اذن توسيع طلب

الطبقات الوسطى ، الامر الذي يختلف من حيث الكيف عن التصنيع الرأسمالي المركزي الذي ربط بين قطاع انتاج وسائل الانتاج وقطاع انتاج وسائل الاستهلاك للجماهير اساساً.

لسوء حظ هؤلاء أن واقع الأوضاع لا يناسب الصورة المترافقية المقدمة. هذا، ولم تقل اطروحتنا ان الاستعمار يفرض «الركود» على الاطراف، بل تقوم هذه الاطروحة على تحليل التغيرات التي تمت فعلاً في مجال التقسيم الدولي للعمل، نتيجة انتصارات حركة التحرر، ولو تمت تحت راية البرجوازية المحلية، وهي تلك التغيرات التي فتحت مرحلة التصنيع المعتبر. إلا ان الامور ثبتت ان التصنيع في هذه الظروف قد أدى الى زيادة في التفاوت، نظراً لأن الاجور الحقيقة - وعوائد العمل بشكل عام - لم ترتفع هنا بموازاة زيادة الانتاجية، كما هو شأن في النمط المركزي .

وليست هذه الملاحظة الاخيرة دون اثبات لصحتها. بل هي ناتج دراسات ملموسة عديدة أوضحت كيف أن فتح اسواق داخلية - في البرازيل وايران مثلاً - قام على أساس زيادة التفاوت في صالح الطبقات الوسطى ، على حساب الطبقات الشعبية. وهناك ايضاً دراسات أوضحت كيف ان التفاوت تفاقم في الهند منذ عام ١٩٣٠ ؛ فاصبح الأن نصف الانتاج الصناعي يواجهه احتياجات خمس السكان فقط . وكذلك هناك دراسات لجنة الأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية ثبتت ان ٥ بالمائة من أهل القارة يحصلون على ثلث الدخل القومي ، ويشكلون معظم سوق الانتاج الصناعي . ففي هذه الظروف الملموسة ، تفاقمت الفجوة بين معدل نمو الانتاج الصناعي - المرتفع - ومعدل نمو توظيف العمل - المنخفض - ان هذه الظاهرة خاصة بالاطراف ، ولا مثيل لها في التجربة السابقة للتوصير الرأساني في المراكز . وقد اوضحتنا ايضاً كيف ان الإصلاحات التي فرضتها ظروف النضال في بعض الحالات (مثل مصر وسوريا والعراق حيث قامت نظم الحكم الوطنية باصلاحات زراعية جذرية نسبياً)، وان كانت هذه الإصلاحات قد غيرت شكل التوزيع بين الشرائح الأقل فقراً، إلا أنها لم تغير الكثير في التوزيع بين النصف الأفقر والنصف الأقل فقراً في المجتمع . ان عدد الأمثلة التي يمكن تقديمها في هذا الصدد يكاد يكون لا نهاية له . وتثبت هذه الأمثلة ان التصنيع الذي يتم حالياً في العالم الثالث ، مختلف من حيث الكيف عن اشكال التصنيع الذي حققه المجتمعات الرأسمالية المتقدمة في عهد سابق . والاستنتاج الذي نوصل اليه بالضرورة هو - مرة أخرى - ان نظرية «مراحل النمو» التي قدمها روستوف ، والتي ينحاز اليها هؤلاء المدافعون عن التوصير الرأساني ، تظل غير صحيحة .

وتجدر بالذكر هنا أن البنك الدولي - وهو مؤسسة بعيدة عن معاداة مبادئ الرأسمالية! - لا ينافقنا في هذا الشأن ، اذ ان دراساته قد كشفت بأن الاتجاه الغالب

في العالم الثالث المعاصر يميل إلى تفاقم التفاوت الاجتماعي. أليس معنى هذا القول أن توسيع السوق الداخلية يعتمد هنا بالضرورة على منافذ الاستهلاك الترفي (وهو تعبير نسيبي بالطبع)؟

إلا أن هناك من يحاول أن ينقد اطروحة «تقدمية» الرأسمالية بالأدلة أن التفاقم في التفاوت هو ظاهرة «مؤقتة» و«انتقالية» فقط. أليست الكلمات المستخدمة هنا قد فرّغت من معناها؟ فإذا كانت ظاهرة «المؤقت والانتقالية» ترجع إلى عصر نشأة الرأسمالية، ثم استمرت الأوضاع على ذلك إلى يومنا، بل إذا لم يكن هناك ما يبشر بتغير الأمور في آفاق المستقبل المنظور، فما معنى مقوله أن هذه الأوضاع «مؤقتة»، في هذه الظروف؟

إن الميل الصحيح في التوسيع الرأسمالي في الأطراف يظل إذاً ميلاً إلى تفاقم التفاوت، وذلك لسبب بسيط وهو أن عوائد العمل لا ترتفع هنا مع ارتفاع الانتاجية، الأمر الذي يفسر بدوره حفاظة هذا التوسيع على إشكال الاستغلال السابقة على الرأسمالية، إذ يستفيد رأس المال من استمرارها أكثر من استفادته المحتملة التي قد تترتب على تحطيمها. ويتربّ على ذلك أن الظروف السياسية التي تحيط بهذا الشكل من التوسيع، تختلف تماماً عن تلك التي يخلّقها التوسيع الرأسمالي في المراكز. وهذا صحيح طبعاً، طالما تستمر الاتجاهات المذكورة في العمل. وبما أن الأوضاع لا تزال على هذا النمط حتى الآن، فإن القول بأنها أوضاع «مؤقتة» قول لا يفيد في شيء، إلا لمن يبحث عن وسيلة رخيصة لتفادي مواجهة الأمور كما هي. إن الطبقات والقوى الاجتماعية تحدد مواقفها السياسية على أساس أوضاعها الحقيقة والتطلعات المحتملة في أجل المستقبل المنظور، ولا تحدد مواقفها على أساس تطلعات «نظريّة» غير منظورة إضافة إلى أن هذه الأخيرة غير معتملة علمياً!

وإذا كان عرض بل وارن لأطروحته عرض خفيف، كما رأينا، فإن اجابتـه على الرأي المناقض له أخفـ. فيكتفيـ بل وارنـ بالتعليق السريع على بعض النقاطـ التيـ يعتبرـهاـ هوـ أنهاـ تمثلـ صـعـيمـ الـاطـرـوـحـةـ المـانـاقـضـةـ،ـ وهيـ النقـاطـ الـثـلـاثـ الـأـتـيـةـ:

أولاً: يدعـيـ بل وارـنـ انـ تحـويـلـ الفـائـضـ منـ الأـطـرافـ إـلـىـ المـراكـزـ لاـ وجـودـ لـهـ؛ـ وذلكـ «لـأنـ الـاستـهـلاـكـ لـرـأـسـ الـمالـ الـمـركـزـيـ فـيـ الأـطـرافـ يـتـبـعـ دـخـلـاـ اـضـافـيـاـ».ـ ومنـ الواـضـعـ أنـ وارـنـ يـتجـاهـلـ تـامـاـ إـشـكـالـيـةـ قـيـاسـ الـفـائـضـ،ـ وـتـالـيـاـ تـقـدـيرـ مـقـدـارـ تـحـويـلـهـ.ـ فلاـ يـميـزـ بـيـنـ مـنـظـومـةـ أـسـعـارـ السـوقـ وـالـدـخـولـ الـاسـمـيـةـ وـبـيـنـ مـنـظـومـةـ الـقـيـمـ،ـ الـأـمـرـ الـذـيـ يـحـولـ دونـ اـدـراـكـهـ انـ تـحـويـلـ الـقـيـمـ يـتـمـ بـالـتـحـديـدـ دونـ انـ يـظـهـرـ ذـلـكـ فـيـ التـدـفـقـاتـ الـمـالـيـةـ الـشـكـلـيـةـ،ـ إـذـ انـ هـذـاـ التـحـويـلـ يـكـمـنـ فـيـ مـنـظـومـةـ الـاسـعـارـ وـالـدـخـولـ.ـ لـوارـنـ الـحقـ

قطعاً في أن يرفض نظرية ماركس للقيمة ليكتفي بالنظرية السرافية للأسعار. إلا أن هذا الخيار يؤول إلى عدم اجابتة عن سؤالنا، بل إلى تفادييه أصلاً.

ثانياً: يقتصر وارن في نقاشه للتقسيم الدولي للعمل على اعتبار ان معدلات مردودة الطلب والأسعار هي التي تحكم في تحديد منظومة الأسعار. وإذا كان هذا الأسلوب يناسب في نقاش بعض النظريات البرجوازية - مثل نظرية مردال حول «الدائرة المغلقة للفقر» - إلا انه لا ينفع في نقاش السؤال الذي طرحتنا.

ثالثاً: مرة أخرى، يتفادى وارن مشكلة فحص أسباب استمرار انتاج غير رأسالية في الأطراف، بتكراره ان هذا الاستمرار «مؤقت» فقط. وقد سبق اننا ذكرنا كيف ان هذه الظاهرة «الانتقالية» الغريبة ظهرت مع نشأة الرأسالية منذ أربعة قرون، ولا تزال قائمة حتى الآن!

ثم كان على وارن ان يفسر ما يبدو له انحرافاً عن «الماركسية الصحيحة» التي - حسب رأيه - لا تميّز بين توسيع الرأسالية في الأطراف وفي المركز. ولا يجد وارن في هذا الشأن مسؤولاً عن هذا الانحراف إلا.. موسكو..! لا شك ان التأويل الدغّائي للماركسية الذي تتباهه موسكو مسؤول عن أشياء كثيرة، بل عن انحرافات عديدة. إلا أن الليبينية التي أدخلت هذا التمييز بين المركز الاستعماري المهيمنة وبين الأطراف المستعمرة المسيطر عليها، انتجت ابداً ليس في رأينا انحرافاً، بل على عكس ذلك هو استخدام خلاق لمنهج الماركسية.

وخلالص القول إن منهج بل وارن يمتاز بالتجدد لدرجة تجعله غير نافع في التحليل السياسي، وتحديد استراتيجيات فعالة في مصلحة الجماهير ضحايا التوسيع الرأسالي الذي يمدحه بل وارن. ولذلك اضطر وارن إلى أن يتتجاهل عدداً من الظواهر الأساسية التي تسمّ الرأسالية الحقيقة بها (ومنها ظاهرة استمرار أشكال غير مباشرة لاستغلال العمل) كما انه اضطر إلى أن يذهب إلى عكس الحقيقة، فيما يخص عدداً من الظواهر الحالية (وهكذا أدعى ان الرأسالية تؤدي بالضرورة إلى تحسين احوال الشعوب في العالم الثالث!).

إن هذا التحليل لبل وارن رجعي، على طول الخط، رغم استخدامه الشكلي للتعبيرات الماركسية. وقد لاحظ أحد منتقدي وارن ان هذا النوع من «الماركسية» المزعومة معرف فعلاً في نظر المناضلين المعادين للاستعمار في العالم الثالث، الأمر الذي يشجع أوهاماً جديدة ويشجع البحث عن نظريات أخرى خارج نطاق «الماركسية» - إذا كانت كذلك - وليس هذا الاتهام الخطير في غير محله، إذ ان وارن نفسه - وبشكل صريح - يدين الثورة المعادية للرأسمالية في العالم الثالث على أنها «طوباوية رجعية» (في

رأيه من! ان وارن قد تناهى هنا ما يبدو لي أهم النقاط وهي :

أولاً: إن الرأسمالية - ولو أنها تبني فعلاً قوى الانتاج - إلا أنها تنتهي على حساب الثروة الحقيقة، وهي المنبع نفسه والطبيعة المحيطة.

ثانياً: ان هناك وسائل بديلة لانماء قوى الانتاج في عصرنا، وهي وسائل ممكنة وأفضل (ان الصين حققت انجازات افضل من انجازات الهند مثلاً).

ثالثاً: ان قوى التقدم ليست تلك القوى التي تنحاز لمصلحة الاخضاع لمقتضيات التراكم الرأسمالي، بل هي تلك القوى التي تحارب هذه المقتضيات.

لم يكن كتاب وارن ليستحق هذا القدر من الاهتمام لولا انه - للاسف - نموذج لنيلار متضاد في «الماركسية الغربية». فلا ينفرد هذا الكتاب في اتجاهه المعادي للتحرر الوطني في العالم الثالث، رغم استخدامه «لغة» الماركسية وألفاظها. فهناك - على سبيل المثال لا الحصر - كتاب أرجيري امانوئيل الذي يدافع عن التكنولوجيات التي تدخلها الشركات المتعددة الجنسية مستخدماً هو الآخر حججاً مائلة.

ثانياً: التوسيع الرأسالي في الاطراف: اسئلة يطرحها التاريخ الحقيقي

١ - لا تناقش أطروحة وارن خصوصيات التوسيع الرأسالي في الاطراف، ولا خصوصياتها الاقتصادية البحتة، ناهيك بالنتائج السياسية المترتبة عليها. فهي اطروحة تنكر، في الواقع، أهمية الخصوصية فتغلق نفسها في حديث مجرد عن التاريخ.

وفي هذه الظروف، ينبغي البدء بالتذكير بما يبدو لي اهم هذه الخصوصيات وهي الآتية:

أولاً: تتوقف قيمة قوة العمل في نمط الانتاج الرأسالي على درجة نسق قوى الانتاج. إلا ان اسعار قوة العمل (بالاحرى الاجور) توزع حول هذه القيمة توزيعاً غير متكافئ. فترتفع الاجور فوق قيمة قوة العمل في المراكز، بينما تنخفض تحتها في الاطراف. وبدوره، يؤثر وضع الاجور هذا في منظومة الاسعار، الأمر الذي يتحكم في التقسيم العالمي للعمل. ويترتب على ذلك ان منظومة الاسعار العالمية تحجب تحويل قيمة كامنة في طبياتها؛ وهو المقصود بالتعبير عن «التبادل غير المتكافئ» الذي يجد مصدره، إذن، في ظروف الانتاج وليس في ظروف التبادل.

ثانياً: يكرّس التوسيع العالمي للرأسمالية هذا التكيف غير المتكافئ للتشكيلات الاجتماعية المختلفة المنخرطة في النظام العالمي. وليس هذا التكيف ناتج علامة عارضة بين مجتمعات مستقل بعضها عن بعض. وبالآخر ليس هو ناتجاً تلقائياً لخضوع المجتمع الضعيف للقوى في الميدان السياسي مثلاً، فليست عملية التكيف بهذه البساطة. إنما هي عملية تفترض تغلغل رأس المال داخل المجتمع المسيطر عليه، الأمر الذي يتم من خلال انعقاد تحالفات طبقية تتعدي الحدود الوطنية، لتشمل النظام العالمي. وإذا كان صراع الطبقات هو القانون الأساسي الذي يحكم المجتمع الرأسمالي بصفة عامة، إلا أن تحديد الطبقات وتناقضاتها وتحالفاتها لا يتم في إطار كل تشكيلة بحد ذاتها، بل على صعيد النظام العالمي. بمعنى آخر: هناك للتحالفات والتناقضات الطبقية بعدها يتعدي حدود التشكيلات المختلفة لتصبح تحالفات وتناقضات عالمية المغزى. وتحكم هذه التحالفات والتناقضات الطبقية في تكيف الأنماط استغلال العمل واستخراج الفائض منه. وتختلف هذه الأنماط من حيث الكيف، اذ يسود في المراكز استغلال العمل الأجير المباشر، بينما تظل الأشكال المعتمدة على علاقات سابقة على الرأسمالية تحكم استغلال العمل في الأطراف. ان مصدر هذا الفرق الكيفي يوجد بالتحديد في التباين بين ديناميكية الأجور في المراكز - فهي ترتفع بموازاة ارتفاع الانتاجية - وبين ديناميكية عوائد العمل في الأطراف - فهي لا تستفيد من موازاة مماثلة في تطورها. ويمكن التعبير عن اختلاف الأوضاع هذا بالقول إن التنمية في التشكيلات المركزية متمحورة على الذات - بمعنى ان علاقات هذه التشكيلات المركزية الخارجية تخضع لقتضيات تراكم داخلي مستقل (وليلاحظ القاريء اننا لا نقول تنمية «اوتاركية» اذ أنها محلّدة جزئياً من قبل العلاقات الخارجية) - بينما معدلات التراكم واشكاله في التشكيلات الطرفية محكومة بصفة أساسية من الظروف المفروضة عليها من الخارج. فالتراكم الطرفي إنما هو أساساً عملية تكيف للظروف التي يفرضها التراكم المركزي.

ثالثاً: يترتب على ما سبق عرضه، أنه لا يمكن اختصار النظام الاجتماعي الرأسمالي العالمي في تضاد طبقتين هما البرجوازية والبروليتاريا، بل يتكون هذا المجتمع من عدد من الطبقات ذات السمات المتباعدة وهي الآتية: من جانب أول تكتل البرجوازيات المركزية والطرفية وغيرها من الطبقات المستغلة الطرفية (مثل الانقطاع والأشكال التقليدية الأخرى)، ومن جانب ثانٍ اختلاف الطبقات الوسطى الناشئة في ظروف التنمية غير المتكافئة، ومن جانب ثالث تكتل الطبقات المسفلة من الطبقات العاملة (وهي طبقة تقسم حسب الشروط المحلية للاستغلال وهي متباعدة) ومن صغار الفلاحين... الخ. وعني عن القول إن مواقف هذه الطبقات وعلاقات التحالف والتناقض بينها تتوقف على ظروف تطور النظام العالمي؛ فلا تُحدد هذه العلاقات في إطار

التشكيلات المحلية، بل على صعيد النظام الكلي.

رابعاً: إن كان تقسيم النظام الكلي إلى مراكز وأطراف يرجع إلى نشأة الرأسمالية، إلا أن أشكال هذا التقسيم تغيرت بتطور النظام العالمي نفسه، فمررت بمراحل متالية لكل منها سماتها الخاصة. فبلورت السمات الحديثة منذ أواخر القرن الماضي، وهذه السمات هي:

١ - من قبل في الماضي، كان يمكن لبرجوازية حديثة النشأة أن تبلور في إطار وطني، وان تندمج في النظام العالمي في الوقت نفسه؛ ثم أصبح هذا الاحتكار مستحيلاً منذ أواخر القرن التاسع عشر. بعبارة أخرى: ظهر تناقض جديد بين مقتضيات التبلور البرجوازي الوطني وبين الاندماج في النظام العالمي، وهو تناقض لم يكن له وجود في المراحل السابقة. وذلك لأن تفاوت القوى بين رأس المال المحلي وبين رأس مال الاحتكارات العالمية المهيمنة، قد بلغ درجة تفرض على البرجوازيات الحديثة النشأة الانخراط في النظام كبرجوازيات خاصة لاستراتيجيات الاحتكارات، بالأحرى كومبرادورية الطابع.

٢ - آلت م坦ة موقف رأس المال في مراكز النظام إلى تحقيق تحالف «اشتراكي ديمقراطي» مع التيار الغالب في الطبقة العاملة المحلية. وقد تمّ هذا التحالف على أساس تخلي هذه الأخيرة عن مشروعها الاجتماعي الأصلي، وهو مشروع مجتمع لا يطبق لقبوها الانخراط في تطلعات التوسيع الرأسمالي. هذا علماً بأنّ فئات من الطبقة العاملة - لاسيما من المهاجرين المنزوعين من الحقوق السياسية ومن الشباب والنساء - قد استبعدت من الاستفادة من هذا التحالف. يضاف إلى ذلك النمو الكمي المهم للفئات الوسطى - لدرجة أنها أصبحت تفوق الطبقة العاملة عندـا - وهو نمو مرتبـط بالمواصفات المهيمنة التي تحتلـها المراكز على صعيد عالمي، حيث لم يكن من الممكن دونـها.

٣ - في الظروف الاجتماعية السائدة في الأطراف، أدى انماء قوى الانتاج إلى مجموعة من التناقضات بين الطبقة العاملة الناشئة ورأس المال المحلي والدولي، بين الفلاحين المستغلين والطبقات المستفيدة من أشكال الاستغلال الاقتصادي والتجاري والبيروقراطي، بين الطبقات الوسطى المكبحة ونظام الحكم الكومبرادوري، وبين بعض أقسام البرجوازية المحلية ورأس المال المدؤل والكومبرادوري... الخ.

خامساً: إن النمط الملمس الحقيقـي للتوسيع الرأسمالي قد أـجلـ التطلع إلى إنـجاز «ثورة اشتراكـية» في المراكـز المتقدـمة، بينما خلـقتـ هذهـ الأوضـاعـ شـروـطاً مـؤـاتـيةـ لـانـفـجـاراتـ سيـاسـيةـ وـاجـتمـاعـيةـ فيـ الأـطـرافـ المـتـخـلـفةـ. نـقولـ هـنـاـ انـفـجـاراتـ، ولاـ نـقـولـ

ثورات، إذ ان هذه الظروف لم تتبع اطاراً مناسباً تماماً لتطوير غضب الجماهير الى عمل منظم فعال يتدرج في خطوة تلائم احتياجات مشروع بديل صحيح في مواجهة تحديات العصر. ويجدر القارئ في أماكن أخرى نظرتنا في الأسباب التاريخية التي أدت إلى مجرة قوى ثورية محتملة من مراكز النظام إلى أطرافه؛ وبالآخر أسباب ترحيل التناقض الجوهري للنظام الرأسمالي من مراكزه إلى أطرافه. والمعلوم أن هذا التناقض الجوهري هو بين القدرة الانتاجية المتزايدة للمجتمع وبين قدرته المحدودة على الاستهلاك، الناتجة بدورها عن استراتيجيات رأس المال المهيمن وعن بحثه عن أعلى معدل ربح ممكن. أو، بتعبير اجتماعي، هو التناقض بين هيمنة رأس المال من جهة، ونطاعات الطبقات التي يستغلها بشكل أو باخر من الجهة الأخرى. ولما كانت أشكال الاستغلال الأكثر ربيعة هي تلك الأشكال غير المباشرة السائدة في أطراف النظام، فإن هذا التناقض الجوهري يرتدى هنا أشكالاً خاصة وملتبسة. بعبارة أخرى، إن التوسيع غير التكافؤ لرأس المال قد طرح على بساط التاريخ اشكالية الانتقال إلى مجتمع آخر (اشتراكي) في صيغة لم تكن متوقعة؛ إذ تفتح مرحلة الانتقال من خلال سلسلة من ثورات التحرر الوطني في الأطراف التي تمثل الحلقات الفرعية في النظام الكلي. وتجمع هذه الثورات بين عناصر الثورة الاشتراكية وعنابر الثورة البرجوازية، الأمر الذي يحول دون ضمان «مبق» لغلبة الأولى على الثانية. إذ ان النتيجة سوف تتوقف على مسيرة النضالات السياسية المتواصلة بعد اتمام هذه الثورة المزدوجة الطابع. وقد أوضح التاريخ ان هناك مخارج مختلفة لهذه النضالات، إما أن تؤدي الى تزايد احتلال الغاء الطبقات أصلاً (وهو تعريف الاشتراكية)، أو تشجع تبلور قوة «دولنة» جديدة مهيمنة، أو تفتح مجالاً جديداً لمرحلة تالية للتلویع الرأسمالي البحث. وتجدر اشكالية «فك الروابط» مكانها في هذا الاطار، بمعنى أن تفوق القوى الاشتراكية يتطلب التحرر من مقتضيات الانخراط في منطق توسيع الرأسمالية العالمية.

سادساً: يندم البعض على أن هذا النمط للانتقال ملتبس الطابع. ويفضل هؤلاء أن تكون المرحلة الانتقالية «اشراكية خالصة» و«ظاهرة». إلا أن هذا النوع من الندم لا محل له في علم التاريخ وفي الممارسة السياسية؛ إذ ليس هناك احتلال آخر في الأفق المنظورة، فهو الاحتلال الوحيد الناتج عن ظروف خلقها التوسيع الرأسمالي الملموس الحقيقي، المتسق بعدم التكافؤ. ولا يصح أيضاً تعليق الأمال على أن الرأسمالية سوف تنجذب في المستقبل ما لم تنجذبه منذ أربعة قرون حتى الآن، أي أنها سوف تتحقق «عملاً متجانساً» على أساس تعليم سيادة العلاقة المباشرة بين العمل الأجنبي ورأس المال، كما يدعى وارن وغيره.

٢ - وفي كتاب آخر - أقل تحيزاً من كتاب وارن - ينظر أنتوني بروور في كتابه

الأطروحات الماركسية حول الاستعمار^(٢) فيبني تحفظات على سلامة التحليل القائم على التمييز بين المراكز والأطراف.

وقد ذهب بروور إلى أن هذا التمييز ناتج نظرية للأجر خاطئة في رأيه. وحسب أقواله، لا تحدد الانتاجية مستوى الأجر. ذلك لأن الربع لا يستمر فقط في إنتاج السلع الاستهلاكية بل يستمر أيضاً في إنتاج السلع الانتاجية. إن هذا القول صحيح في ذاته، إلا أن سؤالنا هو الآتي: فيمَ تستخدم السلع الانتاجية في نهاية الأمر إن لم يكن في إنتاج سلع استهلاكية؟ وهنا يلتجأ بروور إلى الأطروحة التي قدمها توغان بارانوفسكي، مفادها أن إنتاج السلع الانتاجية يمكن أن يستخدم من أجل إنتاج سلع انتاجية أخرى، وذلك بلا نهاية.

إن هذه الأطروحة - المعروفة باسم «نظرية الملعب الدائري اللانهائي» - تقوم، في رأينا، على فرضية غير معقولة كما سنبيّن فيما يلي:

ففي مكان آخر، حاولنا أن نحدد فعل آليات العلاقة الضرورية بين قيمة قوة العمل ومستوى غزوى الإنتاج. ولذلك أقمنا نموذجاً حسابياً خاصاً لهذا الغرض. بيد أن الطابع الضروري لهذه العلاقة يبدو لنا أمراً بدبيعاً - يُدرك بالحدس - طالما سلمنا بما يلي: أولاً: أنه ينبغي تحقيق التوازن الديناميكي بين العرض والطلب الكليين في فترة زمن محددة، على سبيل المثال مدة دورة اقتصادية تتدلى على عدد من الأعوام، بحيث أن مقدار السلع الانتاجية المتاحة في أول المدة يستخدم من أجل إنتاج سلع استهلاكية تجد منافذ لها خلال مدة الدورة. ثانياً: أن الأجور الموزعة تستخدم لتغطية احتياجات الاستهلاك، بينما الأرباح تخصص للتراسيم، أو بعبارة أخرى، إن نسبة من الدخل تخصص للادخار. وثالثاً: أن العناصر المحددة للتكنولوجيا معطاة.

إن الحركة الدائمة التي تصوّرها توغان بارانوفسكي لا يمكن أن تستمر في العمل بلا نهاية في ظل نظام رأسالي. فإن لم تجد سلع الاستهلاك منافذ لها في مدة محددة، أصبحت سلع الإنتاج بدورها لا منفذ مربحاً لها، وبالتالي انفجرت الأزمة. فالأزمة بالتحديد ناتجة عن اختلال في التوازن العام من هذا النوع. وإن ضمان استمرار دوران الحركة اللانهائي يتطلب في الواقع توافر شرط ينافق طبيعة النظام الرأسالي. وهذا الشرط هو أن هناك مالكاً وحيداً يحسم في أمر استخدام إجمالي

Anthony Brower, *Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey* (London: [n. pb.], 1980), and Tougan Baranowski, in: Samir Amin, *L'Echange intégral et la loi de la valeur* (Paris: [s. n.], 1973), p. 45 et la suite.

الأرباح (وقد تكون الدولة مثلاً) له القرار في أن تستمر هذه الأرباح في زيادة انتاج وسائل الانتاج، دون عمل حساب للاستهلاك النهائي الذي تُؤجل زيادته من فترة إلى أخرى، ان تشتبك ملكية رأس المال في النظام الرأسمالي بحول دون امكان حدوث هذا النوع من التوازن الديناميكي بلا أزمة، الأمر الذي يفترض، اذن، على النظام نوعاً من الموازاة بين الأجور والانتاجية. هذا هو بالتحديد الفرق بين النمط الرأسمالي والنمط الدولي، لذلك رفضنا لهذا السبب أن نعتبره شكلاً من أشكال الرأسمالية.

بيد أن هذه العلاقة لا تفترض ضرورة زيادة الأجور بنسبة تحددها زيادة الانتاجية في القطاعين للانتاج (أي قطاع انتاج سلع الانتاج وقطاع انتاج سلع الاستهلاك) إذا توافر قطاع «ثالث» يتصرّ إتفاق فائض الربع على احتياجات الاستهلاك. وقد يكون هذا القطاع الثالث مثلاً في الاستهلاك الترفي، أو في الاستهلاك الجماعي لأغراض عسكرية أو لتحقيق الرفاهية الاجتماعية. إلا أن منطق المنافسة يمنع التكيف الآلي بواسطة اتفاق فائض الربع في أغراض ترفية. فلا يبقى اذن إلا تدخل الدولة، وهو يغير فعلًا شروط التوازن العام كما أثبته باران وسوبيزي حينما اقترحا مفهوم «الفائض الإجمالي» (بخلاف فائض القيمة). وهو اقتراح لم يفهم كثير من المعلقين على كتاب هذين المؤلفين مغزاً الحقيقة. ومن أمثلة عدم الادراك هذا تعليق بروور نفسه الذي رفض اطروحة باران وسوبيزي اعتقاداً على نظرية توغان بارانوفسكي للحركة الlanهائية. هكذا ظل بروور صامتاً أمام تساؤل باران وسوبيزي العاقل والمناسب وهو الأدق: ما هي وظيفة وديناميكية الإنفاق العام في الرأسمالية المتقدمة؟

يضاف إلى ذلك أن تحديد العلاقة بين الأجور والانتاجية يفترض أن التكنولوجيا معطاء. وليس ذلك صحيحاً تماماً، إذ ان خيار التكنولوجيا يتوقف بدوره على استراتيجيات رأس المال في مواجهة صراع الطبقات. ومعنى ذلك أن التكنولوجيات ليست «محايدة».

وأخذنا هذه الملاحظة الأخيرة في الاعتبار، ذهبنا إلى أن إقامة نموذج اقتصادي «بحث» (يعنى أن الكميات الاقتصادية تُحدَّد من خلال تفاعلها فقط) إنما هي أمر لا يجدي. إذ تضم جدلية تفاعل القوى الموضوعية (أي تلك العلاقة الاقتصادية بين الأجور والانتاجية) والقوى الذاتية (العلاقة بين صراع الطبقات وتطور التكنولوجيا)، تضم حدوداً لمغزى الاقتصاد السياسي. فينبغي تجاوز هذه الحدود والارتقاء بالتحليل إلى مستوى أعلى هو مستوى المادة التاريخية. وللأسف، فإن القليلين فقط من بين «الاقتصاديين» يفهمون أهمية ادراك هذه الحدود. ومن أمثلة هؤلاء الذين لا يقبلون «تبحّر السبيبة الاقتصادية البحّنة» شيئاً سميـت التي رأت أن قولنا هذا إنما هو مجرد «مصادرة على المطلوب».

لا استغراب إذن أنها لا ترى معنى في ما كان ماركس يعتبره صميم «نقد» الاقتصاد السياسي» (وهو العنوان التحتي لكتاب رأس المال). فماركس كان قد بالتحديد توضيغ حدود المعرفة العلمية الاقتصادية. ليس السؤال الحقيقي في رأينا هو هل هناك علاقة بين قيمة قوة العمل ونمو قوى الانتاج؟ (فهذا الأمر في ذاته ييدوي معتمدًا وبديهيًّا)، بل السؤال الحقيقي هو الآتي: ما هو الصعيد الذي يجب اعتباره لتحديد مغزى فعالية هذه العلاقة؟ فهو صعيد التشكيلة المحلية، أم هو الصعيد العالمي؟ لقد ذهبنا إلى أن هذه العلاقة تفعل فعلها على الصعيد العالمي وليس بالضرورة على صعيد كل تشكيلة على حدة. ولم تكن إجابتنا هذه ناتج صدفة أو حكم مسبق لنا. فهي الإجابة الضرورية حتى توافق الاطروحة النظرية حقيقة الأوضاع. فالحقيقة هي أن التوسيع الرأسمالي العالمي لم يؤدِّ بُعد إلى تجانس الأوضاع وتعظيم العمل الأجير وتوحيد مستويات عوائد العمل، بل أدى إلى تعزيز التباين بين المراكز حيث ارتفعت الأجور فعلاً مع ارتفاع الانتاجية، وبين الأطراف حيث لم يتم ذلك. ويترتب على هذه الملاحظة أن تحقيق التوازن العام يفرض نفسه على صعيد النظام الكلي، الأمر الذي يعني بدوره أن الأجور ترتفع في بعض الأقسام بمعدلات أعلى بقدر ما يحدث العكس في أقسام أخرى، بحيث يعادل مستوى الأجور وعوائد العمل في المتوسط ما يجب أن يكون من أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب الكليين. هذا هو المقصود «بسيطرة قانون القيمة على صعيد النظام الكلي». هذا هو أيضًا السبب الذي يفرض «فك الروابط»، أو بالأحرى، التحرر من تحكم هذا القانون، من أجل التحرر من الاستقلال الرأسمالي بعامة، ومن شكله الاستعماري بخاصة.

إن نقاش «التبادل غير المتكافئ» قد لفت الأنظار إلى ضرورة الاهتمام بتحديد دقيق للنتائج المرتبة على التوسيع العالمي للرأسمالية، وذلك بشكل ملموس يعمل حساباً لسمات النظام الحقيقة، وأهمها أن التباين في عوائد العمل يفوق التباين في الانتاجية. ويمكن هنا سر «تحويل القيمة»، تلك الظاهرة التي لا معنى لها لمن يكتفي بحساب الأسعار والدخول الاسمية وكما تظهر على سطح الحياة الاقتصادية، دون اعتبار ديناميكية القيمة الكامنة وراءها. فإن الاقتصادي البراغماتي الذي لا يبحث ما وراء الظواهر الاقتصادية كما تبدو، إنما يتغادى السؤال ولا يجيب عليه. إذ ان التبادل - في نظره - هو بطبيعته «عادل» ومحِّز بالنسبة إلى المبادلين. وللأسف، تکاثر في المرحلة الأخيرة عدد الماركسيين الذين استسلموا لمنظور الاكتفاء بالاقتصاد، وفضلوا منهج سرافا للحساب بالأسعار على منهج ماركس الذي نقاش العلاقة بين القيم والأسعار. فاقتصر هؤلاء أن الانعطاف من خلال تحليل القيمة غير لازم.

فلنحلد موقفنا من موضوع مهم - ولو جانبي - للتساؤل الذي نحن بصددده.

إن الاعتراف بظاهرة تحويل القيمة من الأطراف إلى المراكز، لا يعني أن تنمية المراكز تتوقف على هذا التحويل، وإن هذا التحويل هو السبب الرئيسي في انجازات الرأسمالية في المراكز. فالظاهرة الرئيسية هي بلا شك التقدم السريع للإنتاجية في المراكز. أما تحويل القيمة فهو يلعب دوراً هامشياً فقط بالنسبة إلى المراكز، حيث يساعد على رفع معدل النمو، بينما يلعب دوراً أساسياً في الأطراف حيث يقوم بتوجيهه النمو توجيهاً تابعاً. إن هذه الملاحظة في محلها هنا حيث إن وارن وبرورو وغيرهما يرفضون تحليل التناقض بين المراكز والأطراف على أساس أن هذا التحليل يدعى أن «تختلف البعض هو سبب غو البعض الآخر». ليست هذه المقوله صحيحة أصلأ. فالقوله الصحيحة هي المقوله المنكسة ان «غو البعض - على الشكل الذي يتم به - هو السبب في تختلف البعض الآخر».

هذا ولا شك أيضاً أن التبادل غير المتكافء ليس ظاهرة خاصة بالعلاقات بين المراكز والأطراف. فهناك أيضاً امكان تباين في مستويات الأجور بين أقطار المركز، قد يختلف عن التباين في انتاجية العمل فيما بينها. وليس هناك اذن ما يمنع حدوث تبادل غير منكافئ على هذا الأساس بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى مثلاً. نعم، إلا أن هناك قوى تعمل في جميع مجتمعات المركز، بحيث إن التباين بين الأجور يميل إلى أن يعادل التباين بين الانتاجيات. فالاختلافات في هذا التوازن - وهي اختلالات تجعل ميزان المدفوعات يميل تارة في مصلحة طرف وتارة في مصلحة الطرف الآخر - إنما هي مؤقتة. وأكثر من ذلك: إن الممارسات الاقتصادية العادلة (مثل تعديل أسعار الصرف أو السياسات النقدية أو السياسات الكيبيزية) فعالة في هذه الظروف. هذا بينما تختلف الديناميكية الاجتماعية في الأطراف التي تسم بعدم التوازي بين الأجور والانتاجية، الأمر الذي يفرغ السياسات الاقتصادية العادلة من كل فعاليتها. هذا هو بالتحديد السبب الذي يجعل السياسات التي يفرضها صندوق النقد الدولي لا تؤدي إلى النتائج نفسها هنا وهناك.

وفي هذه الظروف، يصبح التساؤل الآتي: لماذا لا تهاجر رؤوس أموال المراكز للاستفادة من معدلات الاستغلال الأعلى في الأطراف؟ إن هذا السؤال الذي يطرحه بروور سؤال في محله، مع ان الإجابة عنه بسيطة، مفادها أن القرارات الاقتصادية لا تتخذ على أساس معدلات الاستغلال (الكامن)، بل على أساس معدلات الربح (الظاهر). ويسود معدل ربح موحد على صعيد عالمي، بالتحديد نتيجة تحويل القيمة إلى أسعار. فلو فرضنا هجرة رأس المال إلى الأطراف، لادى ذلك إلى اختلال في التوازن بين العرض والطلب على صعيد النظام العالمي. يضاف إلى ذلك أن سيادة أشكال غير مباشرة لاستغلال العمل - وهي شرط تحقيق معدلات استغلال مرتفعة -

تحدد هي نفسها الحاجة إلى استئجار رأس المال في الأطراف.

خلاصة القول أن الانتقال من مستوى «علم الاقتصاد» إلى مستوى المادية التاريخية أمر ضروري من أجل تفسير التنمية غير المتكافئة على صعيد عالمي. وقد بذلت بعض المجهود من أجل التقدم في سبيل انجاز هذا التجاوز، وذلك خاصة في كتاباتي عن «قانون القيمة والمادية التاريخية» وعن «الطبقة والأمة في التاريخ». أما بروور - مع غيره من الاقتصاديين «الخالصين» - فإما يمنع على نفسه تحقيق خطوة مماثلة، الأمر الذي أدى به إلى الانغلاق في مأزق. ان الدليل على ذلك هو أنه يعترف بعجزه فيقول - بعد أن رفض فكرة العلاقة بين قيمة قوة العمل والانتاجية - أنه لا يجد نظرية أخرى لتحمل ملتها في تفسير تحديد الأجور... .

٣ - بتكاثر حالياً عدد هؤلاء الذين يرفضون تحليل التوسيع الرأسمالي العالمي ، اعتناداً على مفاهيم المراكز والأطراف. ولا شك - في رأينا - أن هذا الرفض شكل من أشكال المعاداة «للعلائقية» التي أخذت في النمو في الغرب المتقدم، منذ عدة أعوام ، لعلها ظاهرة ناتج الأزمة العامة التي تعاني الرأسمالية منها ، والتراجعات الايديولوجية التي شجعتها. فهناك هؤلاء الذين تراجعوا للدرجة أنهم انحازوا تماماً ويشكل صريح لايدبولوجية الاستعمار - ومنهم وارن على سبيل المثال - وهناك هؤلاء الذين جاؤوا إلى حياة الخطائز المألوفة للماركسية الدغائية . ومنهم من يتعمى إلى التيار التروتسكي فيكتفي بالتعزيم والدعوة السحرية ، ويذهب إلى تكرار المقوله «المبدئية»، مفادها أن نضال الطبقة العاملة للغرب المتقدم سوف يفتح عصر الاشتراكية. متى؟ الله أعلم. ومنهم من يلجأ إلى تقديس الاتحاد السوفيتي والتحالف معه؛ فيعتبر انجازاته «ايجابية مبدئية» وينع على نفسه التساؤل في حقيقة أمر «الاشراكية المحققة» وبالتالي التساؤل حول الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي. بل يستدرج من هذا الحكم السريع أن «الاتحاد السوفيتي صديق شعوب العالم الثالث «بطابعه» دون التساؤل عما إذا كان التحالف معه فعالاً في الظروف التي نعيشها.

غني عن القول أن تعلیقات هؤلاء في موضوع اطروحة المركز والأطراف تقصر في معظم الأحيان على التوصيف العام. فيقال عن هذه الاطروحة مثلاً أنها «تعطي الأولوية لظهور التبادل على حساب ظواهر الانتاج»، أو أنها تعتمد على نظرية «التبعية»، أو أنها «علائقية الطابع»... . وذلك على أساس خفيف من حيث علمية المبحث المقدمة. فتدفع مقولات مختلفة في أحكام إيجالية، أو تقدم أحكام معتمدة على أساس التعليق السريع على كلمة مأخوذة خارج السياق المعنوي للحدث الذي جاءت فيه. وفي بعض الأحيان، تُنسب اطروحة شخص هي تماماً عكس ما ذهب إليه.

ففي كثير من الأحيان، من الواضح أن «النقد» لا يقوم هنا على قراءة جادة للنظريات المتقدمة.

هكذا - على سبيل المثال - تكاثرت التعليقات حول الكلمة «الانحراف» أو «الاعوجاج» أو «التشوه» (المقصود هنا في غضط التنمية) دون نهاية ودون مغزى حقيقي. صحيح أن استخدام الكلمة «انحراف» - أو مراويف لها - قد يوحى أن هناك غططاً صحيحاً للرأسمالية، وهو غط الدول الرأسمالية المتقدمة. إلا أن هذا الفهم لا يمت بصلة إلى المضمون العلمي للكلمة في سياق نظرية المركز والأطراف. فالمقصود بهذه الكلمة هو مجرد الاشارة إلى وجود خصوصيات مهمة نتيجة تفاعل البنية الطبقية المحلية والانخراط في النظام العالمي، الأمر الذي يجعل من المراكز والأطراف الوجه والظهر للظاهرة نفسها - أي التوسيع الرأسمالي - فإن التعليق على الكلمة دون حساب معناها العلمي في سياق استخدامها، إنما هو مجرد غريرين مدرسي يسير وفارغ من أي مغزى.

كذلك بشأن الجدال بلا نهاية حول مفهوم «التهميشه». فأخذ البعض هذه الكلمة على أنها تعني «الطرد خارج النظام». ثم، على أساس هذا الفهم المشوه، ذهبوا إلى تعريب النظرية التي جاء استخدام الكلمة في سياقها، فوجهوا الاتهام بأن هذه النظرية شكل من أشكال «الثنائية» (أي رفض اعتبار المجتمع على أنه كل موحد لا حلal تحليل الجزيئات محله، على حلة، كما لو كان بعضها مستقلأً عن بعض). إلا أن هذا الفهم للكلمة - مرة أخرى - لا يمت إلى نظرية «التهميشه» بصلة. فالمقصود هو لفت الأنظار إلى ظواهر خاصة للأطراف (لا مثيل لها في المراكز) حيث تسود أشكال غير مباشرة للاستغلال الرأسمالي (كما أوضحتناه مثلًا في دراساتنا عن وظيفة البنطوستان في إفريقيا الجنوبية في توفير الأيدي العاملة الرخيصة لقطاع الناجم والصناعات التحويلية).

وكذلك أيضًا بشأن الجدال حول «ركود» أو «تعجم» الرأسمالية الطرفية، هنا أيضًا قد يكون اختيار الكلمة غير مناسب. إلا أن معناها في السياق الذي استخدمت فيه واضح ودقيق. فلم تستخدم الكلمة بمعناها الدارج في اللغة، بل للإشارة إلى ظاهرة خاصة للأطراف، وهي تسلسل مراحل غو سريع محرك من الخارج تليها أزمات عميقة ناتجة بالتحديد عن عدم انضاج قوى داخلية قادرة على التواصل في تحريك المجتمع حينما تتلاشى الدوافع الخارجية. ويدلولي أن تاريخ العالم الثالث مليء بأمثلة لهذا النوع من الأزمات. أكثر من ذلك: إن أزمات التوسيع الرأسمالي في الأطراف هي بالتحديد من هذا النوع. فهنا نواجه سلسلة مراحل غو سريع تغذى وهم إمكان تبلور مشروع برجوازي كامل ومستقل، إلى أن تأتي الأزمة لتشتت

استحالة المشروع. فتليها مرحلة اخضاع البرجوازية المحلية لمقتضيات توسيع رأس المال المدوى المهيمن (أي مرحلة العودة إلى كومبرادورية البرجوازية والدولة). وعلى الرغم من أن استخدام الكلمة هنا، اذن، دقيق، إلا أن ثمة من يفهمها عن خطأ كما لو كان المقصود منها أن «رأسمالية الأطراف لا تنمو إلا حينما تقطع الصلات مع الخارج»!

لا شك أن هذا النوع من الانتقادات السهلة يقوم على منهج غير علمي أصلاً. فتحترع نظرية غريبة لا وجود لها، ويُطلق عليها اسم - مثل نظرية «التبغية» أو «نظرية العمالثالية» - ثم تُنسب هذه النظرية لفلان أو علان دون مراعاة ما قال المتهם بالدقة. انه منهج «الدمج» المعروف في الجدال الصحفي البوليميكى غير العلمي.

هكذا يُطلق اسم «نظرية التبغية» (أو نظرية «العمالثالية») على أي تحليل يتم بخصوصيات التوسيع الرأسمالي في الأطراف، تلك الخصوصيات التي تجعل هذا التوسيع مختلفاً هو عليه في المراكز، أي تلك الخصوصيات التي تمنع اعتبار تاريخ التوسيع الرأسمالي على أنه تكرار للقصة نفسها هنا وهناك. ثم تنتع هذه النظرية المزعومة بنعت عام فيقال عنها أنها مثلاً «انعكاس للايديولوجيا البرجوازية الوطنية» وترفض على هذا الأساس رفضاً باتاً. لا شك أن هذا التعمير فارغ من أية قيمة علمية، أخذنا في الاعتبار أن الاستنتاجات التي توصلت إليها التحاليل التي اهتمت بدراسة خصوصيات التوسيع الرأسمالي الملموسة إنما هي في واقع الأمر استنتاجات متعددة ومختلفة لدرجة أنها لا تكون «نظرية» موحدة. فالتعريم هنا في غير محله.

هكذا يبدأ بل وارن باختراع «نظرية للتبغية» لا وجود لها إلا في ذهنه هو. أما هذا البناء «النظري» المزعوم المعروض للنقد فهو بناء ناقص من الأصل، يتتجاهل تماماً الآليات التي أدت إلى التبغية. ثم يذهب بل وارن إلى تعيب هذه النظرية قائلاً إنها «تجاهل أسباب التبغية»! والمعلوم أن دراسة هذه الأسباب موجودة. فهناك دراسات عديدة ركزت على البعد العالمي للطبقات وتحالفاتها وصراعاتها (سبق أن أشرنا إليها)، أي إلى أهم الأطروحات التي تفسّر بالتحديد الآليات التي أدت إلى انقسام النظام إلى مراكز وأطراف، مثل أطروحة التحالف الاشتراكي الديمقراطي في المراكز، وأطروحة كومبرادورية برجوازيات الأطراف. وأطروحة احتلال تكوين كتلة شعبية معادية للرأسمالية في الأطراف... الخ. فلا يصح اطلاقاً الحكم على نظرية المراكز والأطراف مع تجاهل هذه الدراسات، أو اتهام النظرية المذكورة بأنها لا تعرف الطبقات وتخلّ ملتها الأمم، كما تدعي شيئاً سميـث (مثلاً)!

أما كلمة التبغية فهي في ذاتها كلمة مأخوذة من اللغة الدارجة، فمعنى ما تعني.

فمثلاً ليس القول بأن غواتيمالا تابعة للولايات المتحدة إلا قول بديهي . وقد سبق أن قلنا في هذا الصدد - لدى نقاش دراسات «التبغية» في أمريكا اللاتينية - أن ظاهرة التبغية لا يمكن أن تعتبر المضمون الأساس لنظرية التوسيع العالمي للرأسمالية . وفي هذا الشأن ، أوضحنا الأمور بالحديث حول مثال كندا . فإذا كانت كندا «تابعة» للولايات المتحدة - وهذا الأمر في ذاته واضح كالشمس في وَضْح النهار - إلا أنها غير طرفية الطابع . ذلك لأن الأجور في كندا ارتفعت مع الانتاجية كما عليه الحال في الولايات المتحدة . مع أن الكثرين - للأسف - لا يميزون بين «التبغية» والطابع الطرفي ، فاعتبروا المصطلحين مرادفين . كما يسأل وارن : «لماذا لا تعتبر الاستثمارات الأمريكية في أوروبا على أنها استعمارية الطابع ، بينما تعتبر هذه الاستثمارات في غواتيمالا استعمارية الطابع؟» ، ان إجابتنا بسيطة جداً : لأن ديناميكية الأجور وعوائد العمل في أوروبا وفي غواتيمالا مختلف تماماً .

هكذا أيضاً تناقض أطروحة «فك الروابط» التي قدمناها دون مراعاة ما قلنا في صدتها . فقيل مثلاً إن «فك الروابط» استراتيجياً برجوازية ! ما أغرب هذا الاستنتاج ، إذ كتبنا عكس ذلك تماماً . قلنا إن برجوازيات العالم الثالث عاجزة عن تصور تنمية تتم خارج إطار الاندماج العالمي ، وبالتالي فإن فك الروابط هو بالضرورة عنصر يتعمى إلى خطة وطنية ذات مضمون شعبي . كما ذهبنا إلى أن التكتلات الوطنية التقديمية التي حكمت بعض بلدان العالم الثالث في الماضي القريب ، لم ت berhasil على فك الروابط بالتحديد لأنها لم تكن تكتلات تقودها الطبقات الشعبية ، ولو أن هذه التكتلات اعتمدت على تلك الطبقات (الشعبية) . على خلاف ما حدث حينما أذت الظروف إلى جذرية الحركة - في الاتحاد السوفيتي والصين وفيتنام - حيث تم فعلًا فك الروابط . هذا علماً - بالطبع - إن عملية فك الروابط لا تمثل «نهاية التاريخ» ، بل بهذه فصل جديد له فقط . فالتضال بين قوى اشتراكية وقوى رأسمالية ، والنزعنة نحو الدولة يستمر بعد الثورة التي «فكّت الارتباط» . ففي هذه الظروف ، لا غرابة في أن القوى الرأسمالية وقوى الدولة تدفع في اتجاه العودة إلى الانخراط في النظام العالمي . إلا أن ميزان القوى بين الاقتصاد الوطني الجديد الذي تمت اقامته على أساس فك الروابط ، وبين النظام العالمي نفسه قد تغير ، فأصبح مختلفاً تماماً عما هو عليه في النظام الرأسمالي العالمي المعاصر بين الاستعمار وبين البرجوازيات الكومبرادورية !

أليس إذن فك الارتباط أضمن وسيلة لإبقاء قوى الانتاج نفسها؟ أليس هذا الخيار أفضل من أسلوب الإخضاع الكومبرادوري؟ يقال إن الدول المتحررة حديثاً - مثل أنغولا وموزambique وزمبابوي - لا تفك اطلاقاً في فك الروابط . هذا القول صحيح ، للأسف . شأن هذه البلاد في هذا الأمر ، شأن التجارب التقديمية السابقة

التي لم تفكك هي الأخرى في ضرورة فك الروابط. لعل هذا النص المشترك هو بالذات سبب ضعف التجارب الحديثة، كما كان سبب نجاح الاستعمار في قلب الأمور وإعادة الكومبرادورية في الأمثلة السابقة. وإذا نجح كل من الاتحاد السوفيافي والصين في إقامة مجتمع وطني قوي، يستحيل اليوم نصّور «كومبرادوريته» على النمط الذي حدث في كثير من تجارب العالم الثالث الرأسمالي، أليس هذا النجاح دليلاً قاطعاً على سلامة الممارسات القائمة على فك الروابط؟

إن الأمثلة على الانتقادات الموجهة لنظريتنا للتوسيع الرأسمالي العالمي التي تشارك سمات الانتقادات السابقة الذكر، متعددة جداً. فلن نسترسل في نقاشها، إذ أنها لا تعلو كونها تكراراً لما سبق عرضه. بل وفي معظم الأحيان ترد هذه الانتقادات بشكل عفوٍ، في جملة عارضة لا تمت إلى الموضوع بصلة.

ثالثاً: الخلاصة: اقتصاد سياسي أم مادية تاريخية؟

1 - يرى المتقددون الذين سبق عرض آرائهم أن هناك نظريتين للتوسيع الرأسمالي العالمي. تذهب النظرية الأولى - طبقاً لأقوالهم - إلى أن التفاوت في هذا النمو يرجع أساساً إلى أسباب داخلية لمختلف المجتمعات (بالآخر إلى سمات أنمطتها للإنتاج وبنياتها الطبقية). أما النظرية الثانية - حسب أقوالهم - فتدعي أن مصدر التفاوت هو فعل قوى السيطرة الخارجية. ثم يضيف هؤلاء أن المجموعة الثانية من النظريات - وتشمل نظرية المركز والأطراف ونظرية التبعية... الخ - تكونت بالتدريج بالانفصال عن نظرية لينين للاستعمار. ثم يعتبر هؤلاء أن نظرية لينين هذه هي نظرية ضعيفة، ومحض ظروف مرحلية قام لينين بتعديها دون حق. وقد عرفت هذه النظريات المتفرعة عن اطروحة لينين مجدها خلال عقد الستينيات، ثم انقلب الوضع لنعود إلى «الأرناؤذكسيّة الماركسية» حسب أقوال هؤلاء المتقددين. وقد فتح كتاب وارن المذكور السبيل إلى هذه العودة. هكذا يلخص بروور تطور الأمور في شأن نظرية التخلف الرأسمالي.

أما رأينا فهو أن هذا العرض للمشكلة يعاني من عيوب أساسية من أصله. وقد أوضحنا كيف أن «نظرية الأسباب الداخلية» تقوم على تأويل ضيق وشكلي للماركسية، ينظر إلى دور الإيجابي للرأسمالية في إثناء قوى الانتاج نظرة أحادية الجوانب. فهو تأويل اقتصادي إلى أقصى حد ممكن. وبالتالي هو تأويل لا ينفع إطلاقاً في ميدان الممارسة السياسية، إذ لا يقدم لضحايا التوسيع الرأسمالي إجابات عن تساؤلاتهم، ولا بديلاً للعمل. فيتقلص هذا التأويل الاقتصادي في أن يوجه لهم جملة واحدة هي:

انتظري أيتها الفصحايا إلى أن تُكمل الرأسمالية دورها التاريخي! إن هذا التأويل ينافي في الواقع جوهر الماركسية التي تدعو إلى العمل والتي ليست نظرية تكتفي بفهم الواقع؛ وبختفي هذا التأويل وراء استخدام مقولات الماركسية استخداماً شكلياً، بل ونصوصياً. فهو تأويل يدعى أن الطبقات الاجتماعية ليست هي فقط العناصر الأساسية في البنيان الاجتماعي، بل إنها تمثل العناصر الوحيدة. ثم يحدد الطبقات تحديداً ضيقاً قائماً على مراعاة ظروف التشكيلة المحلية فقط، معتبراً أن هذه الظروف بوحدهما تضع الإطار لفعل القوى الداخلية.

هذا بينما التحاليل التي تنخرط في إطار «إشكالية اجتماعية» (أي تلك الإشكالية التي تنظر إلى التشكيلات المحلية على أنها عناصر مكونة للنظام الرأسمالي العالمي، فلا يمكن تعقل آلياتها دون مراعاة آليات النظام الكلي) تقدم عناصر - وهو أقل ما يمكن قوله في هذا الصدد - تفيد في الأجاية عن الأسئلة المطروحة من واقع الأوضاع. وقد بحثاً معارضو هذه التحاليل إلى شيءٍ من سوء النية للتخلص من الأسئلة المحيزة، إذ ان التحليل الكلي لا يتجاهل اطلاقاً الظروف المحلية بل يضعها في إطار أوسع، وذلك دون صعوبة نظرية.

على سبيل المثال، أرى أن عرض بروور لأطروحة ولرشتاين وفرانك مثلاً ليس عادلاً^(٣). فقد ركز بروور في تعليقه على تلك الحجج التي بحث إليها لاكلو في نشهد لفرانك. وقد ادعى لاكلو أن نمط الانتاج في أمريكا الكولونيالية (أي في عهد المركتيالية في القرنين السابع عشر والثامن عشر) كان «اقطاعياً». فليكن كذلك. فلنسمّ هذا النمط عبودياً إذا شئنا (إذ ان العبودية كانت موجودة أيضاً في أمريكا الكولونيالية). هل يغير اختيار الاسم طبيعة المشكلة؟ أليس المشكلة هي كيفية تفصيل هذا النمط الأمريكي (سواء أكنا سميناه إقطاعياً أم رأسمالياً) بالرأسمالية الأوروبية الناشئة؟ ألا تتطلب الأجاية عن السؤال تفسير الأسباب التي جعلت العبودية تدوم في الولايات المتحدة إلى متتصف القرن التاسع عشر، وتتفصل للرأسمالية الانكليزية (إذ ان المزارع الأمريكية القائمة على عمل العبيد تخصصت في إنتاج القطن للصناعة البريطانية الرأسمالية)؟ أليس من الضروري فهم هذه الأوضاع الغريبة الشكل لأول وهلة؟ إذ ان الرأسمالية أنشأت هناك في أمريكا أنماطاً للاستغلال عتقة الشكل؟ فال الأوروبيون لم يجعلوا نظام الرق في أمريكا، بل هم الذين أدخلوه هناك. إن النقاش حول «أنماط الانتاج»، وخصائصها وأفضل تسميتها، إن هذا النقاش الذي ملا الصفحات التي يشير بروور إليها، ومهما كانت أهميته، لا يخلص من ضرورة نقاش

I. Wallerstein, A.G. Frank, Laclau... etc., in: Brower, Ibid.

(٣) انظر:

موضوع آخر، وهو كيف تندمج مختلف هذه الأنماط في النظام العالمي، وهو رأسهالي الطابع؟

وكذلك فإن حكم بروور على «مدرسة التبعية» الأمريكية اللاحقة ليس عادلاً؛ فلا يحق تجاهل الظروف التاريخية الملموسة التي نشأت فيها تلك المدرسة. ما هي هذه الظروف التي يكتنف بروور عن الإشارة إليها؟ كان الفكر السائد عندئذ - في الخمسينيات - هو ما أطلق عليه اسم «التنمية». وما كان مضمون هذه النظرية؟ كانت نظرية تدعى أن النمو الرأسالي - تحت راية البرجوازية المحلية ومساهمة الأموال والتكنولوجيا الأجنبية - سوف يحل «مشكلة التخلف» ويرفع شؤون الشعوب ومستوى معيشتها ويكرس الديمقراطية... الخ. بعبارة أخرى، كانت نظرية قريبة جداً لأطروحات وارن وغيره. إلا أن واقع الأمور قد كذب ادعاءات هذه النظرية، فازداد التفاوت الاجتماعي مع نمو الرأسالية وسادت الدكتاتوريات. فأدت نظريات «التبعية» المزعومة المتقدمة إجابة عن هذه الأمور. فكشفت النظرية الجديدة التي حلّت محل «التنمية» خصوصيات النمو الرأسالي في الأطراف في ظل هيمنة الاستعمار؛ ورفضت على هذا الأساس النظرة التطويرية التي ترى في التاريخ مجرد تكرار لسلسل «مراحل» اجبارية لا مفر من المرور عبرها؛ تلك النظرة البسطة التي قدمها رومنو (وأخذ بها وارن!). ومما ظهر فيما بعد من حدود النظريات الجديدة، وتبسيطها للأمور بل وأخطائها؛ إلا أنها وضعت يدها على قلب المشكلة. إن الواجب الآن هو التقدم إلى الأمام في الطريق التي فتحتها هذه النظريات، أي تصحيح أخطائها واكتمال أعمالها، لا التراجع إلى ما قبلها، وهو ما يدعو إليه وارن.

وتنطبق تحفظاتنا على حديث بروور غير العادل عن نظرية لينين للاستعمار. قطعاً لا بد من اعتبار كتاب لينين على أنه «كتيب» أخذ الكثير من هيرون وهلفردنج (كما اعترف لينين به على كل حال)، ولعل بعض الأطروحات القديمة تدعوه الآن إلى التساؤل في استمرار صحتها. إلا أن ذلك لا يعني أن يكون لينين قد وضع يده على حقائق جوهرية، ونقصد هنا: أولاً تسجيل التزاع العنيف بين الدول الاستعمارية وهو نزاع استمر واحتل صدارة المسرح حتى عام ١٩٤٥، ثم تخفف في إطار هيمنة الولايات المتحدة؛ ثانياً تسجيل تخلي الطبقات العاملة الغربية عن معاداتها المبدئية للرأسمالية.

فلننظر مثلاً إلى أطروحة لينين حول ظاهرة «الطفيلية» في أمم الغرب. لعل الشكل الذي تصوره لينين - أي مجتمع يعيش على ريع استثماراته المالية في الخارج - يدعوه الآن إلى بعض التحفظ. إلا أن جوهر هذه الظاهرة لا يزال قائماً. أليس

التقسيم الدولي غير المتكافئ للعمل قد شجع هنا نفع قطاع «ثالث» طفيلي وتقلص الطبقة العاملة نفسها؟ لا ينبغي اعتبار بريطانيا العظمى - التي تستمر أموالها في الخارج بدلاً من استخدامها في تحدث صناعاتها - دولة طفيلية؟ أليس من ظواهر الطفالية أن أقلية تحكر الموارد الطبيعية للعالم كله - تهدر نصباً بالغًا منها - الأمر الذي يحول دون احتفال تعليم نمط استهلاك الغرب المتقدم؟ إنني أتصور وأقبل نقاش اطروحات لينين، ولكن على أساس آخر. فأقول مثلاً أطروحة أريجبي أن النزاع بين الدول الاستعمارية - وهو من أهم سمات الاستعمار حسب لينين - قد فقد حدته بعد الحرب العالمية الثانية. فقد قدمت اطروحة أن التقسيم بين المراكز والأطراف لا يخص عصر الاستعمار منذ أواخر القرن التاسع عشر فقط، إذ هو - في رأيي - ظاهرة سابقة ظهرت منذ نشأة الرأسمالية نفسها، علماً بأن هذا التقسيم اخذ شكلاً جديداً في عصر الاستعمار. أما نظرية لينين للاستعمار - ورغم حدودها التاريخية - فهي مثلت فعلاً خطوة إلى الأمام.

إن النظرية التي ترفض تحليل التوسع الرأسمالي على أساس التمييز بين المراكز والأطراف، إنما تقف عند حدود المشاكل الحقيقة. فلا شك أن التساؤل عما إذا كان من المحتمل أن البلدان المتخلفة «تلحق» بالبلدان المتقدمة في إطار الرأسمالية هو تساؤل مقبول ومناسب. إلا أن وارن وغيره لم يثبتوا إلى الآن أن واحداً من البلدان المتخلفة قد حقق فعلاً، فاصبح مركزاً جديداً. على عكس ذلك، هناك دراسات أوضحت كيف أن مشاركة الشركات المتعددة الجنسية تخلق ظروفًا مناسبة لظهور مرحلة جديدة من «الكومبرادورية الصناعية»، لعلها تلعب في المستقبل دوراً سياسياً واجتماعياً عمائلاً للدور الذي لعبته الكومبرادورية التجارية في مرحلة سابقة.

فالقول مثلاً بأنه «لا يوجد سبب يمنع نظرياً تبلور بر جوازية مستقلة جديدة بالاعتماد على عملية تصنيع موجه للتتصدير واستيراد التكنولوجيا» - وهو قول وارد في كتابات متعددة - إنما هو قول غير مناسب. فليست المشكلة هي مشكلة «نظرية». والسؤال الصحيح هو الآتي: هل توجد طبقة من هذا النوع، قامت بإنجاز هذا المشروع؟ وأين؟ كما هناك سؤال آخر هو: هل لبر جوازيات العالم الثالث المعاصر طابع كومبرادوري أم لا؟ هل يميل الاتجاه العام للتطور المفترض على صعيد عالمي من خلال هيمنة رأس المال الاستعماري إلى كومبرادورية العالم الثالث أم لا؟ هذه هي الأسئلة الحقيقة التي يطرحها التاريخ.

٢ - هناك فعلاً مدرستان، إلا أن تعريفنا لها لا يوافق التعريف السابق الذكر. هناك فعلاً مدرسة لا تتجاوز - في رأينا - منهج الاقتصاد السياسي. وهناك مدرسة أخرى تحاول أن ترتفع إلى مستوى المادية التاريخية.

علينا التوقف لحظة عند التمييز المطروح هنا. تقوم اطروحتنا في هذا الصدد على اعتبار علم الاقتصاد علمًا محدوداً، وينبغي معرفة حدوده وأسبابها. إن علم الاقتصاد يبحث عن «قوانين اقتصادية» تعمل في المجتمع على غلط قوانين الطبيعة. وقد وجه ماركس نقده الجوهري في هذه النقطة بالتحديد، فأوضح أن ما يتظاهر في شكل قوانين «اقتصادية» خارجة عن ارادة المجتمع إنما هو انعكاس فعل تناقضات اجتماعية. وفي هذا الاطار تلعب جدلية الظاهر / الكنه (الأسعار / القيم) دوراً أساسياً في توضيح حدود الاقتصاد وكشف طابعه المتباين. ويدعو هذا الكشف إلى مستوى أعلى من التحليل الاجتماعي، يسمح بتجاوز حدود الاقتصاد. وهذا المستوى هو بالتحديد مستوى المادية التاريخية التي تعمل حساباً لأنماط الانتاج والطبقات التي تناسبها، والأمم التي يتكون منها النظام العالمي والبنيات القومية والسياسية والآيديولوجية... الخ.

إن الماركسية في تأويلنا هي بالتحديد مرادف للمادية التاريخية؛ لا يحق تقليلها في «اقتصاد ماركسي» مزعم. وأن الماركسية المعتبرة هنا هي منهج، وليس «نظريّة». فالنظرية تنص على نتائج توصل البحث إليها، بينما المنهج يشير إلى المادى، الذي ينبغي أن يقوم البحث عليها ليكون علمياً. إن كثيرين من أصحاب نقد «نظريّة المركز والأطراف» لا يفهمون هذا التمييز، فيخلطون بين نقد النتائج المتوصّل إليها ونقد المنهج المستخدم في التوصل إلى هذه النتائج. ونجد هنا الخلط متشاراً بصفة خاصة عند دارسي المجتمع الذين نشأوا في جو البراغماتية الانكليزية، وهي فلسفة ترفض التمييز بين الظاهر وال肯ه.

إن منهج المادية التاريخية يؤول بالتحديد إلى طرح تلك الأسئلة التي يفتادها أصحاب مذهب التحليل الاقتصادي البحث. فلنأخذ على سبيل المثال مشكلة الكومبرادورية. إن ادراك مفرز التمييز بين المجتمعات الرأسمالية (المتقدمة) والمجتمعات الرأسمالية (المتخلفة)، إدراكاً صحيحاً، إنما يتطلب دراسة ملموسة تشمل الأبعاد الاقتصادية والسياسية معاً. وفي هذا الشأن، إذا كنا قد توصلنا إلى نتيجة أن برجوازيات العالم الثالث محكوم عليها بالكومبرادورية فذلك كان من خلال دراسات ملموسة من هذا القبيل. فهي دراسات أثبتت - في رأينا - القدرة المحدودة لبرجوازية الأطراف في القيام بالدور التاريخي الذي لعبته البرجوازية في المركز، فكانت التسليحة التي توصلنا إليها هي أن تبلور البرجوازية في قوة اجتماعية وطنية بالمعنى الحقيقي الكامل (ونقصد هنا قوة تتمتع بدرجة معقولة من الاستقلال الذاتي في اطار النظام العالمي)، يتطلب إنجاز هيئة البرجوازية المحلية على عدد من الآليات الاجتماعية هي الأتية: أولاً: الميمنت على شروط إعادة تكوين قوة العمل، (الأمر الذي يفترض بدوره

الميمنة على العلاقة بين التنمية الصناعية والتنمية الزراعية). ثانياً: الميمنة على الفائض والقدرة على توجيه استخدامه (الأمر الذي يتطلب السيطرة على شؤون النقد والمال). وثالثاً: الميمنة على السوق، ورابعاً: الميمنة على الموارد الطبيعية. وخامساً: الميمنة على التكنولوجيا. إن البرجوازية التي لا تهيمن على هذه العناصر الأساسية في عملية التراكم لا تستحق أن تعتبر برجوازية وطنية، وإن كانت هي الطبقة الحاكمة علیها إنما هي في هذه الظروف برجوازية كومبرادورية الطابع.

لا شك أن هذه الأطروحة قابلة للنقاش والنقد - شأنها في ذلك شأن أية أطروحة - إلا أنه ينبغي أن يقوم هذا النقاش على أساس دراسات ميدانية ملموسة. فأدعي أنني توصلت إلى هذا الاستنتاج بالتحديد من خلال عدد من الدراسات الملموسة التي قمت بتأميمها؛ وما أعلمه من خلال دراسات أخرى تمت في هذا الموضوع إنما يشير إلى نتائج عائلة. أما أصحاب نقد نظرية «المركز والأطراف» فامتنعوا عن دراسة الأوضاع الملموسة ليكتفوا بالحديث المجرد عن «الرأسمالية».

إن المادية التاريخية تطرح المشاكل السياسية؛ وهذا الطرح ضروري لمن يميل إلى «تغيير العالم» ولا يسره الاكتفاء بفهمه. هذا هو الفاصل بين الماركسية الصحيحة والماركسية الأكاديمية.

فلنأخذ على سبيل المثال مشكلة «التزعع الوطنية». إن أصحاب نقد نظرية المركز والأطراف يعتبرون الميول الوطنية على أنها تعبير عن تزعع برجوازية في ذاتها، وبالتالي معادية للاشتراكية. إن هذا الحكم يتجاهل تماماً الظروف الملموسة الحقيقة للتسعينيات العالمي والتائع السياسي المترتبة عليه. ونقصد هنا بالتحديد عدم التكافؤ في التوسيع وظاهرة السيطرة الاستعمارية وطابع الميائل الطبقي المعتبر عن هذه الأوضاع، والتحالفات والتناقضات الاجتماعية المتعددة حدود التشكيلات المحلية.. الخ. فإن الاعتراف بهذه الأوضاع يفرض اعتبار أن السبيل إلى قلب نظام السيطرة الرأسمالية إنما يمثّل من خلال التحرر الوطني. وقد أثبتت التجارب السياسية التي نجحت في دمج الأهداف الوطنية والاجتماعية في قوة موحدة - في الصين وفيتنام مثلاً - فعالية هذه الاستراتيجية. علينا بأن هناك أيضاً تجارب أخرى فشلت من هذا المنظور. ونقصد تلك التجارب، حيث اقتصرت القوى التقدمية على تسديد النضال من أجل التحرر الوطني بينما زمام المبادرة ظلّ في حوزة البرجوازية، أو قوى تميل إلى أن تتطور في الاتجاه الرأسى. وفي هذه الظروف، وفي نهاية الأمر، فشل النضال التحرري نفسه، وذهبت آمال البرجوازية في أن تبلور في قوة وطنية، أدراج الرياح. فلأن عصر عودة الكومبرادورية ليلى مرحلة مد الحركة التحررية. فلا شك أن هذه التجارب لا تزال، وستكون، موضوع تسائل مناسب وفردي من الدراسة والنقاش. على أن

هذا النقاش الملمس شيء، ونقاش مبدأ الحاجة إلى دمج الأهداف الوطنية والاجتماعية شيء آخر.

فلا شك أنَّ دراسة مختلف أبعاد تلك المشكلة المعقدة - ونقصد مشكلة دمج الأهداف الوطنية والاجتماعية - لا تزال في مرحلتها الأولى. فهناك أبعاد كثيرة لم يتم بعد مراعاتها صحيحة. ونقصد مثلاً «البعد الثقافي»، الذي لم يتم حتى الآن اندماجه في المادية التاريخية اندماجاً صحيحاً. فكان حدستا بهذا النقص هو السبب الذي أدى بنا مرة إلى كتابة الجملة الآتية: «ولو اندمج المكسيك في اقتصاد الولايات المتحدة اندماجاً كاملاً على غط كندا لما أصبح المكسيك كندا أخرى، بل انتقل التناقض بينه وبين الولايات المتحدة من الميدان الاقتصادي إلى الميدان الثقافي». وقد استغرب البعض هذه الجملة. ألم تثبت التطورات اللاحقة في العالم الثالث سلامه حدستا بهذا النقص؟ كان شاه ايران يتصور تطور بلاده الى وضع «المانيا الغربية ثانية». وبذل كل جهود مستطاع لتحقيق المدف. وماذا حدث بعد ذلك؟ ألم تثبت الثورة الاسلامية التي نمت تحت راية آية الله الخميني خطورة تجاهل البعد الثقافي في عملية «التحديث» المجتمع؟

فالاليوم لا بد من فتح باب النقاش مع جميع هؤلاء الذين يرفضون الغاء الموربة الثقافية من خلال «التحديث» وباسمها، وذلك منها كانت نقاط انطلاقهم ونظم القيم التي يرجعون اليها. فلا خطر على المادية التاريخية من وراء هذا النقاش، بل على عكس ذلك فإن قناعتنا هي أن المادية التاريخية سوف تكسب من خلال هذا الحوار مزيداً من الثروة والملاعة والقدرة.

الفَصْلُ الثَّالِثُ
توزيع الدَّخْلِ فِي النِّظامِ الرَّأسَمِيِّ

أولاً: مشكلة توزيع الدخل

١ - ظهرت حديثاً فقط سلسلة ابحاث ملموسة عن توزيع الدخل، وبعد ان كادت مثل هذه الابحاث تكون منعدمة قبل الحرب العالمية الثانية، تعددت بعدها، وربما ذلك نجت تأثير اهداف سياسية اصلاحية ترمي الى تحسين الاوضاع في هذا الميدان. فالاليوم، يمكننا قياس مدى التفاوت في هذا التوزيع من خلال معدل جيني وتصوير شكله في منحنيات لورنر، وذلك بالنسبة لعدد كبير من الدول المتقدمة والمتخلفة.

فما يُقاس ويقارن هو الدخول النقدية (اي المعبرة بالجنيهات او الدولارات في تاريخ معين) للأفراد العاملين او للعائلات وهي في الحسابات القومية وحدات افاق الدخل، وكذلك تقادس وتقارن دخول عينية مما يتطلب اعتبار سلة استهلاك ونظام اسعار، وكذلك، بالمقابلة، يؤخذ في الاعتبار الانتاج غير السمعي (مثل جزء من الانتاج الزراعي الذي يستهلكه منتجه أو الإسكان الذاتي... الخ). هذا عدا الانتاج المنزلي، وهذا الاستثناء يدلّ على قصور مفهوم العمل الاجتماعي في النظرية الاقتصادية. ورغم ان هدف هذه الدراسة ليس مناقشة طبيعة النظرية الاجتماعية الضمنية وحدودها التي تختفي وراء الكلام في الاقتصاد بعامة، وفي مشكلة التوزيع بخاصة، إلا انه كان من الضروري لفت الانظار الى هذه الطبيعة الملموسة (الأميرية) لمفهوم التوزيع.

يبدو ان قياس التفاوت هذا يتعرض لعقبات عملية لا تعدّ ومنها التالية: (أ) فإذا كانت البيانات الاحصائية عن الاستهلاك دقيقة ومقبولة، إلا ان البيانات عن الدخل

مشكوك فيها، ولوــ فقطــ لأن معظم الإقرارات لمصلحة الضرائب غير صحيحة، (بــ) إن التمييز القانوني بين دخل الأفراد ودخل المؤسسات المنتجة، وبخاصة تلك التي ذات طابع الشركات تميــز اصطــناعــي إلى حد ما، فكثير من الإنفاق الذي هو في الواقع خصص لأفراد معينــين مندــمــعــ مع مصــروفــاتــ الإــنتــاجــ، (جــ) إن التميــزــ بين صــافــيــ واجــالــيــ الدــخــلــ تمــيــزــ صــعبــ من النــاحــيــةــ الــعــمــلــيــةــ كما يــعــرــفــ جــيدــاــ المــحــاســبــونــ القــومــيــونــ.

فالنتيــجةــ هيــ أنــ مــعــظــمــ الــمــعــطــيــاتــ (ــالــأــمــيــرــيــةــ)ــ الــلــمــمــوــســةــ الــتــيــ تــتــعــلــقــ بــالــتــوزــيــعــ تــؤــديــ إــلــىــ تــقــدــيرــ نــاقــصــ لــمــدىــ التــفــاوــتــ الــحــقــيقــيــ فــيــ التــوزــيــعــ هــذــاــ.ــ وــلــكــنــهــ يــمــكــنــاــ،ــ لــفــادــيــ هــذــاــ،ــ الــبــلــدــ مــنــ تــوزــيــعــ الــاســتــهــلــاكــ ثــمــ تــصــحــيــحــهــ بــالــأــخــذــ فــيــ الــاعــتــارــ بــعــضــ الــأــفــرــاضــ عــنــ الدــخــلــ الــمــذــخــرــ.ــ فــيمــكــنــ مــثــلاــ قــيــاســ حــجمــ هــذــاــ الــادــخــارــ مــنــ خــلــالــ خــصــمــ اــســتــهــلــاكــ الــعــائــلــاتــ مــنــ صــافــيــ الدــخــلــ الــقــومــيــ،ــ ثــمــ تــوزــيــعــ هــذــاــ الــادــخــارــ الــذــيــ يــشــمــلــ بــعــضــ دــخــولــ الــمــؤــســســاتــ ذــاتــ طــابــعــ شــرــكــاتــ،ــ بــيــنــ مــخــلــفــ الــفــئــاتــ وــالــطــبــقــاتــ الــاجــتــمــاعــيــةــ الــتــيــ تــعــتــكــرــ مــلــكــيــةــ رــأــســ الــمــالــ وــالــأــرــضــ وــالــمــبــانــيــ الســكــنــيــةــ.

ولــكــنــ،ــ بــعــدــ هــذــهــ التــمــرــيــنــاتــ الــمــتــعــبــةــ الــلــازــمــةــ لــجــمــعــ الــبــيــانــاتــ وــاعــطــانــهــاــ مــعــنــيــ،ــ مــاــ هوــ مــعــنــيــ التــوزــيــعــ هــذــاــ الــذــيــ تــمــ قــيــاســهــ؟

فــيــ مــنــطــقــ النــظــرــيــةــ الــمــارــكــســيــةــ وــنــقــدــهاــ لــلــاــقــتــصــادــ الســيــاســيــ،ــ يــجــبــ اــعــتــبــارـ~ مــفــهــومـ~ التــوزــيــعـ~ عــلــ أــنـ~ مــفــهــومـ~ نــســيـ~ يــتــبــســبــ إــلــىـ~ اــقــتــصــادـ~ ســلــعـ~يـ~ وــرــأــســالــيـ~ فــيـ~ المــثــالـ~ الــحــالــيـ~.ــ فــإــذــاــ كــانـ~ النــظــامـ~ الشــيــوــعـ~ يــعــطــيـ~ «ــلــكــلـ~ وــاــحــدـ~ حــســبـ~ حــاجــاتـ~»ــ،ــ لــكــانـ~ قــيــاسـ~ هــذــهـ~ الــحــاجــاتـ~،ــ وــكــذــلــكـ~ قــيــمـ~ الــاــســتـ~ عـ~الـ~ الــلــازـ~مـ~ لــمــقــاــبــلــهـ~ (ــوــالــتــيـ~ تــحــلـ~ عــلـ~ قــيــمـ~ التـ~بـ~ادـ~لـ~)ـ~ اــمــرـ~أـ~ مــســتـ~جـ~بـ~لـ~اـ~،ـ~ بــلـ~ لـ~ا~ مـ~عـ~نـ~ لـ~ه~.ـ~ وـ~ا~ن~ لـ~م~ نـ~و~د~ الـ~ذـ~هـ~ب~ إـ~لـ~ى~ فـ~لـ~ك~ التـ~جـ~رـ~د~ الـ~طـ~و~ب~ا~و~ي~،ـ~ وـ~ذـ~لـ~ك~ مـ~ن~ خـ~ل~الـ~ل~ا~خ~ قـ~ي~ا~س~ كـ~مـ~يـ~ الـ~ع~م~ الـ~ا~ج~ت~م~اع~ الـ~ل~ا~ز~م~ لـ~إ~ن~ت~اج~ قـ~ي~م~ الـ~ا~س~ت~ع~الـ~ل~ا~م~ الـ~م~ط~ل~و~ي~،ـ~ وـ~ذـ~لـ~ك~ مـ~ن~ خـ~ل~الـ~ل~ا~خ~ قـ~ي~ا~س~ كـ~مـ~يـ~ الـ~ع~م~ الـ~ا~ج~ت~م~اع~ الـ~ل~ا~ز~م~ لـ~إ~ن~ت~اج~ قـ~ي~م~ الـ~ا~س~ت~ع~الـ~ل~ا~م~ الـ~م~ط~ل~و~ي~،ـ~ وـ~ذـ~لـ~ك~ مـ~ن~ خـ~ل~الـ~ل~ا~خ~ هـ~ذ~ه~ الـ~ح~اج~ات~ قـ~ر~ب~ بـ~ع~ض~ه~ا~م~ بـ~ع~ض~ه~ا~م~ لـ~أ~خ~،ـ~ و~ل~و~ أ~ن~ه~ ل~ي~س~ م~س~ا~و~ي~ة~ بـ~الـض~ب~ط~.

بيــدــ أــنــ الــاــنــتــقــالــ إــلــىـ~ الشــيــوــعـ~ -ــ ايـ~ الاــشــتــراــكـ~ -ــ مــؤــســسـ~ عـ~لـ~ مـ~بـ~دـ~أ~ «ــلـ~كـ~ل~ و~ا~ح~د~ ح~س~ب~ ع~م~ل~ه~»ـ~.ـ~ وـ~هـ~نـ~ا~ يـ~ظـ~ل~ مـ~ف~ه~م~ التـ~وز~ع~ صـ~الـح~ا~،ـ~ كـ~م~ يـ~ظ~ل~ مـ~ف~ه~م~ الـ~ق~ي~م~.ـ~ وـ~كـ~ذ~ل~ك~ يـ~ظ~ل~ الـ~ع~م~ غ~ي~ر~ م~ت~سا~و~ي~ ال~ا~ن~ت~اج~ ح~س~ب~ م~د~ى~ ك~ف~اء~ت~ه~.ـ~ و~ل~ك~ن~ ك~ي~ف~ ي~ق~ي~ا~س~ ه~ذ~ه~ الـ~ت~ف~او~ت~؟ـ~ ا~ن~ ال~م~ي~ا~ر~ ال~ا~ج~ت~م~اع~ ال~و~ح~ي~د~ ال~م~و~ض~و~ع~ي~ م~ن~ ا~ج~ل~ ه~ذ~ا~ ال~ق~ي~ا~س~،~ ه~و~ ك~م~ي~ة~ الـ~ع~م~ الـ~ل~ا~ز~م~ ل~ت~ك~و~ر~ن~ ال~ع~ا~م~ ال~ت~خ~ص~ص~ ال~ك~ف~ه~،~ ا~ي~ م~د~ة~ و~ق~ت~ ت~ع~ل~ي~م~ و~ت~د~ر~ي~ه~.ـ~ ف~إ~ذ~ا~ ك~ا~ن~ت~ أ~ط~ل~ م~د~ة~ ت~ع~ل~ي~م~ ه~ي~ ١٥~ ع~ام~ا~ ب~ي~ن~ا~ ك~ا~ن~ت~ م~د~ة~ ح~ي~ة~ ال~ع~م~ ٣٠~ ع~ام~ا~،~ ك~ا~ن~ م~ع~ق~ ذ~ل~ك~ ا~ن~ ن~س~ب~ة~ ال~ا~ن~ت~اج~ة~ ال~ا~ج~ت~م~اع~ي~ة~ ل~ع~م~ ال~م~ؤ~ه~ل~ ال~ع~ال~ي~ ال~ا~ن~ت~اج~ة~ ال~ع~م~ غ~ي~ر~

الكافر، لا يمكن ان تزيد عن نسبة ١,٥ الى ١ . وليس اي مفهوم آخر لهذه النسبة، مؤسسة مثلاً على التردد، الا دوران في دائرة مغلقة، واعتبار ايديولوجي كما قلنا في مكان آخر^(١).

ومشكلة مشاركة مختلف فئات العمل في الناتج القومي اكثر تعقيداً، ان كانت مرحلة الانتقال خاصة بتشكيله اجتماعية وطنية معينة فردية، ورثت بالإضافة ظروف التخلف الرأسالية.

في هذه الظروف، تختلف انتاجية العمل اختلافاً فاحشاً من وحدة انتاج الى اخرى، ومن قطاع الى آخر، حسب درجة عصرنة وسائل الإنتاج المستخدمة. فقد تعرضت السياسة الاقتصادية لهذه المشكلة في الصين مثلاً. فالعمل حسب المبدأ المتعارف - اي لكل عامل حسب إنتاجية عمله - يؤدي بالضرورة الى تفاوت فاحش، بخاصة بين المدن (حيث توجد الصناعات الحديثة) والريف (الذى وسائل انتاجه عتيقة). وهذا التفاوت لا يتنافى مع الاحتياجات السياسية للبناء الاشتراكي ، ومنها، قبل كل شيء، التحالف بين العمال وال فلاحين.. فقد اخذت الماوية بمبدأ تساوي القيم المنتجة بواسطة كميات متساوية من العمل، مستقلاً عما اذا كان هذا العمل قد اتفق في وحدات انتاج غير متساوية في العصرنة، اي تساوي العمل في المدن والريف، في الوحدات الحرفية والوحدات الحديثة... الخ. ويمكن للقارىء المهتم بهذا الموضوع ان يرجع الى ما كتبناه في مستقبل الماوية^(٢). ولكن هذا الاختيار المبدئي لا يستغني عن ضرورة اثناء القوى الانتاجية، وهذا الأمر يقتضي بدوره نوعاً من التكيف على مستوى الأفراد والمجموعات، مما يخفف في الواقع الملموس من تنفيذ المبدأ، وبذلك نجد هنا أيضاً الطابع التجربى (الاميرى) لمفهوم التوزيع.

وهذا الطابع واضح غاية الوضوح عندما نعتبر تشكيلات رأسالية.

أولاً: لأن إنتاجية العمل هنا أيضاً غير متساوية من وحدة الى اخرى. فلا تكون هذه الانتاجية متساوية، إلا في فرض اقتصاد مكون من وحدات كلها تتمتع ب الواحدة وسائل الإنتاج، وفي هذه الظروف تتفرض المناقشة بينها. وإذا كنا نقترب من هذا النموذج في البلدان المتقدمة، الا اننا نبتعد عنه للغاية في التشكيلات المتخلفة. وينعكس ذلك في تفاوت القيم المضافة للفرد من قطاع الى آخر في هذه البلدان، بينما توزيع هذه القيم مرکز حول المتوسط في بلدان الرأسالية المتقدمة. وقد سبق ان اوضحنا ذلك في مكان آخر^(٣). وهذا الأمر - اي هذا الفرق العظيم بين أوضاع المراكز

Samir Amin, *The Future of Maoism* (New York: [n. pb.], 1982).

(١) انظر:

(٢) المصادر نفسه، ص ٧ - ٢٨.

(٣) انظر المارش رقم (٣) في الفصل الأول.

والأطراف فيها يتعلق بتوزيع القيم المضافة للفرد - في رأينا دليل على أن قانون القيمة يعمل على صعيد النظام العالمي ، لا على صعيد كل تشكيلة على حدة.

ثانياً: ان التفاوت في الأجر وعوائد العمل بشكل عام هنا هو امر تجربى ، إلا انه دائمًا أكثر كثيراً مما كان يجب ان يكون ، إذا كان مبدأ النفقه الاجتماعية للتعليم هو المحتد له . فالتفاوت هنا ناتج عن استراتيجيات الحكم ورأس المال ، وتاريخها ومقتضيات التحالف الطبقي الحاكم .

ثالثاً: ان توزيع الملكية في الصناعة والتجارة والأراضي الزراعية والمساكن والمال... الخ ، هو نفسه ناتج تاريخ التشكيلة والتنمية الرأسالية المحلية . وإذا استبعدت النظرية التي حسبها يوجد «غذوج مثالي» للرأسمالية ، واعتبر ان هناك فقط أشكالاً تاريخية ملموسة لها ، فلا يوجد سبب لأن يكون العنصر المهم في تحديد كيان التوزيع عملياً في جميع التشكيلات الرأسالية .

٢ - وعلى كل حال ، يمكننا الآن مقارنة الأشكال التجريبية للتوزيع في العالم المعاصر ، ونجد هنا ان اشكال منحنيات لورنز ليست مدرجة بالصدفة . فجميع المنحنيات الخاصة بالدول المتقدمة (اعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) تقع في حزمة رفيعة هي الحزمة المشار إليها بالحرف الف في الرسم البياني ، بينما التوزيع في اقطار العالم الثالث المعاصر أكثر تفاوتاً (انظر حزمة باء في الشكل نفسه) . والخطان الف باء الواقعان في الحزمتين يمثلان خطين وسيطرين مقيدين يُواافقان النقطة الآتية :
٢٥ بالمائة من السكان يحصلون على ١٠ بالمائة من الدخل في المركز و ٥٠ بالمائة في الأطراف .

٥٠ بالمائة من السكان يحصلون على ٢٥ بالمائة من الدخل في المركز و ١٠ بالمائة في الأطراف .

٧٥ بالمائة من السكان يحصلون على ٥٠ بالمائة من الدخل في المركز و ٣٣ بالمائة في الأطراف .

ويطلب عرض تفاصيل العمليات التي جلأنا إليها للوصول الى هذه النتائج ، صفحات كثيرة متتبعة القراءة^٤ . ولكن القاريء المشكك يستطيع ان يتحقق منها بالرجوع الى الابحاث التي قام بها البنك الدولي ، تحت مسؤولية خبيره هوليس شيزري .

(٤) انظر مراجع البنك الدولي ومنها:

Hollis Burnley Chenery [et al.], *Redistribution with Growth: Policies to Improve Income Distribution in Developing Countries in the Context of Economic Growth* (London: World Bank and the Institute of Development Studies, University of Sussex by Oxford University Press, 1977).

انظر أيضاً مراجع منظمة الامم المتحدة للعمل (ILO):

فمعدلات جنفي المعطاة هناك تقع كلها في هاتين الحزمتين. فهذه المعدلات جمعاً قريبة من ٣٠،٠ بالنسبة الى الدول المتقدمة، بينما تنشر من ٣٣ الى ٤٥ بالنسبة الى الدول المختلفة، ييد أن تتحقق إضافياً قد يثبت أن تقديرات البنك الدولي كلها تميز بقصور مدى التفاوت. وهناك بحوث عن استهلاك العائلات تعتبر من أحسن الإحصائيات الموجودة. ولا يوجد من بياناتها اطلاقاً ان استهلاك كل من الربع والنصف والأربع الثلاثة الأفقر من السكان يزيد عن ٧ و ٢٠ و ٣٧ بالمائة من صافي الدخل، بينما تنخفض في معظم الأحيان هذه النسب الى ٤ و ٨ و ١٥ بالمائة، وبالتالي يقع الخط الوسيط المختار في وسط هذا التوزيع. يضاف أن استهلاك الطبقات الفقيرة يكاد يكون مساوياً لدخلها من جميع مصادره (بما فيها إعادة التوزيع الناتجة عن المعونات الأهلية والحكومية والأنشطة غير الشرعية وارسالات المهاجرين... الخ)، إذ يكون ادخار هذه الطبقات تافهاً.

وقرابة المنحنيات الدالة على الدول المتقدمة تشير الى قرابة هذه المجتمعات من حيث حقيقتها اليومية، وهو امر معروف. كما ان موقف مختلف المنحنيات داخل الحزمة ألف يشير الى ان هناك قوى اجتماعية اشتراكية ديمقراطية تلعب دوراً في تخفيض العدالة، ولو ان نتائج هذه السياسات محدودة في واقع الامر، فالدول الاشتراكية الديمقراطية الأكثر تقدماً مثل السويد وبلدان شمال اوروبا، تقع بالقرب من الموقف الأقل تفاوتاً، بينما الدول الليبرالية مثل الولايات المتحدة، والدول الأقل غواً مثل بلدان جنوب اوروبا، تقع بالقرب من الموقف أكبر تفاوتاً.

وربما يجد الملاحظ ان مواقف المنحنيات الخاصة بالدول المختلفة لا تتبع قاعدة مفهومة واضحة في أول وهلة. فليست هناك علاقة واضحة بين مدى التفاوت من جهة، وعناصر مثل دخل الفرد أو درجة التحضر أو مستوى التصنيع المحقق مثلاً من الجهة الأخرى، ولكن سوف نرى فيما بعد ان تعميق الدراسة يعطي معنى لمواقف المنحنيات هنا.

وقد وصفنا للمقارنة في الرسم البياني منحنى لورنر الخاص بالصين. وهو يدل على تفاوت في التوزيع اقل كثيراً مما هو حق في البلدان الرأسالية الأكثر تقدماً فنياً واجتماعياً، وبالأولى في بلدان العالم الثالث الرأسالي. ويشير هذا الأمر الى نتائج تطبيق مبادئ الماوية، ولو جزئياً. هذا، ولم نحاول ان نقيس التفاوت في التوزيع في الاتحاد السوفيتي، مما يتطلب بحوثاً صعبة أخذنا في الاعتبار ندرة الإحصائيات المشورة وخصوصيات نظام الأسعار والدخول الخاصة بهذه البلاد. ولكنه من المعروف أن التفاوت بين الريف والحضر كان في مرحلة من عام ١٩٣٠ الى عام ١٩٦٠ من أدنى ما يمكن. اما الآن - بعد اتمام مرحلة التراكم التوسعي المحمول من خلال هذا

التفاوت، وبعد الاصلاحات الراجعة الى عهد خروتشوف - فقد اصبح التفاوت اقل، وربما قريباً ما هو في البلدان الرأسمالية المتقدمة. بيد ان طبيعة ونوع الامنيات التي تميز المجتمع السوفيتي - كالمميزات في صالح القطاع العسكري مثلاً - تجعل المقارنات هنا اصطناعية الى حد ما: فالامر إنما نواجه هنا مجتمعاً آخر^(٥).

والآن ننتقل الى اسئلة مهمة تكون موضوع ما يلي، وهي الاسئلة الآتية: (١) هل من الممكن الصعود من المستوى التجاريي البحث الى مستوى أعلى في فهم الأسباب الأساسية التي تحدد موقف كل بلد ازاء البلدان الأخرى؟ (٢) هل هناك اتجاه في الحركة وهل هذا الاتجاه نحو تفاوت أكثر أو أقل؟ وما هي الأسباب التي تفسر هذا الاتجاه، ان وجد؟

فيما لو رجعنا الى منهج المقارنة التاريخية للإجابة عن هذه الأسئلة، مثلاً لو نظرنا الى الأمور في هذا الصدد، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

حقاً ان القاعدة الاميرية (التجريبية) الالازمة لهذه المقارنة تكاد تكون منعدمة، ولو ان هناك معلومات جزئية قد تسمح ببعض الافتراضات عن اتجاه الحركة في مختلف مراحل تاريخ أهم البلدان المتقدمة وبعض البلدان المتخلفة، ولا شك ان جمع هذه البيانات بشكل منظم يكون مفيداً جداً، ولكنه حتى اذا جمعت هذه البيانات لن يكون تفسيرها سهلاً. فالامور الواقعية لا تتكلم من نفسها بل تتطلب دائياً اعطاء معنى لها، نظرية. وسوف نحاول هنا ان نرتفع الى هذا المستوى من الفهم، أي سوف نحاول الارقاء من مستوى الواقع التجريبى الى مستوى المفاهيم النظرية، آملين ان يساعد ذلك على ادراك معنى الحاضر وطرح بعض الأسئلة المتعلقة بقوانين التراكم الرأسى.

ثانياً: توزيع الدخل في المراكز الرأسالية

وسوف نحاول هنا ان نبني منحنى لورنزي بما يناسب الخط الوسيط الف الواقع في الحزمة التي تمثل أشكال التوزيع في البلدان الرأسالية المتقدمة، وذلك على أساس محدود من الفرضيات:

١ - إذا كانت التشكيلة الاجتماعية تنحصر في نعط انتاج رأسى، لكان شكل التوزيع يحتمله معدل فائض القيمة. فلتفرض اذن ان جميع السكان بروليتاريون يبيعون قواهم للعمل بالسعر نفسه وهو ما يعادل قيمتها، وكذلك فلنفترض ان عدد الرأساليين لا يستهان به.

في هذه الحال، يكون خط مستقيم يمثل منحى لورنر في هذا المجتمع الرأسمالي البسيط، ويحدد معدل فائض القيمة انحدار هذا الخط.

ولنلاحظ ان انحدار الخط لا يعادل معدل فائض القيمة، بل هو مرتبط به من خلال تحويل القيم الى الاسعار، بشرط ان يكون معدل الربع متساوياً. فإذا كانت الارباح تمثل 60 بالمائة من صافي الناتج المقدر بالاسعار، وكذلك اذا كانت الأجور تمثل 40 بالمائة، لكان الخط يمثل توزيع الدخل. لكن ذلك لا يعني ان هناك معدل فائض القيمة يكون 60 بالمائة. فيمكن ان يكون هذا المعدل مقدراً، اذ انه يمكن قياس كميات العمل المباشرة وغير المباشرة الالازمة لانتاج كل من مختلف السلع المعروضة. فنسبة معينة من العمل الكلي لازمة لانتاج السلع التي يستهلكها البروليتاريون، ويمكن من خلالها تحديد معدل فائض القيمة.

فيكون الخط الذي انحداره 40 بالمائة هو الخط الأساسي الذي يمثل توزيعاً يحدده معدل فائض قيمة يضمن للأجور 40 بالمائة من صافي الناتج.

والآن اذا فرضنا، من أجل تصحيح القياس، ان عدد الرأساليين يمثل 5 بالمائة من جموع السكان، وكذلك إذا كان دخل كل رأسالي على حلة في جميع الأحوال أكبر من أجر العامل البروليتاري الواحد، لكان خط مكسور يمثل منحى لورنر.

٢ - فلنفترض الآن أن الاسعار المدفوعة لقوى العمل موزعة بشكل غير متساو حول متوسطها، وان تكون النسبة بين اقصى الربعين نسبة الواحد الى اربع $4/1$ ويكون توزيع الدخل كالتالي:

٤٤ بالمائة من السكان يحصلون على 60% بالمائة من الدخول.
٤٨ بالمائة من السكان يحصلون على $18,3$ بالمائة من الدخول.
٧٢ بالمائة من السكان يحصلون على $36,6$ بالمائة من الدخول.
٩٥ بالمائة من السكان يحصلون على $0,0$ بالمائة من الدخول.

ويتضح من ذلك ان متوسط اجر الطبقة الأولى هو $25,0$ وان متوسط اجر اعلى طبقة هو $1,000$ اي 4 اضعاف الأول، وان متوسط الاجر $70,0$ ، وان الارباح الرأسالية، وهي مصدر دخل الى 5 بالمائة الاغنى من السكان، موزعة حول متوسط هو $8,000$ ، وان جموع هذه الارباح يساوي 40 بالمائة من اجمالي الدخل. فكان خط مكسور يمثل منحى لورنر الذي يصف هذه الحال.

٣ - ولنفترض الآن ان هناك عدداً من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك انشطة مختلفة (مثل الاعمال الحرة) بحيث ان نسبة الاجراء تكون 80 بالمائة من اجمالي

السكان. فيمكن اذن اعتبار عناصر اضافية في تحليل الواقع التجرببي ، مثل وجود موظفين اجورهم مدفوعة من ميزانية قوتها ضريبة على الارباح مثلاً، فلن يغير ذلك كثيراً من شكل المنحنى ، طالما ان مرتبات الموظفين موزعة حسب نسب نسبية وحول متوسط مطلق قريبة من تلك التي تميز اجور المتجمين.

٤ - ولقد وصلنا الان الى منحنى قريب جداً من المنحنى الذي يمثل الواقع الحقيقي في العالم الرأسمالي المعاصر المتقدم .

وقد رأينا ان العناصر الثلاثة التي تحدد شكل هذا المنحنى هي الآتية :

أ - توزيع الدخل بين الاجور والارباح حسب النسبة ٦٠ - ٤٠ وهذا التوزيع ناتج عن معدل فائض القيمة .

ب - نسبة الاجراء من اجمالي السكان ، وهي هنا بين ٧٥ و ٨٠ بالمائة .

ج - التدرج في الاجور وهو هنا من ١ الى ٤ .

فالتوزيع يكون تقريباً ما يلي :

٢٥ بالمائة من السكان يحصلون على ١٠ بالمائة من الدخل .

٥٠ بالمائة من السكان يحصلون على ٢٥ بالمائة من الدخل .

٧٥ بالمائة من السكان يحصلون على ٥٠ بالمائة من الدخل .

ثالثاً : توزيع الدخل في المجتمعات الريفية

١ - فلنفترض الان الوضع في مجتمع ريفي سابق للرأسمالية ، حقيقة ان اختلاف الاوضاع التاريخية المثلة لهذا الفرض اختلاف فاحش .

فلنفترض اذاً نموذجاً خارجياً متكاملاً ، حيث يكون الفلاحون ٩٠ بالمائة من السكان ، ولنفترض ايضاً ان نسبة استغلالهم متساوية ، كما ان «الطبقة - الدولة» الحاكمة والمستغلة وابنائها التي تكون ١٠ بالمائة من السكان ، تملك «الخراج - ربع» الذي تفرضه على الجمعيات الريفية .

فإذا كان توزيع الدخل بين دخل الفلاحين والخارج ٥٠ الى ٥٠ لكان خط مكسور بسيط يمثل منحنى لورنزي الخاخص بهذا المجتمع . ولنلاحظ ان الدخول هنا مقدرة مباشرة بكميات العمل المتضمن . وذلك لأن المجتمع ليس سلعيّاً ، وبالتالي يفرض الخراج مباشرة بالعمل او بشكل عنيفي . فإذا كان الخراج - ربع (وهو ٥٠ بالمائة من الناتج) يستخرج من وحدات ريفية قليل التفاوت فيما بينها من حيث توزيع الدخل بين افرادها ، ولكن ممتدة بظروف طبيعية مختلفة وغير متساو يتمثل في ان انتاجيات الفرد موزعة من واحد للربع الافقر الى ٢ للربع الأغنى ، فكان الخط

المكسور قد انتقل موقعه، وبالتالي يكون توزيع الدخل كالتالي:

- ٢٢,٥ بالمائة من السكان يحصلون على ٨,٢ بالمائة من الدخل.
- ٤٥ بالمائة من السكان يحصلون على ١٩,٥ بالمائة من الدخل.
- ٦٧,٥ بالمائة من السكان يحصلون على ٣٣,٣ بالمائة من الدخل.
- ٩٠ بالمائة من السكان يحصلون على ٥٠,٠ بالمائة من الدخل.

٢ - ولنفترض الآن ان مجتمعاً ريفياً من هذا النوع في اصله قد ادمج في النمو الرأسمالي الكلي بصفته شبه مستعمر، حيث ان طبقة قليلة العدد من كبار المالك واغنياء الفلاحين (١٠ بالمائة من جموع السكان الريفيين) قد استولت على الخراج بصورة ربع، فلا يحصل هذا الثالث من سكان الريف (فلاحون معدمون والمستغلون الصغار جداً) الا على دخل لا يزيد عن دخل الرابع الفقير من الفلاحين المستغلين.

ويكون اذن التوزيع كالتالي:

- ٥٥ بالمائة من السكان الريفيين يحصلون على ١٠ بالمائة من الدخل.
- ٧٥ بالمائة من السكان الريفيين يحصلون على ٣٠ بالمائة من الدخل.
- من ٩٥ الى ٩٩ بالمائة من السكان الريفيين يحصلون على ٦٦ بالمائة من الدخل.

هذا، وقد وصلنا الى نسبة ٥٥ بالمائة بضافه الثالث (٣٣,٣ بالمائة) الذي يمثل الفلاحين المعلومين من الأرض وشبه المعلومين من العمل الى ٢٢,٥ بالمائة الذي يمثل الرابع الأفقر من المستغلين، وكان نصيبهم من الدخل لا يزيد كثيراً عن نصيب الرابع الأفقر في الفرض السابق (٨,٣ بالمائة من الدخل).

ويصف الخط الذي توصلنا اليه هذه الحال الخاصة بالمجتمع الريفي في شبه مستعمرة متقدمة، وهذا الوصف قريب فعلأً من واقع المنحى في بلدان آسيا الجنوبية والشرقية والشرق الأوسط (من مصر الى ايران) بعد الحرب العالمية الثانية، اي في المرحلة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٠.

وقد حدثت بعد ذلك اصلاحات زراعية في معظم هذه المناطق، واذا استبعدنا من التحليل الدول الشيوعية (الصين، كوريا، فيتنام) لوجدنا ان هذه الاصلاحات التي كان بعضها راديكالية والآخر اقل راديكالية، قد أعادت توزيع الأرض لصالح الطبقات المتوسطة، على حساب نصيب كبار المالك، وذلك دون تغيير في حال النصف الأفقر من الريفيين.

ومن جهة أخرى، فقد حدثت كذلك تطورات مختلفة أدت الى زيادة الضائق

في التوزيع بين الفلاحين المتوسطين والاغنياء الذي استخدموه من تراكم رأس المال (تحديث الاستغلال اساليب الانتاج، انشطة تجارية ورباوية اضافية... الخ).

فكان الترتيب كالتالي:

- ٢٥ بالمائة من السكان الريفيين يحصلون على ٦ بالمائة من الدخل الزراعي.
- ٥٠ بالمائة من السكان الريفيين يحصلون على ١٢ بالمائة من الدخل الزراعي.
- ٧٥ بالمائة من السكان الريفيين يحصلون على ٣٨ بالمائة من الدخل الزراعي.

والمنطق الذي يتناسب مع هذا التوزيع يقع فعلًا في موقف خط وسط في الحزمة التي تمثل الأوضاع الحقيقة المعاصرة في آسيا الجنوبيّة والجنوبية الشرقية والوطن العربي. ويمكن تحقيق ذلك بالرجوع الى البحوث المختلفة عن توزيع الدخل الريفي في هذه المناطق (انظر الى بحوث المكتب الدولي للعمل، ويحوثنا... الخ)^(٣).

ومن الجدير ملاحظة تماشي هذا الشكل للتوزيع في المرحلة الراهنة للتنمية الرأسمالية مع سيطرة حكم البرجوازية المحلية، اي بعد اتمام الاصلاحات الزراعية والتقدم في التصنيع، وكذلك يلاحظ ان هذا الشكل محمد بعناصر أساسية أربعة فقط هي:

- أ - وجود سابق لمجتمع ريفي طبقي يترك للفلاحين حوالي نصف انتاجهم فقط.
- ب - امتلاك القائمين بشكل خصوصي في صورة ربع عقاري لكتاب المالك. ثم بعد اتمام الاصلاحات الزراعية لصالح طبقة فلاحين اغنياء.
- ج - عدم تكافؤ في إنتاجية الأرض، لأسباب طبيعية بحيث ان تكون اقصى نسب الغلة من ٢ الى ١.
- د - زيادة الازدحام في السكان الريفيين، وتكون مخزون من فائض العمل يمثل حوالي ثلث قوى العمل الريفي.

ويتناسب النموذج الذي رسمناه اعلاه ايضاً، على ما يظهر، اوضاع أمريكا اللاتينية، او على الأقل الاقطان الكبيرة منها مثل المكسيك وكولومبيا والبيرو والبرازيل. ولا شك ان التفاوت في التوزيع أسوأ في بعض مناطق أمريكا الوسطى مثل نيكاراغوا

(٣) انظر مراجع منظمة العمل الدولية (ILO) المشار إليها سابقاً.

Land and Poverty in Asia, Africa and Latin America, various authors (Geneva: ILO, Prog. WEB).

انظر ايضاً لسمير لمين: الاقتصاد العربي المعاصر، ترجمة نادية الحاج (بيروت: دار الرواد، ١٩٨٢)، المغرب العربي الحديث (بيروت: درا الخدات، ١٩٨١)، و

Irak et Syrie, 1960-1980: Du projet national à la transnationalisation (Alençon, Orne: Minuit, 1982).

في عهد سوموزا أو غواتيمالا اليوم. ومن جانب آخر يجب الاعتراف بأن النموذج مختلف في أفريقيا السوداء، حيث لا توجد سوابق مجتمع ريفي طبقي قوي، وحيث كثرة الأراضي الزراعية مضمونة.. الغ. فلا شك أن التوزيع هنا أقل تفاوتاً، وذلك رغم أن بيانات دقيقة عن الوضع غير متوافرة، ولكن الاتجاه هنا في صالح زيادة العناوين مع ظهور فوارق أقوى بين الفلاحين، كما ثبته جميع البحوث الملموسة المعروفة (انظر على سبيل المثال بحثنا عن ساحل العاج) ^(٣).

رابعاً: توزيع الدخل في المجتمعات رأسالية الأطراف المعاصرة

١ - لا شك أن المجتمعات المختلفة المعاصرة لا تنحصر في قطاعها الريفي. فإذاً يمكننا هنا اعتبار مشكلة توزيع الدخل في الاقتصاد الريفي وفي الاقتصاد الحضري الجديد كلّ على حدة، وبعد ذلك ترکب الترتيبتين في كيان موحد يمثل المجتمع بكامله.

فنجد في الاتجاع الحضري قطاعاً رأسانياً لا يوظف مثلّاً، أكثر من نصف السكان، وفي هذا القطاع يبقى ما قلنا سابقاً صحيحاً بالشروط الآتية:

أ - إن نسبة فائض القيمة أعلى مما كان في المثل السابق (فهو ما يضمن أن نسبة الأجور في الدخل تكون ٤٠ بالمائة مثلاً بدلاً من أن تكون ٦٠ بالمائة).

ب - إن التدرج في توزيع الأجر أكثر تفاوتاً (من ١ إلى ٦ مثلاً بدلاً من ١ إلى ٤).

وكذلك هناك قطاع غير منظم يوظف بصورة حوالى نصف السكان، ويضمن لهم دخلاً يقترب من دخل الربع الأفقر في القطاع الرأساني.

وفي هذه الظروف يكون توزيع الدخل غير الزراعي كالتالي:

٢٤ بالمائة من سكان القطاع الرأساني يحصلون على ٢,٨ بالمائة من دخل القطاع.

٤٨ بالمائة من سكان القطاع الرأساني يحصلون على ١١,١ بالمائة من دخل القطاع.

٧٢ بالمائة من سكان القطاع الرأساني يحصلون على ٤٢,٤ بالمائة من دخل القطاع.

Samir Amin, *Le Développement du capitalisme en Côte d'Ivoire* (Paris: [s. n.], 1967). (٧)

٩٥ بـالمائة من سكان القطاع الرأسـمـي يحصلـون عـلـى ٤٠ بـالمائة من دخل القطاع.

أما في القطاع غير المنظم، فالدخلـول تساوي دخـول الربع الأفـقـر من القطاع السابق، أي إذا كانت نسبة مـؤـلـاء السـكـان حـوـالـي نـصـف سـكـان الـحـضـرـ، دـخـلـهـم حـوـالـي ٦ بـالمائة من إجمـالي دـخـلـ الـحـضـرـ.

٢ - فإذا أردنا ضـمـ المـنـحـنـينـ - الـرـيفـيـ وـالـحـضـرـيـ - وـجـبـ عـلـيـنـاـ أنـ نـاخـذـ فـيـ الـاعـتـارـ عنـصـرـيـنـ أـسـاسـيـنـ هـمـاـ:

أ - نسبة كل من سكان الـرـيفـ وـالـحـضـرـ، وهـيـ تـخـتـلـفـ مـنـ بلدـ لـآـخـرـ.

ب - الفـجـوةـ بـيـنـ صـافـيـ النـاتـجـ لـلـفـرـدـ الـرـيفـيـ وـالـحـضـرـيـ، إنـ كـانـ هـذـاـ النـاتـجـ مـقـدـراـ بـالـأـسـعـارـ وـالـدـخـولـ الـجـارـيـةـ، كـماـ هيـ الـحـالـ فـيـ الـإـحـصـائـيـاتـ الـحـقـيقـيـةـ لـلـاقـصـادـ الـمـعاـصـرـ. وـهـنـهـ الفـجـوةـ تـعـادـلـ دـائـئـيـاـ نـسـبـةـ الـ٣ـ إـلـىـ ١ـ، وـمـعـنـ هـذـاـ أـنـ نـاتـجـ الـفـرـدـ ٣ـ أـضـعـافـ أـعـلـىـ فـيـ الـاقـصـادـ الـحـضـرـيـ عـاـمـ هـوـ فـيـ الـاقـصـادـ الـرـيفـيـ. وـمـرـأـةـ أـخـرـيـ نـصـمـ هـنـاـ عـلـىـ هـذـهـ النـقـطـةـ الـحـاسـمـةـ الـقـيـمـةـ عـلـىـ صـعـيـدـ النـظـامـ الـرـأسـمـيـ الـعـالـمـيـ.

وـيمـكـنـ الـآنـ دـعـمـ التـوزـيعـ الـرـيفـيـ وـالـخـاصـ بـالـمـدـنـ فـيـ مـنـحـنـيـ وـاحـدـ. وـبـماـ أـنـ صـافـيـ نـاتـجـ الـفـرـدـ فـيـ أـنـشـطـةـ الـحـضـرـ، ٣ـ أـضـعـافـ صـافـيـ نـاتـجـ الـفـرـدـ فـيـ الـزـرـاعـةـ، فـإـذـاـ قـدـرـتـ الدـخـولـ بـالـأـسـعـارـ الـجـارـيـةـ كـمـاـ هوـ الـوـضـعـ فـيـ الـحـسـابـاتـ الـقـومـيـةـ، كـانـتـ التـنـاجـ الـكـلـيـةـ كـالـأـتـيـ:

٢٥ بـالمـائـةـ مـنـ السـكـانـ يـحـصـلـونـ عـلـىـ ٥ـ بـالمـائـةـ مـنـ الدـخـلـ.

٥٠ بـالمـائـةـ مـنـ السـكـانـ يـحـصـلـونـ عـلـىـ ١٢ـ بـالمـائـةـ مـنـ الدـخـلـ.

٧٥ بـالمـائـةـ مـنـ السـكـانـ يـحـصـلـونـ عـلـىـ ٣٥ـ بـالمـائـةـ مـنـ الدـخـلـ.

٣ - ولا شكـ اـنـ التـيـجـةـ، أيـ ماـ يـؤـديـ إـلـيـهـ ضـمـ العـنـاـصـرـ الـبـسيـطـةـ الـقـيـمـةـ اـعـتـرـنـاهـاـ، ذاتـ أـهمـيـةـ.

فـالـمـنـحـنـيـ الـذـيـ وـصـلـنـاـ إـلـيـهـ يـقـعـ، كـمـاـ رـأـيـنـاـ، فـيـ مـوـقـفـ الـخطـ الـوـسـيـطـ فـيـ الـحـزـمـةـ الـقـيـمـةـ الـتـمـثـيـلـ حـقـيقـةـ الـأـوـضـاعـ فـيـ الـعـالـمـ الـثـالـثـ الـمـعاـصـرـ، وـهـوـ نـاتـجـ عـنـ عـنـاـصـرـ بـسيـطـةـ هـيـ الـأـتـيـةـ:

أ - نسبةـ الـحـضـرـ تـكـوـنـ حـوـالـيـ ثـلـثـ السـكـانـ، وـمـسـتـوـىـ مـنـ التـصـنـيـعـ يـتـنـاشـيـ مـعـ هـنـهـ النـسـبـةـ. هـذـاـ عـلـيـاـ بـاـنـ التـصـنـيـعـ هـذـاـ مـعـرـوـفـ جـيـداـ، وـهـوـ نـاتـجـ عـنـ سـيـاسـاتـ إـحلـالـ الـوارـدـاتـ عـلـىـ أـسـاسـ تـوزـيعـ الدـخـلـ الـمـوـصـفـ أـعـلاـهـ.

ب - تكوين الاقتصاد الحضري من قطاع حديث نسبياً يوظف حوالي نصف سكان الحضر، وتكون نسبة الاستغلال فيه عالية، ومن قطاع يسمى قطاعاً غير شكلي، ذا انتاجية منخفضة.

ج - مجتمع ريفي يقاس بخلاف وسائل الانتاج بحيث تزيد انتاجيته عن ثلث ما هي عليه في القطاع الحضري، ان قدرت بالمعايير المعاصرة، كذلك يقاس بفارق عام ليس ناتجاً عما سبق ذكره فقط، بل ايضاً عن تسلّد زيادة السكان (حوالي ثلث الريفيين) وزيادة التفرق الداخلي بين الحائزين. فإذا كانت طبقة فلاحين أغنياء قد حلّت محل الطبقة السابقة المكونة من كبار المالك، لكان التوزيع قد أصبح أقل تفاوتاً في داخل النصف الغني من الفلاحين، لا بين هذا النصف والنصف الفقير منهم.

وتناسب هذه التبيّنة مع الأوضاع الراهنة في مجموعة مناطق العالم الثالث، ولو أن درجة التناوب تختلف حسب الظروف المحلية. وهذا التناوب مقبول بالنسبة إلى الهند وأسيا الجنوبيّة - الشرقية والوطن العربي وأمريكا اللاتينية، وهي مناطق تشمل معظم سكان العالم الثالث، ولو أنه أقل صحة بالنسبة إلى إفريقيا السوداء.

والسؤال الأن هو الآتي: هل هذه الأوضاع مؤقتة وانتقالية؟ أي بعبارة أخرى: هل يتوجّه شكل التوزيع نحو نموذج مماثل لذلك النموذج الذي نعرفه في البلدان المتقدمة؟

خامساً: التوسيع العالمي للرأسمالية وتوزيع الدخل

1 - ونرى من بعد المنحنين ألف وباء الفجوة التي تفصل غاذج التوزيع في مراكز وأطراف النظام الرأسمالي العالمي.

هل هناك قوانين اتجاهية في تطور التوزيع تتماشى مع تراكم رأس المال؟ هنا نجد ثلاث مجموعات من الإجابات لهذا السؤال المعقّد.

أ - لا يوجد اتجاه قاعدي في هذا التطور، فإنَّ التوزيع ناتج تجربة لعوامل اجتماعية عديدة، بعضها يعمل في اتجاه واحد وبعضها الآخر في اتجاهات معاكسة. وربما كان يمكن عرض هذه النظرة بالمفاهيم الماركسية فيقال: إن التوزيع يتوقف على صراع الطبقات في كل تعلقه على المستوى الدولي (الاستعمار والمكان الذي تختلي به البلاد في التقسيم الدولي للعمل...). ويقال كذلك إن النظام الرأسمالي يمكنه التكيف مع جميع هذه الحالات المختلفة.

ب - يوجد قانون أساس يحكم التطور، فالاتجاه نحو الافتقار والتفاوت المتزايد

في التوزيع (فالتطور من ألف نحو باء). والسؤال هنا هو: ما هي الأسباب التي تفسر ذلك؟ أي ما هي القوى الأساسية التي تدفع في هذه الاتجاه والتي لا تقابلها قوى أخرى مضادة؟ كما أن السؤال هو: على أي صعيد يكون ذلك كذلك؟ هل هو صحيح على صعيد كل دولة على حدة، أو على صعيد مجموعة الدول المتقدمة، أو المتخلفة، أو على مجموع النظام العالمي المتضمن كلاً من دول المركز والأطراف؟

ج - يوجد قانون قاعدي يؤدي إلى تخفيف تدريجي للتفاوت في التوزيع (التطور من باء نحو ألف). فكانت أوضاع المحيط المعاصر تمثل ظروفاً انتقالية من موقف ما زال متخلقاً إلى كمال التنمية الرأسالية.

٢ - ويرتبط قانون الإفقار (بالمعنى الماركسي) باتجاه عميق نحو رفع معدل فائض القيمة. فيلعب هذا المعدل دوراً جوهرياً في آخر الأمر في توزيع الدخل في النظام الرأسالي. فالتدريج في الأجور وإعادة التوزيع الثاني يتمفصلان حول المحور الأساسي الذي يحدده هذا المعدل.

وربما كان من المفيد هنا تحديد ما يلي:

أ - رفع معدل فائض القيمة لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدل الربع. وقد بينا موقفنا من هذه المشكلة المعقّدة في مكان آخر (انظر التبادل اللامتكافي، وقانون القيمة)^(٨).

ب - ثبات التوزيع كما يظهر في الواقع التجاري على صعيد البلدان المتقدمة، لا يفترض بالضرورة ثبات معدل فائض القيمة. فليس لفهم فائض القيمة معنى، إلا بالنسبة إلى قطاعات الانتاج السلعي التي يمكن تقدير كمّي لانتاجية العمل فيها. أما في قطاعات الخدمات، فــها يقاس (ويسمى انتاجية) ليس هو إلا الدخول المدفوعة نفسها (أي عوائد عناصر الانتاج). فعل يعتبر مثلاً أنه للطبيب الذي يتطلب أجراً مضاعفاً انتاجية مضاعفة؟ أما مقتضيات تحقيق فائض القيمة في حال ارتفاع معدله فتحقق بواسطة توسيع القطاع الثالث^(٩). وقد لفت باران وسويري إلى هذه المشكلة عندما أبرزوا أن إعادة التوزيع والسياسات الكيترية ترمي إلى إثبات التوزيع، وبذلك تخيب عن مشكلة تحقيق القيمة. وهنا ينمو القطاع الثالث بمعدل أسرع من معدل نمو القطاع الثاني، حيث يرتفع معدل فائض القيمة.

Samir Amin, *L'Echange inégal et la loi de la valeur: La Fin d'un débat, avec une contribution de Jagdish C. Saigal* (Paris: Anthropos-IDEP, [1973]).

(٨) لا تقصد هنا القطاع الثالث (tritaires) بالمعنى التقليدي، بل تقصده هو قطاع ليس قطاع انتاج وسائل انتاج ولا انتاج وسائل الاستهلاك بل قطاع آخر يختص القيمة التي لا يمكن امتلاكها داخل القطاعين المذكورين.

ج - إن رفع معدل فائض القيمة مع ثبات التوزيع الناتج عن التوسيع في القطاع الثالث، لا ينكر أن زيادة الأجر ومتوسط الدخول الحقيقة (بما فيها دخول المتعين الزراعيين) تتماشي مع زيادة الانتاجية، بل بالعكس، هذا التوازي من مقتضيات تحقيق القيمة.

٣ - إن نظرية الإفقار تعبر مجرد لمسألة ملموسة وهي : هل يستفيد من التوسيع الرأسمالي العدد الأكبر، ولو بالتدرج ، أم على عكس ذلك يؤدي هذا التوسيع إلى زيادة في تبلور أطراها؟

وتاريخ التراكم معروف بشكل ملموس وجيد فيما يتعلق بالمراكيز الرأسمالية التقديمة. وربما كان من الممكن ، مع اعتبار الخصوصيات المحلية ، اقصار نتائج هذا التاريخ كما يلي :

إن الثورات الفلاحية التي تحدث في فجر الرأسمالية تؤدي إلى تخفيف التفاوت في الريف إذا كانت هذه الثورات راديكالية. ويتم هذا التخفيف على حساب نصيب «الاقطاعيين»، رغم أنه يؤدي في الآن نفسه إلى انفصال أقلية من فقراء الفلاحين المطهودين من الريف إلى المدن. فيكون في المرحلة الأولى أجر العامل متخفضاً بحدده مستوى دخل فقراء الفلاحين. وبعد مرحلة ثبات الأجر عند هذا المستوى - أو حتى اتجاهه نحو الانخفاض - يأخذ الأجر في الميل نحو الارتفاع ، حينما تخفف المجرة الريفية. ومنذ هذا الوقت (حوالى ١٨٦٠؟) أخذت الأجور والدخل الحقيقة لمتوسط الفلاحين في الارتفاع متماشية مع زيادة الانتاجية. وربما كان هناك اتجاه نحو التعادل بين متوسط الأجر والدخل الزراعي ، ولو أن هذا الاتجاه لا يتحقق في جميع مراحل التراكم ، إذ انه يتوقف على نوع من التحالفات الطبقية الحاكمة.

وكذلك ربما كان هناك في مرحلة الرأسمالية الناضجة اتجاه اشتراكي ديمقراطي نحو التخفيف من التفاوت. وإذا كان ذلك صحيحاً، فإن هذا الاتجاه يجد مكانه في إطار النظام الاستعماري ، أي أن هناك علاقة بين وجود هذا الاتجاه واحتلال مكان مريح في التقسيم الدولي للعمل الذي يساعد بدوره على إعادة التوزيع الاجتماعي . ولكنه لا يمكن هنا التعميم إذ تختلف الاتجاهات المقارنة للسويد والولايات المتحدة - مثلاً - من هذه الوجهة.

فلا بد إذاً - أردنا ذلك أم لم نرده - من النظر في النظام العالمي ككل ، والامتناع عن استمرار التحليل على صعيد مراكزه واطرافه كأنها أجزاء منفصلة منه.

فثبات التوزيع في المركز في العصر الحديث لا ينافقه - بل بالعكس رافقه -

توزيع أكثر تفاوتاً في المحيط. فتحقيق القيمة على مستوى النظام بأكمله، يحكم هذا التعارض التكامل في البني.

إذاً، ما هي اتجاهات التطور للتوزيع في الأطراف؟

ما نعلم هو أن التوزيع في العالم الثالث المعاصر أكثر تفاوتاً مما هو في المراكز. ولكن معرفة الاتجاهات للتطور في الأطراف خلال مراحل تاريخها للاندماج في النظام العالمي، هي معرفة محدودة. ورغم أن المعلومات الدقيقة هنا جزئية، إلا أنه يظهر من البحوث المتوافرة في هذا الميدان (ونرجو القارئ الرجوع إليها) أن الاتجاه الأقوى هو في صالح زيادة التفاوت، على الأقل خلال القرن الماضي أي من عام ١٨٨٠ إلى عام ١٩٨٠.

النظرة الشائعة هنا هي أن التفاوت في التوزيع هو الشمن الضوري للتراكم في مرحلته الأولى. وبعد اتمام هذه المرحلة، وأضمنحلال حركة المجرة الريفية نتيجة انخفاض حجم الاحتياطي الفلاحي في قوة العمل، يميل النظام إلى تخفيف التفاوت. وهذه النظرة المبررة للاستعمار قد وجدت شعبية جديدة حديثاً، وذلك بين مجموعات مختلفة للغاية من اليمين الكلاسيكي إلى «الماركسية الانكلوسكسونية». وبيل وارن في كتابه، وكذلك كثير من الذين انتقدوا أبحاثنا (مثل بروور وشيلا سميث وغيرهم) يقونون في هذا الأطار. وهنا نرجو القارئ أن يرجع إلى تعليقاتنا حول هذه الأطروحة^(١٠). فرأينا أن هذه الأطروحة تُحمل نظرة مجردة للرأسمالية محل التحليل الملموس لأشكال توسعها. فالنظرة المجردة تلقت الانهيار إلى اتجاه نحو توحيد النظام، بينما التحليل الملموس يؤكّد الاتجاه نحو التفرق. والحجّة التي يرجع إليها في آخر الأمر من يأخذ باطروحة التوحيد، هي أن التفرق مؤقت. وهذا مثلاً هي الحجّة التي رجع إليها بل وارن وطلابه.

أما رأينا فهو أن احتقار عنصر الوقت يتزعّم المعيق السياسي للأطروحة. فالقول بأن الرأسالية تؤدي إلى إساءة الأوضاع لمدة قرن أو قرنين، ولكنها سوف تؤدي بعد ذلك إلى التحسين، قول لا يجيء عن مشاكل مجتمعنا، بل يتفاداها. وما يؤكّد ذلك ويزيله سوءاً أن أصحاب الأطروحة المتقدة لا يقومون بالتحليل السياسي لخصوصيات التشكيلات الرأسالية، وعلى هذا الأساس، ينكرون ضرورة التمييز الكيفي بين المراكز والأطراف.

وأطروحتنا أن المشروعات البرجوازية الوطنية الأكثر راديكالية في العالم الثالث

(١٠) انظر المعنون رقم (١) في الفصل الثاني.

حكومة بالفشل، وفي آخر الأمر بالاستسلام إلى الاحتياجات الدولية. ومع هذه الاطروحة التي تلفت الأنظار إلى عوامل «الكومبرادورية» في تطور برجوازيات العالم الثالث المعاصر، نرى أن شكل توزيع الدخل في هذه البلاد لا يمكن أن يتقبل من ألف إلى باء، ولو ببطء. فإذا كانت هناك حركة بارزة فلنها في الاتجاه المعاكس، أي نحو تفاوت متزايد.

وإذا كان ذلك صحيحاً بالنسبة لعشرات السنين المقبلة على الأقل، فإنه يجب الاستنتاج منه بعض الاستنتاجات المتعلقة بعافية الطبقات الثورية في عصمنا، وكذلك استنتاج أطروحة خاصة بمرحلة الانتقال نحو الاشتراكية على الصعيد الدولي.

٤ - إن النظرة إلى التقدم على أنه يتم بمراحل متالية مماثلة، وإن كانت تحدث بتأخير في الزمان، نظرة قوية لبساطتها، ولكنها دائئراً نظرة غير صحيحة. والعجيب أن هذه النظرة التي ترى في الدول المتقدمة صورة عن مصير الدول المتخلفة، ما زالت منتشرة ولو أن أربعة قرون من التاريخ قد نفتها.

وفي منطق هذه النظرة، تعتبر مشكلة عدم التكافؤ في التوزيع مشكلة كم فقط، لا مشكلة كيف.

فليس هذا الواقع مجرد أمر يدلّ على تفاوت في التوزيع. إذن هذا التفاوت يحكم بناء نظام انتاجي وغزوه، وهو مختلف كييفاً في المعنى عما هو في مركز النظام الرأسائي.

فإذا ربطنا مختلف الموارد المستخدمة (من مختلف الأعمال المدرجة حسب الكفاءة ورأس المال...) إلى الاستهلاكات النهائية (مختلف طبقات السكان المدرجة حسب دخولها) التي تحكم الثانية الأولى مباشرة وبصورة غير مباشرة (بواسطة الاستهارات وال النفقات الجارية للحكومة) لوجدنا الآتي:

أ - في المركز توزع مختلف الموارد المخصصة لاستهلاك كل طبقة حسب نصيب استهلاك كل من هذه الطبقات. فمثلاً إذا كان الاستهلاك اللازم (لإعادة تكوين قوى العمل) يمثل ٥٠ بالمائة من الاستهلاك الكلي، وإذا كانت وبالتالي نسبة فائض الاستهلاك ٥٠ بالمائة أيضاً، فإن نسبة رأس المال ومختلف ثبات العمل من حيث الكفاءة المخصصة لكل من الاستهلاك اللازم وفائض الاستهلاك تكون أيضاً موزعة بنسبة ٥٠ إلى ٥٠ لكل من مختلف الموارد من رأس المال وأنواع العمل.

ب - في الأطراف ، على عكس ذلك، يتوزع تخصيص الموارد النادرة في صالح استهلاك أغنى الطبقات، وذلك بحسب تفوق انصبة مختلف الطبقات من إجمالي

الاستهلاك. وهذا الاعوجاج في صالح اغنى الطبقات يكون اوضح كلما كان التوزيع اكثراً تفاوتاً. فمثلاً، في حسابنا، اذا كانت نسبة فائض الاستهلاك في الوطن العربي مثل ٥٠ بالمائة من اجمالي الاستهلاك، كانت نسبة الموارد المخصصة للاستهلاك الكمالى ٧٥ بالمائة من اجمالي الموارد النادرة، بينما النسبة الثانية مائلة للأولى في فرنسا^(١)، يضاف الى ذلك ان الاتجاه هو نحو الزيادة في التفاوت في التوزيع وفي استخدام الموارد النادرة. وكذلك يلاحظ ان هذا التفاوت اوضح في الوطن العربي، الذي متوسط دخل الفرد فيه أعلى منه في المناطق الأخرى للعالم الثالث في آسيا وافريقيا، وذلك في كل من توزيع الدخل واستخدام الموارد النادرة.

إذاً، فإن النظام الإنتاجي للبلدان الأطراف ليس صورة مائلة لنظام الانتاج في البلدان المتقدمة المأهولة في مرحلة سابقة من تطورها. فإن هذه النظم تختلف من حيث الكيف، وهذا هو معنى الالاتكافز في التقسيم الدولي للعمل. ويفسر هذا الخلاف لماذا منحني لورنزي في المركز ثابت (أو حتى يتقل نحو تخفيف التفاوت) بينما يتقل هذا المنحنى في المحيط نحو موقف اكثراً تفاوتاً. فالاعوجاج في التوزيع شرط من شروط إعادة الانتاج الموسع، شرط من شروط التراكم على صعيد عالمي.

وفي هذا الاطار، نرى ان نظرية ماركس عن الافقار حقيقة ملموسة على صعيد عالمي. فإذا كان التوزيع في الأطراف يميل الى زيادة التفاوت، وبما ان معظم سكان العالم يوجدون في العالم الثالث، بينما التوزيع ثابت في المراكز، كانت التبيجة الضرورية ان الميل على الصعيد الكلي هو الى زيادة التفاوت.

وفي رأينا ان هذا الأمر - اي تجسس حقيقة الافقار على مستوى العالم لا على مستوى المراكز معتبرة على حلة - دليل اضافي على فعل قانون القيمة على الصعيد العالمي، لا على صعيد التشكيلات الرأسمالية مأهولة على حلة. هذا وجدير بالذكر ان الافقار في الأطراف يظهر ليس فقط كنتيجة رفع معدل فائض القيمة هنا، بل أساساً كنتيجة للاستغلال غير المباشر للعمل في صور لرأسمالية، سواء أكان ذلك أصلاً أم مصنوعاً من خلال التوسيع الرأسمالي.

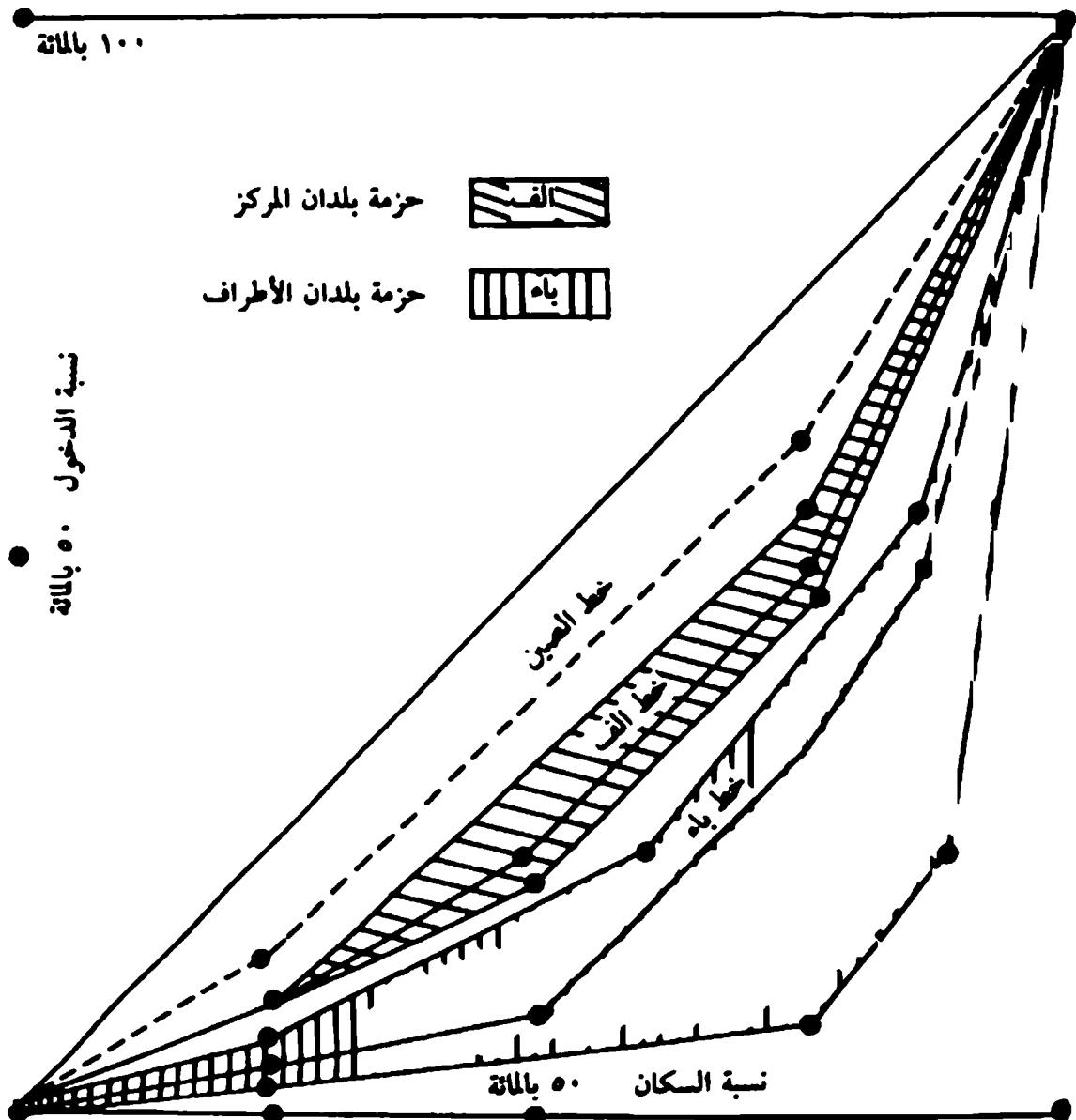
ويساعد تحليلنا على فهم موقف مختلف منحنيات لورنزي للبلدان المختلفة داخل الحزمة باء. فالفرق بين انتاجية الصناعة (وهي حديثة) وانتاجية الزراعة (وتغلل عتيقة) يميل الى الزيادة. ونسبة الناتج الصناعي ترتفع كلما تقدم التصنيع في الاطراف. وهذه الامران معاً يمكنان سبباً قوياً لجعل التفاوت اكبر في الدول نصف

(١) امين، الاقتصاد العربي المعاصر.

المصنعة (مثل المكسيك) مما هو في البلدان الريفية البدائية (مثل رواندا). وهذا واقع حقيقي. أما بحوث البنك الدولي التي تحاول إنقاذ النظرة المبررة للرأسمالية، فهي تدعي أن هناك علاقة بين دخل الفرد ودرجة التفاوت في التوزيع: فكلما ارتفع الأول كلما انخفضت الثانية. وهذه العلاقة أكيدة وتأفهمة، إذ أن التفاوت أقل في البلدان المتقدمة وهي التي تستفيد من دخل فرد أعلى. ليس هذا المنح الا دوراناً في دائرة مفرغة، إذ انه ينكر ضمنياً ما هو مطلوب دراسته: ان التشكيلات المركزية والطرفية لا تختلف الا من حيث الكم.

وبذلك، فقد رجعنا الى نظرية الإفقار على صعيد عالمي.

الرسم البياني توزيع الدخول في النظام الرأسمالي العالمي



الفَصْلُ الرّابع

إِشْكَالَيْهِ الْإِسْتَرَاكِيَّةِ وَمَا بَعْدَهُ الْأَسْمَالِيَّةُ^(٥)

(٥) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٦ (شباط / فبراير ١٩٨٧)، ص ٤٣ - ٤٤.

أولاً: ماهية الاشتراكية

١ - إن الخطاب الدارج في هذا الصدد - سواء أكان الخطاب الرسمي في بلدان «الاشتراكية المحققة»، أم الخطاب الغالب في التيارات الاشتراكية على الصعيد العالمي، أم خطاب اليمين المعادي للاشتراكية أصلاً - هذا الخطاب يساوي تحقيق الاشتراكية مع إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، واحتلال ملكية الدولة والجمعيات التعاونية محلها.

ولنعبر عن تحفظاتنا بالنسبة إلى هذا الطرح. إن الرجوع لماركس يفرض نفسه هنا، وهو رجوع شرعي، خصوصاً وإن نظم الحكم في الاشتراكية المحققة تعلن انتهاءها إلى الماركسيّة. وفي هذا الإطار ينبغي رفض تعريف الاشتراكية تعريفاً سلبياً، أي «إلغاء كذا وكذا». الاشتراكية تتطلب أكثر من «إلغاء». تتطلب رقابة مجتمعية صحيحة على استخدام وسائل الانتاج، وبالتالي درجة عالية من السيطرة على التطور المستقبلي، وذلك من خلال تحكم حقيقي للشعب، الأمر الذي يتطلب بدوره ديمقراطية صحيحة متقدمة، أكثر تقدماً من الديمقراطية المحدودة الموجودة في مراكز النظام الرأسالي.

فعلينا نقاش انجازات نظم الاشتراكية المحققة في ضوء هذا المعيار الإيجابي. وستتناول هذا النقاش في القسم الثاني من هذه الدراسة. فهنا نقدم ملاحظات في شيء من الإيجاز في مضمون التعريف الإيجابي المطروح (أي «سيطرة المجتمع على مصيره») وكشف أوجهه المختلفة وما يشيره من عقبات في التحليل النظري لأليات المجتمع، وبالتالي نقاش المفاهيم العلمية الأساسية المقترنة للقيام بهذا التحليل.

إن نقطة البدء هنا هي ، مرة أخرى ، العودة إلى ماركس. إن ماركس تصور نجاح نضال الطبقة العاملة ضد الرأسمالية ، على أنه يفتح فصلاً جديداً في التاريخ . فالمجتمع اللاطبيقي يخلق الظروف التي تضمن «تحرير الإنسان الصحيح والكامل». وتعتمد الماركسية في مفهومها لتحرير الإنسان على إلغاء القيمة وإلغاء الدولة . فإذاً إلغاء القيمة هو شرط التحرر من «عبودية الاقتصاد» ، إذ أن القيمة هي التعبير عن الندرة والفقر . وهي تعبير عن نفسها في الاستلاب السمعي الذي يعني بدوره أن القوانين الاقتصادية تفرض فعلها كما لو كانت قوة طبيعية . أما الدولة ، فهي تعبير عن هيمنة طبقية وهيمنة قوانين الاقتصاد .

فعلينا إذن التوقف على معنى هذين المفهومين ، أي مفهوم القيمة (وبالتالي أيضاً معنى إلغائها) ومفهوم الدولة (ومعنى إلغائها) ، وهي مشكلة مرتبطة أشد الارتباط بشكلة الديمقراطية الصحيحة والكافلة). ولن نجعل ذاك من منظور الماركسيولوجيا (أي محاولة معرفة ما قال ماركس بالدقة في هذا الصدد) ، فمهما كانت أهمية معرفة النصوص - ولا انكرها إطلاقاً - إلا أنها لن تكفي . فلنا الرغبة في نقاش تلك الاقتراحات التي تقدم ماركس بها ، علىَّا بأن اقتراحات ماركس في هذا الصدد لم تطرح بشكل «تفصيلي» بله «نهائي» . وذلك لأن ماركس وعلى تماماً خطراً التصورات الطوباوية . فامتنع عن وصف سابق لأليات المجتمع اللاطبيقي التحرر من القيمة والدولة . ونحن نؤمن بأن تواصل نقاش هذه المسائل ، معتمداً على النهج الماركسي نفسه ، إنما هو أمر ضروري لكل جيل . فالتاريخ لا يقف في مسيرته ، وبالتالي يواجه كل جيل مشاكل جديدة ، ويتراكم تراث التجربة التاريخية ، خصوصاً واننا الآن أمام تجارب اشتراكية تاريخية فعلية . فلا يصح تجاهل الدروس التي علمتنا هذه التجارب بل يجبأخذها في الحسبان .

وندخل هنا منطقة غاية في الحساسية . إذ ان الحكم المتوصل إليه في هذا الصدد يؤثر بالضرورة في جميع المواقف السياسية بمعنى الدارج للكلمة .

ولنقل ، إذاً ، إننا نرفض مسبقاً الأحكام الكلية السريعة في هذا المضمار . فلا نأخذ بالحكم المطلق «المعادي» للتجارب الاشتراكية المحققة ، واعتبارها مثلًا «خيانة» للأهداف الاشتراكية ، أو الحكم المطلق المعادي الذي يعبر اليمين من خلاله عن كراهيته للماركسية ، (ونقصد هنا الادعاء بأن نظم الاشتراكية المحققة غير ديمقراطية وغير فعالة في المجال الاقتصادي في طبيعتها ، وإن هذه السمات ناتج مبادئ الماركسية) ، أو الحكم المطلق الذي يرفض الماركسية على أنها «نظيرية غربية غريبة عن تراثنا» والذي يدعوا إلى البحث عن حل في إطار «التراث» المزعوم ، بالانعزال عن باقي الإنسانية وانجازاتها . وكذلك من جانب آخر ، لا نأخذ بالحكم المطلق «الرأسي»

بامور التجارب الاشتراكية. وقصد من لا يرى - أو يتظاهر كما لو كان لم ير - ان مجتمعات الاشتراكية المحققة تعاني من نواقص صحيحة - وهذا اقل ما يمكن ان يقال في هذا الصدد - في الادارة الاقتصادية الفعالة وفي ميدان الممارسة السياسية (اي مشكلة الديمقراطية). فهؤلاء يدعون - حينما تطرح هذه المشاكل - ان اثاره التساؤل من شأنها ان تخدم الرجعية المعادية أصلًا للاشتراكية. وليس هذا هو موقفنا على الاطلاق. بل رأينا هو ان فتح النقاش في هذه المواضيع اثنا هو شرط التغلب على النواقص الموجودة فعلًا. إن أملنا الوحيد هو المشاركة بكل تواضع في دفع النقاش في هذا الاتجاه الاجيادي.

٢ - لنبدأ إذاً بإشكالية القيمة. إن اعتبار القيمة العنصر المحدد في نهاية الأمر للظواهر الاقتصادية، اثنا هو مرادف القول بأن العمل هو العامل الوحيد للإنتاج في نهاية الأمر. وبالآخرى ان منظومة القيمة (بتعبير آخر: توزيع قوى العمل بين مختلف قطاعات النشاط) هي التي تحدد منظومة أسعار مختلف المتوجات من جهة، ومنظومة عوائد مختلف عناصر الانتاج الظاهرة (بالتحديد أجر العمل ومعدل ربح رأس المال) من الجهة الأخرى.

فالقول بأن قانون القيمة يحكم نظاماً معيناً، يعني أن هناك - في إطار هذا النظام سواء أكان تشكيلة وطنية معينة، أي قطرًا معيناً أم كان النظام الرأسمالي العالمي) - آليات اقتصادية موضوعية تدفع في اتجاه تعادل اسعار المتوجات المائلة من جهة، وفي اتجاه تحديد مستوى أجور متجانس (أي تعادل الأجور من قطاع إنتاج إلى غيره) من جهة أخرى. ويتربّ على هذا التعريف الدقيق لمعنى « فعل قانون القيمة» انه لا بد من تحديد سعة الاطار الذي يفعل فيه شكل معين لقانون القيمة. فالقولة «إن قانون القيمة يحكم الرأسمالية» إنما هي مقوله مادية غير دقيقة. فلا تغيب هذه المقوله العامة عن تساؤلنا عما إذا كانت صيغة القانون نفسها تحكم النظام على صعيد عالمي (ويتربّ على ذلك ان هناك ميلًا نحو تعادل الأسعار على صعيد عالمي ، كما ان هناك قيمة موحدة لقوة العمل ولو ان اسعارها - اي الأجور - قد تختلف من تشكيلة الى اخرى) ام كانت هناك صيغ متعددة لقانون القيمة تحكم كل منها تشكيلة رأسالية معينة. وفي هذه الحالة، لا تعمل القوى الدافعة في اتجاه التجانس، إلا في إطار كل تشكيلة على حلة. فلا بد إذاً من تحديد المعنى الذي يفهم منه هذا القول العام السابق الذكر.

ما هي الاسباب والظروف التي تفرض على المجتمع الاعتماد على اداة وقانون القيمة في تنظيم شؤونه الاقتصادية؟ بالآخرى ما هي سمات المجتمع الرأسمالي القائم على هذا القانون؟

هناك سببان يفسران هذا الوضع:

فالسبب الأول هو تقسيم المجتمع الى طبقتين، إحداهما تفرد بملكية وسائل الانتاج، والثانية لا وسيلة لها للحصول على دخل تعيش منه سوى من خلال بيع قوة عملها. فالعمل الأجير هو الشكل الأساس للعمل المناسب لهذا النظام. وهنا تدخل الدولة - وبالتالي عنصر العنف - في الحسبان. فيفترض النمط الرأسمالي طبقة مفروضاً عليها العمل الأجير، الأمر الذي يتطلب بيته نظاماً اجتماعياً يضمن طاعة الطبقة الأجرية وقبوها شروط العمل في هذه الظروف، ونقصد مستوى الأجر وتنظيم العمل في أماكن الانتاج. إن عدم المناظرة في أوضاع الطبقتين الرأسالية والأجرية يضع حدوداً للديمقراطية السياسية في هذا المجتمع، إن وجدت. فلعل الظروف التاريخية قد سمحت بوجود ديمقراطية سياسية في بعض المجتمعات الرأسالية، ونقصد بالتحديد هنا الاعتراف بحقوق سياسية (حق التنظيم وحرية الرأي والنشر... الخ) والاعتماد في اختيار الحكم على مبدأ الانتخاب الحر. على أن الديمقراطية تظل - في هذه الفرضية - محدودة المغزى وغير كاملة، إذ ينقصها بعد الاجتماعي الذي يفترض تحقيقه إلغاء التقسيم الطبقي.

أما السبب الثاني، فهو تفتت ملكية وسائل الانتاج بين عدد كبير نسبياً من الرأساليين (أفراد ومؤسسات)، يشكلون طبقة اجتماعية وتنافسون فيما بينهم. فيفترض النمط الرأسالي «حرية المبادرة الاقتصادية» أي فتح أبواب النشاط الاقتصادي لمن يقدر عليه (وهو في الواقع من يملك ما يسمح له بالدخول في الانتاج). فالسوق والمنافسة هما عنصران جوهريان في النمط الرأسالي، ودونهما لا يصح التحدث عن رأسالية.

والآن، ما هي التأثيرات الاجتماعية المترتبة على سيادة قانون القيمة؟

استخدم ماركس - لوصف الوضع الناتج عن سيادة القيمة - تعبيراً هو «الاستلب السلمي». والمقصود هو أن تعميم علاقات التبادل في السوق (ويعني هذا التعبير أن جميع المتوجهات تتخذ شكل سلع تباع في السوق، كما أن العمل يتخذ شكل العمل الأجير المباع أيضاً في السوق) يضع قناعاً على العلاقات الاجتماعية التي تكمن وراء تبادل الأشياء (وهي تلك السلع بما فيها العمل الذي يعتبر هنا هو الآخر سلعة). فلهذه السلع «أسعار» ناتج تقابل العرض والطلب لكل منها. وهناك منظومة ظاهرية، هي منظومة الأسعار (وتشمل الأجر ومعدل الربع). هذا بينما منفلوحة القيمة التي تتفرع الأسعار عنها تظل كامنة غير ظاهرة. فالعلاقة الاجتماعية الحقيقة تعبّر عن وجودها من خلال ما يظهر على أنه « فعل قوانين اقتصادية بحثة» أي تقابل العرض والطلب. وتظهر هذه القوانين - التي تحتل صدارة المسرح - كما لو كانت قوانين موضوعية «تفرض نفسها» على المجتمع شأنها شأن قوانين الطبيعة التي تفرض نفسها

على أمور الطبيعة من دون فعل انساني. فإن التفاعل العام بين العرض والطلب يعطي مضموناً لما يمكن تسميته «رشيدية الاقتصاد». فيعيد الاقتصاد تكوينه من خلال فعل هذه القوانين، من دون تدخل ظاهر من قوى أخرى، سياسية مثلاً. وعلى الرغم من وجود هذه الرشيدية الاقتصادية الظاهرة، فلا بد من أن نعي أن هذه الرشيدية نسبية فقط. فلعل تفاعل قوى السوق قد أدى إلى أزمة، أي تجاوز قدرات انتاجية موجودة غير مستخدمة من جهة، وعمال عاطلين من الجهة الأخرى. ومن الواضح أن هذا الوضع لا يستحق أن يعتبر رشيداً! فهو ناتج ظروف «السوق» التي أدت إلى منظومة من الأسعار والدخول، تقف عقبة في سبيل استمرار دوران عجلة الانتاج. إلا أن «الاستلاب» المذكور يجعل الناس يرون هذه الأسعار والدخول كما لو كانت أشياء طبيعية - بمعنى أنها مفروضة عليهم مثل ظروف الطبيعة - هذا بدلأً من اعتبارهم منظومة الأسعار على ما هي عليه في حقيقتها، أي ناتج علاقات اجتماعية تتوقف على ظروف المجتمع، ويمكن أن تتغير.

هل من الممكن أن تتصور تحرير الإنسانية من اوضاع «الاستلاب» هذه؟ لقد ذهب ماركس إلى أن الغاء الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج ووضعها تحت تصرف المنتجين انفسهم مباشرةً، من شأنه أن يخلق ظروف التحرر من «الاستلاب السعي». هذا هو معنى «الغاء القيمة» في تصور ماركس عن المجتمع اللاطبيقي. وأكثر من ذلك، كان ماركس يؤمن أن تحقيق هذا المدف لن يتطلب المرور عبر فترة انتقالية طويلة بعد قلب نظام الحكم الرأسمالي. فرأى مرحلة الانتقال الاشتراكي على أنها مرور سريع إلى المجتمع الشيوعي اللاطبيقي. يضاف إلى ذلك أن ماركس نصَّر هذا التطور، بدءاً من ثورة الطبقة العاملة في الغرب المتقدم. هذا ولم يقل ماركس أكثر من ذلك. إذ - كما سبق قولنا - أراد أن ينادي عيوب سابقه من الاشتراكيين الطوباويين.

وكذلك نود أن نتفادى الوقوع في تهمة الطوباوية. على أن تطور التاريخ يسمح لنا الآن - بل يفرض علينا - النقاش حول المجتمع الذي «تحرر من سيطرة رأس المال» بالاعتماد على دروس تجارب المجتمعات التي تحررت فعلاً من هذه السيطرة، والتي اصطدمت بالتالي بمشاكل إقامة تنظيم اقتصادي واجتماعي بديل. علينا بأن هذه التجارب ظهرت وغرت في المجتمعات ورثت رأسمالية مختلفة، بل في بعض جوانبها لم تتجاوز بعد حدود التخلف. فعليها إتمام إنجازات التنمية التي حققتها الرأسمالية في الغرب المتقدم. وعلينا أيضاً بأن لكل من هذه التجارب تارikhها السياسي والاجتماعي الملموس الخاص، بحيث أنه لا يصح تناولها كما لو كانت «تجارب صافية»، ثبت في معمل كيميائي.

ولعله من الأمور التي تعلمناها من التجربة أن مشكلة القيمة أكثر تعقداً من

التصورات السائدة في الماركسية الدارجة، ولعل ماركس نفسه لم يدرك جميع أوجه المشكلة. صحيح أن ماركس اعتبر ان هناك «قانوناً عاماً» ينطبق على جميع المجتمعات - بما فيها المجتمع الشيوعي الاطبقي - مفاده التزام اي مجتمع بعبداً «توفير العمل». ومعنى هذا القول ان المجتمع لا يمكن ان يقوم على انتكار كل قواعد التنظيم من اي شكل كان، وان الفرد في المجتمع الاطبقي حر بمعنى انه يفعل اي شيء على هواه... إن مفهوم الحرية في الماركسية هو إدراك ما هو ضروري موضوعياً، ثم السيطرة على الأمور من خلال هذا الإدراك. فالتساؤل الصحيح هو إذاً: كيف مستخذ القرارات الاقتصادية في المجتمع المتحرر من الرأسمالية؟

ليس من العسير تصور عملية حساب فني سابق للعمل اللازم لواجهة احتياجات نموذج انتاجي ، ومتضيقات التوافق بينه وبين نموذج استهلاك. فقد أصبح إتمام مثل هذا الحساب «الفنى» من الأمور الممكنة، وإن كان غلط الاقتصاد معقداً كما هو شأن في النظم المعاصرة التي تقوم على اسواق شاسعة واستخدام تكنولوجيات للإنتاج سريعة التغير والتقدم الفني... الخ.

ليست المشكلة في «صعوبة» الحساب الفني. إنما المشكلة الحقيقة تتعلق بعدد من الأسئلة السياسية الطابع وهي : من سيتخذ هذه القرارات «الفنية»؟ وكيف سيتم تنفيذها؟ فإذا تصورنا ان هناك مجموعة من «الفنين» يقومون بهذا الحساب (المخططون) وانهم «خلصون» (يعنى انهم لا يستغلون معرفتهم ومركزهم الحساس لخدمة مصالح انانية) وكذلك ان هناك مجموعة اخرى من «الفنين» («مديرون» للوحدات الانتاجية) يعتبرون مسؤوليتهم مجرد «تنفيذ» الأوامر، إذا تصورنا هذا النمط من النظام، فما دور العامل العادي في كل ذلك؟ فهو دور يقتصر على «انتخاب» من يتخذ القرارات محله؟ وما هي الوسائل المستخدمة في هذا النظام لفرض «واجب العمل» على افراد القاعدة الشعبية؟ أليست هذه الوسيلة في نهاية الأمر هي ايضاً هنا عدم وجود وسيلة اخرى للعامل لضمان معيشته سوى العمل، شأنها إذا شأن دور العنف الظبي في الرأسمالية؟ فإذا كان الأمر كذلك، أليس الفرق بين الرأسمالية وتلك «الاشتراكية» فرقاً نسبياً محدوداً؟

اما إذا اخذنا بمذهب آخر يعطي اهمية جوهرية لاشتراك القاعدة في الممارسات الاقتصادية اليومية واتخاذ القرارات، فكيف يتم ذلك؟ هنا أيضاً ليس الجواب النظري للسؤال مجهولاً. فيكفي لذلك أن تكون كل مجموعة من العمال «مالكة» للوحدة الانتاجية. تقوم هذه المجموعة مباشرة بدور النظم الذي يقرر ويرسم الخطة، وبدلور المدير الذي ينظم ويأمر، ويدور العامل الذي ينفذ. أليست هذه الصيغة للنظام في صيغة «الادارة الذاتية»؟ ولكن - في هذه الفرضية - كيف نضمن أن قرارات هذه

المجموعات المتعددة ستنتج ناتجاً جمعياً متناسقاً؟ أي كيف نضمن التعادل بين العرض والطلب؟ إلا إذا سمحنا بتسويق الانتاج في أسواق يكون لها الحكم في نهاية الأمر في صحة أو خطأ قرارات الوحدة القاعدية. وفي هذه الفرضية، أين الفرق بين هذا النظام ونظام الرأسمالية من حيث «قناص السوق» الذي يمنع هيمنة المجتمع على مصيره؟ بعبارة أخرى: أليس من سمات هذا النظام عدم شفافية العلاقات الاجتماعية؟ بالاحرى يظل الاستلاب السلعي يتحكم في مصير المجتمع.

إن المشكلة في رأينا هي مشكلة مزدوجة. فهي من جهة مشكلة حواجز العمل، وبالتالي تحديد دور العنف الاجتماعي - أي الدولة. وهي من الجهة الأخرى، مشكلة تعریف وتحديد مفهوم «هيمنة المجتمع على مصيره».

وإذا اردنا الا نكون مثالين طيباوين، كان من الواجب قبول الحلول الوسطى البراغماتية، مؤقتاً على الأقل، وذلك من دون علم سابق بما إذا كان هذا الموقف من المحتمل ان يدوم، أو إلى ماذا سيؤدي تطور الأمور في هذا الشأن.

وإذا نظرنا الآن الى دروس التجارب الاشتراكية من هذا المنظور، أي أخذنا في الحسبان أننا لا نطلب أكثر من حلول «وسطى» عملية وفعالة ومقبولة، فهذا نستخلص من هذه التجارب؟ وكيف نقيسها على هذه المعايير؟ وذلك على أيّضاً بما سبقت الاشارة اليه من العقبات الاضافية الناتجة عن وراثة التخلف. وكذلك أخذنا في الحسبان التاريخ الاجتماعي والسياسي الملموس لكل من هذه التجارب.

ينبغي الاعتراف بأن مجتمعات الاشتراكية المحققة لم تجد إلى الآن حلولاً صحية كاملة مقبولة لهذه المشاكل الأساسية. فهي مرت بنجاح - من حيث انجازات الاقتصاد - عبر تجربة «الراكم التوسيعى»، وهي مرحلة فرضها التاريخ عليها، مفادها إنما التصنيع اعتماداً على فائض القوى العاملة المتراكمة في الريف التخلف. ومن الأمور التي ساعدت على انجاز هذه المهمة التاريخية الأولى «إمكان استيراد تكنولوجيات انتاج من دون حاجة الى الابخراع او حتى تكيف الظروف المحلية الى حد كبير». ولكن العقبات ظهرت بعد ان اجتازت هذه المجتمعات مرحلة التراكم التوسيعى، حين اصطدمت بمشاكل التراكم الكثيف. فأصبح من الضروري اللجوء الى وسائل رفيعة لدفع حواجز الانتاج والعمل والمبادرة. ولنعرف ان النظم الاشتراكية لم تجد الى الان جواباً مقبولاً ومقنعاً لهذه المشكلة. هذا هو مأزق الاشتراكية المحققة الذي سترجع اليه فيما بعد.

وذلك لأن هناك مجالاً لأن نتساءل، إذا ما كان من الممكن علاج عيوب فعالية النظام الاقتصادي، من دون تناول سابق لمشكلة الديمقراطية السياسية.

٣ - لا يمكن إذاً تواصل الحديث في موضوع الاشتراكية المحققة من دون تناول اشكالية الدولة والديمقراطية. ولما كان رأينا هو أن هاتين المشكلتين مستقلتان إلى حد كبير، فإننا سوف نبدأ بطرح مشكلة الديمقراطية من دون ربطها بأي فرضية عن «مستقبل الدولة» (ونقصد هنا بالتحديد الأطروحة الماركسية عن أض miglioriال الدولة) تاركين تناول هذا الموضوع الأخير لما بعد.

وغمي عن القول إن نقطة الانطلاق في هذا الموضوع، هي ضرورة الاعتراف بأن ممارسة الديمقراطية السياسية في المجتمعات الاشتراكية المحققة ناقصة - وهذا أقل ما يمكن قوله في هذا الشأن - الأمر الذي يدعو بدوره إلى التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء هذا النقص.

فمن المعلوم والمعرف به أن الديمقراطية السياسية تقوم على مبدأ اختيار مختلف عناصر أجهزة الحكم بواسطة انتخابات حرة وصحيحة. وغمي عن البيان أن حقيقة ممارسة الانتخابات في بلدان الاشتراكية المحققة، لا تتجاوز الاحترام الشكلي للمبدأ دون توافر مقتضياته الصحيحة.

بل لا يحق أيضاً القول بأن الحزب (الذي يفترض أنه يمثل طبيعة الشعب) ينفرد في تولي حقيقة السلطة. وذلك بسبب نقصان الممارسة الديمقراطية داخل الحزب نفسه. ثمة إذا نوع من الأوليغارشية تولى حقيقة السلطة في كل من الحزب والدولة. إلا أن هذه الأوليغارشية لا تقوم على الثروة الشخصية كما هو الأمر في النظام الرأسمالي، إذ منها كانت صحيحة ممارسات الديمقراطية السياسية في الغرب الرأسمالي المتقدم، إلا أن هذه الديمقراطية تظل ناقصة ومبتورة نظراً لهذا الأمر بالتحديد، ونقصد التوزيع غير المتكافئ للقوى الاقتصادية للطبقات. ولا يصحّ أيضاً القول أن الأوليغارشية الحاكمة في نظم الاشتراكية المحققة تعيد تكوينها من خلال التعليم واحتكار الهيمنة على وسائل المعرفة ب مختلف أوجهها. على الرغم من أن هذا القول يحتوي على شيء من الحقيقة. فالواقع هو أن الفتنة الحاكمة تحتفظ بحق انتقاء اعضائها، بواسطة ممارسة تقوم على معيار الولاء بصفة أساسية.

ولا يعني كل ذلك أن هذه الأوليغارشية تمارس حكمها السلطوي من دون الاعتماد على أي قوة اجتماعية صحيحة. بل العكس هو أقرب إلى الحقيقة. فالحكم هنا، رغم اشكال السلطوية، إنما يعتمد في الواقع على قوة اجتماعية لعلها تضم معظم الفئات «الوسطى» المكونة من أصحاب المسؤوليات الإدارية والفنية في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي. ولما كانت النظم الاشتراكية حققت فعلاً تقدماً اقتصادياً واجتماعياً رائعاً من زوايا كثيرة، أخذت في الاعتبار ظروف التخلف التي ورثتها

هذه النظم، وذلك على أساس اصلاحات اجتماعية جذرية وفي إطار ضمان الاستقلال الوطني، فتقدم هذه النظم لأفراد عديدين من الجماهير الشعبية وسائل الترفيه الاجتماعية. وليس نظام الحكم هنا، رغم طابعه السلطوي، غير شعبي بالضرورة. إلا أن هناك درجات في ولاء الجماهير له وفي شعبيته، توقف على ظروف المرحلة والمكان. فعني عن القول مثلاً ان النظام السوفياتي واجه معارضة جاهيرية من الأغلبية الفلاحية خلال الثلاثينات، حين فرض عليها التحول الى نظام الجمعيات التعاونية «الكولخوز». واستمرت هذه المعارضه الكامنة حتى نهاية الخمسينات. وكذلك لا شك أن بعض النظم في أوروبا الشرقية تعاني من معارضه قائمة على رفض التبعية للاتحاد السوفياتي، وذلك على أساس وطني. هذا هو شأن بولونيا على الأقل، كما يدرو بوضوح من مجرى الحوادث اليومية.

فترة إذاً فرق كبير بين ظاهرة نقصان الديمقراطية السياسية في البلدان الشيوعية، وظاهرة نقصانها في العالم الثالث الرأسمالي، حيث لم ينجز نظام حكم البرجوازية المحلية التابعة شروط تحقيق شرعيتها.

وتؤدي هذه الملاحظة الأخيرة الى طرح فرضية نظرية في شأن اشكالية الديمقراطية في بلدان الاشتراكية المحققة هي الآتية: إن إلغاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج الذي قامت هذه النظم على أساسه، خلق فعلًا شروط ازدهار ديمقراطية تتجاوز حدود ما يمكن إنجازه في إطار الرأسمالية. إلا أن هذا الازدهار لم يتم، لماذا وكيف؟

لعل الإجابة عن هذا السؤال تدعو الى التساؤل في موضوع الوسائل المستخدمة من قبل الاوليغارشية الحاكمة، من أجل ضمان استمرار انفرادها بالسلطة. ويلو لنا ان الوسيلة المستخدمة هنا لهذا الغرض، إنما هي عدم الاعتراف ببدأ حق تعدد الأراء، سواء أكان ذلك في ميادين الفكر السياسي الجوهرى والفلسفى أم في ميدان الادارة التنفيذية، إلا في حدود ضيقه بالنسبة الى هذا الميدان الأخير. وإن رفض مبدأ تعدد الأراء، إنما يليه بالطبع اشكال التعبير عن التعدد الفكرى، أي رفض حرية التنظيم السياسي (رفض التعدد الحزبى) بل ورفض حرية تعدد «التيارات» في الحزب الواحد، وكذلك رفض حرية نشر الرأى المخالف من خلال وسائل الاعلام.. الخ.

ولهذه الأمور سبب، هو ان الاعتراف بحق تعدد الأراء كان لا بد أن يؤدى - نظرًا لأنعدام قاعدة اقتصادية يقوم عدم المساواة الاجتماعية عليها - الى ازدهار الميل الاشتراكية، الأمر الذي يمنع بدوره استمرار انفراد سلطة الاوليغارشية المنفصلة عن

الجماهير الشعبية. هذا، بينما يضع وجود هذه القاعدة في الرأسمالية حدوداً للممارسة الديقراطية (بمعنى اعتراف التعنّد) فيجعلها عاجزة عن تحقيق مصالح الجماهير الأساسية (وهي إلغاء الطبقات والاستغلال) طالما أن هناك اتفاقاً عاماً على احترام المبادئ الأساسية التي تقوم الرأسمالية عليها.

فالنتيجة الأولى التي نستنتجها من هذا الطرح هي أن انفراد الأوليغارشية البرجوازية في حقيقة الحكم، إنما هو ناتج وضعها المهيمن في غط التنظيم الاقتصادي للمجتمع، وليس ناتج هيمنتها المباشرة على وسائل الادارة السياسية، بينما الانفراد السلطوي للأوليغارشية الحاكمة في نظم الاشتراكية المحققة ينبع مباشرة من ممارساتها السياسية.

لماذا ظهرت هذه الممارسة غير الديقراطية في أعقاب الثورات الاشتراكية؟ يبدو لي أن هناك بجموعتين من التفسيرات المقدمة في هذا الصدد. تسبب المجموعة الأولى هذه الأوضاع إلى أسباب سياسية وايديولوجية ترجع إلى سمات الليبية (نم الماوية التي ورثت الكثير عن الأولى) فيما يخص نظرتها للدور الطبيعية والحزب في قيادة التحول الاجتماعي. أما المجموعة الثانية فتذهب إلى أن هذه الأوضاع هي في حقيقة أمرها انعكاس لصراع طبقي، وتبلور طبقة حاكمة ومستغلة يعتبرها البعض مجرد شكل من أشكال البرجوازية، والبعض الآخر طبقة جديدة ذات سمات خاصة تختلف عن سمات البرجوازية.

تجمع اطروحتنا في هذا الشأن بين العنصرين المذكورين، فتنطلق الاطروحة من أن عدم التكافؤ في التوسيع الرأسمالي على صعيد عالمي يعطي لاستمرار الرأسمالية ثباتاً ملحوظاً في المراكز المتقدمة لهذا النظام. بينما هو يفرض في الوقت نفسه على الأطراف المختلفة ضرورة «الخروج» منه (اي فك الارتباط). وفي هذه الظروف لا تفتح ثورات الأطراف - وإن كانت قد ثمت تحت راية الاشتراكية - فصل الانتقال السريع نحو الاشتراكية، بل تفتح فصلاً جديداً طويلاً تعارض في إطاره قوى ونزاعات اجتماعية وايديولوجية متناقضة بعضها اشتراكية والأخرى رأسالية، الأمر الذي يعطي فرصة قوى ثالثة - أطلقنا عليها اسم «الدولنة» - ان تظهر وتنمو و تستفيد من استقلالية ذاتية، إزاء القوتين السابقتين الذكر.

ولسنا نحن هنا في صدد التعمق في هذه الاشكالية التاريخية، كما لا ندعى ان جميع التجارب الاشتراكية تشارك غطأً وحيداً في هذه الشؤون. إذ ان تاريخ التعارض بين القوى الثلاث المذكورة له خصوصياته المرحلية والمكانية، لدرجة انه من نافل القول وصف تجارب الاتحاد السوفيتي خلال العشرينات ثم خلال الثلاثينات، ثم في

العهد اللاحق للستالينية والصين خلال الماوية ثم بعدها، ويتوغّل سلافيا أو البانيا أو كوبا كما لو كانت تجذب متهلة تماماً.

وسرجع فيما بعد إلى مشكلة هذه الفروق التاريخية الملموسة. فكل ما نود طرحه هنا هو انه - نظراً للطابع المعقد والمتناقض لمجتمعات «بعد الرأسمالية» (ونفضل هذه التسمية الأخيرة على تسميتها «الاشراكية المحققة») - هناك بالضرورة نزعة «دولنة» يتطلب ازدهارها الابتعاد عن الممارسة الديمقراتية. كما انا نطرح ان عدم ادراك هذا الطابع المتناقض للمجتمع بعد الرأسالي، إلا اذا كان جزئياً وتدريجياً (وقد يثبت ذلك خيار التسمية لهذه المجتمعات اي «الاشراكية») لعب دوره في ابهام الحلول التي طرحتها الليبينية في مواجهة الأمر، ومنها تلك الحلول السياسية التي ساعدت في نهاية الأمر على تبلور القوى الدولية. وبالتالي ادت الى تلاشي الممارسة الديمقراتية. على أن الأمر يبلو لنا الآن واضحأً في نقطة واحدة، وهي ان المعركة من أجل الديمقراتية في جميع هذه التجارب لا تنفصل عن النضال من أجل دفع التزعة الاشتراكية فيها.

وإننا نرفض إذاً تلك الحجج التي تبدو لنا على أنها مجرد تبريرات يقدمها من له مصلحة في استمرار الأوضاع، على حساب تقديم القوى الاشتراكية. ومن هذه التبريرات ما يقال عن الحاجة المزعومة الى مواجهة «العدو الخارجي» (الاستعمار) أو ما يقال عن الحاجة المزعومة الى منع اعادة ظهور قوى «رأسمالية» من داخل المجتمع. فعل عكس هذه الادعاءات، نرى ان الديمقراتية الاشتراكية هي أضمن الوسائل لمواجهة تحديات البيئة الرأسالية العالمية المعادية، وكذلك تحديات التزعات الرأسالية الداخلية.

ونود، في هذا الصدد، لفت الأنظار الى أن التخلّي عن ممارسة الديمقراتية السياسية، ومحاولة تعريض هذا النقص بتنازلات «اقتصادية» للجماهير، إنما هو خيار خطير من نواح عديدة. فأولاً هو خيار الطبقة الحاكمة الدولية لضمان استمرار انفرادها بالحكم، على حساب تقديم النزعة الاشتراكية في المجتمع. وثانياً هو خيار يشجع بالضرورة على تغلغل نفوذ الرأسالية العالمية، إذ ان غط الاستهلاك الذي تشجعه هذه التنازلات الاقتصادية إنما هو غط الغرب المتقدم. وخلاصة القول إذا هي أن هذا الاسلوب الانتهازي في تناول المشكلة، من شأنه أن يخلق جوًّا مناسباً لدفع نزعات سياسية وايديولوجية سلبية معادية للاشراكية. فهذا اسلوب يدعى الجماهير غير الراضية بأمورها في ميدان الديمقراتية، الى الانزلاق في اتجاه تعريض هذا النقص بالبالغة في التمسك بالوطنية المحلية الضيقه مثلاً (وماذا الأمر خطير في ظروف دولة

متعددة الجنسيات مثل يوغوسلافيا)، أو إلى الانزلاق إلى الاستلاب الاستهلاكي على النمط الغربي.

وكذلك نود لفت الأنظار إلى أن مشكلة الديمقراطية السياسية، لا يصح خلطها بشكلة «التخطيط والسوق». قطعاً قد تكون الإصلاحات «الليبرالية» في ميدان الاقتصاد - من خلال فتح مجال أوسع للدور السوق - ايجابية في بعض الأحيان أو مفروضة من الظروف. إلا أنها وسيلة لاعادة توزيع القوى السياسية داخل الطبقة الحاكمة فقط (في مصلحة مسؤولي الوحدات الانتاجية وكوادرها وعلى حساب المسؤولين المرتبطين مباشرة بالسلطة المركزية) من دون أن تكون وسيلة للمراجعة في ميزان القوى بين هذه الطبقة بجملها وبين الجماهير.

أصبحت الآن مشكلة الديمقراطية في المجتمعات «بعد الرأسمالية» هي المشكلة المحورية التي يتوقف على حلها مصير هذه المجتمعات. فإن الخروج من المأزق الراهن، والانتقال من إشكال التراكم التوسيعى إلى تنمية كثيفة، إنما يتطلبان مشاركة الجماهير فيأخذ القرارات على جميع المستويات، الأمر الذي يستحيل تصوره من دون تعظيم ممارسات ديمقراطية صحيحة ومتقدمة. وذلك لأن هناك في رأينا وسائلتين فقط لتحقيق شروط التنمية الكثيفة: إما أن يلتجأ المجتمع إلى «الضغط الاقتصادي» على المتجمين كما هو الأمر في الرأسمالية (إذ ليس للمجتمع هنا وسائل أخرى للمعيشة، عدا بيع قوة عمله، والطاعة لنظام العمل المفروض عليه من قبل صاحب وسائل الانتاج)، أو أن يلتجأ المجتمع إلى «الضغط المجتمعي الجماعي»، الأمر الذي يبدو مستحيلاً من دون ولاء واع للمجتمع من قبل الناس، أي ولاء قائم على استفادتهم من الممارسة الديمقراطية الصحيحة، وبالتالي قناعتهم بأن القرارات المنفذة هي صادرة عنهم، أو أنها قابلة للنقد بل والرجوع عنها، إن أوضحت الأمور أنها في غير مصلحتهم. ولا يمكن تعويض انعدام الاعتداد على أي من هاتين الوسائلتين بالرجوع إلى التحكم السياسي السلطوي.

ولنضف هنا أن الانطلاق في الإصلاح الديمقراطي لا بد أن يبدأ بالعودة إلى الديمقراطية في داخل الحزب نفسه، بالاعتراف بحق التعدد الفكري في إطاره.

وليس رأينا أن إشكالية الديمقراطية يمكن تقلصها في إشكالية استمرار أم تلاشي الدولة. فإن أطروحة «اضمحلال الدولة» تقوم على فرضية إتمام انتقال سريع إلى الاشتراكية. وكانت هذه هي فرضية لينين نفسه. ولما كان واقع التطور اللاحق قد اثبت أن الأمر ليس كذلك، وإن الثورة المعادية للرأسمالية قد فتحت فقط فصلاً جديداً طويلاً لا يزال التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية يعمل فيه، فإن أطروحة

الاصماعي للدولة أصبحت في غير عملها، فلا يمكن نسبة استمرار الدولة هنا إلى مجرد مقتضيات مواجهة التحدي الخارجي، إذ ان الدولة هي أيضاً وسيلة تعبير تناقض وتعارض قوى اجتماعية مختلفة. إلا ان الدولة في هذه الظروف أصبحت أيضاً وسيلة تبلور قوة ثالثة - مستقلة عن القوى الاجتماعية الأساسية الأخرى - ولا يمنع الاعتراف بهذا الواقع - وهو تعبير عن الفرورة الموضوعية لاستمرار الدولة - لا يمنع إطلاقاً إمكان تصور دولة ديمقراطية تقدمية، بل وأكثر تقدماً من الدولة البرجوازية الديمقراطية نفسها.

هذا وليس التساؤل في اشكالية الديمقراطية في المجتمعات «بعد الرأسمالية» تساؤلاً بسيطاً يدعو إلى تقلص ظاهرة النقصان في هذا الميدان في تفسير وحيد الجانب.

فمن جهة، ليس من الخطأ نسبة هذا النقص إلى تخلص المجتمع من القوى تحررت من الرأسمالية العالمية، بواسطة ثورة شعبية قادتها قوى متممية الى التيار الماركسي. على ان هذا القول لا يكفي. فليست «الوراثة» في التاريخ عنصراً ثابتاً ودائماً، إذ كيف يحصل التطور إذاً، وهو أمر واقع أيضاً؟ فكان هناك، بعد انجازات الثورات التي قلبت نظام الرأسمالية، هامش فتح آفاقاً مختلفة. ولا يمكن أيضاً نسبة هذا النقص إلى مجرد «انحراف نظري»، كما لو كانت الانحرافات ناتجة تطور فكري مستقل عن الظروف الموضوعية للمجتمع الذي تظهر فيه. وكل ما يمكن قوله في هذا الشأن، هو في رأينا، ان هناك حدوداً تاريخية لللينينية كنظريه ومارسة، شأنها في ذلك شأن اي فصل من فصول التاريخ. وإن كانت اللينينية قد قطعت فعلاً بعض النظريات والمهارات للأمية الثانية، وخاصة في مشكلة الاستعمار وال الحرب، إلا أنها لم تقطع بجانب مهم من «الوراثة» وخاصة في تقديرها الاقتصادي ولدور نمو قوى الانتاج. فكانت النتيجة أنها أبدعت في بعض الميادين، وخاصة فيما يتعلق بشؤون تنظيم الحزب والعلاقة بين الطبقة والدولة والحزب الطبيعي، من دون إدراك التائج البعيدة التي كانت ستترتب على هذا الابداع. وكذلك بالنسبة الى الماوية التي تقدمت بخطوة إضافية، فأدركـت حدود اللينينية في نظرتها الاقتصادية، ولكنـها عرفـت أيضاً حدودـها التـاريخـية، ولم تتجاوزـ اطـروحـاتـ اللـينـينـيةـ فيما يـخصـ العـلاقـةـ بـينـ المـجـتمـعـ والـدـولـةـ وـالـطـبـقـةـ وـالـحزـبـ، خـصـوصـاًـ وـانـ هـنـهـ النـظـريـاتـ السـوفـيـاتـيةـ تـبـلـورـتـ فـيـ اـطـارـ الأـمـيـةـ الثـالـثـةـ فـاـصـبـحـتـ وـرـاثـةـ مـشـرـكـةـ لـجـمـيعـ الـاحـزـابـ الـقـيـمـتـ فـيـ إـطـارـهاـ. وـقـدـ تـنـاـولـنـاـ هـذـاـ المـوـضـوعـ المـعـدـ فـيـ أـمـاـكـنـ أـخـرىـ لـاـ سـيـماـ فـيـ كـابـنـاـ عـنـ المـاوـيـةـ^(١)ـ. وـيـسـطـبـعـ الـقـارـىـءـ الـمـهـتمـ بـهـ الرـجـوعـ إـلـيـهاـ إـنـ لـزـمـ الـأـمـرـ.

(١) سمير لمين، الماوية والتحررية، ترجمة صلاح داغر (بيروت: دار الحداقة، ١٩٨٤).

ثانياً: طبيعة أزمة الاشتراكية الراهنة: أسبابها وظواهرها

١ - يدعو عصرنا بالتأكيد الى ضرورة القيام بنقد ذاتي على صعيد ما يمكن تسميه بـ**شالوت اليسار العالمي**، ويشمل الحركات العمالية والاشتراكية في الغرب المتقدم (الأحزاب الاشتراكية والشيوعية والنقابات العمالية وغيرها من المنظمات الشعبية والشورية) والقوى الاشتراكية في بلدان الشرق الاشتراكي، والأجنحة الاشتراكية والشعبية والجذرية لحركة التحرر الوطني في العالم الثالث.

ربما نضجت الظروف لتصفية الحسابات للتجارب النضالية من أجل الاشتراكية التي امتدت على قرن ونصف القرن في الغرب والشرق والجنوب. لقد انتجت الحركة العمالية في القرن التاسع عشر - وكانت هذه الحركة تقتصر وقتئذ على اوروبا الغربية - نظرة تطلعية اشتراكية للمستقبل المرغوب - أي هدف نضالها - كما انتجت اشكال تنظيم تناسب ظروف الكفاح من أجل إنجاز الغرض، ظاهرياً على الأقل. ثم انفجرت الحرب العالمية الأولى فضربت الاستراتيجيات الاصلاحية التدريجية التي كانت الحركة العمالية قد بلورتها في إطار الأمية الثانية. فالقت الشك على صلاحية هذه الاستراتيجيات ان لم تقض عليها. كما ان هزيمة المحاولات الثورية التي حدثت في أعقاب الحرب في ألمانيا واوروبا الوسطى قد اغلقت الباب أمام البديل الشوري لفترة، وبالنسبة الى اوروبا الغربية على الأقل. ثم ثبتت الأوضاع على هذا النطء، فتأكدت القطيعة في الغرب بين تيار اصلاحي تنازل تدريجياً عن أهداف المشروع الاشتراكي من جهة، وبين أحزاب الأمية الثالثة من جهة أخرى. إلا أن هذه الأحزاب الأخيرة ظلت أقلية عاجزة عن تحويل مجرى التاريخ.

هذا بينما فتحت الثورة الروسية الناجحة آفاقاً جديدة على ما بدا، وهي امكان الانتقال إلى الاشتراكية بدءاً من الحلقات الضعيفة في النظام الكلي، أي بالتحديد بدءاً من مناطق الأطراف الرأسالية المتخلفة. ووضعت الليبينية إطاراً نظرياً لهذا التطلع الجديد. ونقصد هنا بالتحديد اطروحات لينين حول الاستعمار وثورة التحرر الوطني، وإمكان تطويرها في اتجاه التحول الاشتراكي. وفي هذا السياق، انتجت الليبينية استراتيجيات وأشكال تنظيم ومهارات جديدة وجدت مكانها في التراث الماركسي. ثم أكدت التطورات اللاحقة فعالية هذه الاستراتيجيات، إذ قامت الثورة الكبيرة التالية الناجحة - ثورة الصين الشيوعية - بـالاعتماد على مبادئ الليبينية. على أن حدود الاشتراكية المحققة في الاتحاد السوفيتي - إن لم نقل عيوبها وعمازقها - قد ظهرت واضحة للجميع، خصوصاً بعد وفاة ستالين. فأثيرت تساؤلات هي في محلها عن طبيعة النظام الاجتماعي السوفيتي ومشاكله. إلا أن هذه التطورات - التي هزت الثقة في مفهوى

انجازات الاتحاد السوفيتي - لم تفرض اعادة نظر جوهرية في تراث الليبيّة . وذلك لسبب بسيط وهو ان النقد الماوي الموجه الى الاتحاد السوفيتي تبلور في الوقت نفسه . وكانت الماوية تنسب هذه التطورات السوفياتية الى مجرد «انحراف» عن مبانيه الليبية . فنادت الماوية «بالعودة» الى هذه المبادىء .

وفي الفترة نفسها التي ظهرت فيها حركة الماوية الناقدة للانحراف السوفيتي ، كانت حركة التحرر الوطني في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية في مرحلة مذها ، الأمر الذي أكد مرة أخرى فعالية النظرية الليبية الداعية الى إمكانية الانتقال الى الاشتراكية ، بدءاً من حلقات ضعيفة في النظام الرأسمالي العالمي . هكذا بدت الأمور على الأقل ، خصوصاً وان ثورتي الفيتNam وكوبا جاءتا تدعيمًا لهذا الادعاء .

أثرت هذه التطورات بدورها في الغرب ، فهنا - في هذا الغرب المستقر والثابت حيث لا يحدث شيء جديد جوهري في داخل المجتمع - انضم الكثير من أنصار الاشتراكية الى الماوية . فانحاز هؤلاء بحماس الى جانب الانتفاضة في «منطقة العواصف» واستمروا آمالهم في حركات تحرير العالم الثالث ، التي رأوا فيها فصلاً جديداً من الانتقال الاشتراكي . هكذا ساد في الغرب جو من «العالمثالثية» .

وتواصل التاريخ في مسيرته المتسوية والجهولة مسبقاً . ورحل ما ونلا رحيله قلب الخط وتخلّي عن عمارسات الثورة الثقافية وتصفيّة خط «الأربعة» . من جهة أخرى تلا الجزر مرحلة المد السابق لحركات التحرر الوطني . فانفضحت نظم العالم الثالث بعد ان نالت استقلالها ، وكشفت وجهها رأسياً سافراً لا يمت الى الاشتراكية بصلة في معظم الأحيان .

هكذا طرحت ، مرة أخرى ، تلك الأسئلة التي اعتبرت الليبية انها وجدت حلها . ومنها السؤالان الآتيان :

أ - أليس من الضروري ان تؤدي ثورة الصين - شأنها شأن الثورة الروسية - الى إعادة تكوين مجتمع يستحيل اعتباره اشتراكيأ ، او حتى في طريق الانتقال الى الاشتراكية؟

ب - أليست حركة التحرير في العالم الثالث مرحلة تتسمى الى الشورة البرجوازية ، فتفتح مجالاً للتوسيع الرأسمالي ، لا مرحلة تتسمى الى الثورة الاشتراكية العالمية؟

٢ - يسلو لي أن هناك إجابة - صريحة أو ضمنية - عن هذين السؤالين المرتبطين اخذلت في التبلور حديثاً ، وهي إجابة تبتعد عن التراث الليبي . ونقصد هنا بالتحديد

مجموعتين من الاطروحات قدمت حديثاً، أولاهما تخص طابع المجتمع السوفياتي والصيفي، وثانيتها تتعلق بالتوسيع الرأسمالي في العالم الثالث^(٢). وما في رأينا وجهان للنظر متكمالتان. ويمكن تلخيصها كالتالي:

أ - تعتبر تجارب بناء الاشتراكية في كل من الاتحاد السوفياتي والصين - حسب هذه الاطروحة - فشلاً من منظور التعلم إلى إلغاء الطبقات، وذلك منها كانت إنجازاتها من زوايا أخرى مثل التنمية الاقتصادية والاستقلال الوطني. فليست هذه التجارب - حسب هذه النظرة - إلا مراحل تراكم رأسمال ملحوظ، وهو تراكم يتغذى بالضرورة من استغلال جاهير الطبقة العاملة والفلاجين. وإذا كان كذلك، وجب إعادة النظر في تكيف الثورات التي فتحت المجال لهذا البناء. أليست هي مجرد أشكال للثورة البرجوازية؟ لا شك أن أشكال التراكم وسمات المجتمع السياسي لها هنا خصوصياتها. ولكن ليس في هذا الأمر جديد. فلا يوجد «نقط صحيح» للتنمية الرأسمالية بحيث ان خصوصيات البعض تعتبر «انحرافات» عن النمط «الحقيقي». ففي الواقع، هناك طرق متعددة لهذه التنمية هي ناتج الظروف الاجتماعية المحلية الخاصة. وبهذا المعنى، لا مانع من الاعتراف بخصوصيات الطريق الصيفي (للرأسمالية) مثلاً على أنه طريق مختلف عن الطريق السوفياتي (للرأسمالية أيضاً)، كما أن الطريق الفرنسي مختلف عن الانكليزي والأمريكي ... الخ. يضاف أن هؤلاء الذين يقدمون هذه الاطروحة، يذهبون عادة إلى أن الطريق الصيفي يشارك الطريق السوفياتي، وذلك منذ بدء الأول اي منذ عام ١٩٥٠، في كثير من السمات الأساسية.

ب - يعتبر ان ما اطلق عليه اسم «العالم الثالث»، نتيجة فقر اللغة، ليس إلا مجموعة متغيرة من التشكيلات الرأسمالية تحكم فيها احتياجات التراكم. علماً بأن التراكم يتم هنا على درجات غير متساوية، كما انه يتسم بخصوصيات توقف على الظروف المحلية الملموسة انعكاساً لظروف صراع الطبقات. بتعبير أدق، تنفي هذه النظرية وجود قاسم مشترك يقوم عليه التمييز بين التراكم في المراكز من جهة والتراكم في الأطراف من جهة أخرى. بل تدعى هذه النظرية ان التنمية الرأسمالية «أفضل» أو «أسوء». بل أيضاً لها جانبها التاريخي التقديمي، وهو تطوير قوى الانتاج.

رأينا هو ان هاتين الاطروحتين لا تتناولان ميدانين منفصلين، بل هما وجهان للواقع الأساسي نفسه وهو التوسيع الرأسمالي على صعيد عالمي، الذي تتضرر اليه هذه

(٢) المصدر نفسه، الفصل ٢. انظر أيضاً:

Charles Bettelheim, *Les Luttes de classes en URSS. 1930-1941* (Paris: [s. n.], 1982), and Bill Warren, *Imperialism: Pioneer of Capitalism* (London: NLB, 1980).

النظرية على أنه يمتد بالتدرج من الغرب - حيث نشأ - ليغزو حالياً الشرق والجنوب.

لا بد من مناقشة هذه الأطروحة، سواء اعتبرناها صحيحة أم خاطئة، إذ ان الاستنتاجات السياسية المترتبة عليها هي استنتاجات مهمة للغاية. فإذا كانت هذه الأطروحة صحيحة لوجب الاستنتاج منها، إما ان الاشتراكية - بمعنى إلغاء الطبقات - ليست في جدول أعمال التاريخ الحالي (لأن التراكم الرأسمالي السابق والضروري لم يكتمل بعد) وإما ان الكفاح من أجل الاشتراكية - في فرضية رفض نظرية ضرورة شرط ا تمام التراكم السابق - ينبغي ان يقوم على استراتيجيات تختلف عن تلك التي ابعت منذ عام ١٩١٧.

وتفتح هذه الملاحظة باب العودة الى مناقشات قديمة هي الآتية: إصلاحات ام ثورة؟ بناء الاشتراكية في بلد ما على حدة، ام اشتراكية عالمية؟ فإذا كان الدور التاريخي للتنمية الرأسمالية لقوى الانتاج لا يزال قائماً، وبالتالي إذا كانت الاشتراكية ليست في جدول الأعمال، اليست الإصلاحات من دون بديل حقيقي؟ اليس الاصلاحية هي الوسيلة الوحيدة في أيدي القوى الشعبية لخدمة مصالحها؟ اليس البديل النظري، اي انجاز «الثورة العالمية»، طويأوها وقائماً على آمال رغبوية لا أساس لها في واقع الأوضاع؟

نحن لا نعتقد بصحة هذه الأطروحات. إلا إننا لن نترسل هنا في عرض أطروحاتنا المضادة في هذا الصدد، أي فيما يخص سمات التوسيع الرأسمالي غير المتكافئ، على صعيد عالمي، وبالتالي الظروف التي تحبط الانتقال الى الاشتراكية، كما تخص الأزمة الراهنة للاشتراكية. فهي اطروحات سبق عرضها بالتفصيل في كتابات أخرى يمكن الرجوع اليها. فلا أرى حاجة الى إضافة جديدة في هذا المضمار، سواء أكان من منظور البعد التاريخي لتحليلنا (ونقصد هنا العلاقة بين هياكل الطبقات المحلية وبين المنظومة العالمية) ام كان من منظور اسسه النظرية (ونقصد هنا فهمنا للهاركسيه وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين البنيان التحتي والبنيان الفوقي .. الخ). وكذلك فإن تحليلنا الخاص بالعلاقات شمال / جنوب في الأزمة الراهنة، يجد مكانه في هذا الإطار العام. فلن نرجع هنا إذا إلى هذا العرض الشامل للمشكلة، بل سنكتفي بمناقشة الأطروحات المضادة المشار إليها أعلاه.

٣ - إن التساؤل السياسي الجوهرى - بيت القصيد في الموضوع - هو الآتي: تفرض أطروحة امكانية بناء الاشتراكية، قبل كون الرأسمالية قد أكملت دورها التاريخي في إغاء قوى الانتاج وبلورة المجتمع - انه من الممكن تحقيق إلغاء قوى الانتاج ودفع العلاقات الاجتماعية في اتجاه اشتراكي في آن واحد. والمقصود بدفع العلاقات الاجتماعية في

اتجاه الاشتراكية تطور اجتماعي تدريجي يتم بالسلسلات الآتية: (أ) انه تطور يزيل تدريجياً التفاوت الاجتماعي وخصوصاً بين الريف/ الحضر وبين العمل اليدوي والعمل الذهني وبين الأمر والملامور... الخ. (ب) انه تطور يعطي فرصة متزايدة لميئنة العاملين المباشرة والحقيقة على إثناء قوى الانتاج وأشكال نظم العمل والحياة... الخ. (ج) انه تطور يقوم على توسيع ممارسات الديمقراطية السياسية الحقيقة المتقدمة عن أشكال الديمقراطية البرجوازية المحدودة بسبب انعدام بعدها الاجتماعي.

إن رأينا هو ان احتفال تطور مثل هذا، إنما هو ممكن وليس طوباوياً: ولكن له شروط قاسية. ومن بين هذه الشروط شرط جانبي مهم، ولو أنه ظرف، وهو «فك الروابط» بالنسبة إلى النظام العالمي (وهذا طبعاً بالمعنى الذي نعطيه لهذا المفهوم). وإذا كان ذلك صحيحاً، فإن هذه القضية لازمة هي الآتية:

إن التنمية الرأسمالية لا تستطيع ان ترفع شأن البلدان المتخلفة لدرجة الحاقها بأوضاع البلدان الرأسمالية المتقدمة - في الأفاق المنظورة على الأقل - فتصبح «متهملة» لها (ولو ان هذا التهميل نسي طبعاً، فنقصد هنا «متهمل»، كما ان المجتمع الفرنسي الحالي مثلاً مماثل للمجتمع الألماني أو الأمريكي). فإذا كان طريق التنمية الرأسمالية من خلال الانخراط في التوسيع الرأسمالي العالمي مسلوداً بهذا المعنى، فلا بد من التوجّه في اتجاه «آخر» (المطلوب طبعاً تحديد مضمونه) يفرض نفسه على انه «ضرورة تاريخية موضوعية».

٤ - هناك إذاً اطروحتان متكمالتان: إحداهما ان المجتمع السوفياتي (وكذلك الصيني) ليس اشتراكياً، بل ليس في سبيل التقدم الاشتراكي. وثانية، ان التحرر الوطني في العالم الثالث لا يفتح إلا مجالاً لتعقّل الانخراط في التوسيع الرأسمالي العالمي.

وتعتبر هذه الاطروحة ان النظم التي تدعي أنها اشتراكية ليست كذلك، إذ لا تستجيب لمعايير الاشتراكية. وبالتالي فان ايديولوجيا الليبرالية والماوية ليست ما تدعي أنها عليه، فهي شكل خاص لايديولوجيا التراكم الرأسمالي. ويتربّ على ذلك أنها قابلة بدورها للنقد الماركسي للايديولوجيا. فلا بد من رفض اخذها على ما تدعي أنها عليه، بل يجب كشف ماهيتها الحقيقة.

كما ان هذه الاطروحة تؤكد واقع التوسيع الرأسمالي على صعيد عالمي، ترى في تنمية العالم الثالث مجرد تعقّل انخراطه في هذا التوسيع. بل تذهب هذه الاطروحة الى ان التوسيع يمحو - ولو تدريجياً - التضاد بين المركز والأطراف. فهو توسيع يفتح آفاق التجانس على أساس تعميم علاقات الانتاج الرأسمالية القائمة على قوى انتاجية

متقدمة. وإذا كانت هذه الأفاق بعيدة بالنسبة إلى البعض، فهناك احتمال وارد لتكرار ثورات من الطراز الروسي / الصيني. على أن نظرة الأطروحة المعتبرة هي أن هذه الثورات المقبلة لن تؤدي بدورها إلى نتائج مختلفة عن تلك التتابع التي أذلت إليها التجربتان السوفياتية والصينية. فلن تفتح هذه الثورات إلا مجالاً للتراكم الرأسالي في شكله الخاص.

ومن الواضح أن هذه الأطروحة المزدوجة هي أطروحة متشائمة، بمعنى أنها تعتبر بناء الاشتراكية خارج جدول الاعمال المنظور. وليس هذه السمة - ونقصد تشاومها - في ذاتها دليلاً على صحتها أو خطئها. وكذلك فإن هذه الأطروحة في ذاتها ليست متناقضة مع مبادئ الماركسية الأساسية، أو على الأقل مع هذا التأويل للماركسية الذي لا يقبل الليبينية والماوية. وفي هذا الإطار، يعتبر أن الاشتراكية احتمال وارد فقط بعد أن تكون الرأسمالية أكملت دورها التاريخي. ذلك أن القوى الاجتماعية الوحيدة التي تستطيع أن تدفع المجتمع نحو الاشتراكية هي الطبقة العاملة. وبالتالي وجب الانتظار حتى إكمال عملية بلورة المجتمع، الأمر الذي يتم من خلال التراكم الرأسالي. فالاشتراكية غير واردة في جدول التحويلات الممكنة في البلدان المتخلفة حيث لا تمثل الطبقة العاملة قوى اجتماعية أساسية. والاستثناء هو في فرضية قيام الطبقة العاملة المتقدمة في الغرب بثورة اشتراكية قبل إقام هذه البلورة على نطاق العالم بأجمعه. ففي هذه الظروف، يستطيع المجتمع الاشتراكي المتقدم أن يساعد المتخلف على تخطي العقبات التي تقف في سبيل تعجيل تقدمه.

وهناك نموذج لهذه النظرية فيما أطلق بيري اندرسون عليه اسم «الماركسية الغربية»^(٣)، التي يعترف المؤرخ الانكليزي المذكور بأنها نظرة «متشائمة»، ناتجة «فشل» محاولات الاشتراكية «المحققة». وبما أنه ليس هذه «الماركسية الغربية»، أي تأثير حقيقي في الطبقة العاملة الغربية - الأمر الذي يعترف اندرسون به - فإن هذه الأطروحة صارت نظرية «اكاديمية»، بحثة أي «نظريّة من دون ممارسة».

٥ - طبعاً، يستمر التاريخ في مسيرته، إلى أن تحدث تلك التطورات المتطرفة. فتواجه الشعوب الأوضاع الملمسة التي تفرضها التنمية الرأسالية. فلعل هذه الشعوب - أو بعضها - لا تقبل تلك الأوضاع، فلا تتنتظر إلى أن «تستكمل» الرأسمالية دورها التاريخي لشور ضدها. فإذا أخذنا بالذهب الذي يفهم الماركسية على أنها نظرية تعتبر «الاشراكية» هدفاً مستحيلاً حالياً، فلا عجب في أن الكثير من يعلمون من أجل «تغير الأشياء» سيبعدون عن هذه النظرية التي لا تفيد في شيء! هكذا ازدهرت في

Perry Anderson, *Considerations on Western Marxism* (London: NLB, 1976).

(٣)

الظروف الراهنة تيارات ايديولوجية تبحث عن حلول للمشاكل الحقيقة، بعيداً عن مبادئ اللينينية والماوية، بل بعيداً عن الماركسية عموماً.

ففي الغرب المقدم، ليست هذه التيارات مثلاً فقط في صفوف اليمين التقليدي والجديد، بل هي أيضاً القوة المحركة لتيار الاصلاحية الصحيحة، وكذلك بعض الحركات الجديدة مثل حركة «الحضر». فتعتمد الاصلاحية الصحيحة على فكرة عدم وجود اسلوب آخر في الغرب للتأثير في واقع المجتمع في إطار احترام الممارسات الديمقراطية السائدة. وكذلك فإن كثيراً من الحركات الجديدة (مثل الحضر والحركة النسائية وحركات الشباب التي ترمي إلى «تغيير مجرب الحياة» كما يقال) تبحث عن نظريات وأساليب للعمل بعيداً عن التراث الماركسي الذي يبدو لها متجمداً.

وفي الشرق «الاشتراكي»، صارت الأمور صعبة بالنسبة إلى التراث الماركسي نتيجة الطابع «ال الرسمي» للأيديولوجيا الماركسية، بل واشراكها بممارسات تدعوا إلى التساؤل، وهو أقل ما يمكن أن يقال عنها. هكذا ثار الشعب البولوني مثلأً تحت راية الوطن والدين.

وفي الجنوب، وفي كثير من الأحيان، اندمجت الماركسية في واقع الوعي السياسي الطبيعي مع قضايا التحرر الوطني، وبالتالي تأثرت الماركسية مع غيرها من الصيغ التحريرية من خيبة آمال الشعوب بعد نيل الاستقلال الوطني. وتعاني من هذه الأوضاع جميع الحركات التي اشتراك في الكفاح الوطني بما فيها التيارات التي استلهمت الماركسية. هكذا ازدهرت هنا أيضاً تيارات تلجم على إحياء ايديولوجيات شعبوية مختلفة، ارتدت في بعض الأحيان شكل الصحوة الدينية. وعلى سبيل المثال: ثورة شعب ايران ضد الشاه تحت راية الدين. وينبغي النظر في هذه الأوضاع الجديدة وأسبابها وألياتها وتناقضاتها. فلا يصح على الإطلاق اعتبار هذه التيارات الجديدة على أنه «لا مصير لها» أو على أنها «رجعية بحثة». فهي - على عكس هذه الأقوال - تتسمى موضوعياً إلى مجموعة القوى التي ت يريد «التغيير». ويدعو التوافع اللازم إلى علم احتقارها، بل إلى عمل حساب للانتقادات التي توجهها للماركسيه وللممارسات الحركات الماركسيه. ولا شك اننا مستعلم جميعاً الكثير من سباع هذه الانتقادات. وهذه الحركات طرحت - في بعض الأحيان - مشاكل جديدة لم تأخذها الماركسية المجملة في الحسبان. على أن تأويتنا للماركسيه لا يمنع استيعاب هذه الاشكاليات الجديدة، بل يدعو إلى جعلها عنصراً عضوياً للجسم الماركسي. ونقصد هنا - على سبيل المثال - ما انتهجه الحركة النسائية من أفكار تحريرية أساسية.

وفي رأينا ان هذه النضالات الشعبية لم تفتح مجالاً جديداً يدعوا إلى التفاؤل في

قدرها على الأمور - إلى الأدنى على الأقل - فلم تنتج مفاهيم فعالة، سواء أكان من أجل تحليل الواقع الاجتماعي أم من أجل رسم استراتيجية للعمل. فلا أرى أن الحركة الشعبية في بولونيا المعتمدة على الوطن والدين، ولا الحركة الإسلامية في اتجاهاتها الغالية، ولا حركات الدفاع عن البيئة، ولا الحركات الثقافية التزعة المعادية للنظام الرأسمالي للحياة، ولا الاصلاحية العمالية، قد أتت بجديد يدعوا إلى استحداث منظومة مفاهيم المادية التاريخية.

وليس هذا القول الأخير تعبيراً عن حنين للعودة إلى نوع من «السلفية الماركسية» على الأطلاق. ولا شك قطعاً أن التأويل السلفي موجود في الماركسية. سواء أكان ذلك في شكلها الرسمي المتجمد في الشرق، أم كان في شكل تلك الماركسية الغربية التي أشرنا إليها سابقاً. إلا أن الماركسية لا تعلم «النصوص المقدسة». فليست الليبينية أو الماوية تأويلات مقدسة نهائية لا تخضع هي الأخرى للنقد والتخطي. إلا أنها لا نرى - إلى الآن - منظومة مفاهيم اجتماعية تفسيرية أكمل وأقوى من تلك المنظومة التي انتهت المادية التاريخية، إذا اعتبرت هذه الأخيرة على أنها منهج للبحث المتواصل، وليس بمجموعة توصل «الاسلاف» إليها فأصبحت مغلقة. فالمنهج الماركي إذا إنما هو منهج ينفتح على استيعاب عناصر جديدة. هذا هو الشرط الضروري لستمر الماركسية وسيلة فهم واقع العالم، وعملاً واعياً من أجل تغييره.

فلا بد إذاً من مكافحة جميع إشكال التأويل السلفي المحمد للماركسية. ففي التاريخ الحقيقي، لا تتعارض قوى «اشتراكية صحيحة» (أي الماركسية) من جهة، وقوى الرأسمالية التي تشمل في هذه النظرة جميع التيارات الشعبية والاشتراكية غير الماركسية من الجهة الأخرى. الواقع أن هناك - في التاريخ الحقيقي - نزعتين متعارضتين غير هاتين المذكورتين: إحداهما تدفع في اتجاه غزو قوى الاشتراكية والأخرى تدفع في اتجاه استيعاب الميول التقديمة من خلال تكيف التوسيع الرأسمالي لها. ويعمل كل من هاتين النزعتين في إطار جميع الحركات الشعبية. فتعكس في جميع الصيغ النظرية، سواء أكانت حركات شعبية أم اشتراكية، طبيعة أم ماركية أم اصلاحية.

٦ - وسوف ننظر إذاً في المشاكل المطروحة من واقع التاريخ، من منظور غير «سلفي». وفي رأينا يمكن تلخيص هذه المشاكل في التساؤلات الثلاثة الآتية:

- لماذا لم يُطرح التحول الاشتراكي بعد في جلول العمل في الغرب المتقدم؟ وذلك على الرغم من قدم جذور الايديولوجيا الاشتراكية في المجتمع الأوروبي، وعلى الرغم من قوة الحركة العمالية فيه.

- ما هي طبيعة التطورات التي حدثت في الاتحاد السوفيتي وأسبابها، وما

علاقتها بالهدف الاشتراكي الذي حرك البلشفيك؟ وain تسير الصين بعد وفاة ماو؟
- لماذا لم تنتج ثورة الشعوب المضطهدة للعالم الثالث حتى الآن، إلا نتائج
محدودة أدت إلى خيبة أمل؟

إن هذه الأسئلة مرتبطة بعضها ببعض، وتترفرغ عن السؤالين الجوهريين
المطروحين وهما: هل من الممكن بناء الاشتراكية بدءاً من وراثة متخلفة، وما هي
مشاكل هذا البناء؟ اتستطيع الرأسمالية ان تحل مشكلة التخلف؟

و قبل ان اتقدم في الإجابة عن هذين السؤالين، أود ان أقول إن إجابتي لن تقوم
على تحليل نظري مجرد. وذلك لأن التحليل المجرد لا يسمح هنا بتقديم اي اجابة.
فعل هذا الأساس، منها كانت الإجابة ستظهر كأنها «لا تقبل الإنكار». فيذهب
البعض - على سبيل المثال - إلى أن إشراك الحاجة الموضوعية إلى إغاء قوى الانتاج من
جهة، والدفع نحو مجتمع لاطبقي من الجهة الأخرى، إنما هو أمر مستحيل من ذاته،
لأن شروط الاشتراكية لن تكون ناضجة إلا بعد ان تكمل الرأسمالية دورها التاريخي،
وهو إغاء قوى الانتاج وتعيم علاقات الاستغلال الرأسمالي (أي تلك العلاقة بين
رأس المال المهيمن وبين العمل الأجير). فلنلتقط هنا النظر الى الحرف «لأن» الذي
يربط النتيجة بالسبب المزعوم. فيصبح من الواقع ان هذا القول لا يعود كونه مجرد
مصادر على المطلوب. فالسبب المزعوم تكرار للتبيبة بصيغة أخرى. على أن هذه
الفكرة تكمن - في آخر الأمر - في تحليل بتلهيم مثلاً عن الاتحاد السوفيatic، وتحليل بل
وارن عن التوسيع الرأسمالي في العالم الثالث. فحسب هذه النظرية لا توافر الشروط
الموضوعية الالزامية لامكان اقامة الاشتراكية إلا في الغرب الرأسمالي المتقدم من جهة،
وفي أوروبا الشرقية الحديثة من الجهة الأخرى، حيث تعمم العمل الأجير، بينما لم
توافر هذه الشروط في الصين أو في العالم الثالث أو في روسيا حين تمت الثورة. إن
هذا الموقف من الحركة الماركسية التقليدية (ويمثل التيار التروتسكي احد روافد هذه
النظرية) إنما هو قديم، وينبع من فكرة ان تحقيق الاشتراكية يتوقف على الطبقة
العاملة (الموجودة فعلاً في الغرب المتقدم وفي الاتحاد السوفيatic حالياً) وحدها فقط.
أليس هذا الادعاء غير واقعي، إذ ان الطبقة العاملة المتقدمة بالذات لا تطرح لنفسها
هدف المجتمع الاطبقي؟

ويعلم الجميع ان هناك تفسيراً شائعاً لهذا الأمر، وهو «خيانة» قيادات الطبقة
العاملة. إلا ان هذا التفسير البسيط لا يجدي: ما معنى صراع الطبقات، إذا كان من
الممكن ان تسلب «الخيانة» المتكررة نتائج هذا الصراع، وذلك منذ قرن ونصف
القرن؟

فلا بد من البحث عن تفسير آخر لهذه الأمور. وبادئ الأمر، لعله كان من المفيد إبداء بعض الملاحظات التي تكيف الأحكام:

أ - فيما يخص الغرب: لقد انتجت فعلاً الطبقة العاملة الغربية الحركة الاشتراكية الحديثة. فهي التي انتجت الحركات الاشتراكية الطوباوية في أوائل القرن السابق، ثم حركة الشارترزم الانكليزية في منتصف القرن، ثم كومونة باريس عام ١٨٧١، ثم الاممية الثانية، فالثالثة التي تأثرت الى حد بالغ بالذهب الماركسي. فالسؤال هو إذاً الآتي: لماذا لم تنتج هذه القوى والحركات نتائج فرضت التحويل الاشتراكي في المجتمع الغربي؟ كان ماركس نفسه قد تقدم باقتراح في هذا الشأن فربط فشل الطبقة العاملة الانكليزية بانحيازها الشوفيني في مسألة ايرلندا. وابدى ماركس في هذه المناسبة ملاحظة يقوله المشهور ان «الشعب الذي يضطهد شعباً آخر لا يمكن أن يتحرر». أكان ماركس خطئاً في ذلك؟ وكذلك نسب لينين «المراجعة الاصلاحية» للأمية الثانية الى ظاهرة الاستعمار واضطهاد الشعوب المغلوبة. أكان لينين خطئاً؟ كلا.

ورأينا هو ان ماركس وللينين لم يتقدما بالقدر المطلوب في هذا الاتجاه الصحيح. فلم يذهب ماركس إلى أن الطابع غير المتكافئ للتوزع الرأسمالي يرجع الى نشأة هذا النظام، وليس ظاهرة حديثة. أليس هذا الواقع في نهاية الأمر هو السبب في نكوص التطلع الاشتراكي في المراكز المتقدمة؟ فالقول بأن ظاهرة الاستعمار غذّت فساد «الرأسمالية العالمية» (وهذا هو تفسير لينين للأمر) إنما هو قول يستحلل الاتهام به. وذلك لأن عدم التكافؤ يخلق في المراكز طبقات وفئات غير بروليتارية (الطبقات الوسطى الجديدة) وهي قوى معادية للاشتراكية أصلاً، إذ لها مصلحة في استمرار الوضع العالمي غير المتكافئ. ثم يخلق ظروفاً تسمح بانخراط كفاح الطبقة العاملة في إطار «الاجماع الوطني»، فيصنع حدوداً لصراع الطبقات. فالدولة الوطنية هنا، هي في الوقت نفسه إطار لصراع الطبقات ولاتفاقها على أساس «المصلحة الوطنية المشتركة». أي يعني ذلك أن الميل الى الاشتراكية قضي عليه نهائياً في المجتمعات الغربية؟ ليس رأينا بهذه البساطة.

إلا ان تتجاهل الواقع المشار اليه - أي نفي حقيقة الواقع الوطني - لا يصح. فلا يجدني تكرار عموميات دعائية عن «الطبقة العاملة».

ب - فيما يخص الشرق الأوروبي الاشتراكي: هل يمكن إنكار أن هناك نفوذاً اشتراكياً حقيقياً، ولو جزئياً، يلعب دوراً في هذه المجتمعات؟ أيمصح إنكار البعد الاشتراكي في تطلعات انجازات البلشفيك والطبقة العاملة الروسية التي انضمت الى صفوف حزب لينين؟ وكذلك بالنسبة الى انجازات الأحزاب الشيوعية في يوغوسلافيا

والبانيا خلال وبعد الحرب العالمية الثانية. علىَّ بأن هذه الأحزاب ربطت نفسها التحرري بأهداف اجتماعية ذات مغزى اشتراكي واضح، وإنها كسبت الجماهير الواسعة على هذا الأساس. حتى بالنسبة للبلدان التي حررها الجيش السوفيتي من الاحتلال النازي، والتي اتجهت نحو الاشتراكية نتيجة لهذا العامل الخارجي - إلى حد كبير على الأقل - إلا توجد في مجتمعاتها الحالية «ميل اشتراكي» على الأقل؟ لا شك أن هذه الميول في هذه الظروف اختلطت مع ميل آخر، بعضها برجوازية الطابع وببعضها وطنية. ولا نعتبر هذه الأخيرة على أنها سلبية بالضرورة. فلعل التحرر من الميئنة السوفياتية أصبح الآن شرطاً للسير إلى الأمام في اتجاه اشتراكي. أليس هذا الخلط، وفي هذه الظروف، أمراً طبيعياً؟ فهناك - على سبيل المثال - نزعة قوية في يوغوسلافيا نحو الادارة العمالية الذاتية في أماكن العمل، ونزعة استقلالية وطنية قوية في البانيا، ونزعة ديمقراطية وشعبية في بولونيا... الخ. أليس هذه النزعات أبعاد اشتراكية؟ إن انكار هذه الأبعاد يؤدي في رأينا إلى تضاد مجرد وعقيم بين «ميل صاف للاشتراكية» وبين «الإيديولوجيا الرأسمالية». وهذا التضاد المجرد لا يجدي. فمثلاً من الواضح بالنسبة إلى البانيا أن فرضية اندماجها في النظام العالمي كانت - لو حدثت - قد ساعدت على تقوية مركز البرجوازية المحلية. ففرضية الاندماج أدت - في ظروف البانيا - إلى هجرة نصف سكانها إلى مصانع أوروبا، وتحويل النصف الثاني إلى خدميين للسياح المصطافين على شواطئ البحر! ولا شك أن خيار نصف الأوتاركية الراهنة - منها كانت نتائج هذا الخيار وحلوه - هو أسلم خيار من منظور طوويل الأجل يحفظ امكانية تطور مستقبلي اشتراكي.

فالحقيقة، هي أن برجوازيات العالم الثالث اختارت جميعاً الاندماج في العالم الرأسمالي وليس ذلك الروابط. فهي ترى في هذا الانخراط ضماناً لمصلحتها.

ج - فيما يخص الجنوب: لم يمنع عدم تقدم التعلم الاشتراكي في الغرب، تقدمه في العالم الثالث. فلا يصح اطلاقاً اعتبار إنجازات الثورة في الصين وفيتنام على أنها مجرد إنجازات ثورة فلاحية وطنية من دون بعد اشتراكي. فالسؤال يظل قائماً: أليس التوسيع غير التكافء للرأسمالية قد خلق فعلًا احتمالاً (لا نقول أكثر من مجرد احتمال) يعمل في مصلحة أبناء القوى الاشتراكية بدءاً من الحلقات الضعيفة في النظام الكلي؟ ما هي شروط تحقيق هذا الاحتمال؟ وما هي حدود الممكن في هذا الاتجاه؟

ونرى أن أصحاب الإجابات المجردة والسلبية الذين يقولون إن الاشتراكية مستحيلة قبل أن تكمل الرأسمالية دورها التاريخي (بعد قرنين مثلاً)، يعتمدون على أطروحة تدعى أن «أبناء قوى الانتاج يفرض خصوع المجتمع لمقتضيات قانون القيمة». ثم

يكتفون بهذا القول العام والمجرد. فلا يفسرون كيف يفرض قانون القيمة نفسه، وما هي آلياته وتكيفاته في الواقع الملموس؟ فينظرون إلى هذا القانون كما لو كان تعبيراً عن «قوة طبيعية» - إن لم تكن قوة فوق الطبيعة! - تعمل هنا وهناك بالأسلوب نفسه، وتؤدي إلى التأثير نفسها. فلا يجحب هذا الطرح عن الأسئلة الحقيقة، وهي: ما هي تلك الآليات الملموسة التي تعبّر «القيمة» عن نفسها من خلاتها؟ فقد كتب أكثر من مرة في هذا الصدد أن «قانون القيمة يحكم واقع المجتمع السوفياتي (والصيني)» من دون تحديد كيف يتم ذلك. فيظل السؤال قائماً: هل قانون القيمة هنا هو القانون نفسه الذي يتحكم مثلاً في مجتمع الولايات المتحدة؟ هل هو هذا القانون نفسه الذي يحدد أجراً العمل في الاتحاد السوفياتي والصين، ودخل الفرد في «الكولخوز» والكومونة الصينية، وسعر القمح والأرز والصلب، وسعر الخبز والجرار؟

ونحن لسنا هنا في صدد العودة إلى هذا النقاش الأساس حول القيمة وقانون القيمة. فلهذه المشكلة أوجه مختلفة لا بد من التمييز بينها. فهناك نقاش حول مبدأ استمرار أو عدم استمرار فعل القيمة في المجتمع الاشتراكي، وهو موضع سبق ان تناولناه في الجزء الأول من الدراسة. وهناك نقاش آخر حول مضمون القيمة وألياتها في الظروف الملموسة للاتحاد السوفياتي والصين. وهناك نقاش ثالث حول آليات قانون القيمة على صعيد النظام الرأسمالي العالمي.

وفيما يخص التساؤل الثاني - حول آليات القيمة في الواقع السوفياتي والصيني - أود هنا فقط أن أبدي الرأي الذي استرسلت في عرضه في مكان آخر. فأطر و حتى هنا، هي أن لقانون القيمة الذي يحكم فعلًا مجتمعات «الاشتراكية المحققة» مضموناً مختلفاً عما هو عليه في النظام الرأسالي. فالقيمة في النظام الرأسالي تعبر عن ظواهر اجتماعية خاصة بهذا النظام، وهي انقسام المجتمع بين رأس مال مهيمن وعمل أجير من جهة، وتفتت رأس المال إلى رؤوس أموال فردية متنافسة من الجهة الأخرى. أما القيمة في مرحلة الانتقال الاشتراكي فهي مبدئياً تعبر عن تحالف اجتماعي شعبي واسع. على أن هذا التحالف معرض لتأثير ضغوط الطبقة الحاكمة الجديدة، على أساس هذه الطبقة - التي لا تميز عن الدولة - لا تعتمد على المنافسة الداخلية كأسلوب أساس لادارة الاقتصاد. واستنتاج من هذا التحليل، ان قانون القيمة الذي يحكم أمور الاقتصاد في الاتحاد السوفياتي وفي الصين، مختلف عن قانون القيمة الذي يعمل في إطار الرأسمالية العالمية. هذا هو معنى «فك الروابط» بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي والصين.

أما فيما يخص التساؤل الثالث - حول آليات القيمة في النظام الرأسالي العالمي - فاطروحتنا هي أن الشكل نفسه لقانون القيمة يحكم هنا جميع تشكيلات النظام العالمي

المقدمة والمتخلفة. وقد استتجنا من هذا التحليل نتائج تبدو لنا أساسية، وهي الآتية: أولاً، ان توحيد فعل قانون القيمة هنا هو الظاهر الكامنة وراء عدم التكافؤ في التبادل. وثانياً، ان هذا التوحيد في قيم السلع - التي تكتسب عندها طابعاً عالمياً - يفترض توحيد قيمة قوة العمل على نطاق عالمي، علماً بأن اسعار قوة العمل (أي الأجور) تختلف بين المراكز والأطراف. وثالثاً، ان هذا الطابع العالمي للقيمة الرأسمالية يلعب دوراً أساسياً في إعادة توليد عدم التكافؤ بين المراكز والأطراف واستمراره. فكانت هذه النتائج التي توصلنا إليها هي التي دفعتنا إلى تقديم اقتراح بضرورة «فك الروابط» بالنسبة إلى مجتمعات الأطراف، على أن هذه العملية شرط لا مفر منه من أجل إنعام التحرير والقضاء على التخلف.

وليست هذه الأطروحة التي خصناها هي الأطروحة الشائعة في الماركسية الدارجة. بل كما سبق قولنا فإن هؤلاء الذين يتحدثون عن تحكم قانون القيمة في المجتمع السوفيتي والصيني، يطرحون صيغة عامة كأن الشكل نفسه لقانون القيمة يتحكم الرأسمالية العالمية والمجتمعات الاشتراكية. والغريب فعلاً أن معظم هؤلاء ينكرون - في الوقت نفسه - أن قانون القيمة في النظام الرأسمالي نفسه يعمل باسلوب موحد! أن قانون القيمة يحد قيم السلع وقيمة قوة العمل معاً. فالقول بأن فعل القيمة موحد يعني أن للسلع ولقوى العمل القيم نفسها في مختلف أجزاء النظام، ولو اختلفت اسعارها. ان توحيد فعل قانون القيمة على صعيد النظام الرأسمالي العالمي، إنما هو مجرد تعبير آخر مرادف للاعتراف «بالطابع العالمي» للرأسمالية. فالغريب فعلاً أن البعض يعترف بهذا الطابع، وفي الوقت نفسه يدعى أن قانون القيمة يعمل في إطار «وطني» فقط! فهؤلاء يقولون بأن هناك فرقاً بين قيمة العمل (وليس فقط بين اسعارها) في المراكز والأطراف، لأن منظومة القيم تعبر عن الظروف المحلية لصراع الطبقات. وبذلك ينكرون توحيد القيمة على نطاق النظام الرأسمالي الكلي.

إن هذا التناقض - أي اعتبار القيمة عالمية الطابع فيها يخص موضوع المجتمعات الاشتراكية المزعومة، واعتبارها محلية الطابع فيها يخص موضوع عدم التكافؤ في النظام الرأسمالي العالمي - يؤدي إلى استنتاج غاية في الغرابة، وهو أن الطبقات الحاكمة في الاتحاد السوفيتي والصين تتمتع بدرجة من الاستقلالية إزاء النظام العالمي تقلّ عن درجة استقلال برجوازيات العالم الثالث! وهو طبعاً عكس الحقيقة على طول الخط!

وخلصة القول إن الحديث مجرد حول القيمة يسمح بأي استنتاج كان: امكانية الاشتراكية أو استحالتها!

فالجواب عن الأسئلة المطروحة يتطلب النظر في تجارب الاشتراكية المحققة من

منظور ملموس. فينبعي البحث في كيف ثُمَّت هذه النظم قوى الانتاج، وكيف تناولت موضوع العلاقات الطبقية، وكيف عالجت علاقتها بالنظام الرأسمالي العالمي؟ وذلك بأسلوب ملموس وعفيف. وكذلك لا بد من النظر في مشكلة كيفية تناول القوى الشعبية والاشراكية موضوع العلاقة بين التحرر الوطني وبين التغيير الاجتماعي في العالم الثالث من منظور ملموس.

ثالثاً: طبيعة نظم الاشتراكية المحققة^(٥)

١ - لا ريب ان الرأي الغالب ينظر الى مجتمعات الاتحاد السوفيatic والصين والدول الشيوعية الأخرى على انها تشارك في أهم سماتها، سواء أكانت هذه المجتمعات تعتبر اشتراكية «صحيحة» أم «منحرفة» أم غير اشتراكية اصلاً.. ولعله يمكن «تلخيص» هذه السمات المشتركة المزعومة في النقاط الثلاث الآتية: الوظيفة القيادية للحزب، هيمنة الدولة في المجال الاقتصادي وإحلال اشكال ملكية الدولة والجمعيات التعاونية محل الملكية الخاصة لأهم وسائل الانتاج، والتخطيط الاقتصادي المركزي. ان هذا التلخيص يبدو لي شكلياً، فهذه السمات في الواقع مشتركة بين جميع التجارب الاشتراكية التي استلهمت الماركسية. وينبغي نقاش هذه السمات والكشف عنها يمكن وراءها من حقيقة وأشكال وأنماط وعها تقصّر هذه السمات عن التعبير عنه، وذلك لأن بين الظروف التاريخية للتجاربتين الاشتراكيتين السوفياتية والصينية أوجهًا للتشابه وأوجهًا للاختلاف.

وأرى، في هذا الصدد، ان الفرق الأساسي بين التجاربتين اغا هو في المضمون الظبي للحركة الاجتماعية التي احاطت بثورة ١٩١٧ من جهة، والثورة الصينية من الجهة الأخرى. وأقصد هنا المضمون الظبي الحقيقي للحزب الشيوعي القيادي نفسه قبل الثورة وفي أثنائها، وكذلك مضمون التحالف الشعبي الذي اعتمد هذا الحزب عليه وحركه.

لقد نشأ الحزب البلشفى في روسيا القيصرية في أواخر القرن الماضي في أوساط الانتلجنسيَا المثقفة الثورية (التي خرج منها معظم الزعماء التاريخيين لثورة ١٩١٧)، ثم نجح في كسب الطبقة العاملة الصناعية منذ ثورة عام ١٩٠٥. ولكن لم يكن لهذا الحزب جذور في الريف الذي كان لا يزال يضم الغالبية الكبرى من السكان. فكان الحزب الاشتراكي الشورى هو القوة الثورية المسيطرة على الريف. وانعكست هذه الأوضاع في صفو سوفيات عام ١٩١٧. أغلبية بلشفية في الحضر، وأغلبية اشتراكية

(٥) نشر هذا الجزء في: المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٧ (آذار / مارس ١٩٨٧)، ص ٥٥ - ٧٥.

ثورية في الريف. إلا أن التاريخ «الرسمي» الذي كتب فيها بعد في عهد الساليين - وهو المصدر المتداول في اليسار العربي - يخفي هذا الواقع. بيد أن الحزبين تلاقياً في معاداة النظام خلال الحرب العالمية الأولى، ثم تحالفهما أثناء الثورة على أساس تبني برنامج اصلاح زراعي جندي يتلخص في توزيع كل الأرض الزراعية على جميع الفلاحين العاملين تقريباً على قدم المساواة. وجدير بالذكر أن هذا البرنامج لم يكن أصلاً برنامج الحزب البلشفى، بل برنامج الحزب الاشتراكى الثورى. فالحزب البلشفى نشأ وغا - كما قلنا - بعيداً عن مشاكل الريف. فاكتفى في هذا الشأن حتى ثورة ١٩١٧ باعلان موقف النظري للأمية الثانية، وهو الغاء الملكية الفردية للأرض واحلال ملكية الدولة محلها. وكان هذا الموقف ناتجاً عن ظروف تطور الرأسمالية في الغرب المتقدم، حيث ازدهرت الرأسمالية المركزية على أساس ثورة برجوازية (أو اصلاح وتطور أديا في نهاية الأمر إلى الأوضاع نفسها) فقضت على الهيمنة الاقطاعية السابقة. وقد أدى ذلك إلى هجرة واسعة للحضر صاحت حركة التصنيع الباكر، للدرجة أن سكان الريف أصبحوا أقلية قليلة. وترتب على هذا التطور - من الجان悲 السياسي - تخلي الفلاحين عن مواقفهم الثورية السابقة فأصبحوا «رديف اليمين» ضد الثورة الاشتراكية المقبلة. وتختلف هذه الأمور عما كانت عليه في روسيا والصين، وعما لا تزال عليه في العالم الثالث المعاصر حيث لم تحدث ثورة برجوازية أو تطور رأسى مركزي.

إن عبقرية لينين الثورية سمحـت له بادراكـ هذا الفرقـ، فتبـنى فوراً برنـامج الاشتراكـية الثوريـة وـاخـذ «مرسـوم الأرض» المعـروف وـبـنى تحـالـفـاً عـمـالـياً فـلاـحـيـاً متـيناً. ثم استـمرـ هذا التـحالـفـ خـلالـ عـقـدـ العـشـريـنـاتـ. عـلـىـ انـ الحـزـبـ الـبـلـشـفـيـ لمـ يـتـحرـرـ عـامـاـ منـ ايـديـولـوجـياـ «المـعادـاةـ لـلـفـلـاحـيـنـ» السـائـلةـ فـيـ الـأـمـيـةـ الثـانـيـةـ، الـأـمـرـ الـذـيـ يـفـسـرـ فـيـ نـهـاـيـةـ الـأـمـرـ قـرـارـهـ التـعـسـفـيـ الـلـاحـقـ. وـنـقـصـدـ خـيـارـ سـتـالـينـ فـيـ أـوـاـئـلـ الـثـلـاثـيـنـاتـ اـحـلـالـ الـجـمـعـيـاتـ التـعـاـونـيـةـ المـتـقـدـمـةـ «الـكـوـلـخـوزـ» مـحـلـ نـطـ الـانتـاجـ الـعـائـلـيـ. وـمـنـ الـمـعـرـوفـ الـآنـ أـنـ هـذـاـ التـحـولـ اـقـضـىـ قـمـعـ مـعـارـضـةـ الـغـالـيـةـ الـعـظـمـىـ مـنـ الـفـلـاحـيـنـ (وـلـيـسـ مـعـارـضـةـ أـقـلـيـةـ «الـكـوـلـاكـ» كـمـ يـدـعـيـ التـارـيخـ السـوـفـيـاتـ الرـسـميـ). فـكـانـ الـمـدـفـ الـحـقـيقـيـ لـعـملـيـةـ اـنـشـاءـ الـجـمـعـيـاتـ تـموـيلـ التـصـنـيـعـ، مـنـ خـلـالـ إـخـضـاعـ الـفـلـاحـيـنـ لـنـظـامـ «تـسـلـيمـ الـانتـاجـ الـاجـارـيـ» وـهـوـ فـيـ حـقـيـقـةـ أـمـرـهـ اـسـتـغـلـالـ. وـمـنـ الـمـعـرـوفـ الـآنـ أـنـ هـذـهـ الـعـمـلـيـةـ اـحـدـثـتـ أـزـمـةـ زـرـاعـيـةـ عـنـ الـاتـحـادـ السـوـفـيـاتـ مـنـهـاـ حـتـىـ وـقـتـ قـرـيبـ (عـقـدـ السـتـيـنـاتـ) وـرـبـماـ لمـ يـتـجاـزـ آثارـهاـ تـاماًـ حـقـ الـيـوـمـ. وـثـمـةـ أـطـروـحةـ لـمـ تـحظـ فـيـ الـوـطـنـ الـعـرـبـيـ بـالـنقـاشـ الـذـيـ تـسـتـحـقـهـ، مـفـادـهـاـ اـنـ كـسـرـ التـحـالـفـ الشـعـبـيـ هـذـاـ، هـوـ السـبـبـ الـذـيـ أـدـىـ إـلـىـ القـضـاءـ عـلـىـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ الشـعـبـيـةـ الثـورـيـةـ الـقـيـ كـانـ تـسـودـ فـيـ الـاتـحـادـ السـوـفـيـاتـ قـبـلـ الـثـلـاثـيـنـاتـ.

و مختلف تاريخ الحزب الصيفي اختلافاً أساسياً في هذا الشأن. لقد نشأ الحزب الشيوعي الصيفي أيضاً في أواسط الفئة المثقفة الثورية في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وانتشر نفوذه في الطبقة العاملة الصناعية المركزية في مدينة شانغهاي. ولكن سرعان ما انتقل مركز نفوذه إلى الريف حيث قاد ثورة الفلاحين. وكانت النتيجة أن الحزب كسب منذ البدء شعبية عظيمة في صفوف الفلاحين ووثق علاقاته معهم. ثم تدغمت هذه الشعبية خلال الحروب الطويلة التي خاضها من أوائل الثلاثينيات إلى النصر عام 1949. فلم يصبح موضوع التحالف العائلي / الفلاحي عنده موضوع اي تساوٍ. وهذه الأوضاع المختلفة عما كانت عليه في روسيا تفسر الكثير مما حدث فيما بعد، فلولا هذه الجذور الريفية لما تم الاصلاح الزراعي الجندي، ثم الانتقال السريع إلى مرحلة اقامة الجمعيات بالسهولة التي تم بها. ثم ان النظام الصيفي لم يفرض على الفلاحين تسليم الانتاج باسعار منخفضة للغاية، كما كان الشأن في الاتحاد السوفيافي. فلم يكن من الممكن تصور مثل هذا الخطأ في ظروف الصين الموضوعية. ومهمها حدث من تقلبات في شروط التبادل بين الريف والحضر خلال ثلث القرن الأخير في الصين، فانها لم تتجاوز حدوداً معتدلة لا تقارن مع الشروط التي فرضت على فلاحي الاتحاد السوفيافي.. هذا اضافة إلى ان استحالة تمويل التصنيع من خلال استغلال الفلاحين، ساعدت على ادراك ضرورة تصور نمط آخر للتنمية الشاملة والتتصنيع. وقد تناولنا هذا الموضوع في شيء من التفصيل في كتابنا عن مستقبل الماوية^(٤). وخلاصة القول ان التحالف الشعبي الواسع الذي خلقته الثورة لا يزال قائماً حتى الان.

٢ - ما سبق عرضه لا يعني على الاطلاق ان الماوية «كشفت مفاتيح المستقبل»، فلم تتعرض لأي عائق في سبيلها أو أنها لم تعان اي تناقض داخلي! كلا.

فثمة تناقضات داخلية للحزب الشيوعي الصيفي ظهرت منذ انشائه. إلا ان هذه التناقضات لا تتعلق بموضوع ثورة الفلاحين، في شكل مباشر على الأقل، بل تخص إشكالية اخرى هي ناتج تقابل اهداف الثورة الاجتماعية (وهي بدورها مزدوجة الطابع أي برجوازية/ فلاحية من جانب، واشتراكية من الجانب الآخر) وأهداف التحرر الوطني البحث. ولم تتعرض روسيا لهذه المشكلة، اذ لم تكن مستعمرة او شبه مستعمرة على الرغم من تخلفها. بل كانت روسيا امبراطورية مركبة ذات شأن عظيم في التوازنات الأوروبية نفسها، وان كانت تعاني تخلفاً اقتصادياً، وبالتالي تواجه تحدياً من القوى العظمى الأخرى. هذا بينما كانت الصين شبه مستعمرة يتحكم الاستعمار

الغربي في شؤونها. وقد أثرت هذه الظروف على جميع القوى والمنظّمات السياسيّة في الصين، وهذا أمر طبيعي نجده أيضًا في جميع اقطار العالم الثالث التي تعاني من هيمنة الاستعمار. وفي ظروف الصين، آلت هذه الأوضاع إلى انقسام عدد كبير من المثقفين الوطنيين المعادين للاستعمار إلى الحزب الشيوعي، بخاصة في مرحلة التصادم المباشر مع اليابان أثناء الحرب العالمية الثانية. فكان هؤلاء المثقفون يغذّون ميلًا اجتماعية برجموازية، ولم تكن تطلعاتهم المستقبلية اشتراكية أصلًا، وجدّهم الحزب الشيوعي على أساس ميلهم الوطني ونفورهم من خيانة الحزب الوطني (الكومتانغ) وعدم فعاليته في مواجهة الغزو الياباني.

ويتضح من هذه المقارنة السريعة، اختلاف المضمون الظيفي والتحالفات الاجتماعيّة في التجربتين. وخلاصة القول في هذا المضمار أن الثورة الروسية اتت نتيجة تقابل تاريخي لاحتياجات مزدوجة الطابع: احتياجات الثورة البرجموازية / الفلاحية واحتياجات الثورة الاشتراكية. هذا بينما كان للثورة الصينية ثلاثة ابعاد بدلاً من اثنين وهي: بعد البرجموازي / الفلاحي، وبعد الاشتراكي، وبعد التحرر الوطني. وما ان هذا الوضع هو أيضًا شأن جميع بلدان العالم الثالث المعاصر ومنها الوطن العربي، فإن تجربة الصين تتعلق بدعوانا بشكل مباشر، وذلك من زاوية ما يمكن استدلاله من درس التطورات التي طرأت عليها.

فلنأخذ مثلاً مشكلة «فك الروابط». لم تكن الليبينية فكرت سابقاً في هذا الموضوع. ولم يستتّجع لينين وجود حاجة إلى فك الروابط من نظره عن الاستعمار، إذ كانت عقيدته أن الطبقة العاملة في الغرب ناضجة للقيام بالثورة الاشتراكية. وبالتالي، نظر لينين إلى الثورة المقبلة على أنها ستكون قادرة على معاونة «بناء الاشتراكية» في البلدان المتخلّفة مثل روسيا، وذلك على أساس توثيق مبادئ الاممية البروليتارية. واقتضى لينين بسرعة انتشار الثورة الروسية إلى الغرب. فلم يطرح مشكلة فك الروابط في عصره. فهي مشكلة طرحت من تلقاء نفسها فيما بعد، حينما أصبح من الواضح أن الثورة لن تنتشر إلى الغرب سريعاً. هذا بينما ظهر ماو في مرحلة لاحقة، فلم ي عمل حسابه على أساس مساعدة مباشرة من قبل الطبقة العاملة الغربية. وبالتالي، واجهت الثورة الصينية مشكلة «فك الروابط»، مواجهة مباشرة من الأصل. ونرى في هذا الإطار أن الثورة الصينية عبرت عن مقتضيات فك الروابط في صيغة أوضح وأكثر فعالية من الثورة الروسية. ولستنا نحن هنا في صدد الخوض في تفاصيل هذه المعضلة التي تناولناها في كتابنا المذكور.

ولا يعني هذا أيضًا أن الماوية لم تصطدم بحدود تاريخية، ولا أنها لم تشارك الليبينية في أوجه كثيرة أساسية.

شاركت فعلاً الشيوعية الصينية غيرها من الأحزاب الشيوعية التابعة للأمية الثالثة، جوهر الأطروحات الليينية. ولسنا نحن هنا في صدد نقاش هذه الأطروحات في ذاتها، الا انه يعسر إدراك مصادر التطورات اللاحقة في كلٍ من الاتحاد السوفيتي والصين، من دون عمل حساب لبعض هذه الأطروحات. قطعاً انفصلت الليينية عن التيار الغالب «الاشتراكي الديمقراطي» للأمية الثانية في الممارسات السياسية، خصوصاً في مجال الموقف العملي للحركة العالمية امام تحديات الحرب العالمية، وكذلك في مجال موقفها إزاء مشكلة الاستعمار عموماً. إلا انها لم تتعق بالدرجة المطلوبة في كشف اصول «الانحرافات» التي انفصلت عنها. فالليينية ورثت عن ايديولوجيا الأمية الثانية وخصوصاً من الكوتسيكية (نسبة لکوتتسکی Kautsky) فكرة ان التكنولوجيا عنصر محايد الى حد كبير، يمكن ان يخدم علاقات انتاج رأسمالية او اشتراكية، طبقاً للطابع المهيمن للسلطة واسكال الملكية. يضاف الى ان الليينية ثنت نظرية جديدة كاملة عن «الحزب» مفادها انه فئة طلابية منظمة تنظيمياً صلباً. والآن ينبغي العودة الى نقاش هذه الأطروحة. فالتاريخ اللاحق اثبت ان هذه النظرة للحزب لعبت دوراً سلبياً في كيفية تناول مشكلة مجموعة العلاقات الاجتماعية منها: علاقة تلك النخبة بالطبقة التي يفترض ان الحزب يمثلها، وعلاقة الحزب بالدولة وصلته بها، وعلاقة الدولة بالمجتمع المدني... الخ. ورأيي هو ان الكثير من عناصر النظرية الليينية في هذا الشأن لم يكن له مغزى عام، بل كان ناتج ظروف خاصة بروسيا.

اما الماوية فلم تتجاوز هذه الحدود التاريخية لللينية الا جزئياً فقط. لا ريب ان الماوية زرعت فعلاً بذور التجاوز في مجال نقد التكنولوجيا، فطرحت مشكلة العلاقة بين الانماط الفنية في تنظيم الانتاج والعمل وبين علاقات الانتاج الاجتماعية ووضعيتها موضع التساؤل. لا ريب ان الثورة الثقافية طرحت هذه المشكلة طرحاً لم يكن له مثيل سابق في التجربة السوفياتية. وقد رأينا ان مтанة التحالف مع الفلاحين الناتجة عن تاريخ الشيوعية في الصين، فرضت التساؤل في غط التصنيع وتنمية قوى الانتاج. فأغلق هذا التحالف التاريخي باب تمثيل التجربة السوفياتية في هذا الشأن، أي بناء الصناعة على كامل الفلاحين. هذا بينما اعتمد الخيار السوفيتي على فكرة «حياد التكنولوجيا» ولم يضع هذه الفكرة موضع التساؤل. ثم قيل - وهذا صحيح في رأينا - ان هذا الطرح الماوي ليس «إيدياعاً» بالنسبة الى جوهر الماركسية، بل هو في الواقع عودة الى الأصل. فقيل في هذا الصدد ان الماوية ذكرت لنا أن «الاشتراكي ليست هي رأسمالية من دون رأسائين» (والقصد بهذا التعبير نظام يشابه في كثير من اوجه الحياة وتنظيم العمل وانماط الاستهلاك وغيرها لما حققه المجتمع الرأسمالي)، بحيث ان الفرق يكاد ينحصر في احلال ملكية الدولة محل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج). ثم ربطت

الماوية هذا النقد للتكنولوجيا بأصوله الفلسفية وهي نقد «الاستلاب». وهو في رأينا أساسي في الماركسية. إلا أن الظروف الموضوعية للمجتمع الصيني لم تسمح بتطوير هذا النقد. والآن تغلب في الصين قوى ايديولوجية تدفع في اتجاه نسيان هذه الأطروحة الماوية، والعودة إلى الفهم اللبناني البحث لل المشكلة.

وكذلك في ميدان التنظيم الاجتماعي، والعلاقة بين الدولة والمجتمع والحزب والطليعة والجماهير، زرعت الماوية بذور تجاوز اطروحات اللبنانيّة. وبيان ذلك عندما دعا ماو الجماهير إلى الهجوم على قيادات الحزب، معلناً أنها هي جين الطبقة الجدليّة المستغلة. بيد أن الماوية لم تنجح في اقتراح بدائل ايجابي عملٍ ليحل محل اشكال التنظيم الموروثة من الأمية الثالثة. وبيانت هذه النواقص في طرحها لشكلٍ «اللامركزية ازاء المركزية» و«السوق ازاء الخطة». فلم يربط مفهوم «اللامركزية» بالدرجة المطلوبة بمشكلة تعيين القواعد الشعبية في مجال تنظيم العمل والميّنة على القرار الاقتصادي من قبل المتعجين انفسهم. وهو بدوره شرط القضاء على ظاهرة «الاستلاب السلعي»، وهي سمة أساسية في النظام الرأسمالي. بل دار النقاش في إطار الجدال بين المركزية الإدارية واللامركزية الإقليمية الإدارية أيضاً. وبينوا لي أن هذا الابهام يرجع بدوره إلى ابهام آخر يتعلق بالعلاقة بين «الخطة» و«السوق». فقد فهم البعض ان اللامركزية ترافق فتح مجال أوسع لأيات السوق. هذا بينما هاتان المشكلتان - في رأينا - مستقلتان، ولو انه توجد علاقة بينهما نتيجة تخلق قوى الانتاج وال الحاجة الموضوعية الى اغاثتها. وقد تناولنا هذا الموضوع بشيء من التفصيل في الكتاب المذكور.

وقد انعكست هذه النواقص - وهي بالتحديد الحدود التاريخية للماوية، والترتبة على عدم قطعها مع الوراثة اللبنانيّة بالدرجة المطلوبة - في تمسك الشيوعية الصينية في نهاية الأمر بالنظرة اللبنانيّة التقليدية للحزب والدولة والديمقراطية. وذلك على الرغم من الظروف الموضوعية الخاصة بالصين. ونقصد هنا تحالف الشعب على عكس ظروف الاتحاد السوفياتي حيث انكسر هذا التحالف في الثلثيات. ولعل هذا الاختلاف يفسر عدم انزلاق الصين حقاً إلى اشكال حكم شبه استبدادية، كما حدث في فترة من التاريخ السوفيatic، وذلك على الرغم من تمايل التجربتين في قبولهما اطروحات اللبنانيّة في مجال مشكلة الحزب والديمقراطية.

٣ - لعل الأوضاع الموصوفة فيها سبق من جهة، والحدود التاريخية للماوية نفسها من الجهة الأخرى، خلقت ظروفًا مؤاتية للنكوص الذي طرأ في اعقاب وفاة ماو. وبنوّد فقط ان نبدي في هذا الصدد ملاحظتين:

أ - لا شك أن «الانفتاح» الصيفي على الخارج يحمل في طياته خطر تغلفل نفوذ استعماري داخل المجتمع. هذا، ويلو لي أن ما كتب في هذا المجال، سواء أكان في الغرب أم في النشورات السوفياتية، لا يفوق حقيقة الواقع فقط، بل يتتجاهل تماماً أهم سمات النظام الصيفي خصوصاً في ميدان تمسكه بإنجازاته الوطنية. والغريب هو أن معظم هؤلاء الذين يتهمون الصين بالتنازل أمام الاستعمار على غط ما يحدث في كثير من بلدان العالم الثالث، لا يدركون - أو يتتجاهلون - أن درجة انفتاح الصين على الغرب أخف بكثير مما هي عليه بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتي نفسه - ناهيك عن المجر مثلاً! - وذلك منها كانت المعايير المستخدمة لقياس هذا الانفتاح، فلا نرى أن هذا الانفتاح هو خطر حقيقي على استقلال الصين قد يأتي بها إلى حال «تبعية» على غط الدول الرأسمالية للعالم الثالث المهددة فعلًا باعادة «كومبرادوريتها». إن الخطر الحقيقي هنا هو في تلاقي فعل عامل توسيع العلاقة مع الخارج، مع عوامل داخلية حتى تتأثر الميول الرأسمالية الوطنية وتتقوى على حساب الاتجاهات الاشتراكية. وسنرجع إلى هذا الموضوع فيما بعد.

ب - لا شك أن المراجعة جاءت أيضاً نتيجة نضوج مشاكل جديدة، هو بدوره ناتج إنجازات الفترة السابقة، واستحالة استمرار الاعتماد على ممارسات بلغت حدودها في كثير من الحالات. ففي ميدان التنمية الزراعية مثلاً، اعتمدت ممارسات الفترة السابقة على تبعية العمل لتخفيضه للاستثمارات الجماعية في إطار الكومونات، وعلى تكثيف العمل الانتاجي المباشر بأقل ما يمكن من انفاق المكتنة واستخدام الوسائل العلمية الحديثة. وقد أوضحنا في كتابنا كيف أن هذه الأساليب كانت بلغت حدودها قبل وفاة ماو. فمثلاً ارتفع عدد أيام العمل للفلاح الصيفي من ١٦٠ يوماً في المتوسط عام ١٩٥٧ إلى ٢٧٠ يوماً عام ١٩٧٥. ومن الواضح أن هذا الرقم الأخير يكاد يكون حداً مطلقاً. ومعنى ذلك أن الحاجة إلى «التحديث» بدأت تفرض نفسها بقوة متزايدة، فأصبحت منذ منتصف السبعينيات حاجة ماسة فعلًا، غير أن هناك وسائل مختلفة لـ «التحديث» الذي ليس هو مشكلة «فنية» عابدة. فهناك وسائل للتحديث تعتمد على إنماء وتشجيع الميول الرأسمالية، كما أن هناك وسائل اشتراكية له. إلا أن هذه الأخيرة غير موجودة في نموذج جاهز يمكن الاكتفاء باتباعه، إذ أن التجربة السوفياتية في هذا الشأن سلبية أكثر منها إيجابية.

وتؤدي هذه الملاحظة الأخيرة إلى قلب الموضوع وبيت القصيد، ويمكن التعبير عنه بالسؤال الآتي: ماذا بعد الرأسمالية؟

٤ - وذهب البعض إلى الاستنتاج أن الطابع الحقيقي لمجتمعات الاشتراكية

«الحقيقة» هو طابع رأسالي. وتکاد تقوم هذه الاطروحة - على ما يبدو لنا - على منطق بسيط لا يعرف سوى التبويث الثنائي. وطبقاً لهذا المنطق، بما ان المجتمعات السوفياتية والصينية ليست اشتراكية، فهي بالضرورة رأسالية.

وهذه هي اطروحة بتلهم الذي ذهب في كتابه عن صراع الطبقات في الاتحاد السوفيتي^(٥) (وهو كتاب قيم من أوجه كثيرة) الى هذا الاستنتاج الأخير، بل اكثر من ذلك. فقد ادعى هذا المؤلف ان الطابع الرأسالي للمجتمع السوفيتي ليس ناتج تطور تدريجي او تحول فجائي سببه انحراف ايديولوجي وسياسي او ضغط الظروف الموضوعية، بل ادعى ان ثورة ١٩١٧ نفسها كانت في حقيقة امرها ثورة رأسالية من الأصل كما اثبته، في رأيه، التطور اللاحق.

فيما يرى بتلهم ان التراكم الرأسالي في الاتحاد السوفيتي مر بمراحلتين هما الآتيان: ففي خلال عقد العشرينات، تفصل التراكم الصناعي على اقتصاد زراعي فلاحي صغير كان هو بدوره ناتج بعد الفلاحى «للثورة الرأسالية» (حسب توصيف بتلهم) التي نمت عام ١٩١٧، ثم فيما بعد ذلك ابتداء من عام ١٩٣٠ تفصل هذا التراكم الصناعي على اقتصاد ريفي جاعي شكلياً، هو في حقيقته خاضع للدولة «رأسالية» الطابع. فاعتبر بتلهم انشاء الجمعيات التعاونية الريفية عام ١٩٣٠ المخطوة الثانية في اتمام تلك «الثورة الرأسالية». وذهب الى هذا الاستنتاج بعد ان «لاحظ تطوراً شبيهاً في الصين والفيتنام وكوبا... الخ». فالاستنتاج العام إذاً هو ان جميع الثورات المعاصرة التي نمت تحت راية الاشتراكية هي في حقيقة امرها ثورات رأسالية الطابع، على الرغم من خصوصيتها المختلفة عن كثير من سمات الثورات الرأسالية التي سبقتها في التاريخ. أي بعبارة أخرى، ان هذه الثورات لم تفتح بعد فصل الانتقال الى الاشتراكية على صعيد عالمي، فهي مجرد تعبيرات عن توافق التوسيع الرأسالي العالمي. هذا ويدركنا بتلهم بهذه المناسبة بعدم وجود نموذج عام «مثالي» للنمو الرأسالي، إذ ان الرأسالية تجد سبيلاً من خلال طرق عددة. ولكل طريق خصوصياته التي ينفرد بها، سواء اعتبرنا - في هذا الشأن - الطريق الفرنسي او الامريكي او الصيني او السوفيتي او الهندي... الخ.

انني لا اخالف هذه الملاحظة الأخيرة - اي ان هناك العديد من الطرق لنمو الرأسالية - ولكنني لا اتفق مع ما سبقها فيما يتعلق بطابع الثورات التي اعلنت نفسها اشتراكية. فلا شك انه لا يوجد هناك «نموذج مثالي» للرأسالية، بل يوجد فقط عدد من السمات الجوهرية تعطي طابعاً رأسالياً مشتركاً لعدد من النظم، ولو ان هذه

السمات العامة تتخذ اشكالاً تاريخية ملموسة مختلفة. ولا شك ايضاً ان اعتبار بعض هذه الاشكال على انها «انحرافات» عن النموذج «الغربي» المعتبر «مثاليّاً»، إنما يدخل في النقاش نصيباً من الالتباس. على ان استخدام كلمة «الانحراف» لا يتجاوز في ذاته حدود الخيار اللغوي الشكلي، من دون التعرض للخطر في فهم المضمون طالما تراعي الشروط الآتية: أ - اذا تحددت الخصوصيات المزعومة تحديداً دقيقاً، ب - اذا تم الابيات ان هذه الخصوصيات ليست إلا اشكالاً لثوابت أساسية ضرورية في نعط الانتاج الرأسالي.

فالسؤال إذاً هو: ما هي هذه الثوابت الأساسية في الرأسالية؟ ثم هل نجدتها في نظم «الاشتراكية المحققة» (أم في نظم «بعد الرأسالية» حسب تعبيرنا)؟

إن رأينا، في هذا الصدد، هو ان علاقة العمل الأجير ليست هي الثابت الوحيد المحدد لنطط الانتاج الرأسالي، وهو ما يدعى به بتلهم. فإن «تشتت» ملكية رأس المال بين العديد من أصحاب الأموال المتنافسين، يبدوا لي أيضاً على انه سمة أساسية في نعط الانتاج الرأسالي. فهو القاعدة التي تقوم عليها علاقة ثنائية جدلية بين القيم (الكامنة والمحبطة) والاسعار (الظاهرة والمحددة). وظاهره هذه الثنائية اما هي أساسية في تحديد ماهية الرأسالية وأداتها. فهناك، في هذا النظام، ظاهرة ثنائية بين معدل الربح - وهو الظاهر - ومعدل فائض القيمة - وهو الكامن الذي يحكم الأول. اي - بعبارة أدق - ان معدل الربح المعتبر في منظومة الاسعار الحقيقة اما يختلف بالضرورة عن المعدل الذي يمكن حسابه في منظومة القيم. وان تجاهل هذه الثنائية يمنع ادراكاً صحيحاً لطابع الرأسالية، إذ يحجب آليات الاستلاب السمعي. وقد توصلنا في نقاشنا لهذا الموضوع الى ان نقد ماركس «لللاقتصاد السياسي» (وهو العنوان التحتي لكتابه رأس المال) يرمي بالتحديد الى اظهار هذا العنصر الكامن الذي يفسر الظاهر. وهناك سمات كثيرة أساسية في المجتمع الرأسالي تجد مصدرها في تشتت ملكية رأس المال هذا، ومنها: الفصل الظاهر بين ميدان السياسة وميدان الاقتصاد، وازدهار مجتمع مدنی مستقل عن الدولة، والمضمون الاقتصادي لا يديولوجيا النظام، وانماء اشكال الديمقراطية السياسية... الخ، وهي مشاكل تناولناها في اماكن اخرى. اما المجتمع السوفيتي فإنه يتتجاهل هذه السمات، الأمر الذي يجعله شبيهاً - في الشكل على الأقل - بالمجتمع الخراجي السابق على الرأسالية. وليس انعدام هذه السمات راجعاً الى «التخلف» التاريخي كما يذهب اليه الكثيرون، فهو على عكس ذلك ظاهرة جديدة أساسية لفهم آليات النظام السوفيتي. وان ادراك هذا الواقع اما هو اساس - في رأينا - لفهم اشكالية مجتمعات «بعد الرأسالية». أما تجاهله فيؤدي بالضرورة الى افقار التحليل وجعله عقيماً.

وهناك أمثلة كثيرة لعمليات التحليل هذه. منها مثلاً: المجهود المبذول من بتلهم نفسه لإثبات «تشابه» الأزمات التي يعانيها النظام السوفيتي وأزمات الرأسمالية. فلتنظر مثلاً إلى «أزمة الثلاثينيات» في الاتحاد السوفيتي. ما هي ظواهرها؟ لا شك أن السلطة السياسية كانت قررت معدل تنمية وتصنيع أثبتت التطورات اللاحقة أنه لم يكن واقعياً. فافتراض تحقيق هذا الشكل من التصنيع معدل ابتزاز فائض من الريف أثار ارتفاعه مقاومة الجماهير، وقد أدى ذلك إلى التبذير والهدوء، وذلك إلى جانب الأبعاد السياسية السلبية للعملية. على أن هذه الأزمة لا تمت لأليات الأزمة الرأسمالية بصلة. وهذه الأزمة الأخيرة ناتج تناقض بين القدرة على الانتاج من جهة، والقدرة على الاستهلاك من الجهة الأخرى، وهو بدوره حاصل صراع طبقي خاص للرأسمالية.

ويلي هذا التساؤل عن طابع النظام السوفيتي (أهو رأسالي أم غير رأسالي؟) تساؤل آخر متفرع عنه وهو: هل نمط المجتمع السوفيتي نمط «نهائي»، بمعنى أنه أصبح ثابتاً، أم لا يزال نمطاً «انتقاليّاً»؟

إن اطروحتي في هذا الصدد، هي أن المجتمع السوفيتي لم يصل بعد إلى حال الثبات، على الرغم مما يظهر أنه عليه. والدليل على ذلك هو الطابع «المزمن» للأزمة التي يعانيها، وبالآخرى عجزه عن تجاوز مرحلة التراكم التوسعي، واقام الانتقال الى اشكال كثيفة للتراكم. وكان على من يرى في هذا النظام شكلاً رأسالياً، ان يستغرب هذا الطابع المزمن لأزمه وعجزه، إذ ان الرأسمالية لا تعرف على الاطلاق ازمة من هذا النوع!

وهذا يرجعنا بالضرورة الىلينين وتحليله لثورة ١٩١٧. كانت هذه الشورة قد ادججت معاً عناصر ثورة اشتراكية (وهو طابع واضح في الدور الذي قام به السوفيات في الثورة) وعنابر ثورة برجموازية (الثورة الفلاحية، المطالب الديمقراطية.. الخ) ونتج هذا الخلط عن عدم حدوث ثورة برجموازية سابقة في تاريخ روسيا. هذا اضافة الى ان نظام ثورة عام ١٩١٧ وجد نفسه فوراً مواجهاً حاجة موضوعية لا مفر منها، وهي ضرورة إلغاء قوى الانتاج. وترتبط على كل ذلك ان ثورة عام ١٩١٧ لم تمثل نقطة «التخلص النهائي» من الرأسمالية، والبدء بمرحلة تاريخية لاحقة سريعة وظيفتها اقامه المجتمع الاشتراكي، بل فتحت مرحلة طويلة لا يزال يعمل فيها تعارض خطين، خط إلغاء القوى الاشتراكية وخط إلغاء القوى البرجموازية، الأمر الذي أعطى بدوره فرصة لتبلور خط ثالث، أي خط إلغاء قوى ثلاثة اطلقنا عليها اسم «الدولنة»، ويجب انخراط عملية التحويل الجماعي في الريف عام ١٩٣٠ في هذا الاطار. فلم

يُكَنَّ القرار بهذا التحويل حاصلاً ضرورياً لشُورَةٍ ١٩١٧. صحيح أنَّ هذا القرار جاء نتيجة تطور تاريخي له جذور في الماضي، بما فيها حدود ثُورَةٍ ١٩١٧ نفسها، شأنه في ذلك شأن معظم الحوادث التاريخية التي لا تحدث عفويَاً من دون مهدات. ومن هذه الحدود - في اعتقادي - النظرة «العِماليَّة» المعادية للفلاحين التي اتسمت بها أيديولوجياً الاممية الثانية والتي ورثتها البشفيَّة. إلا أنَّ هذا القرار مثل نقطة تحول مهم دفع إلى تبلور الخط «الدولني» وأضعفَ القوى الاشتراكية في المجتمع. وقد رأينا أنَّ مثل هذا التحول لم يحدث بعد في الصين، لأسباب تاريخية لفتنا الانظار إليها فيما سبق.

وفي نهاية الأمر أرى أنَّ اطروحة بتهيم تؤول إلى نظرية اقتصادوية ضيقة فيما يخص فهمنا للضرورة التاريخية الموضوعية. فهي اطروحة تقوم على فرضية أنَّ التراكم اللازم (أي اغاء قوى الانتاج) يفرض المرور بمرحلة الرأسمالية. ليس هذا التأويل اقتصاراً اقتصادياً للهادئة التاريخية؟ لا ينافق هذا الاقتصار ما تعلمناه من ظاهرة النمو غير المتكافئ في التاريخ؟ تلك الظاهرة التي تفسر لماذا وكيف يخرج النظام الجديد من انفجار التناقضات في أقسام النظام السابق الأكثر تخلفاً لا الأكثر تقدماً. ولا شك أنَّ الاقتصار الاقتصادي لا يعمل حسابةً صحيحاً للبعد السياسي والأيديولوجي في التاريخ، إذ - مثلاً - لا يرى في الليبية إلا أيديولوجياً رأسمالية «كامنة». أما نحن فنعتقد أنَّ هذه النظرة للعلاقة بين البعد الاقتصادي والبعد السياسي ليست نظرة مثيرة وخصبة، بل هي نظرة مفقرة وعقيمة.

والآن، كيف نطبق منهجاً في تحليل تناقضات المجتمع «بعد - الرأسمالي» على واقع الصين؟ إنَّ المجتمع الصيني هو أيضاً في رأينا المجتمع «بعد - رأسمالي» وليس مجتمعاً اشتراكياً: شأنه في ذلك شأن المجتمع السوفياتي. ولذلك يشترك هذان النظامان في سمات مهمة. إلا أنَّ هناك أيضاً فروقاً لا تقل أهمية. فالرأي أنَّ التاريجيتين مشابهتان تماماً، رغم انه غالب في أوساط كثيرة، يبدو لنا مسبطاً للغاية كما حاولنا ان نثبته في مستقبل الماوية.

إنَّ نقطة انطلاق اطروحتنا، في هذا الصدد، هي الفرضية أنَّ البدء في بناء الاشتراكية في مجتمعات متخلفة ليس في ذاته هدفاً طيباوياً مستحيلاً في عصرنا، إذ إنَّ اطروحتنا الأساسية هي أنَّ الطابع غير المتكافئ للتَّوسيع الرأسمالي العالمي جعل الخروج من هذا النظام - وبالتالي البدء في اتجاه بناء الاشتراكية - أمراً ضرورياً بصفة موضوعية بالنسبة إلى مجتمعات أطراف الرأسماлиَّة. وذلك لأنَّ البديل - أي الانحراف في التَّوسيع الرأسمالي العالمي - لن يسمح لهذه المجتمعات «باللحاق» بالمجتمعات المتقدمة. بالآخرى قبل اطروحة لينين بأنَّ الانتقال إلى الاشتراكية يبدأ بعمليات «القطيعة» في

الحلقات الفصيفة للنظام الرأسالي العالمي . هذا مع ان الانتقال هذا لا يزال في هذه الظروف يمتد على مرحلة تاريخية طويلة ومتناقصة ، نظراً للحاجة الى ائماء قوى الانتاج .

فالتساؤل الذي لا مفر منه هو اذاً : كيف يمكن إغاء قوى الانتاج في المناطق المتخلفة للعالم المعاصر ، وفي الوقت نفسه دعم التزعات الاشتراكية في المجتمع؟ ولقد رفضنا الاجابات القائمة على تعبيرات مجردة مطلقة . على سبيل المثال ان الاشتراكية مستحيلة اصلاً في هذه الظروف لأن «قانون القيمة» (من دون تحديد كيفية وأدوات عمل هذا القانون في مختلف الظروف) يفرض الرأسالية».

وعلى عكس ذلك ، يقوم منهجنا في دراسة المشكلة على التحليل الملموس للأسلوب الذي اخذه الليبينية والستالينية والماوية في مواجهة التحدي . وفي هذا الاطار ، رأينا ان الماوية لم تكتف بمجرد تكرار اجابات الليبينية ، بل انها تقدمت بخطوة الى الأمام في مواجهة الوضع .

وقد رأينا من المفيد - في عرض كتابنا عن مستقبل الماوية - الانطلاق من دراسة القاعدة الاقتصادية لنظم «بعد الرأسالية» . وقد فرض علينا هذا الخيار تحديداً لأدوات فعل «قانون القيمة» ، في ظروف مختلفة لنمو قوى الانتاج وتنظيم علاقات الانتاج . فكان هذا التحديد شرطاً ضرورياً للخروج من عموميات الخطاب الملتبس عن «قانون القيمة» . وقد اوضحنا ان هناك ثلاثة اشكال ممكنة لفعل قانون في مجتمع معاصر لا يزال يحتاج الى إغاء قوى الانتاج ، وهي الاشكال الآتية :

أ - الشكل الذي يقوم على كييفيات قانون القيمة الحاكم في إطار النظام الرأسالي العالمي المعاصر ، وهي تلك الكييفيات التي تحدد منظومة اسعار السلع ، وسلم العوائد الحقيقة للعمل على صعيد عالمي ، وهي منظومة غير متكافئة للغاية .

ب - الشكل الذي يقوم على استقلال النظام الاقتصادي الوطني عن مقتضيات التوسيع الرأسالي العالمي (بالاحرى الشكل العامل في إطار نظام وطني «فك روابطه» بالنظام العالمي السادس) والذي يخدم في الوقت نفسه استراتيجية تعجيل التراكم الصناعي من خلال ابزار فائق من الفلاحين من دون مقابل .

ج - الشكل الذي يناسب هو الآخر نظاماً وطنياً مستقلاً «فك الروابط» ، الا انه يقوم في هذه الفرضية الثالثة على احترام مبدأ التبادل المتكافئ بين الريف والحضر ، الأمر الذي يفرض على النظام نطاً مختلفاً لأنماء قوى الانتاج .

وقد بدا لنا ان سمات هذه النماذج النظرية الثلاثة توافق الى حد كبير حقيقة

الأوضاع في كل من العالم الثالث الرأسمالي المعاصر والاتحاد السوفيتي والصين. فالمجتمع اثبت اذا فعاليته في توضيح أوجه مهمة في النقاش حول الماوية (هل هي مجرد تطبيق لللينينية ام حققت تقدماً بالنسبة الى الأخيرة؟). وحول القيمة (اي الى اي مدى يمكن الاعتراف بال الحاجة الى حساب القيمة ان يخدم الاهداف الاشتراكية؟)... الخ. وكذلك - في رأيي - النقاش حول الحدود التاريخية للماوية، اي تلك الحدود التي ادت الى هزيمة لاحقة للخط اليساري في تنفيذها. وقد ساعدنا هذا التحليل على تحديد مدى ومغزى الاختلاف بين اوضاع الاتحاد السوفيتي وأوضاع الصين.

إلا ان هذا التحليل الذي يفيد في تفسير الماضي والحاضر لا يعطي مفتاحاً سحرياً يمكن به استنتاج المستقبل. فيتوقف المستقبل دائياً - وهذا قانون عام في التاريخ - على ناتج صراع الطبقات والخيارات السياسية التي تعبّر عنه. ومن هنا فرض علينا الانتقال من قصة تاريخ غورقوي الانتاج الى الجدال السياسي. وفي هذا الميدان، يتضح لنا ان الماوية عرفت حدوداً تاريخية ورثتها عن تاريخ الحركة العملية نفسها، وبخاصة عن البلشفية والأمية الثالثة، وذلك فيما يتعلق بمعانيها للدولة والحزب والديمقراطية.

هذا هو صميم منهجنا في تحليل مجتمعات بعد الرأسمالية. وعني عن القول ان هذا النهج يؤول الى نتائج مختلفة عن تلك التي يؤدي اليها ما سميته «المجتمع المجرد»، وهو منهج بتليمي المتقد الذي لا يرى اختلافاً بين جميع المجتمعات التي قامت على أساس ثورات تحت راية الاشتراكية، وبين مقتضيات التراكم الرأسمالي البحث، كما لا يرى اختلافاً بين مختلف تجارب «بعد الرأسمالية» من الاتحاد السوفيتي والصين ويوغوسلافيا وغيرها. هذا إضافة الى ان النهج المتقد لا يرى أيضاً اختلافاً بين رأسالية المراكز ورأسمالية الأطراف، اذ يعتبرها جميعاً انماطاً من التراكم الرأسمالي، ولا أكثر من ذلك.

إن النهج المجرد لا يجدي في الممارسة السياسية. فما معنى ان مجتمعات الاتحاد السوفيتي والصين ويوغوسلافيا وكوبا والولايات المتحدة والهند تشارك جميعاً في طابع وحدة؟ انها مجرد أشكال لنطاق الانتاج نفسه؟ الا يمنع هذا القول المجرد اي تحليل سياسي مفيد لمن يتساءل عما يجب ان تفعله القوى التقليدية في هذه المجتمعات المختلفة؟

ثمة بعد آخر للنظرية المجردة الاقتصادية، وهو فرضيتها المسّطة القائلة ان تراكم رأس المال يؤدي من تلقاء نفسه الى زيادة مستمرة في تمركز وتركيز السيطرة على وسائل الانتاج، كان مصير الرأسمالية ان يتحول هذا النظام تدريجياً الى نظام «دولني» قائم على تركيز السيطرة على وسائل الانتاج في ايدي الدولة. اي بعبارة اخرى، كان

المستقبل «الدولني» للمجتمع امر اجباري لازم لا مفر منه موضوعياً. وفي إطار هذه النظرية، يتلاشى الفرق بين المجتمعات الرأسمالية ومجتمعات بعد الرأسمالية اذ تشارك جميعاً في مصير واحد، ونقصد هنا على سبيل المثال نظرية «تلaci النظم» المزعومة. هذا بينما فرضيتنا المنهجية الأساسية هي ان المستقبل لا يزال مفتوحاً. فاذا كانت هناك فعلاً نزعه «دولنة» واضحة في مجتمعات «بعد الرأسمالية»، فإنها نزعه تعمل في تناقض مع نزعات أخرى، منها رأسالية واشتراكية.

رابعاً: ما بعد الرأسالية؟

١ - تناولنا فيما سبق اشكالية المجتمعات التي رسمت لنفسها هدف «بناء الاشتراكية». وتوصلنا الى انها لم تنجز بعد هذا الهدف، ولو انها خرجت فعلاً من إطار هيمنة الرأسالية العالمية، الأمر الذي تعتبره لا مفر منه وابحاجياً للغاية في ذاته، إذ فتح الباب لتقدم وطني وشعبي لا مثيل له في المجتمعات العالم الثالث التي لا تزال تنظر الى مستقبلها، على انه يفترض الانخراط في «التنمية العالمية»، أي بتعبير أدق التنمية الرأسالية العالمية.

إن صعيم اطروحتنا هو بالتحديد في هذه المقارنة بين ما امكن ان تتحقق المجتمعات التي «فككت الروابط» (مما كانت حدود هذه الانجازات) وما لم تتحققه ولن تتحقق المجتمعات التي ظلت منخرطة في إطار الرأسالية العالمية.

لا شك ان هذا القول الأخير عن الحدود التاريخية المفروضة على ما سميته «رأسالية الأطراف» يتطلب الإثبات. ولكننا لسنا هنا في صدد تقديم حججنا فيها بخصوص حدود الرأسالية في اطراف النظام العالمي، وبالاحرى عجزها عن تحقيق ما سميته «تنمية متمركزة على الذات»، والتي هي شرط تحقيق تجانس اجتماعي على غط ما تحقق منه في المجتمعات رأسالية المركز، إذ استرسلنا في هذا الموضوع في اماكن اخرى وبخاصة - بالنسبة الى القارئ العربي - في بعض فصول كتابنا عن أزمة المجتمع العربي^(٢) وفي مقالنا الصادر في «قضايا فكرية».

وفيما يلي سنعتبر ضمنياً رجوع القارئ الى هذه الكتابات ان لزم الأمر بالنسبة اليه، من دون عودتنا الى هذا النقاش هنا. فلن نتناول مثلاً موضوع مضمون مفهوم «التركيز على الذات» أو مفهوم «السيطرة الوطنية على التراكم». وكذلك مضمون المفاهيم التي تتعلق بسميات المجتمعات رأسالية المركز - مثل مفهوم «التجانس

(٢) سمير أمين، ازمة المجتمع العربي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥).

الاجتماعي» - ورأسمالية الأطراف - مثل مفهوم كومبرادورية البرجوازية والدولة... الخ.

نرى فيما يلي: (أ) ان الخروج من النظام العالمي سمح فعلاً لمجتمعات بعد الرأسمالية بتحقيق تنمية متمركزة على الذات، وفي الوقت نفسه ان هذه التنمية تمت في ظروف فتحت مرحلة تاريخية للانتقال الى الاشتراكية، وهي مرحلة لم تتم بعد فتشم بتواصل فعل التناقض بين نزعات ثلاث (الاشراكية والرأسمالية والدولية). ثم (ب) ان هذه الاشكالية (اي اشكالية «ما بعد الرأسمالية») هي التي تحدد ايضاً طابع التحدي الذي تواجهه مجتمعات العالم الثالث المعاصر.

٢ - فلنرجع الآن الى مميزات التنمية المتحوّرة على الذات (اي السيطرة الوطنية على التراكم والتتجانس الاجتماعي الناتج عنها). ولننظر الى التجارب الاشتراكية من هذه الزاوية . لا شك ان هذه التجارب - سواء أكانت اشتراكية أم لا - في الاتحاد السوفيافي والصين وغيرهما قد حققت هذه الشروط.

فهنا - في جميع هذه التجارب (الاتحاد السوفيافي واوروبا الشرقية بما فيها يوغوسلافيا والبانيا وكوريا الشماليّة والصين وفيتنام وكوبا) تعلم تنمية قوى الانتاج في إطار استراتيجية وطنية مخططة متمركزة على الذات من دون شك. قطعاً يجب نقاش هذه التجارب من زوايا كثيرة: أهي اشتراكية أم أعادت تكوينها طبيعياً؟ ماذا حققت فعلاً في ميدان تنمية قوى الانتاج؟ الى اي مدى اسلوب التخطيط فعال فعلاً؟ ما هي طبيعة الصعوبات والتناقضات التي ت تعرض لها؟ أهي من طبيعة المأزق ام من طبيعة العقبات المؤقتة؟ ولكن رغم كل هذه التساؤلات يجب الاعتراف بالطابع المركّز على الذات لهذه التجارب.

ومن هذه الزاوية، لا شك ان نجاح هذه التجارب يقابل فشل تجارب العالم الثالث الرأسمالي. هنا ايضاً اوجه الاختلاف في نتائج متعددة. فقد حققت بعض هذه التجارب في العالم الثالث معدلات مرتفعة للنمو، بينما لم يحقق البعض الآخر. وفي بعض التجارب، كان تدخل الدولة المحرك الأساس، بينما لم يكن كذلك في تجارب أخرى. وببعضها اخذ في الاعتبار أهدافاً اجتماعية تجاهلها غيرها... الخ، ولكن لم تنجح هذه التجارب المختلفة في تثبيت تنمية متمحورة على الذات، وبالتالي، لم تقدم كثيراً في اتجاه التتجانس الاجتماعي ، ولا في اتجاه تقوية استقلاليتها إزاء القوى الحاكمة على الصعيد العالمي .

هل نستنتج من ذلك ان التجارب الشيوعية ناجحة من حيث الاهداف الوطنية، وان كانت فاشلة من حيث المدف الاجتماعي ، وهو أصلًا الغاء الطبقات؟

شتاً أم أبينا، فإن اعتبار معنى المهد الاشتراكي يفرض نفسه هنا. قطعاً يؤكد الخطاب الرسمي للنظم «الاشترائية» (وهو خطاب نظام الحكم) تحقيق المهد. فهو خطاب يساوي تحقيق الاشتراكية بالغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج في صالح ملكية الدولة والجمعيات التعاونية.

وتجدر بالذكر هنا أن لينين وماو لم يكتفيا بالخطاب «الرسمي». فكانتا يطرحان تحديداً التساؤل حول هذا الطابع الاجتماعي. وهذان القائدان لم يتربدا في التساؤل حول مدى تحقيق «الاشترائية». إذ كانوا يحللان الواقع، في إطار اعترافهما بالصراع المستمر بين القوى الاشتراكية والقوى الرأسمالية. وكان ماو اعتبر أن القوى الرأسمالية تغلبت على القوى الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي بعد وفاة ستالين. أما نحن فنعتبر أن تراجع القوى الاشتراكية سبق هذا التاريخ، فيرجع إلى اسلوب اقامة الجمعيات التعاونية في الريف في أوائل الثلاثينات، هذا اسلوب الذي الغي التحالف الشعبي، وسمح بإقامة دولة استبدادية. هذا، ولا نعني إطلاقاً أن تراجع القوى الاشتراكية ادى إلى إعادة الرأسمالية. أما فيما يتعلق بالصين، فكان ماو نفسه يعتبر في أول الثورة الثقافية، أن القوى الرأسمالية كانت على وشك أن تهزم الميول الاشتراكية. ونظراً إلى أن خلفاء ماو دانوا اتجاهات الثورة الثقافية إدانة تامة، فإن المنطق يفرض الاستنتاج أن القوى الرأسمالية هنا أيضاً تغلبت على القوى الاشتراكية. هذا على الأقل اذا أخذنا بالمنطق الماوي، وليس هذا استنتاجنا بالتحديد. فمن جهة أولى، لا نعتبر ان القوى المعادية للاشترائية هي ذاتاً ذات طابع رأسمالي، وذلك بالنسبة الى هاتين الحالتين. ومن جهة أخرى لا نرى شيئاً مائلاً لاقامة الجمعيات التعاونية بوسائل العنف قد حدث في الصين، وبالتالي لا نرى دولة استبدادية صينية قد انشئت. فهذه الدولة الأخيرة - وان كانت بiroقراطية وغير ديمقراطية - الا أنها مختلفة عن الدولة السوفياتية. فعلاقتها مع الجماهير (لا سيما الجماهير الريفية) لها طابع مختلف عن طابع تلك العلاقات في النظام الستاليني.

فلا يمكن اطلاق حكم موحد على جميع هذه التجارب، بل يجب اعتبار الاختلاف السائد هنا فيما يتعلق بالطابع الاجتماعي للحكم، وبالتالي بطبيعة «ازمة» هذه المجتمعات (أهي ذات طابع المأزق؟)، وكذلك فيما يتعلق بعلاقة هذه المجتمعات مع العالم الرأسمالي، وامكانيات تطورها المستقبلية... الخ. فلا يمكن الاكتفاء بالنتت السلبي (مجتمعات غير اشتراكية) أو بالنتت الایجابي الاحادي البسيط (مجتمعات رأسماالية ذات «خصوصيات») أو بالنتت غير المحدد، بل المتبس (مجتمعات «نظام دولة» أو نظام طبقي جديد). بالأولى، لا يمكن توحيد الحكم على الجميع

واعتبار الاتحاد السوفياتي والصين والبانيا ويوغوسلافيا والمنطقة وفيتنام وكوبا نموذجاً واحداً.

لا شك أن هناك عدداً من المميزات العامة والمهمة مشتركة. فهي مميزات ناتجة عن عاملين مهمين مشتركين وهما: الأول، ان جميع هذه الأنظمة انشئت نتيجة ثورات شعبية تمت في بلدان متاخرة، يسود فيها الطابع الريفي الى حد كبير، وقد ترتب على ذلك ضرورة التعجيل في تنمية قوى الانتاج، وفي الوقت نفسه تحقق عدد من التغيرات قامت بها البرجوازية والرأسمالية في المناطق الأكثر تقدماً. أما العامل المشترك الثاني، فهو في القيادة لهذه الثورات الشعبية التي تمت على أيدي أحزاب شيوعية من التيار اللينيني البلشفي. وقد جرت هذه الوراثة كثيراً من المفاهيم والمهارات فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولة والطبقة، والطبقة والطبيعة، والطبيعة والحزب... الخ. وأثرت هذه المفاهيم والمهارات في مشكلة السلطة والديمقراطية تأثيراً عميقاً. وليس المهم هنا إطلاق «أحكام» على هذه المفاهيم والمهارات (اعتبارها «ماركسية صحيحة» أم «انحرافات») من زاوية ايديولوجية أو اخلاقية، بل المهم هو فهم ظهورها ونموها، والبحث عن جذورها في نشأة التناقضات الجديدة التي تجت عنها في المجتمعات التي استلهمت منها.

وقد ورثت المجتمعات الاشتراكية من وراء هذا التاريخ، كثيراً من المشاكل التي لا تزال قائمة من دون حل. ورأينا، في هذا الصدد، ان هذه المشاكل السياسية هي العقبة الأساسية لاستمرار تنمية قوى الانتاج فيها، اي بعبارة أخرى، ان الجانب السياسي هو الذي يحدد طبيعة ازمة المجتمعات الاشتراكية. هذا، ويمكن بالطبع النظر الى الجانب الاقتصادي لهذه الأزمة. فهي نظم حافت فعلاً نمواً جباراً لقوى الانتاج على أسس توسيعية، اي من خلال تحويل قوى العمل من الزراعة الى الصناعة، واستعارة افراط تكنولوجية مأخوذة من تجربة الغرب المتقدم. وقد تم هذا النمو التوسيعي بواسطة تحضير إداري وتحديد دور السوق... واليوم يتعرض استمرار هذا النموذج الى ضرورة الانتقال الى مرحلة التراكم الكثيف، الأمر الذي يتطلب بدوره تحسين الانتاجية باللجوء الى وسائل أدق وأكثر فعالية. والسؤال هو: هل س يتم هذا التقدم ام لا؟ وإن تم، هل سيكون ذلك من خلال «العودة الى الرأسمالية» او حتى اقامتها (إذا اعتبرنا ان الرأسمالية هنا لم توجد قبل الثورة الا في صورة بدائية)؟ ام س يتم من خلال تنمية علاقات إنتاج جديدة تضمن رقابة المتعين الحقيقة، وهي تعريف الاشتراكية؟

إن هذه التساؤلات حول مستقبل النظم الاشتراكية المزعومة، تظل مفتوحة في رأينا. قطعاً يعتبر البعض ان المشكلة حلّت، إما لأنهم يعتبرون ان هذه النظم هي في

الواقع رأسالية، وأما لانهم يرونهما على أنها نظم جديدة (نظم دولة) مثبتة. وقد سبق ان تناولنا هذا الموضوع، ورأينا ان المذهب الأول. الذي عبر بتلهم عنده، ناتج تبسيط رفضناه. فهو رأي قائم على اختصار الرأسالية الى ظاهرة وحيدة هي ظاهرة العمل الأجير. هذا بينما نعتقد نحن ان الرأسالية تتطلب أكثر من ذلك، فتتطلب ايضاً تفتت ملكية رأس المال، وهو شرط عمل المنافسة، وهي بدورها عامل جوهري لسيادة ظاهرة «الاستلاب الاقتصادي» التي اعتبرناها عنصراً أساسياً في حركة الرأسالية. هذا بينما لا يزال اللجوء الى السوق (ومنافسة رؤوس الأموال) ناقصاً، أو شبه ناقص، الى الآن في هذه المجتمعات. اما المذهب الثاني - أي اطروحة «الدولة» (Etatisme) فان ميزته هي عدم إرجاع ظاهرة جديدة الى خوذج قديم. ولكن هذا المذهب يعاني في كثير من الأحيان من التعميم المجرد. وسنرجع الى هذا الموضوع فيما بعد.

وعلى كل حال، فلا يمكن التعمق في النقاش طالما تمسكنا بالميزات العامة لتلك المجتمعات، بل على عكس ذلك يجب لفت النظر الى خصوصيات كل منها. فان كلّا من هذه الثورات أشركت في ظروفها التاريخية الملحوظة ما يليو لنا ثلاثة اتجاهات جوهرية، وهي : أولاً: الاتجاه الاشتراكي الصحيح، وهو تعبير عن المضمون الشعبي للقوى الاجتماعية التي تم تنظيمها للثورة ضد الرأسالية. وهو اتجاه يستحيل انكار وجوده، رغم حقيقة فراغ الحديث الرسمي لنظام الحكم، وثانياً: الاتجاه الدولي (ونقصد هنا مركبة نظام الدولة في تنظيم جميع أوجه الحياة الاجتماعية) وهو اتجاه يعبر عن تبلور قوى اجتماعية جديدة مسيطرة أو تميل الى السيطرة، وثالثاً: الاتجاه الرأسالي، وهو ناتج قوى موضوعية مرتبطة باحتياجات تنمية قوى الانتاج عند هذه المرحلة.

وأشركت كل ثورة من هذه العوامل الثلاثة المتناقضة بعضها مع بعض، أشركتها في شكل معقد خاص بها. فالشورة الروسية التي أنسأت هذا التاريخ، قامت على اساس تحالف عمال وفلاحين اعتمدت السلطة السوفياتية عليه فعلاً الى أيام اقامة الجمعيات في أوائل الثلاثينيات. وقد تم انشاء الجمعيات، من خلال استخدام العنف نتيجة معارضة الفلاحين لها. وكان هدف الدولة الاستبدادية التي أنشئت على أساس تدمير التحالف الشعبي هو بالذات استغلال الريف من أجل تعجيل التصنيع. وقد تم هذا التصنيع من خلال استعارة الأشكال الفوردية لتنظيم العمل واخضاع الطبقة العاملة الجديدة - والمكونة الى حد كبير من مهاجرين من الريف المضروب - لقتضيات هذا الشكل للإنتاج. هكذا أصبحت الدولة نفسها نقطة تبلور الطبقة الحاكمة الجديدة. ومن هنا الطابع «الدولي» لهذه الطبقة، وهو طابع ليس مهيمناً فقط، بل يكاد يكون منفرداً. هذا، ولكن مرحلة التراكم التوسيعى

انتهت منذ عقود. وبالتالي فإن «مشكلة الفلاحين»، فقدت أهميتها. فال فلاجرون أنفسهم لا يمثلون الأن الأ نسبة صغيرة من اجمالي السكان. ثم تنازلت الدولة لصالح هذه الأقلية تنازلات اقتصادية مهمة جداً، منذ أواسط الخمسينات. ولكن مشكلة الانتقال الى التراكم الكثيف، لم تجد حلها الى الان. ويبدو ان الطبقة الحاكمة منقسمة على بعضها في هذا الصدد، فهناك فريق يرى الحل في زيادة اللامركزية في اطار نظام الدولة. ولعل خروج تشكوف مثل هذا التيار الذي يعتمد بصفة أساسية على طبقة التكنوقراط الجدد، كما يظهر من مضمون الاقتراحات المطروحة (تفوية دور السوق، ايديولوجيا «الاستهلاك» على النمط الغربي، والتخلص عن تسييس الجماهير). وهناك تيار آخر لعل بريجنيف قد مثله، وهو تيار محافظ لا يجرؤ على أكثر من اصلاحات جزئية من النوع «الليبرالي»، أكثر منها «ديمقراطية». ولكن الى جانب هذه المواقف المحافظة، توجد أيضاً اتجاهات تنظر الى الحياة السياسية والايديولوجية وتحيل الى انعاشها. ولا شك ان وجود هذه الاتجاهات اغا هو انعكاس لاستمرار الاتجاه الاشتراكي في المجتمع، رغم صعوبية تغلبها في الظروف الموروثة وعداوة الغرب.

وفي رأينا، تعامل هذه الاتجاهات الثلاثة أيضاً في الصين. ولكن المزيج الصيفي الخاص لها أكثر توازناً، فهو أقل انحرافاً في صالح «الدولة». والسبب هو، كما قلنا، انه لم تحدث هنا عملية مماثلة لاقامة الجمعيات بالعنف. فالدولة اذا - ولو انها بيروقراطية وغير ديمقراطية - معرضة للضغوط الاجتماعية أكثر منها في الاتحاد السوفيatic، بل ليست الدولة هي النقطة الوحيدة لتبلور قوى اجتماعية سائدة. فهناك الى جانبيها، ميل السلطات المحلية الشعبية التي شجعت الماوية انعاشها. وهناك أيضاً طبقة من الرأسماليين الحقيقيين الذين يشجع الخط الحالي مبادراتهم، ويكون هؤلاء وأولئك نقطة تبلور الى جانب الدولة. فالمزيج هنا متزن بين اتجاه اشتراكي لا يزال حياً. واتجاه رأسالي وطني صميم، واتجاه دولي يستطيع - في ظروف التزاع الداخلي رأسالي/ اشتراكي - أن يحتفظ بالهيمنة. ولذلك لا نرى من الممكن ان يصبح الاتجاه الرأسالي / كومبرادورية على غلط ما يحدث في بلدان العالم الثالث الرأسالي، فهو اتجاه رأسالي وطني. هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى، فإن عملية التراكم التوسيعى لم تصل بعد في الصين الى حدودها. هذا اضافة الى ان القاعدة الشعبية لم تفت كذا هو الحال في الاتحاد السوفيatic، مما يشجع الميل نحو تقدم الحياة السياسية والايديولوجيا الشعبية، الأمر الذي يستبعد بدوره الخل التمرد على تحالف تكنوقراطية ذات طابع دولي/ رأسالية وطنية.

ونجد ظروفاً مماثلة، أي أكثر تفتحاً للتطور، في يوغوسلافيا وفي المجر. وتعمل هنا هذه الظروف في مرحلة أكثر تقدماً من زاوية غزو قوى الانتاج، إذ ان المرحلة

التوسيعية انتهت، ولكنها تعلم أيضاً في ظروف دولية غير مواتية: صغر الدول، تغلغل النفوذ الغربي في يوغوسلافيا، ضغط السوفيات في المجر... ولذلك نعتبر ان استمرار تطور الصين على الأسس الحالية، أي توازن (ولو متحرك) بين الاتجاهات الثلاثة المذكورة ونمو قوى الانتاج على أساسها، إنما يمثل أحسن فرضية للمستقبل الاشتراكي في الأجل الطويل.

هذا، وهناك أيضاً في العالم «الاشتراكي»، أمثلة سلبية من تطور أدى الى مأزق حقيقي. ومنها مثل تشيكوسلوفاكيا المجملة من خلال المخاوف السوفياتية، ومثل رومانيا المجملة في شكل بدائي من «الدولة». ومثل بولندا التي غابت في أوهام الجاذبية الغربية، ومثل فيتنام التي لم تبدأ بعد مرحلة التراكم التوسيعى ، وذهبت في اتجاه الفرار الى الامام في مغامرات عسكرية اقليمية. فلا يمكن الغاء جميع هذه الخصوصيات والاكتفاء بالمفهوم العام «للدولة» من دون عمل حساب لها.

هذا، ولا شك ان التجارب السوفياتية والصينية نجحت تماماً من حيث قدرتها على فرض نفسها كقوة مستقلة في النظام العالمي . وكذلك بالنسبة حتى الى الدول الصغيرة مثل يوغوسلافيا أو المجر. هذا بينما لنا تحفظات بالنسبة الى تلك التجارب التي أوقعت نفسها في مأزق.

لا شك أيضاً ان اعطاءنا أهمية كبيرة لعنصر تحقيق الأهداف الوطنية لا يشارك فيه الجميع . فالماركسية المبسطة مثلاً - وبخاصة التأويل الذي لا يدرك أهمية التناقض مراكز/أطراف - تحكم على «الوطنية» على أنها دائياً «انحراف». وقد سبق قولنا ان هذا الموقف يختلف كثيراً عن موقف رأس المال العالمي المهيمن. أليس التناقض بين آراء بل وارن (التي انتقدناها في مكان آخر) المعبرة من خلال «لغة» ماركسية من جهة، وبين آراء البنك الدولي من جهة أخرى، أليس هذا التناقض دليلاً على صحة قولنا؟

٣ - نواجه إذا مرة أخرى مشكلة الدولة والدولة التي لا مفر منها.

تعتمد الماركسية في مفهومها لتحرير الإنسان على إلغاء القيمة وإلغاء الدولة. فاللغاء القيمة هو شرط التحرير من عبودية الاقتصاد. فالقيمة هي التعبير عن الندرة والفقر، وتُعبر عن نفسها في الاستلاب السلعي ، وهو يؤدي بدوره الى أن القوانين الاقتصادية تفرض نفسها كقوى طبيعية. أما الدولة، فهي تعبير عن هيمنة طبقية وهيمنة قوانين الاقتصاد.

ولكن ماركس كان يعي خطراً التصورات الطوباوية . ولذلك امتنع عن وصف سابق لآليات مجتمع متحرر من القيمة والدولة . هذا ولم تقدم الى الان ، وللأسف ،

المجتمعات الاشتراكية اجابات مقنعة في هذا الصدد. هذا أقل ما يمكن أن يقال عنها. فلم يؤدّ الغاء ملكية الرأسماليين لصالح ملكية الدولة، وكذلك الغاء السوق واحتلال التخطيط محلها، لم يؤدّ ذلك إلى سيطرة المتجمين على المجتمع وبالتالي التخلص من الاستلاب. وفي الوقت نفسه لم تلغ الدولة، بل تقوّت في أشكال بيرورقراطية واستبدادية. إن الحجج المقدمة لتبرير هذا الواقع معروفة، فهي حجج شكلية لم تقبلها. إن استمرار الدولة (والدولنة) هو فرض فرضته ظروف الانتقال الطويل إلى ما بعد الرأسمالية، وهي ظروف تتعلق بالميزة الأكثـر جوهرية للتوسيع الرأسـمالي، أي توسيعه غير المتكافـع، وبالتالي ضرورة بدء الانتقال من ثورة أطـراف النـظام. ويـتـبع عن ذلك الطـابـع المعـقد لمـجـتمـعـاتـ ماـ بـعـدـ الرـاسـمـالـيـةـ،ـ أيـ طـابـعـهاـ المـتـاقـضـيـ الـذـيـ لاـ مـفـرـ منهـ،ـ وـالـذـيـ يـدـعـوـ إـلـىـ اـسـتـمـارـ الدـوـلـةـ.ـ أماـ هـيـمـنـةـ الدـوـلـةـ (أـيـ الدـوـلـةـ)ـ فـيـ حـالـةـ الـاـتـحـادـ السـوـفـيـاتـيـ فـتـرـجـعـ إـلـىـ ظـرـوفـ تـارـيـخـيـةـ خـاصـةـ كـمـاـ رـأـيـناـ.ـ هلـ أـدـىـ ذـلـكـ إـلـىـ نـظـامـ اـجـتـمـاعـيـ جـدـيدـ وـلـيـسـ إـلـىـ «ـعـودـةـ»ـ الرـاسـمـالـيـةـ؟ـ هـلـ يـكـنـ اـعـتـبـارـ هـذـاـ النـظـامـ مـثـبـتاـ؟ـ أوـ فـيـ حـالـةـ (ـاـنـتـقـالـ)ـ (ـإـلـىـ أـيـنـ؟ـ)ـ أـمـ فـيـ مـازـقـ؟ـ أـيـكـنـ أـنـ يـتـطـورـ نـحـوـ اـشـتـرـاكـيـةـ؟ـ لـقـدـ طـرـحـنـاـ هـذـهـ الأـسـلـةـ الـتـيـ نـعـتـقـدـ أـنـ الـأـجـابـاتـ عـنـهـاـ لـاـ تـرـازـ مـفـتوـحةـ.

إن استمرار التوسيع الرأسـمـالـيـ كـمـاـ هـوـ.ـ أيـ عـلـىـ أـسـسـ غـيرـ مـتـكـافـعـةـ.ـ وكذلك الاستمرار الغـالـبـ في رـفـضـ نـتـائـجـ هـذـاـ التـوـسـعـ منـ قـبـلـ الشـعـوبـ الـتـيـ تعـانـيـهـ بالـضـرـورةـ،ـ انـ كـلـ ذـلـكـ يـدـفـعـنـاـ إـلـىـ الـاعـتـقـادـ بـأنـ التـارـيـخـ سـوـفـ يـسـتـمـرـ فـيـ الـاتـجـاهـ الـذـيـ بدـأـ بـهـ مـنـذـ عـامـ ١٩١٧ـ.ـ أيـ بـعـارـةـ أـخـرىـ أـنـ مـنـاطـقـ مـتـخـلـفـةـ فـيـ النـظـامـ سـوـفـ (ـفـكـ الـرـوابـطـ)ـ (ـأـيـ (ـخـرـجـ،ـ مـنـ مـنـطـقـ النـظـامـ)ـ وـاـنـ هـذـهـ عـلـمـلـيـةـ سـتـكـونـ الفـصـلـ الـأـولـ مـنـ تـطـوـرـ طـوـيـلـ حـكـمـوـنـ منـ تـفـاعـلـ التـزـاعـ بـيـنـ اـتـجـاهـاتـ ثـلـاثـةـ هـيـ الـاـشـتـرـاكـيـةـ وـالـرـاسـمـالـيـةـ الـوـطـنـيـةـ وـالـدـوـلـنـيـةـ.ـ وـيـؤـدـيـ رـفـضـ هـذـهـ الضـرـورةـ التـارـيـخـيـةــ بـاـسـمـ حـبـ الـمـطـلـقـاتـ،ـ اوـ رـغـبـةـ فـيـ الـوـصـولـ السـرـيـعـ إـلـىـ الـهـدـفـ الـنـهـاـيـيــ إـلـىـ عـجـزـ سـيـاسـيـ مـؤـلـمـ ثـمـ يـأـسـ.ـ فـلاـ بـدـ مـنـ اـنـدـرـاجـ الـكـفـاحـ السـيـاسـيـ فـيـ اـطـارـ الـوـاقـعـ اـذـاـ كـانـ الغـرـضـ هـوـ تـغـيـيرـ الـوـاقـعـ وـلـيـسـ الـاـكـتـفـاءـ بـالـتـحـلـيلــ بـعـدـ حدـوثـ الـحـوـادـثـ فـيـ مـعـظـمـ الـاـحـيـاــ وـلـاـ شـكـ اـنـ قـبـولـ هـذـاـ الـوـاقـعـ هـوـ أـيـضـاـ قـبـولـ فـكـرـةـ اـنـ (ـسـيـطـرـةـ الـمـجـتمـعـ عـلـىـ الـمـصـيرـ)ـ لـاـ يـكـنـ الـوـصـولـ يـبـهاـ وـتـحـقـيقـهـاـ (ـتـحـقـيقـاـ نـاـمـاـ)ـ مـرـةـ وـاحـدـةـ،ـ بـلـ بـالـتـدـريـجـ.ـ وـعـلـ كـلـ حـالـ فـانـ رـأـيـناـ هـنـاـ هـوـ اـنـاـ نـجـهـلـ مـاـ هـوـ بـعـثـعـ مـتـحرـرـ مـنـ الـاـقـتصـادـ وـالـدـوـلـةـ.ـ أـضـيفـ إـلـىـ ذـلـكـ اـنـيـ لـاـ أـنـصـورـ هـذـاـ التـحـرـيرـ عـلـ اـنـهـ (ـمـطـلـقـ مـيـافـيـزـيـقـيـ)ـ.ـ وـلـذـلـكـ اـقـرـرتـ فـيـ مـكـانـ آخـرـ التـميـزـ بـيـنـ الـاـسـلـابـ الـاـجـتـمـاعـيـ وـالـاـسـلـابـ الـاـنسـانـيـ (ـاـلـاـنـثـرـوـبـيـوـلـوـجـيـ)ـ،ـ وـذـلـكـ مـنـ أـجـلـ اـعـطـاءـ طـابـعـ نـسـيـ لـفـهـومـ (ـشـفـافـ الـجـمـعـ)ـ وـلـفـهـومـ (ـسـيـطـرـةـ الـمـجـتمـعـ عـلـىـ الـمـصـيرـ)ـ.

وـلـاـ شـكـ اـنـ (ـالـوـطـنـ)ـ يـمـثـلـ فـيـ هـذـهـ الـظـرـوفـ جـانـبـاـ مـنـ التـطـوـرـ فـيـ الـمـسـتـقـبـلـ الـمـنـظـورـ

لا يمكن استبعاده. فإذا كان الغاء الرأسالية مستحيلًا على الصعيد العالمي مرة واحدة، فان ذلك يؤدي بالضرورة إلى ان الأفكار التي تفصل عن النظام الرأسالي لا تزال تعيش في عالم «منظومة الدول». وقد قدمت نظم الحكم في الدول الاشتراكية هذه الحجة من أجل تبرير استمرار الدولة. ولا شك ان استخدامها لهذه الحجة لم يكن بريئاً، ولكن الأمر يبقى مطروحاً، وعلينا أن نتساءل عن مضمون هذه الدول التي خرجمت عن النظام الرأسالي من زاوية اجابتها لمشكلة الوطنية. لقد اقررتنا في مكان آخر تمهيلاً لهذا الواقع الاجتماعي - أي الوطن - واعتبرنا انه واقع اجتماعي ليس «فوق الطبقات» ولكنه «إلى جانب الطبقات»، شأنه في ذلك شأن وقائع اجتماعية أخرى مثل الجنس. ورأينا ان انكار هذه الواقع يؤدي ذاتياً وبالضرورة إلى تبرير الاضطهاد باشكاله، وان جميع أوجه الاضطهاد تخدم في نهاية الأمر استغلال العمل. كما رأينا ان الاكتفاء بوضع هذه الواقع الاجتماعية جنباً إلى جنب من دون ادماجها في كل موحد، يؤدي ذاتياً وبالضرورة إلى اضعاف قدرتها المحتملة في تعبيء القوى العاملة من أجل التغيير. هذا لا يمنع النظر النقدي للواقع «الوطني»، الذي يتطلب التحليل والتحديد. فيجب اعتباره على انه واقع «نسبي» كما انا نحتاج الى مزيد من التفكير في جذور «ايديولوجيا الوطن» وتكونها في ظروف تاريخ أوروبا ثم تصديرها على صعيد عالمي، شأنها في ذلك شأن عناصر أخرى من الايديولوجيا المهيمنة على صعيد عالمي.

لا مفر إذاً من الاعتراف بضرورة الدولة وضرورة المضمون «الوطني» للمجتمع. وفي الوقت نفسه، يجب عدم نسيان المهد البعيد وهو الغاء الدولة والوطن. ان هذا الموقف شرعي، بل ضرورة حيوية. ثم يتحقق الخطر الطوباوي هنا حينما نحاول تصور «علم دون أوطان». فقد ثبتت التجربة في هذا الصدد انه من المستحيل تقريراً التحرر من التصورات المحكومة من الايديولوجيا المهيمنة، او يكتفي الفكر بعموميات غير محددة مثل: «الاختلاف»، من دون تحديد أوجه الاختلاف.

وينكر الكثير في الغرب هذه الفضورات، أي ضرورة الدولة واستقلالية الوطن ازاء النظام الكلي. وهذا الرفض هو عنصر مهم في الايديولوجيا المهيمنة. ويبelow لنا ان تفسير هذه الوضاع انما هو أمر بسيط تكاد تكون جنوره في علم النفس. فهنا تلعب دورها خيبة الأمل الناتجة عن البعد بين الخطاب الاشتراكي الرسمي وواقع المجتمعات الاشتراكية، وكذلك الإحساس بالعجز وعدم إمكان عمل فعال في الغرب المتقدم، وكذلك الغي الذي يسمع بالقاء خطاب كريم واتخاذ مواقف أناانية في الوقت نفسه... الخ. هذا، ولا شك ان المجموع الايديولوجي اليماني الحالي قد نجح في استغلال هذه «اللغة اليسارية» لأغراضه اليمينية الحقيقة.

فيتمكن تلخيص مضمون هذا الخطاب «اليساري» في النقاط الأربع الآتية: ١ - ان «الشرق» (روسيا والصين وغيرهما) ليس اشتراكياً، بل في مأزق. ٢ - ان الوطنية في ذاتها، وفي جميع الظروف عنصر غير اشتراكي وسلبي. ٣ - ان الدولة في جميع الظروف هي عدو الشعب. ٤ - وبالتالي ان ميدان الكفاح الحقيقي هو ميدان الحقوق الديمقراطية.

ولسنا هنا في صدد الغوص في تفاصيل هذه المناقشات الملتبسة، بل سنكتفي بذكر بعض ملاحظاتنا في شأنها.

يجب، قبل كل شيء، التوقف قليلاً عند القول الذي يدعى ان «الشرق متجمد». فهل هو فعلاً أكثر تجمداً من الغرب؟ نرى هنا ان اجماع الرأي على أساس اقتصادوي في الغرب أفرغ التمييز بين/يسار من أي مضمون، وألغى معزاه التاربخني الأصلي، فجمود المجتمع لا يمنع اعترافنا أيضاً بأن المجتمع السوفياتي يبدو حالياً عاجزاً أو شبه عاجز عن مواجهة احتياجات تغير عميق. (هذا بعد أن حقق هذا المجتمع تغيرات مهمة جداً في تاريخه، اذ أصبح القوة العظمى الثانية). ولكن هناك مجتمعات اشتراكية أخرى مثل الصين ويوغوسلافيا وال مجر لم تصب بالشلل نفسه، فيبدو لنا أنها قادرة على التغيير والتطور السريع نسبياً.

هذا، ويبدو لنا أيضاً ان «معاداة الدولة»، في كثير من الأحيان لا تعتمد على أساس علمية. وهنا نجد كثيراً من اللبس بين الدولة والجهاز الإداري، فهنا نجد من ي끼ي من «الضرائب الثقيلة التي تنتص ٦٠ بالمائة من الدخل القومي»، ومن يشير الضحك السهل بمناسبة ممارسات البيروقراطية الصغيرة، ثم يتهمي بالقول ان الدولة عدو الشعب. وينسى هؤلاء ان الدولة لعبت دور المحامي بالنسبة الى الضعيف، وذلك في الصراع الطبقي في الغرب نفسه! ان الرئيس الأمريكي رونالد ريغان لم يخطئ في هذا الصدد حينما أخذ في المجموع ضد «دولة الرفاهية». وفي معظم الأحيان، تنسى الاقتراحات المطروحة من أجل «تحجيم الدولة». ان الديمقراطية الغربية نفسها أنشئت وتقدمت على أساس تقوية الدولة. وهناك أمثلة كثيرة في هذا الصدد، منها ان كثيراً من تجارب «اللامركزية» انتهت بالتحول الى اليمين وتشويه الديمقراطية، وذلك لسبب بسيط وهو ان اللامركزية قوت القوى المحلية الرجعية، وأضعفت الوعي السياسي الذي ينمو فقط في ظروف توسيع الأفاق وادراك الصورة الكاملة للمجتمع. ولنسأل إذاً السؤال الآتي: أيمكن تصور هيمنة المجتمع على مصيره في ظروف قوى انتاجية نامية من دون «تنظيم» معقد، وبالتالي جهاز وأجهزة؟ أيمكن التمسك بالضمان الاجتماعي على صعيد ملابين الأفراد والتمسك بالتقنيولوجيات المتقدمة، وفي الوقت

نفسه تصور الميمنتة المجتمعية فقط في صورة «جماعات صغيرة العدد»...؟ فلنعرف ان معرفتنا عن كيفية تفصيل العمل الحر للأفراد من جهة، وأدوات الجماعات المختلفة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من الجهة الأخرى، ان معرفتنا بكل هذه المشاكل محدودة للغاية.

يتقدّى الخطاب الحالي «الليبرالي الجديد» حول الديموقراطية من هذا النوع من «التحليل» الذي يلغى جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، ويحمل عملها نظرة ميتافيزيقية وتعارضاً مطلقاً بين هذين العنصرين، وينسى هذا الخطاب الليبرالي نقد ماركس للديمقراطية في الرأسمالية وحدودها، وهو نقد صحيح يذكر لنا أن الديموقراطية تتطلب أكثر من مجرد اعتراف بـ«الحقوق» (ومنها حقوق الإنسان)، وذلك منها كانت هذه الحقوق مهمة.

ولا يمنع نقدنا للنظرية المطلقة، «المعادية للدولة»، التوقف أمام ظاهرة تزايد دور الدولة الناتج عن احتياجات التراكم الرأسالي. فيعمل هذا التراكم في اتجاه التركيز المتزايد المؤدي إلى المؤسسة الضخمة. وتعاني هذه المؤسسة - وإن كانت غير حكومية - من جميع عيوب البيروقراطية، وذلك دون ميزة الشفاف السياسي الذي يمكن أن نجده في القطاع الحكومي فقط. هذا إضافة إلى أن التناقض بين القدرة الانتاجية والقدرة الاستهلاكية (وهو تناقض جوهري ناتج عن ميل النظام الرأسالي إلى تنمية القدرة الانتاجية إلى الحد الذي يزيد عن قدرة الاستهلاك) يفرض على النظام إقامة قطاع «ثالث» (من أجل ابتلاء الفائض) إلى جانب القطاعين التقليديين، أي قطاع انتاج وسائل الانتاج وقطاع انتاج وسائل الاستهلاك. والقطاع الثالث يكاد يكون بالضرورة حكومياً، في صورة مصروفات عسكرية أو مدنية اجتماعية. وما معنى ذلك؟ أليس هو أن الاشتراكية أصبحت هنا أيضاً حاجة موضوعية ناجمة عن التراكم نفسه؟ طبعاً تختلف الأسباب التي جعلت الاشتراكية هنا أيضاً حاجة موضوعية من الأسباب التي تجعلها ضرورة في الأطراف.

ويترتب على ذلك أن وحدة التراكم تميل إلى ان تفجر وتخرج عن حدود المؤسسة المنتجة أو المؤسسة المالية، حتى تصل إلى التوحد مع التكوينة الاجتماعية بجملها، أي الدولة. لعل الرأسالية اليابانية تستفيد في هذا الشأن بميزة موروثة من جذورها التاريخية والإيديولوجية والسياسية، إذ توحدت وحدات التراكم تحت رقابة الدولة باكراً. ولكن الاتجاهات نفسها تعمل أيضاً في الغرب، على الرغم من أيدلوجيا التمييز بين «العام والخاص». فإذا لم تتجه المجتمعات الغربية إلى الاشتراكية، على الرغم من نضوج شروطها، وذلك لأسباب سياسية (تعلق بدورها في «الإجماع في الرأي» الناتج عن مواقف المراكز المهيمنة في النظام العالمي)، فالتطور

الرأسمالي نفسه من شأنه أن يؤدي إلى نوع من «الدولة». ولا بد من اعتبار هذا النوع من الدولة «دولة رأسمالية»، والتمييز بينها وبين الدولة في الانتقال بعد الرأسمالية.

٤- يطرح ما سبق عرضه اشكالية «ما بعد الرأسمالية» في إطار يسلو لي متحرراً عن الأطروحات الأيديولوجية البحتة التي تقتصر على الحديث مجرد حول التضاد بين الاشتراكية والرأسمالية، فتبين هذه الأطروحات الأيديولوجية من افتراض مبسط هو ان المجتمع الاشتراكي أصبح حقيقة حقيقة فعلاً في الاتحاد السوفيتي أو في الصين، أو في كلا البلدين.

ونحن لسنا مقتنعين بان هذا التبسيط يجدي. فاذا رجعنا الى مقولات ماركس عن كنه المجتمع اللاقطي، لوجدنا ان هذا الاخير يتصنف بسمات ايجابية يمكن تلخيصها في جملة: هيمنة مباشرة و كاملة للمنتجين على جميع اوجه النشاط الاجتماعي، الأمر الذي يتطلب بدوره ديمقراطية حقيقة متقدمة تفوق من جميع اوجهها الديمقراطية المحدودة المعروفة في الغرب الرأسمالي المتقدم المعاصر. ولا يمكن إيدال التعريف الايجابي بتعريف سلبي مفاده ان الاشتراكية هي إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. فالمطلوب هو تحديد بماذا تستبدل الملكية الخاصة اللغة، اي تحديد العناصر التي تحمل الشكل الجديد شكلاً مجتمعياً، وليس ملكية الدولة من تلقاء نفسها مرادفاً للهيمنة الاجتماعية المرغوب فيها. فاذا اخذنا بمعيار مقولات ماركس لتوصلنا الى انه يستحيل اعتبار المجتمع السوفيتي والمجتمع الصيفي على انها حققا شروط هيمنة الاجتماعية المذكورة. ولا يصح تفادى مواجهة السؤال من خلال ذكر انجازات النظم «الاشترافية» في ميدان التنمية ورفاهية الشعب والاستقلال الوطني. فليست حقيقة هذه الإنجازات موضوع شك وتساؤل في أهميتها. اما لا تعني بنفسها «تحقيق الاشتراكية».

وربما يرى البعض في هذه الأقوال موقفاً «سلبياً». واسمع صوت هؤلاء الذين يرفضون فتح باب النقاش حول الطبيعة الحقيقة للمجتمعات التي سمت نفسها اشتراكية، والذين يذهبون الى ان مجرد فتح باب هذا النقاش اثما هو اتخاذ موقف «ارجعي» في ذاته، من شأنه ان يؤدي الى خيبة أمل الجماهير، وبالتالي يخدم الاستعمار.

ول يكن إذاً موقفنا واضحاً. اطروحتنا هي ان ما حدث الى الان - وهو خروج المجتمعات المذكورة من منطقة سيادة الرأسمالية العالمية - اثما هو أمر ايجابي للغاية يدفع الى التقدم. ثم ليس هذا الأمر غريباً. ان كون التوسع الرأسمالي العالمي غير متكافئ في ذاته - أي مزد بالضرورة الى انقسام المنظومة الرأسمالية الى مراكز استعمارية مهيمنة وأطراف متخلفة وتابعة تشتد فيها حدة التناقضات - قد فرض هذا الشكل من الثورات

المعادية للرأسمالية. فهي حافت فعلاً ما لم يكن من الممكن تحقيقه في إطار النظام العالمي، من تعجيل انتهاء قوى الانتاج على أساس وطني مستقل يفتح آفاقاً اشتراكية محتملة.

هذا قول، وكون هذه النظم «أكملت» إنجاز المهدف، قول آخر. وهنا أود أن أطرح - ولو بمحاذ - بعض التساؤلات حول موضوع «الانتقال إلى الاشتراكية»، وأرى أن الثورة الاشتراكية التي تمت في هذه الظروف التاريخية - ولا يمكن أن تتم ثورة خارج هذا الإطار - تفتح مرحلة تاريخية طويلة، تفوق مدتها السنين بل العقود، إذ لن تنتهي إلا بفوز القوى الاشتراكية على صعيد عالمي (وهو أمر خارج عن جدول الحوادث المحتمل حدوثها في الأفق المنظورة). وفي هذه المرحلة التاريخية، تتأثر وتتعارض قوى تدفع التطور في اتجاهات مختلفة، وأرى هنا أن هذه القوى هي ثلاثة وليس اثنين (الاشتراكية والرأسمالية كما يقال في معظم الأحيان).

أولاًها القوى الدافعة في اتجاه التطوير الاشتراكي، ومصدرها الطبقات الشعبية التي عبّرت خلال الثورة من أجل تحقيق الأهداف الاشتراكية، وايديولوجيا الطليعة марكسية التي لعبت الدور الحاسم في هذه التعبئة والتوعية، وذلك منها حدث فيما بعد من خيبة أمل محتملة من قبل الجماهير وفك تنظيمها، ومها حدث من انحراف بل من تزيف في الميدان الايديولوجي.

وثانيتها القوى الدافعة في اتجاه استمرار، بل انتهاء علاقات انتاج رأسالية. وهنا أيضاً يتطلب الأمر رفع ابهام قد يرد. فنحن لا نعتبر أن هذه القوى هي مجرد انعكاس «لبقاء» الماضي بل اطروحتنا هي أن تنمية قوى الانتاج في هذه الظروف التاريخية يستحيل أن تتفادى فتح مجال لتوسيع العلاقات الرأسالية. إلا أن هذا التوسيع لا يعني أيضاً بالضرورة خضوعاً لمقتضيات التوسيع الرأسمالي العالمي. فالدولة الوطنية موجودة هنا، وهي عنصر يستطيع أن يمنع تأثير القوى الرأسمالية الداخلية مع القوى المهيمنة على صعيد عالمي للدرجة تؤدي إلى عودة الرأسمالية البحتة.

وثالثتها إذاً هي تلك الدولة التي اشرنا إليها. إن الاطروحـة الأكثـر انتشارـاً في صدر الدولة ترتكـز على دورـها ك مجرد وسيلة لتنفيذ مصالـح طبـقية. وعلى هـذا الأساس يدعـي البعض أن الغـاء الملكـية الخاصة (وبالتـالي القـضاء على الطـبقة الرـأسـالية) جعلـ الدولة وسـيلة في خـدمة الجـماـهـير. بينما يدعـي غيرـهم العـكسـ، أيـ أنـ هـذهـ الدـولـةـ اصـبحـتـ تخدمـ نظامـاً رـأسـالـيـاًـ اـعـيدـ بنـاؤـهـ. أماـ نـحنـ، فلاـ نـكتـفيـ بـهـذهـ الـادـعـاءـاتـ. فـمـنـ جهةـ، لاـ نـقبلـ اـطـرـوحـةـ انـ الـجـمـعـيـعـ الذـيـ ليسـ اـشـتـراكـيـاًـ إـنـاـ هوـ بالـفـرـورةـ رـاسـالـيـاـ (ولـسـنـاـ نـحنـ هـنـاـ بـصـدـدـ نقـاشـ هـذـهـ المـشـكـلـةـ التيـ تـنـاـولـنـاـهاـ فيـ أـماـكنـ أـخـرىـ). وـمـنـ

الجهة الأخرى، نرى أن الدولة في هذه الظروف التاريخية تلعب دوراً مستقلاً، بل هناك احتفال تاريخي وارد مفاده أن يتبلور غط الاجتماعي جديد حول هيمنة الدولة (ولذلك أطلقنا على هذا النمط اسم «الدولة»).

إن المجتمعات الاشتراكية الموجودة فعلاً «كما يقال» تسمى جميعاً إلى مرحلة «بعد الرأسمالية». فتعمل وتنتاقض فيها القوى الثلاث المذكورة. إلا أن تأزر هذه القوى يتخذ أشكالاً ملموسة مختلفة من بلد إلى آخر، ومن مرحلة إلى أخرى، طبقاً للتطورات التاريخية العينية الخاصة لكل مجتمع.

وفي هذا الصدد، أرى أن النموذج السوفياتي الحالي - أي منذ الثلثينات - هو أقرب إلى نموذج يسمى بهيمنة القوى الثالثة. هذا بينما نموذج الصين - إلى الآن - يجمع بين الاتجاهات الثلاثة بشيء من التوازن. فليست مصادر القوى في الصين موحدة في مركز واحد، بل هناك أولاً ترکز قوى شعبية تعمل في السرج السياسي بفضل استفادتها من هامش حرية القرار (ومن المعروف أن هذا المامش في الجمعيات التعاونية الصينية أوسع كثيراً مما هو عليه في الكوخوز السوفياتي). وحاولت الماوية إنماء هذه المراكز. وهناك ثانياً ترکز قوى حول المبادرات الاقتصادية الرأسمالية الجديدة في نهايتها الأقرب - وفي حدود المستطاع طبعاً - في الدولة. إن هذا النموذج الصيني أقرب في الواقع إلى نموذج يوغوسلافيا أو المجر، منه إلى النمط السوفياتي الحالي.

ما هو الأفضل من حيث التطلع الاشتراكي؟ لست أدرى. ولكن حديسي هنا هو ان المرونة افضل من التجمد، ولو ان التجمد ييلو اثبات واقوى. قطعاً تحتوي المرونة على خطر الانزلاق. ولكن قد يكون هذا الخطر اقل ضرراً من الخطر الذي يواجه التجمد، وهو خطر الانغلاق في مازق.

الفَصْلُ الخَامِسُ

تَكَيْفٌ أَمْ فَكَ ارْتِبَاطٌ؟
مُسْتَوَى الْخَطِ الإِسْتَرَانِجِيُّ:
هَلِ الْقَوْمِيَّةُ عُنْصُرٌ فَاعِلٌ فِي التَّارِيخِ؟^(٥)

(٥) نُشِرَ هَذَا الْبَحْثُ فِي: الْمُسْتَقْبَلُ الْعَرَبِيُّ، السَّنَةُ ٩، العَدْدُ ٩٨ (نِيَانُ / أَبْرِيل ١٩٨٧)، ص ٢٥ - ٣٠.

١ - تقوم الحركات السياسية - وكذلك المجتمعات التي تعمل هذه الحركات في إطارها - بعملية تحليل الواقع الموضوعي الذي يحيط بها والذي تهدف هذه الحركات إلى التأثير في تطويره بواسطة استراتيجية لها للعمل. ويتم هذا التحليل بواسطة منظومة مفاهيم هي نفسها ناتجة عن التاريخ. ويتبع عن ذلك أحياناً تأثير منظومة المفاهيم المستخلصة عن حقيقة الواقع، الأمر الذي يحد من فعالية الاستراتيجيات أو يؤدي إلى نتائج غير متوقعة أو حتى معارضة تماماً للتوقع. الا تستحق القومية بصفتها واقعاً اجتماعياً موضوعياً وعنصراً فاعلاً في التاريخ في بعض الظروف (سواء أكان العنصر الأساس أم لا) تسايلاً من هذا النوع؟

فاللغة السياسية التي نستخدمها تلجم إلى الكلمة «قومية» بمعنى أو بمعانٍ تفترض تفصلاً معيناً بين هذا الواقع الحقيقي (أو المزعم أنه حقيقي) وبين وقائع موضوعية أخرى مثل الدولة والمنظومة العالمية للدول والاقتصاد والطبقات الاجتماعية. وفي هذه الشؤون نرى منظومة مفاهيم (والنظريات التي تقوم بالتفصيل بينها) هي في الواقع ناتجة عن نظريات اجتماعية ثبتت على أساس التجربة التاريخية الأوروبية لقرن الماضي، سواء أكانت هذه النظريات هي النظريات القومية البرجوازية أم الماركسية.

وليس رأينا أن أحدث النظريات الاجتماعية هي بالضرورة أفضلها، ولذلك لا نؤمن بـ«شيخوخة الماركسية» وبعض النظريات الأخرى. بل على عكس ذلك نعتقد أن المادية التاريخية لم تفقد بعد مغزاها العلمي. وتنقى المادية التاريخية كلما عملت حساباً للتطور التاريخي ورفضت الانفلاق على نفسها. فالمادية التاريخية منهج تحليل ليست منظومة نتائج «نهائية».

هذا، وجدير بالذكر أن القرن التاسع عشر هو مرحلة أساسية في تاريخنا

المعاصر. فقد تكونت الأوضاع الأساسية التي تميز عالمنا المعاصر خلال هذا القرن من خلال عدد من النضالات القاطعة ذات الطابع المختلفة من حروب وثورات وتطورات اقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية. ومن بين هذه الأوضاع التي تبلورت بعد ثلاثة قرون من النصوح البطيء نجد بلا شك «الدولة القومية» والنظام الرأسمالي العالمي والتناقضات الطبقية المميزة للمجتمع الحديث. هذا وقد ألقى الفكر الاجتماعي الأوروبي بعض الضوء على هذا التبلور، هذا الفكر الذي أدى إلى العلم الاجتماعي كما نعرفه في عصرنا هذا والذي لم يكن قبل ذلك إلا جنيناً في أحسن الفروض.

وقد أنتج هذا التاريخ بجموعتين اثنتين من النظريات، كل منها تعارض الأخرى، وهما: الماركسية ونظرية صراع الطبقات من جهة، والقومية ونظرية اندماج الطبقات في الدولة القومية البرجوازية الديمقراطية من جهة أخرى. ولا شك أن النظريتين تفسران إلى حد كبير كثيراً من أوجه الواقع الظاهر. فهذا الواقع يميز بالصراعات الطبقية العنفية إلى حد الشورة في بعض الأحيان من جهة، وبالصراعات بين الدول القومية التي تصل إلى حد الحروب العالمية من الجهة الأخرى. وكذلك فإن النظريتين هما وسليتان فعالتان من أجل رسم استراتيجيات المجموعات الاجتماعية الفاعلة في التاريخ، أو التي تنوي ذلك. وكان ماركس قد لاحظ بحق أن الإيديولوجيا القومية تخدم مصالح البرجوازية، فنادي البروليتاريا إلى تجاوز آفاق القومية.

٢ - ولكن فعالية الاستراتيجيات المذكورة توقفت على ظروف تاريخية خاصة قد ينسى المحلل تلاحمها الاستثنائي في عصر معين، فيجعل من هذه الاستراتيجيات مبادئ «مطلقة» للعمل.
ويبدو لنا أن هذه الظروف الخاصة، التي نعتقد أنها لم تلاق الا لفترة قصيرة وفي منطقة محدودة من العالم، هي الآتية:

أولاً: وجود تناسب بين الدولة من جهة، وحقيقة اجتماعية أخرى هي القومية من الجهة الأخرى.

ثانياً: الموقف المسيطر للدول القومية المتبلورة في هذا الشكل البرجوازي على صعيد النظام العالمي، أي تعارض المراكز المتبلورة تماماً والاطراف غير المكتملة من هذه الزاوية.

ثالثاً: درجة من الطابع العالمي للنظام الرأسمالي تجعل الاقتصاديات المركزية المتحورة على الذات، عناصر مساهمة في النظام الكلي، أي عناصر تتمتع بدرجة من الاستقلالية الذاتية بعضها إزاء البعض، وذلك إلى جانب تبعيتها المتبادلة.

لعلنا نفهم من هذه الإشارة السريعة، الأسباب الظرفية التي أعطت فعالية

صحيحة للممارسات السياسية المعتمدة على النظريات المذكورة. إن السبب الأول هو وجود ميدان يسمع بفعالية سياسية اقتصادية «وطنية» خاصة لمنطقة محدودة محكمة بواسطة سلطة الدولة. فلا شك أن وسائل هذه السياسات (ونقصد هنا على سبيل المثال لا الحصر: النظام التقدي المركزي والحماية الجمركية وشبكة المواصلات والنقل الداخلي والنظم الإدارية والمدرسية الموحدة...) تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية إزاء القوى الخارجية التي تعكس بدورها عالمية الاقتصاد. فالدولة الوطنية تحكم في صراع الطبقات، بمعنى أنها تحدد حدوداً له. ويتجزئ عن ذلك وجود سعر موحد متوسط لقوى العمل على الصعيد الوطني، هو ناتج تفاعل العلاقات الاجتماعية وتوازن قواها على الصعيد الوطني. ومن بين هذه العلاقات تُحدِّد الإشارة إلى التوازن: زراعة/صناعة الذي يحدد منظومة الأسعار من خلال تحديده دخول الفلاحين وريع المالك واتساع السوق... الخ. فهو توازن لعب دوراً تاريخياً حاسماً في وقته. وبهذا المعنى، يمكن القول إن لقانون القيمة بعداً وطنياً. ومن هذا الإطار أيضاً ندرك أن القوميات المعتبرة والطبقات المكونة لها (من عمال وفلاحين وبرجوازية...) هي العناصر الفاعلة في التاريخ. قطعاً ليس هناك سور يفصل هذه النظم القومية عن النظام العالمي. فالعلاقات الاجتماعية الداخلية تتوقف إلى حد ما على المواقف التي تتحلّها الدول في الترتيب العالمي. فإذا كانت هذه النظم هي جميعاً قائمة على اقتصاديات مركزية متحورة على الذات، إلا أن توسعها يتوقف على مدى استفادتها من الأطراف المفتوحة لها. وقد زادت المنافسة على هذه الاستفادة نحو أواخر القرن الماضي. وكذلك اختلفت درجات القدرة المتنافسة لهذه الاقتصاديات الوطنية. ولكن كل واحدة منها تستطيع أن تحسّن موقفها بواسطة سياسات وطنية متساركة، إذا سمع بذلك توازن العلاقات الاجتماعية. وبدورها، تساعد هذه الفعالية الاقتصادية على إنجاز الحلول الوسطى في ميدان التزاع الاجتماعي، وإن لم تلغ «صراع الطبقات» إلا أنها وضعت فعلاً حدوداً له. وبشكل عام، نجد نوعاً من التفاعل بين شلة الصراعات الطبقية وشلة الصراعات القومية. ويضاف أن حجم هذه القوميات نفسه كان مناسباً إلى حد كبير، فكان حوالي ٣٠ مليون نسمة، عدداً يمثل فعلاً في القرن الماضي الحجم المناسب لإقامة صناعة متحورة على الذات.

ما هو دور «حقيقة القومية» في هذه الظروف التي لم نعط إسماً لها بعد؟ إن الأيديولوجيا أعطت فيها بعد بعدها مستقلاً لهذه «الحقيقة القومية». فادعت أن القومية سبقت الدولة، الأمر الذي نبدي تحفظاتنا حوله. فيبدو لنا جديراً بالذكر، في هذا الصدد، أن البرجوازية الأوروبية من عهد النهضة إلى عصر الأنوار لم تكن «وطنية» بالمعنى الضيق، بل كانت «متعددة الجنسيات». فكان هناك أوجه مختلفة من الشرعية

التي خضعت لها، ومنها الإيمان الديني والفلسفى وعلاقت الصدقة الاقطاعية وخدمة الملكية المطلقة حينها بدت لها هذه الاختيره رشيدة، وفي هذا الاطار ظلت البرجوازية متحركة، غير ثابتة في الاقامة، تشعر نفسها في وطنيها في جميع ارباع «العالم المسيحي». أما شعب الفلاحين، فكان وطنه الصحيح لا يفوق حدود المجموعة القروية أو الاقليمي، فلم يكن تلك القومية التي لم تبلور بعد، والتي لم يشارك بعد في ثقافتها، بل أحياناً في لغتها. الدولة الملكية المطلقة هي التي خلقت في الواقع القومية، ثم جاءت الديمقراطيه البرجوازية فأتمت هذا الانجاز. قطعاً لم تكون هذه القومية من لا شيء. ولكنه لم يكن من الضروري تحويل المجموعات الاقليمية «الاثنية» الى القوميات الأوروبيه الحديثه. فكان هذا التطور احتمالاً فقط. وهنا كان سؤالين على حق حينما استنتج أن القومية خليقة الرأساليه، كما رأينا في كتابنا الطبقة والأمة في التاريخ^(١). فلم تعرف الاقطاعية، التي خرجت الرأساليه عنها، إلا بـ«الأمة المسيحية» وبالاقطاع. هذا وقد تم تبلور القومية باستخدام العنف الى حد كبير. فلم يقل هذا الدور عن دور السوق. فالعاملان معًا فرضا التجانس، وخصوصاً التجانس اللغوي، على حساب اللغات الدارجة واللهجات المحلية. وقد أجهض هذا التبلور حينما لم تقدم الرأساليه بالدرجة الكافية، أو حينما تم تشويهاً نتيجة الظروف العارضة والتقاءصالح المحلية والنضالات الدينية والتوازنات الدوليه. فكان لابد من انتظار القرن التاسع عشر كي نشاهد على نطاق واسع الاندماج الذي فرضته الصناعة الجديدة، والذي أدى بدوره الى تغلب اللغة الوطنية وتقدم الديمقراطيه الانتخابية ولو ببطء، وهي أهم العناصر المحددة للقومية الحديثه. وقد تم هذا التكامل في اطار نظم الدول التي سبقته.

هذا وقد تسلحت الشعوب التي تخلفت في هذا التطور بالنموذج السابق تبلوره. ونرى مثلاً واضحاً لذلك في تاريخ المانيا وايطاليا. فيها وضعتنا لنفسها هدف اقامه القومية (الالمانية والايطالية) على غط الأمتين الفرنسية والإنكليزية، وذلك بواسطة انشاء دولتيهما. فكان ذكاء اصحاب الفكر في قدرتهم على كشف التحالفات والحلول الاجتماعيه التي عبأت القوى في هذا الإتجاه.

لا شك أن بعد اللغوي كسب في الدول القومية الأوروبيه الحديثه قوى استثنائية، لدرجة أن اللغة ربما أصبحت العنصر الأساس المحدد لهذا الواقع الاجتماعي الجديد. قطعاً هناك قاعدة مادية لهذا التبلور، وهي إقامة إقتصاد رأسالي

(١) انظر سمير امين: الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبرialisية، ترجمة هنريت عبودي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، والأمة العربية، القومية وصراع الطبقات (بيروت: دار ابن رشد للطباعة والنشر، ١٩٧٨).

متحور على الذات، يتمتع بدرجة من الاستقلال إزاء النظام العالمي. ولكن وجود اللغة الوطنية مثل بدوره بناء فوقاً فعالاً يلعب دوراً أساسياً في إعادة تكوين الاقتصاد الوطني. هذا ولا شك أن اللغة لم تلعب هذا الدور الموحد القوي قبل العصر الحديث. ففي النظم السابقة على الرأسمالية نجد لغات محلية، ذات استخدام ريفي واقليمي، الى جانب - في بعض الاحيان - لغة رسمية هي لغة الدين او الدولة. فانشار التعليم المعاصر الى جانب ممارسة الديمقراطية، هو العامل الذي جعل من اللغة الوطنية وسيلة لتحديد القومية نفسها، ووضع حدودها السياسية وتعريف ثقافتها الجماهيرية، لدرجة ان البعض ينسبون الى اللغة قدرة عجيبة على نقل «ميزات اخلاقية وطنية» من جيل الى جيل. فكان الفكر السائد سابقاً يعتبر ان الميزات الاساسية للمجتمع تبلور في السيد الاقطاعي او الملك المطلق او رجال الدين. ثم نسبت هذه الميزات الى «القومية» بواسطة الديمقراطية وايديولوجيا القومية. هكذا ازدهرت اديبيات حول «الشخصية الوطنية» في القرن التاسع عشر. ولا شك ان هذه الادبيات المتألية تشمل في طياتها بنور العنصرية.

٣ - اذا نظرنا الى هذا التاريخ من قريب، لوجدنا ان التناوب بين الظروف المواتفة هو تناوب محدود على القرن التاسع عشر، وفي مناطق معينة. ففي المناطق الاخرى المحيطة بالعدد المحدود من الدول القومية النموذجية، ظلت النظم لا هندام لها، فهي نظم تشكلت في عصور ماضية وفي ظروف مختلفة. فاندماجها في العالم المعاصر أفقدها شرعيتها وفعاليتها، من دون ان تبدو آفاق مستقبلها واضحة.

وهناك وسائل متعددة تسمح بالترتيب التظاهري في هذه الفوضى. فيستطيع الاقتصادي الضيق الأفق مثل رستو أن يحدد «مستويات للدخل» على غط البنك الدولي، ويجعل منها معيار الترتيب. وقد يفضل الماركسي الشكلي اختيار مدى انتشار علاقات الانتاج الرأسالي من خلال معيار انتشار العمل الأجير مثلاً. وهناك أيضاً عالم الاجتماع الانثروبولوجي الذي يرسم حدود مناطق «ثقافية»، وكذلك الجيواستراتيجي الذي يعطي الأهمية «لمناطق النفوذ والتدخل» ... الخ.

ومن زاويتنا، أي من حيث كشف ما هي القوى العاملة في التاريخ، وكشف شروط تبلور القوميات في النظام العالمي، تلعب الدولة الدور الجوهرى. وفي هذا الاطار، يجب بدء التحليل باعتبار دور الدولة في ضمان شروط التوسيع الرأسالي. إن اعتبار معيار قدرة الدولة في هذا الصدد يؤدي مباشرة الى التمييز بين الدولة المركزية ودولة الاطراف. فالاولى فقط تسيطر على التراكم الداخلي وتتخضع العلاقات الخارجية لمنطقه. هذا بينما لا نجد الدولة بهذا المعنى في الاطراف. فتتعامل هنا «باقطار» فقط. اقطرار محكمة من الخارج في شكل مستعمرات، أو شبه مستعمرات. وإذا كانت

الدولة المستقلة توجد في الظاهر، فإنها كانت عاجزة عن تكيف الخارج طبقاً لحاجتها، بل عاجزة عن أن تفادي السير على غير هدى، ثم التكيف من الخارج. ففي هذه الظروف، يجب تركيز الانتباه على الأحوال «الواسطية»، أي أحوال تلك البلاد التي لم تبلور بعد في العصر السابق في شكل مراكز، وأيضاً لم تقع في تبعية الأطراف. فهي «نصف الأطراف» طبقاً لاصطلاح بعض الكتاب. فهنا نجد أن دور الدولة كان حاسماً.

إن الإمبراطوريتين الأوروبيتين اللتين امتلكتا طابع «نصف الأطراف»، أي روسيا والنمسا - المجر، اتجهتا في اتجاه التبلور المركزي، ولكن لم يتم ذلك من دون صعوبة. فكانت نشأة سوق رأسالية موحدة، وهي في أول الأمر نتيجة نفوذ خارجي، تحدياً للدولة الملكية القديمة. وقد واجهت هذه الدولة التحدي، بادئ الامر، باتخاذ سلسلة من الاصلاحات الجريئة المادقة إلى العصرنة، منها اصلاح التعليم والاصلاح الدستوري (مثل نظام الملكية المزدوجة، النمساوية - المجرية، واقامة برلمان ولو كان ذا دور محدود)، والاصلاح الاجتماعي (الغاء نظام رق الفلاحين في روسيا) ... الخ. ولكن ايديولوجياً القومية المستوردة (شأنها في ذلك شأن العناصر الأخرى للعصرنة) لم تكن هنا عاملاً إيجابياً بل عقبة، اذ أدت في نهاية الأمر إلى انفجار الإمبراطورية النمساوية المجرية، الأمر الذي هدد بدوره الدولتان التي انشئت على رمادها بالسقوط إلى وضع الأطراف، وذلك إلى أن اندمجت هذه الدولتان فيما بعد في منطقة النفوذ السوفيتي. وإن لم يحدث شيء مماثل بالنسبة إلى الإمبراطورية الروسية، فيرجع الفضل إلى الثورة البلشفية (التي انقذت وحدة الإمبراطورية على الرغم من فصل بولندا وفنلندا) من جهة، وإلى الميئنة العددية للشعب الروسي في الإمبراطورية من الجهة الأخرى.

ونجد في هذه الأمثلة نموذجاً لظاهرة الفجوة الفاصلة بين الواقع الموضوعي والإطار الأيديولوجي المستخدم في التحليل. فلم يكن من «ضرورات التاريخ» ان كلاً من البرجوازيات التشيكية والسلوفاكية والمجرية والسلوفينية والكرواتية تحتاج إلى دولتها الخاصة «سوقها». فكان هناك احتلال آخر، وهو ان هذه البرجوازيات تصبح أقساماً من برجوازية موحدة تستفيد من سوق واحدة متدرجة. وكذلك ليس من المثبت اليقين ان غالبية الجماهير الريفية كانت تفضل استغلال «برجوازيتها الوطنية» على اوضاع الإمبراطورية. أما تبلور التزاع حول مشكلة اللغة، فهو إلى حد كبير في رأينا ناتج استيراد ايديولوجي، واسقاط الدور الذي لعبته اللغة في الغرب المتقدم على ظروف مختلفة. وفي هذه الظروف أدت الصراعات الاجتماعية ومارسات القوى السياسية التقديمية (أي الأحزاب الاشتراكية للأمية الثانية وأحزاب الفلاحين وأحزاب التجديد

البرجوازي)، الى تبرير استراتيجيات تراجعت في آخر الأمر امام خرافة الدولة القومية الموحدة من حيث اللغة، تلك الخرافة المستوردة من النموذج الغربي.

وعلى كل حال، أصبحت التبيجة القائمة على هذا الاساس، في الفترة بين الحريين، غير مرضية. فتكرّست هيبة برجوازيات محلية عاجزة في الدولات الوارثة، الأمر الذي أدى بدوره الى سقوطها في منطقة نفوذ برلين او باريس. فساد الركود وخابت آمال تعجیل التنمية الرأسمالية، وعوضت البرجوازيات عجزها عن ضمان هيمنتها من خلال الديمقراطية، بالبالغة في الشوفينية الموجهة عادة ضد الجيران. وانتهى الامر بطرد جميع الاقلیات. والغريب هو أن هذا الامر تم في اعقاب انهيار النظم الفاشية، وبعد إقامة النظم الجديدة تحت مظلة الجيش الاحمر! وعلى كل حال، فقد فتحت إقامة النظم الجديدة على النمط السوفياتي عهداً جديداً. وليس جميع أوجه هذه السيرة الجديدة سلبية بلا شك. ففي غياب هذا التطور، لعل هذه الدولات كانت قد سقطت في أوضاع شبه أطراف تابعة للغرب. هذا لا يعني أنه لم يكن هناك أيضاً احتلالات أخرى قد بربرت. من بين هذه الاحتلالات، استمرار الوحدة النمساوية المجرية السابقة بشرط تجديدها. فإذا نظرنا الى المجر وبوغوسلافيا الحديثتين (هما ليستا من أسوأ النظم في عالمنا المعاصر بلا شك!). وإذا تصورنا المنطقة كلها على هذا النمط لوجدنا أن وحدة المنطقة، لو استمرت، لكان من شأنها أن تقوّي احتلالات التنمية مع الاستقلال والديمقراطية. لعل تشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا كانت، في هذا الافتراض، قد تفاجأت المأذق الذي انفلت في حالياً. هذا ويلاحظ أن تطور روسيا أصبح أفضل وأقوى مما حصل في أوروبا الوسطى. ويرجع الفضل بلا شك الى البشفيّة التي تضمنّت تعجیل التنمية، مع استمرار الوحدة في المنطقة. قطعاً ليست هذه الانجازات مرادفاً بسيطاً للاشتراكية. وكذلك لعل البشفيّة أعطت لقوى التروس فرصةً وامكانيات لا تقارن بما حققه الكولونيالية البرجوازية في مناطق أخرى. ومما كانت الحدود التاريخية لهذه الانجازات، وجوانبها الإيجابية والسلبية، إلا أنها في ذاتها دليل على الدور التقدمي النسبي الذي لعبه التجديد السوفياتي في المنطقة. وعلى كل حال، لسنا نحن هنا بصدّ تقويم هذا الدور من مختلف جوانبه.

إن الاقطار الواقعة على شرق وجنوب المنطقة السابقة الاعتبار، لم تتفاد السقوط من أوضاع الأطراف. فهي المنطقة التي نحتت فيها المراكز الاستعمارية امبراطورياتها. وقد سقطت بعض الاقطار في هذه الوضاع من عصر المركتبة؛ هذا هو شأن الهند البريطانية وأندونيسيا الهولندية والفيليبين الاسبانية. ثم سقطت اقطار أخرى في أواخر القرن التاسع عشر في عصر التقسيم الاستعماري؛ وهذا كان شأن افريقيا. أما البلاد التي ظلت مستقلة شكلياً - الصين، الدولة العثمانية، ايران - فهي أصبحت في الواقع

نصف مستعمرات. وليس في ذلك ما يدعوا إلى الاستغراب. فعل مستوى القاعدة الاقتصادية، كان تشكيل هيكل ذي طابع الأطراف ناتج عمل متعمد من قبل الادارات الاستعمارية، أو ناتج السير على غير هدى من قبل نظم عجزت عن مواجهة التحدي، فعاشت يوماً بيوم. ولكن الصورة على مستوى البيان الفوقي أكثر تعقيداً. فكان عبء الوراثة التاريخية يلعب هنا دوره المتنوع. وهذا هو الميدان بالذات الذي يعاني التحليل الايديولوجي البسط. هكذا مثلاً ظهرت نظريات تدعى أن ماضي هذه الأقطار كان بالضرورة «اقطاعياً» لمجرد أنه كان اقطاعياً في أوروبا، وكذلك أنه ما دامت القومية في أوروبا هي ناتج التكوين الرأسالي، فإن عجز هذا التكوين هنا يمنع وجود ظاهرة مماثلة للقومية . . . الخ. وقد تناولنا هذا الموضوع بالذات في حماولتنا التمييز بين الأشكال الخجاجية الآسيوية والأفريقية وبين الشكل الاقطاعي الأوروبي. وفي هذا الصدد، لفتنا النظر إلى أن ظاهرة مماثلة لظاهرة القومية ظهرت هنا في أحوال النظام الخجاجي المتكامل والمتقدم، وهو نظام يفترض تمركز الفائض في أيدي الدولة وتوحيد المجتمع من خلال تداول هذا الفائض. فتجد هنا ظواهر لغوية مماثلة لتلك الظواهر التي لم تتم في أوروبا إلا في عصر الرأسالية. وهذا شأن الصين ومصر من دون شك، ولعله شأن الهند في بعض العصور، وكذلك بالنسبة إلى تاريخ المنطقة العربية.

ولنركز اهتمامنا على تلك المناطق الأكثر تقدماً، حينما تدخلت أوروبا في شؤونها. وكانت الصين مثلاً على وشك التحول الرأسالي؟ أكان هذا التطور المحتمل من شأنه أن يقوى القومية الصينية، ولعله في ظروف أفضل، نتيجة وجود سابق لهذه الظاهرة؟ هناك إشارات كثيرة تدل على هذا الاحتمال. أكان هذا النضوج قد جنب الصين أسوأ المصير أي التفت؟ أم كان الاستئناف الايديولوجي الكونفوشوي قد لعب هذا الدور؟ يرى البعض أن حجم القارة الصينية هو العامل الذي خوف الفاتح. ولكن التساؤل في هذا الشأن في محله، إذ ان حجم الهند المائل لم يخف لا الفاتح الفرنسي دبلكس، ولا الشركة الانكليزية للهند. فمن الواقع أن الدولة القومية الصينية ظلت - على الرغم من انحطاطها - عنصراً فاعلاً في التاريخ. فهي الاطار الوطني - لا يمكن تسميتها باسم آخر - الذي تعارضت في نطاقه الطبقات الاجتماعية من أجل تقرير مصير البلاد. وكان ذلك على هذا النحو في العصور المتالية، اي في ظل حكم الارستقراطية والبيروقراطية للامبراطورية، ثم حكم البرجوازية، إلى أن أتت ثورة الفلاحين بقيادة حزب شيوعي تحكمت في مصير التجديد الداخلي والعلاقات الخارجية للصين المعاصرة.

وكانت الهند أيضاً على وشك الدخول في عصر الرأسالية، كما أثبت المؤرخ

المهندسي رمكرياً موكرجي^(٢) (ولنلاحظ في هذا الشأن أن ماركس لم يع هذه الظروف). ولعل اختفاء الدولة الهندية كان ظاهرة ظرفية فقط، استفاد الاستعمار منها. إلا أن نتائج هذه الوضاع أصبحت في الأجل الطويل حاسمة من حيث التبلور الوطني اللاحق وأحياء الدولة الحديثة. فليس من اليقين أن الوحدة الهندية هي مجرد ناتج عمل الانكليز، كما يدعى البعض. إلا يعتمد استمرار هذه الوحدة بعد الاستقلال على جذور موضوعية قديمة؟ لعل الأيديولوجيا الهندوسية تمثل هنا فلساً مشتركاً قوياً. أليس الدليل على ذلك، فشل الوحدة الهندية خارج منطقة سيادة الدين الهندوسى، أي في الماطق الإسلامية؟ هذا ولكن توجد هنا إلى جانب هذا القاسم المشترك، أكثر من عشر قوميات كبيرة مميزة بعضها عن البعض. وعلى الرغم من ذلك، لا نجد هنا محاولة تفتت السوق الرأسمالية الموحدة من قبل برجوازيات علية، كما حدث في أوروبا الوسطى والشرقية. ما هو السبب في هذا الاختلاف؟ أهون في أن الأيديولوجيا الدولة القومية لم تغز المجتمع الهندي، كما غزت الإمبراطورية النمساوية المجرية والبلقان؟

ويجدر، في هذا الصدد، الوقوف قليلاً على أحوال الدولة العثمانية ومصر^(٣). فهنا أيضاً نجد نوعاً من نضوج لبعض الشروط التي تسمح بظهور الرأسمالية، على الأقل في البلقان ورومانيا^(٤) ومصر وسوريا. ولم يكن من «الضروري» أن يعارض هذا التطور المحتمل مصالح الدولة الموحدة المسيطرة على مختلف الشعوب المكونة للإمبراطورية من مسلمين عرب وأتراك ومسيحيين يونانيين وسلاميين وأرمن. ولكن هذه الدولة فقدت شرعيتها، نتيجة عجزها عن تفادي سيطرة رأس المال الاجنبي عليها. وهنا أيضاً أثبت التاريخ اللاحق أن الدولتان التي أنشئت على رمادها، أصبحت هي الأخرى عاجزة من هذه الزاوية. وهنا أيضاً لا يعني ذلك أنه لم يكن هناك احتلال آخر أكثر فعالية، وتفصيل عصرنة الإمبراطورية في إطار الحفاظ على وحدتها وتطورها إلى دولة علمانية ديمقراطية متعددة الجنسيات. أكان هذا الاحتلال مجرد حلم غير واقعي؟ فلتذكر في هذا الشأن أن التاريخ الرسمي كتب فيما بعد بأفلام البلقانيين والعرب، وأن هذا التاريخ هو مصدر الرأي السادس القائل إن «الشعوب» (أو البرجوازيات) لم تتصور حلاً سوى الاستقلال مع التجزئة. وهذا الادعاء موضوع تساؤل. لعل التعصب في فهم الإسلام عند الأتراك في مرحلة انحطاط الدولة، إلى

(٢) Ramkrishna Mukherjee, *The Rise and Fall of the East India Company: A Sociological Appraisal* (New York: Monthly Review Press, [1974]).

(٣) سمير أمين، أزمة المجتمع العربي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥).

(٤) مقاطعة في الدولة العثمانية يسكنها أتراك وتقع جزئياً في البلقان وجزئياً على شواطئ بحر اليونان، وهي مقاطعة متقدمة نسبياً بالمقارنة مع مختلف الأنماط وتنسب اسمها إلى أهل الروم.

جانب التدخلات المستمرة من قبل الانكليز والروس والناصريين في البلقان، عناصر ساعدت على نقل ايديولوجيا الدولة القومية الى شعوب اليونان والبانيا وصربيا وبلغاريا ورومانيا. هذا، مع اننا نعلم ايضاً أن هذه الايديولوجيا اصطدمت هنا ببعض المعارضة، مثلاً من قبل البرجوازية اليونانية الموزعة خارج اليونان نفسها، وفي مختلف مناطق الامبراطورية العثمانية والبلقان.

أما في المنطقة العربية للامبراطورية، فلم يكن هذا المصير محكماً عليه بالدرجة نفسها من القوة. فهنا لم يتم مدافعوا الوحدة العثمانية الى قوى الرجعية العربية فقط. فنجد مثقفين عرباً دعاة النهضة العربية في مصر وسوريا يدافعون في الوقت نفسه عن الحفاظ على الوحدة العثمانية مدركون خطراً الغزو الأوروبي، وفي بعض الأحيان مدركون أكثر من ذلك أن التفتت سيضعف احتفال التجديد اللازم الفعال. ومن بين هؤلاء المثقفين العرب، نجد مسلمين تجرأوا على الدفاع عن دولة علمانية فتحرروا من فكرة الخليفة وذهبوا الى حد الدفاع عن مسيحيي البلقان وأرمنيا ضد الاضطهاد التركي.. وللأسف لا يكثر الحديث عنهم في أيامنا. فهنا اذاً لم يكن صدى ايديولوجيا الدولة القومية على النموذج الأوروبي الا صدى محدوداً. ولكن للأسف الشديد اقتنعت حركة «تركيا الفتاة» وكذلك منظمة «الوحدة والتقدم» التركية السرية بهذه الايديولوجيا. وكانت هذه المنظمات تحتل بالطبع موقفاً حاسماً من حيث مصير الدولة العثمانية، فهي التي أنشأت رؤية تطلعية «تركية بحثة». وإذا كانت هذه الرؤية اصطناعية في أول عهدها، إلا أن هزيمة 1918 والثورة الكمالية أعطتها فيما بعد واقعية. وهنا أيضاً، كما حدث في أوروبا الوسطى والجنوبية، أدى هذا الخيار الى تحويل تركيا الى وضع «اوروبا الرث» والى خيبة الآمال المعلقة على أن تصير تركيا «آخر عربية في القطار الأوروبي الصحيح».

وكذلك في الشرق العربي. فهنا لم يع عرب المشرق خطورة الاستعمار وعيّاً صحيحاً، اذ انهم تحالفوا مع الانكليز للتخلص من الاستبداد التركي، دون ادراك تام لنيّات الاستعمار. فاستغروا حينها خدعهم الانكليز - بعد الحرب -! هذا في وقت كان الشعب المصري يشorer للتحرير من الاستعمار البريطاني. فقد أدت هذه الظروف المشوّومة الى تقوّع البرجوازية المصرية الليبرالية الوفدية على الوطنية القطرية. وظللت الاوضاع على ذلك، الى أن أتت الناصرية فتجاوزت النظرة القطرية الضيقية، واستعادت الرؤية المستقبلية السليمة أي عروبة مصر ووحدة الوطن العربي. هكذا تكون شعور قومي عربي له طابع خاص، اذ يشمل انتهاء مزدوجاً للقومية العربية والوطنية القطرية (في بعض البلدان على الأقل) كما رأينا في كتابنا *الأمة العربية* (٥).

(٥) أمين، الأمة العربية، القومية وصراع الطبقات.

ما لا شك فيه، أن القاعدة التاريخية في أمريكا لها خصوصياتها. إلا أن الدولة لعبت هنا أيضاً الدور الفعال في تكوين القومية أو في محاولة تكوينها. فكانت هذه القاعدة مناسبة تماماً في إنكلترا الجديدة، حيث أقيم منذ البداية اقتصاد رأسمالي متمحور على الذات، الأمر الذي يفسر النجاح السريع في تبلور الدولة البرجوازية الأمريكية الشمالية بعد تصفية مشكلة «الجنوب». ولم يكن كذلك في أمريكا اللاتينية، على الرغم من حصولها على الاستقلال باكراً.

هذا لا يعني تجاهلنا خصوصيات البناء الفوقي القومي في الولايات المتحدة. ولعل هذه الخصوصيات تمنع الحديث عن «قومية أمريكية» بالفرد، وذلك على الرغم من نجاح للتنمية الرأسمالية لا مثيل له. أيمكن اعتبار أن الثقافتين الأصليتين - ونقصد هنا ثقافة إنكلترا الجديدة القائمة على غط إنتاج سمعي صغير في جذوره من جهة، وثقافة الجنوب القائمة على نظام العبودية الكولونيالية من الجهة الأخرى - اندمجتا تماماً؟ أم لا تزالان موضوعتين جانباً إلى جانب؟ أم أنها تنبayan في ثقافة ثالثة جديدة، نتيجة الهجرة على نطاق واسع في القرن التاسع عشر؟ أيمكن اعتبار العنصرية التي تميز مجتمع أمريكا الشمالية أهم أو أقل أهمية من التوحيد اللغوي؟

أما في أمريكا اللاتينية، فإن الأوضاع ذات طابع الأطراف قد حلت إلى حد كبير مغزى الوجود الشكلي للدولة، خصوصاً وإن هذه الدولة أنشئت بمبادرة سكان «الكريول» (أي الإسبان والبرتغاليين المولودين في أمريكا) من دون شمول المندوب الأصليين الذين تهمشوا. فهنا لم تظهر الدولة الصحيحة إلا في المكسيك، حينها قامت الثورة في أوائل عقود القرن العشرين ثم - نتيجة لها - «تبين» المندوب. أما البرازيل فتمثل في الواقع استثناء غريباً في التاريخ، يتسم بسمة شاذة وهي قوة الدولة (وهي دولة برغالية أكثر منها في الواقع برازيلية) التي فرضت نفسها ولو من دون قاعدة إقتصادية ذات شأن، وربما من دون وحدة وطنية صحيحة لفترة طويلة. هذا وعلى كل حال، فإن النموذج الأوروبي للدولة القومية لا يزال المعيار والمرجع الوحيد، فيمكن إذا القول إن أيديولوجيا الدولة المستوردة لا تجد هنا مناسباً لها.

٤ - إن النظر في التاريخ الحقيقي يؤدي - كما رأينا - إلى التساؤل عن أيديولوجيا القومية. فهناك تعبيران عن هذه الأيديولوجيا هما التعبير البرجوازي الذي يدعى أن القومية تسبق الدولة، وأن الدولة «المالية» هي الدولة القومية من جهة، والتعبير الماركسي البسط الذي يدعى أن الرأسمالية تخلق القومية، وتعتمم ظهورها على الصعيد العالمي. هذا بينما التاريخ الحقيقي يظهر دور الدولة الفعال. فالدولة هي التي «تلتحق» القومية في بعض الأحيان أو تحييها، أو تفشل في عاولتها إنجاز هذا المدف في أحيان أخرى. وكذلك يبين التاريخدور الفعال الذي تلعبه أيديولوجيا الدولة القومية.

فهي أحياناً عامل فعال تقدمي يساعد على التنمية الرأسمالية (أو الاشتراكية) وأحياناً عامل انحراف يوجه التطور في اتجاه سلبي، أو يبطئه، تقدمه. فليس النجاح ظاهراً إلا في أوروبا الغربية وروسيا والصين واليابان والولايات المتحدة، الأمر الذي يثبت أن التناوب بين الدولة القومية والتنمية المتحورة على الذات، لم يتحقق إلا في ظروف معينة واستثنائية. وفي هذه الحالة، تصبح فعلًا القومية عنصراً فعالةً في التاريخ، أي العنصر الذي يحدد إطار الصراعات الطبقية والحلول الوسط بين الطبقات (التي تمثل أقوى العناصر الاجتماعية الفعالة في التاريخ في نهاية الأمر). ولكن هناك عقبات كثيرة تحول هذا التطور في معظم الأحيان، وأهم هذه العقبات هي الآتية: أولاً: الطابع الطرفي للقاعدة الاقتصادية. وثانياً: خور الدولة أو حتى زواها. وثالثاً: فشل التبلور القومي المحتمل. ففي هذه الظروف، تتعارض الطبقات الاجتماعية «الممل» والمجتمعات الاجتماعية المتنوعة والدولة في معارك لا تسمح للشعوب بالسيطرة على مصيرها. فالعنصر الفعال في التاريخ هنا هو «حركة التحرر» أكثر منه القومية أو الطبقات بشكل مباشر. إن إطلاق نعوت «الوطنية» لوصف هذه الحركة إنما هو مجرد انعكاس لقوة أيديولوجيا القومية. وهو أيضاً إشارة إلى أن أهداف هذه الحركة تشمل - إلى جانب استعادة الاستقلال وإنجاز التنمية - إتمام البناء الوطني («القومي»). فقد حققت هذه الحركة هدفها الأول، أي استعادة الاستقلال. ولكنها لم تحقق عادةً لا التنمية المركزة على الذات ولا التوحيد «القومي»، وذلك طبعاً لأسباب تتعلق بالمضمون الظيفي المهيمن على الحركة، وتقصد قيادتها البرجوازية الطابع، ولكنه أيضاً لأن أيديولوجيا القومية ليست بالقدرة التي تدعى أنها تتسم بها.

٥ - شهدت الأعوام التي تلت الحرب العالمية الثانية، تعميم فكرة الدولة - القومية على الصعيد العالمي. فأعلن نظام عالمي مكون من «دول / قوميات». ففي اللغة الانكليزية التي لم تتأثر بالثقافة الماركسية، أصبحت الكلمات «دولة» (State) و«قومية» (Nation) متادفتين. هكذا أنشئت منظمة «الأمم المتحدة» وهي في الواقع منظمة دول وليس «أمم». هذا في وقت دخلت الدولة القومية في أزمة في جميع أنحاء العالم، بما فيه المراكز التي هي مصدر الظاهرة. ونجد هنا مثلاً رائعاً على تأثر الإيديولوجيا عن تطور الواقع.

لا بد من نسبة هذه الأزمة إلى الدرجة المرتفعة من «العالمية» التي بلغها النظام، تلك العالمية التي تعكس في تعمق علاقات التبادل في جميع أوجه النشاط خلال الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧٠. إن هذا التعمق قد بلغ حداً كييفياً جديداً. فلم تشمل عملية التدوير في الاقتصاد في القرن الماضي إلا التبادل التجاري في عدد من الخامات، الأمر الذي أعطى للسوق العالمية طابعاً «دولياً» (International) أكثر منه

(عاليماً) Mondial). ففي هذه المرحلة الباكرة، كان مضمون قانون القيمة لا يزال مضموناً وطنياً بصفة أساسية. فكان قانون القيمة العالمية لا يزال في مرحلته الجنينية. فلم يلعب بعد عامل المنافسة الدولية إلا دوراً محدوداً. وفي هذه المرحلة، كانت الطبقات الاجتماعية ذات الطابع الوطني هي القوى الأساسية، أي كانت هذه الطبقات - بصفة أساسية - ناتج علاقات اجتماعية خاصة للوطن ومحددة من الداخل. فكان هناك تناسب بين صراع هذه الطبقات في إطار الدولة، وبين الصراع السياسي الذي كان يتم أيضاً في الإطار الوطني نفسه. هذا وقد أضيفت إلى التجارة الدولية فيما بعد، حركة رؤوس الأموال على صعيد عالمي، الأمر الذي نتج عن تحول الرأسمالية إلى رأسمالية احتكارية منذ أواخر القرن الماضي. ولكن الفترة التي امتدت إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية اتسمت بعدم وجود هيئة استعمارية معينة، بل كانت فترة منافسة شرسة بين عدد من الدول الاستعمارية. فكانت الاحتكارات قد تكونت في إطار هذه الدول، وتعمل أيضاً بصفة خاصة من مناطق النفوذ والامبراطوريات الاستعمارية التي تقاسم المراكز الرئيسية العالم بينها. إن ضعف الدولة - أو حتى غيابها - في مناطق الأطراف أدى إلى أن العلاقات الاجتماعية الداخلية للدول المركزية هي التي استمرت تحكم إلى حد كبير جوهر دينامية التوسيع الرأسمالي العالمي. فظلت إذاً الطبقات الاجتماعية الوطنية المركزية هي العناصر الفعالة الرئيسية في التاريخ، ولو أن الطبقات العاملة في المراكز أصبحت ترسم استراتيجياتها في إطار قبول المبادئ «الصلاحية»، بل والأوضاع الاستعمارية.

بدأت المرحلة الجديدة من العالمية في النظام بعد الحرب العالمية الثانية. تسم هذه المرحلة بتفجر نظام الانتاج إلى أجزاء، وتوزيع هذه الأجزاء على مناطق مختلفة من العالم، وتوحيد الرقابة عليها بواسطة شكل جديد من المؤسسة الاحتكارية، وهو الشكل المعنى «بالمؤسسة المتعددة الجنسيات» أو «المؤسسة ذات النشاط العالمي» أو «المؤسسة المتعددة الجنسيّة». وقد قدمت هيئة الولايات المتحدة الإطار المناسب لعملية «التلويل» المعتبرة.

غا لا شك فيه، أن نسبة القيمة المتحركة في هذا الإطار لا تمثل إلا كثراً صغيراً من إجمالي الناتج العالمي، وكذلك فيما يتعلق بالتوظيف والاستهلاك. ولكن المصالح المستمرة في هذه الأنشطة هي التي تهيمن وتسيطر على النظام الكلي، فهي التي تستفيد أكثر من غيرها من التقدم التكنولوجي، وبالتالي هي التي تمثل الأشكال الجديدة النامية للرأسمالية المعاصرة. إلا تبلغ نسبة التجارة الداخلية للمؤسسات الدولية المذكورة نصف التجارة العالمية؟ وكذلك تمثل حركة رؤوس الأموال التي تخص بشكل مباشر هذه الأنشطة نسبة لا تقل عن نصف السوق المالية العالمية. وهناك أكثر من ذلك:

بدأت الطبقات الاجتماعية تكسب بعداً عالياً. فهناك الآن موظفون يعملون في شركة معينة من هذه الشركات مثلاً في الولايات المتحدة وألمانيا والسنغال والمغرب والبرازيل وأندونيسيا، وكذلك عمال يتوجهون أجزاء من سيارة معينة في أكثر من عشرين قطرأً... الخ. مكذا كسب قانون القيمة بعداً عالياً، يتغلب تدريجياً على أبعاده المحلية. ونجد انعكاساً لهذه الحقيقة في الخطاب الاقتصادي نفسه. فنسمع يومياً خطباً للحكام من اليمين واليسار تؤكد «أولوية المنافسة الدولية». وتطرح المشكلة كان هذه المنافسة هي عامل يفرض نفسه شتاً أم أبداً، بل أن تجاهله يؤدي بالضرورة إلى «رفض التقدم»... الخ.

مكذا - نتيجة للطابع العالمي المتزايد للاقتصاد الرأسمالي - تفقد الدولة الوطنية تدريجياً فعاليتها في وضع الاطار الذي تتحدد فيه الاستراتيجيات الحاكمة على التوسع الرأسمالي. ولكنه لا يوجد شكل سياسي آخر حتى الآن ليحل محله. فلا توجد «دولة عالمية»، بل إن الولايات المتحدة التي لعبت هذا الدور إلى حد ما في وقت هيمنتها، أخذت تفقد هذه الميزة. أما المؤسسات ذات الطابع الدولي، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فليست إلى الآن إلا مؤسسات جينية للنظام الجديد المطلوب من الرأسمالية العالمية؛ فلا تغطي مختلف أوجه النشاط العالمي، وليس لها قوة فوق قوة الدول التي تكونها. فلا يزال الصراع السياسي (بواسطة الانتخابات والأشكال الأخرى للتغيير السياسي) يتم في إطار النظم الوطنية. مكذا تلاشت التمايز بين الصراع الطيفي والحلول الاقتصادية الناتجة عنه من جهة، وبين الصراع السياسي من الجهة الأخرى.

٦ - لهذه الأزمة طابع عالمي بلا شك. لكن الأزمة لا تؤثر في مختلف اقسام العالم بالشكل والدرجة نفسها.

أ - ان الأزمة لا تهدى التطور المذكور بالنسبة الى المراكز المتقدمة - أي الولايات المتحدة وأوروبا واليابان - فتحافظ الولايات المتحدة على ميزاتها المقارنة الناتجة عن الحجم القاري للتشكيلة الأمريكية الشهالية، وكذلك تستفيد اليابان من وجود وحدة وطنية سياسية، ولو في حدود دولة متوسطة، فقيرة من حيث الخامات، وتجاورها قوى قد تهدى منها. أما أوروبا فتعاني من وراثتها التاريخية. هذا على الرغم من أنها استفادت من عملية التدوير، أكثر من أي منطقة أخرى في مراحلتها الأولى في الخمسينيات والستينيات. فأدى التدوير المذكور إلى توسيع عميق وسريع للرأسمالية في هوماشها المختلفة من إسبانيا وإيطاليا، وإلى عصرنة مراكزها من ألمانيا وفرنسا. وقد تم ذلك في إطار بناء «الوحدة الأوروبية». لا شك أن هذا البناء لا يزال - لذلك - ملتبساً. فهناك من يدافع عنه بحجة أنه الوسيلة لمواجهة الولايات المتحدة، بشيء من

الاستقلالية الذاتية. ولكن الوحدة الأوروبية هي أيضاً، في الوقت نفسه، وسيلة تكميلية «للبناء الأطلسي» (Transatlantisation).

ينبغي النظر في تأثير تعمق العالمية على المراكز المتقدمة، ابتداء من تحليل أزمة الدولة والمهارات والسياسة الناتجة عن هذه العالمية. فمن هذه الناحية، فقدت الدولة قدرتها الفعالة حتى في الولايات المتحدة واليابان، بالأحرى في أوروبا المنقسمة. وليس أحياء ايديولوجيا الليبرالية المطرفة المعادية للدولة، إلا إنعكاساً لهذا العجز وقبولاً به. لا ريب أن هذا العجز يؤدي بدوره إلى «عجز سياسي»، أي إلى زوال فعالية المهارات السياسية. قطعاً ليست جذور هذا العجز السياسي شيئاً جديداً. فكان الموضع الاستعماري المسيطر قد خلق منذ آماد طويلة الشروط الموضوعية لـ«الخل الوسط الاشتراكي الديمقراطي». ولكن هذا الخل الوسط كان ناتج ظروف داخلية للوطن أي بعبارة أخرى ناتج التوازن المحلي بين الطبقة العاملة ورأس المال والطبقات الوسطى. وفي هذه الظروف، كان الخيار بين اليمين أو اليسار، أي الخيار بين سياسة اصلاحات اجتماعية (الخيار «الكتيري») وبين سياسة تكشف المجموع على الفضان الاجتماعي وقبول زيادة البطالة، كان هذا الخيار امكانية حقيقة لها ابعادها ومضمونها، ولو أن مغزاها محدود. هذا وقد تغيرت الأمور في هذا الصدد، حينما أصبحت فكرة الخضوع لأولوية المنافسة الدولية تسود في ظروف تعمق العالمية. إذ تكشف هامش الخيار - نتيجة لهذه الظروف الجديدة - للدرجة أن برامج القوى السياسية التي تتعارض في الصراع الانتخابي تقارب من بعضها. وهناك أكثر من ذلك: فقد ادركت هذه القوى ان التكتيك الانتخابي الفعال هو الاقراب إلى اقصى حد ممكن من برنامج المنافس، من أجل كسب أصوات الوسط. وقد قبل عن هذا النموذج للحياة السياسية انه نموذج يشبه «العباب السيرك». وهو النموذج السائد فعلاً في الحياة السياسية الأمريكية المعاصرة، والذي ينظر اليسار الأوروبي إليه بشيء من الاحتقار. ولكن السؤال الصحيح في هذا الشأن هو الأتي: ألا يمثل هذا النموذج الاتجاه العام الرئيسي في تطور الغرب كلية؟ وإذا كان هذا الاستنتاج صحيحاً، ترتب عليه اختفاء تدريجي لدور الطبقات الاجتماعية كقوة فاعلة أساسية في التاريخ.

وقد أدى عدم فعالية الممارسة السياسية إلى حال قلق. وهنا أيضاً نجد أن الولايات المتحدة تسبق أوروبا في هذا التطور. ظهرت في أمريكا عوامل ومهارات جديدة ملأت الفراغ السياسي. ومنها العنصرية والبدع الدينية المستمرة مثلاً. وكذلك تبلورت مصالح قطاعية مهنية أو إقليمية، معروفة باسمها الأمريكي الدارج («اللوب»)، حلت محل التقسيمات السياسية المذهبية. الا نرى في أوروبا بزوع ظواهر مماثلة؟

وأدى أيضاً تعمق الطابع العالمي للنظام، إلى بدء تكوين طبقة عاملة «متعددة الجنسية»، وذلك في قلب النظام نفسه. فطبعاً ليست المجرة ظاهرة جديدة. ولكن أمواج المجرة التي لعبت الدور الأساس في إسكان إمريكا، كانت صادرة عن مراكز رأسالية في مرحلة التكوين. فكان «الاندماج» أي ابتلاعها الأمة الجديدة هو القاعدة، يكاد يستثنى منها فقط العبيد المستوردون بالعنف طبعاً. وكذلك في ظروف فرنسا التي استقبلت في الماضي أمواجاً متالية من المهاجرين من بولندا وإيطاليا وإسبانيا. هذا بخلاف المجرة الجديدة التي تصدر عن بلدان الأطراف. وقد غيرت هذه المجرة تكوين الطبقة العاملة من جميع المراكز، إذ بلغ عدد المهاجرين نسبة الأقلية المهمة على الأقل، إن لم تكن الثالث أو النصف. فليست هذه النسبة هامشية. وهذا هو الأمر في الولايات المتحدة (من خلال هجرة الأميركيين اللاتينيين) وفي أوروبا (من خلال هجرة العرب والأفارقة والأميريكيين من جزر الكاريبي). ومن سمات هذه المجرة الجديدة رفض الاندماج من قبل الطرفين (أي بلاد الاستقبال والمهاجرين أنفسهم)، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى أزمة «الأمة» التقليدية التي تعكس في تزايد العنصرية، لدرجة أن هذه الظاهرة تختل في الجداول السياسي مركزاً لا يتناسب مع أهميتها الحقيقة.

وهناك علامات أخرى كثيرة تشير إلى «أمريكا» أوروبا. منها مثلاً، تبلور مصالح قطاعية على حساب المصالح العامة الوطنية والطبقية. وهو ما لاحظه كثير من مراقبين في الغرب.

إن المتفائلين يشيرون إلى حركات جديدة، إلى جانب ذلك، تتجدد قوى اجتماعية جديدة لعلها تتطور إلى قوى تاريخية فاعلة جديدة، ولعلها هدف اشتراكي يناسب الواقع المعاصر. وثمة جدال حام حول مغزى هذه الحركات. فلا شك أن المؤسسات التقليدية (مثل الأحزاب والنقابات) لم تدرك بعد أهمية هذه الظاهرة الجديدة فأهملتها. هذا بينما لا شك أيضاً أن بعض هذه الحركات (مثل الحركة النسائية وحركات المدافعين عن البيئة والحركات من أجل الديمقراطية المحلية، والحركات التي تركز على محاربة الاستلاب واسкаل تنظيم العمل والحياة اليومية... الخ) من شأنها أن تلعب دوراً متزايداً في الأجل الطويل. ومن سمات جميع هذه الحركات أنها تتعدي الحدود الطبقية، كما أنها تتركز في الطبقات الوسطى الجديدة.

أيوجد هنا بزوغ قوى اجتماعية تاريخية فاعلة جديدة؟ وما هي التغيرات الاجتماعية التي تفترضها؟ أنددرج هذه التغيرات في تطور محتمل للرأسمالية، مع حرصها على عدم التكافؤ بين المراكز والأطراف؟ أيمكن أن تنشيء تطوراً داخلياً ذا طابع إشتراكي، وكذلك أن تنشيء تطوراً في ميدان العلاقات شمالاً / جنوباً، من شأنه أن يساعد على التقدم على صعيد عالمي؟ ما هي شروط هذا التطور التقدمي؟

وما هي الوظائف الجديدة المطلوبة من قبل الدولة، والتي تتناسب مع تحقيق هذه الاحتياطات؟

إذا نظرنا إلى مختلف التحاليل المطروحة في هذا الميدان، لوجدنا أنها تدعو إلى احياء الممارسة السياسية حول النقاط الأربع الآتية: أولاً: الاتجاه نحو «تنمية بديلة» تعتمد على توسيع ميدان العلاقات الاجتماعية السلعية، وكذلك توسيع ميدان الادارة الذاتية «ل المختلف الأنشطة»؛ ثانياً: رفض الخصوص الأعمى لمقتضيات المنافسة العالمية، أي بعبارة أخرى: «فك الارتباط» بحيث تسترجع الدولة الوطنية استقلاليتها الذاتية؛ ثالثاً: إعادة النظر في العلاقات بين الشمال والجنوب، وإن كان ذلك في إطار إقليمي محدود، بحيث تتفوّى الاستقلالية الذاتية للطرف الجنوبي، ويتسع هامش الحركة في صالح الشعوب؛ وهي في الواقع شروط احياء أهمية جديدة؛ رابعاً: النظر في العلاقات غرب/شرق من زاوية سلمية، وفي إطار رؤية نطلعية تميل إلى تكثيف العلاقات المتبادلة بين نصفي أوروبا، بحيث يفتح مجال للتطور الليبرالي والتقدم في الشرق.

وتتجدد جميع هذه الاقتراحات ترحيباً منا بالتأكيد. فهي في الواقع تشكل برنامجاً «فك الارتباط» النسيي يناسب ظروف الشمال، ويكمّل برنامج تحرير الجنوب.

ولكن الأمر الواقع هو أن إشارات التطور الحقيقي لا تدعوا إلى التفاؤل في هذا الشأن. إذ تظل المؤسسات الأساسية في الشمال غير حساسة لهذه الدعوة، ولا يزال التمسك بنمط الممارسة السياسية التقليدية غير قابل للتأثير فيها. ويتربّط على ذلك أن الاتجاه العام السائد يؤدي إما إلى تهميش هذه القوى الجديدة أو إلى ابتلاعها في النظام. ويؤدي ذلك بيته إلى تفتت «قطاعي» و«إقليمي» للحياة الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي يعمل في صالح رأس المال الذي يستمر من جانبه متعدياً التفت الاقليمي والانقسامات السياسية المتعددة على أسس مشاكل ثانوية، وهكذا يمكنه بلوغ التطور التقدمي في ميدان الممارسات الاجتماعية.

لا ريب أن المستقبل يظل غير قابل للتوقع المطلق. فيتطلب تحقيق الاحتياطات المذكورة استمرار ثبات النظام، أي عدم تفاقم العلاقات غرب/شرق (علماً بأن التعزيز الأطلسي الأوروبي الراهن يزيد من احتلال هذا التفاقم) وعدم حدوث تدهور مالي واقتصادي عام. فمن شأن حدوث مثل هذا التدهور أن يؤدي إلى حال ذعر، وبالتالي إلى حدوث سلسلة من ردود فعل غير قابلة للتوقع في الميدان السياسي. وكذلك فإن حدوث تفاقم في ميدان البطالة، من شأنه أن يؤدي إلى حركات اجتماعية لا يمكن توقع أبعادها. اذا كل ما يمكن قوله في هذا الصدد، هو الآتي: إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه حالياً، فإن استمرار «ثبات» ظاهر على صعيد النظام الكلي لا

ينافر استراتيجية هجومية من قبل الشمال إزاء الجنوب، كما نشاهده حالياً. ولا شك أن هذا التطور يلغى بدوره الأمال المستمرة في إمكان تطور تقدمي للحركات الاجتماعية الجديدة في الغرب. وفي هذه الظروف يتوقف المستقبل على عامل واحد، وهو ردود فعل مجتمعات الجنوب على هذه الاستراتيجية الهجومية.

ب - قبل أن ننظر في أزمة الدولة في الجنوب، ربما كان من المفيد اعتبار آثار تعمق العالمية على الشرق.

كانت الأطروحة السائدة سابقاً أن الثورة الروسية ثم الصينية قسمت العالم إلى نظامين هما النظام الرأسمالي المنكمش، والنظام الاشتراكي المتضاد. وتقبل هذه الأطروحة اعتبار «الاشراكية الحقيقة» كما يقال الآن، إما على أنها صحيحة وكاملة، أو على أنها «منحرفة» (وهي النظرة الأخيرة هي الأطروحة التروتسكية القديمة). وكذلك فإن أطروحة الماوية المزعومة تذهب إلى أن «الرأسمالية» أعيدت نهائياً في الاتحاد السوفيatic، بينما المجتمع الصيني لا يزال يعني الاشتراكية. ولكن انتصار الخط الجديد في الصين (منذ انتصار الرجل القوي في الصين دينغ هسياو بينغ بعد هزيمة «خط الأربع») يلقي شكوكاً على هذه النظرة البسيطة حول تقسيم العالم بين «الاشراكية» والرأسمالية. فيبدو أن الاختلاف بين الصين والاتحاد السوفيatic أقل في الجوهر مما يدعى. سواء أكان الاتحاد السوفيatic والصين يعتبران شكليين من «الاشراكية المنحرفة»، أم شكليين من «مجتمع طبقي جديد»، أم شكليين من الرأسمالية (وهي أطروحة بتلهيم). يضاف إلى ذلك أن الصين والاتحاد السوفيatic يملان حالياً - على ما يبدو - إلى إعادة الاندماج في النظام العالمي، فلم يكن انعزالمها عنه إلا ناتج ظروف استثنائية مفروضة عليهما.

وأدى اعتبار هذه التطورات إلى إحلال أطروحة جديدة تحمل علـى الأطروحة القديمة حول انقسام العالم بين نظامين مختلفين تماماً. وتتلخص هذه الأطروحة الجديدة في النقاط الأربع الآتية: أولاً: إن ما سميـت «ثورات اشتراكية» هي في الواقع ناتج تبلور قوى اجتماعية وسياسية قادرة على تقديم استراتيجيات وطنية للتنمية والتحديث: ثانياً: إن انجاز هذه الأهداف يفرض لفترة الانعزال عن النظام الرأسـالي العالمي؛ ثالثاً: إن تطور النظام الاجتماعي نفسه يمحـو بالتدرج سماته «الاشراكية» الأصلـية؛ رابعاً: إن النظام يـيل في نهاية المسـيرة إلى إعادة اندماجه في النظام الرأسـالي العالمي.

لقد طور الباحث فرانـك هذه الأطـروحة بـشكل منـظم. فلاحظـ ان كـلـاً من الصين وروسـيا كانـ لها طـابـع «نصف الأـطـراف» (خـاصـة حينـاـ يـعتبرـ العـامـلـ السياسيـ أيـ طـبيـعةـ الدـولـةـ، ولاـ يـقتـصـرـ التـحلـيلـ عـلـىـ المـعـايـيرـ الـاقـتصـاديـةـ الـبـسيـطةـ الـبـحـثـةـ). ولاـ حـظـ أنـ الشـورـتـينـ المـذـكـورـتـينـ حدـثـاـ بيـنـ عـامـ 1914ـ وـعـامـ 1945ـ أيـ فيـ مرـحـلةـ

انكماش وأزمة في النظام العالمي (ولنذكر هنا أن هذا التحليل يتنمي إلى نظرية كوندراتيف للتوسيع الرأسالي)، وأنه طبقاً لهذه النظرية ينقسم هذا التوسيع إلى أمواج رواج طويلة، تليها مراحل أزمة بنيانية طويلة هي الأخرى). وعلى هذا الأساس قدم فرانك افتراضاً، وهو أن بعض التكوينات «نصف الاطراف» التي غبلت إلى أن تبلور في مراكز جديدة، تعزل عن النظام الكلي في مراحل الأزمة، لتندمج ثانية فيه كمراكز مكتملة في مرحلة الرواج التالية. واعتبر فرانك أن ظاهرة مماثلة حدثت أكثر من مرة قبل القرن العشرين، وبالتالي فإن الثورات الاشتراكية المزعومة لم تأت بجديد.

إن منطق هذه الأطروحة يدعو بالضرورة في رأينا إلى بعض الاستنتاجات المهمة. أليس معنى هذه الأطروحة أن الأمم، أو بعبارة أدق الدول الوطنية، هي القوة الفاعلة الحقيقة في التاريخ أكثر من الطبقات الشعبية التي تكون هذه الأمم منها؟ إذ ينحصر التوسيع الرأسالي طبقاً لهذه الأطروحة في بزوغ ثم نضوج فنموا مراكز «جديدة» تجد مكانها في النظام الكلي، وتهدى القوى المهيمنة. ولا أعتقد أن هذه الأطروحة تخرج بالضرورة عن إطار منهج الماركسية. إذ إن الأطروحة لا تنكر الطابع الطبقي للمجتمعات المتنازعة، وبالتالي ظاهرة الاستغلال بما فيه الشكل «الدولي» لها، الذي يستتر وراء الحديث «الاشتراكي» الرسمي. فلا تنكر الأطروحة أن الطبقات الحاكمة في هذه الدول المعترضة هي بالتحديد البرجوازيات المستقلة. ولا تقبل «المذهب الوطني» الذي يركز على «المصالح المشتركة» لمكونات الأمة. ولكنها تعترف - ولو بحزن - أن الطبقات الشعبية لم تصل بعد إلى درجة من النضوج يسمح لها بطرح مشروعها الاجتماعي البديل، أي مشروع المجتمع اللاطبقي. وفي هذه الظروف، تعمل مناورات القوى المسيطرة على المجتمع عملها وتكلّل الحركة الشعبية فتضمنها إلى خططها. كأن هذه القوى الشعبية تقبل فكرة تفوق المصالح الوطنية «المشتركة» المزعومة على مصالحها الطبقية. وذلك في الواقع لصالح الطبقات القائدة. والخلاصة أن «الوطن» - في هذه المرحلة التاريخية التي تتصف بسمة عدم النضوج الطبقي - يعمل عمله كأنه الفاعل التاريخي الحقيقي الأساسي.

ليست هذه الأطروحة هي أطروحتنا. ونوجه لها نقددين اثنين هما: أولاً: فيما يتعلق بالنظامين الاجتماعيين السوفيتي والصيني: أ - لا يمكن اعتبارهما نظامين ينحصران تماماً في الرأسالية. ب - لا يمكن اعتبارهما نظامين متماثلين (راجع هنا ما كتبناه في مستقبل الماوية).

ثانياً: ليس من الصحيح أن بعض التكوينات المتأخرة استطاعت أن تنهض من خلال المرور الموقت بمرحلة «فك الروابط» وذلك أثناء مراحل الانكمash (حسب نظرية كوندراتيف)، كما حدث بالنسبة إلى روسيا والصين في القرن العشرين. إن المراكز

الجديدة التي ظهرت الواحد بعد الآخر لغاية أوآخر القرن التاسع عشر، لم تمر بمرحلة فك الارتباط، بل اندمجت من أول ظهورها في النظام العالمي، واشتركت في تعريف الطابع العالمي للنظام. ولكن اشتراكها كان فعالاً واجيائياً منذ البدء. أي بعبارة أدق، كانت هذه المراكز في التكوين تسيطر تماماً على علاقاتها الخارجية. والخلاصة، في هذا الصدد، أنه لم يوجد هناك في هذا العصر السابق تناقض بين تبلور مراكز جديدة (أي تبلور حكم برجوازية وطنية جديدة) وبين مقتضيات «التدويل». فهذا التناقض إنما هو في الواقع عنصر جديد يدل على أن سمة العالمية بلفت درجة جديدة من حيث الكيف.

قطعاً وجدت في التاريخ السابق ظروف مرت بها بعض البلدان، أعطت الاحساس بأنها تشبه الظروف التي أدت إلى «فك الارتباط». أفضل أن أسمى هذه المراحل بـ«مراحل التراجع الموقت» من أن أسميتها الاندماج في النظام العالمي. إن بعض المجتمعات الطرفية في القرن التاسع عشر واجهت فعلاً ظروف الأزمة بهذا الشكل. وقد ساعد هذا التراجع في بعض الأحيان - خصوصاً في أمريكا اللاتينية - على رد فعل محلي ايجابي، الأمر الذي يثبت، مرة أخرى، أن التنمية ليست ناتجاً آلياً للاندماج في النظام العالمي، بل على عكس ذلك هي ناتج التعارض له. ولكن لم تؤد هذه التجارب المحدودة إلى بلوة مراكز جديدة، الأمر الذي يبرز الفرق الكيفي بين ظاهرة «فك الارتباط» الخاص بعصرنا، وبين ظواهر التراجع المحدود من الاندماج العالمي الخاصة بالعصور السابقة.

٧ - لا شك أن التناقض الجديد المشار إليه من شأنه أن يؤثر بدوره على أحوال الجميع، في الغرب والشرق والجنوب. وإنما كان تناقضاً جديداً بالمرة.

أ - إن قرار «فك الروابط» الذي اعقب الثورات الاشتراكية كان قراراً مقصوداً واجيائياً، وإن فرضته أيضاً ظروف استراتيجية المجموع المعاكس من قبل الاستعمار. هذا هو الفرق الأول الذي يميز بين هذه الظاهرة وظواهر ارتجاع الاندماج العالمي الذي يصعب أحياناً أزمات النظام. يضاف إلى ذلك، أن تغيرات اجتماعية وايديولوجية جوهرية صحبت هنا خيار فك الارتباط. فلا يمكن اهمال اشراك هذا الخيار مع اعلان اهداف المجتمع الجديد الاشتراكي، والغاء الطبقات وخلق «إنسان جيد» وثقافة جديدة... الخ. ذلك لأن تجمع هذه العوامل هو بالذات العامل الذي دعا إلى تبني معايير لقياس الرشاد الاجتماعي تختلف عن معايير الرأسمالية العالمية وتستقل عنها. وبهذا المعنى، لا يمكن الفصل بين ظاهرة فك الارتباط وبين ظهور غط الاجتماعي الجديد، سواء أصبح اشتراكي أم لا. ولذلك ابدينا الشكوك في إمكان «إعادة إندماج»

صحيح لهذه النظم الجديدة في النظام العالمي السائد. فلا بد من التمييز بين مجرد تكثيف التبادل - وهو أمر يرجع حدوه - وبين الاندماج بالمعنى الصحيح والكامل.

هذا ولابد أيضاً من اعتبار الظروف العينية التي تم «فك الارتباط» في إطارها في كل تجربة. وهنا لا بد من التمييز بين ظروف الاتحاد السوفيتي والصين وأوروبا الشرقية وبلدان العالم الثالث (مثل كوبا وفيتنام وكوريا). ومن دون الخوض في هذا الموضوع المعقّد نؤكّد أن الاستنتاجات التي توصلنا إليها هي في الواقع استنتاجات قائمة على الحدس إلى حد كبير، وهي الآتية: أولاً: ليس من الراجح أن يقبل الاتحاد السوفيتي «إعادة الاندماج» إذا تهدّد نظامه السياسي الراهن من وراء هذا الاندماج، ثانياً: وكذلك ليس من الراجح أن تقبل الصين «الاندماج» إذا هدد هذا الأخير استمرار استقلالية تسيّتها، ثالثاً: على تقدير ذلك، فهناك احتمال حقيقي أن تلحق بلدان شرق أوروبا بالغرب، إذا سمحت الظروف بذلك؛ ولكن هذا الاحتمال يتناقض، كلما تمعّن هذه البلدان بهامش من الاستقلالية يسمح لها بإنجاز إصلاحات داخلية (على غرار يوغوسلافيا وال مجر).

وفي هذا الإطار، نرى أن عملية فك الروابط جزء من «الانتقال» خارج الرأسمالية، أي - احتمالاً على الأقل - نحو الاشتراكية. وليس موضوع التساؤل هنا هو فيما إذا تم هذا الانتقال على غطّ تصور ماركس أو الأمية الثانية، أو حسب معايير ايديولوجيات النظم المعتبرة نفسها (أي البلشفية ثم الایديولوجيا السوفياتية المعاصرة أو الماوية، ثم نظرة دينغ). فالواقع أن تطورات هذا الانتقال، أو بالأحرى التبيّنة النهائية والمستقبلية المتوصّل إليها، مجهرولة إلى حد كبير. فلا تزال الإشتراكية مدافعة مستقبلياً قائماً أمامنا، وليس ببناء مكتملاً. وكما قال زميلنا متسلينا ولو سالتنا عام ١٥٠٠ عن مستقبل الرأسمالية وساحتها لتوصّلنا إلى إنجابات غربية وغالباً بعيدة عن حقيقة انجازات التطور الرأسمالي اللاحق، (وذلك افتراضاً أن الناس في هذا العصر الباكر كانت تعي أنها «تبني» الرأسمالية). فالتساؤل حول مستقبل الاتحاد السوفيتي والصين، وكيف سيحلّ هذان البلدان مشاكلهما (من خلال تطور تدريجي، أو من خلال ثورة مثل تلك التي دعا ماو إليها)، وكيف ستتحفّص هذه التطورات مع فتحات اشتراكية أخرى في أماكن أخرى، إن هذا التساؤل الشرعي لا يزال مفتوحاً، في رأينا.

ب - إن التعمق المستمر في العالمية التي دخلت في مرحلة جديدة من جهة، وظاهرة فك الروابط التي صحبّت الخطوات نحو الاشتراكية من الجهة الأخرى، إن هذه الأمور قد اثرت على الغرب نفسه بالطبع.

ويبدو هذا التأثير واضحاً، حينما نقارن بين ردود الفعل للأزمة الراهنة وبين ما حدث خلال أزمة الثلاثينيات. ففي الفترة بين الحربين، ابتعدت إيطاليا وكذلك بعض

البلدان الرأسمالية الضعيفة الأخرى عن النظام العالمي. فلم يكن هناك خيار آخر أمام هذه البلدان الضعيفة في مواجهة الأزمة التي عانتها. وكانت النظم الفاشستية والشعبوية الداعية إلى «الأوتاركية» ناتج مواجهة التحدي في هذه الظروف. وكذلك اختارت ألمانيا خياراً مماثلاً نتيجة إضعافها بعد هزيمتها في الحرب الأولى، ولو أنها وضعت هذا الخيار في إطار تطلع اعتدائي يرمي إلى قلب التوازن الدولي بواسطة الحرب.

هذا بينما احتفال خيارات مماثلة يكاد يكون مستحيلاً في الظروف الراهنة. وقد أوضح زميلنا أريجي أن مجتمعات أوروبا الجنوبيّة (إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، اليونان وتركيا) التي تقع تحت عبء أزمات الثلائينات لا تستطيع أن تفعل ذلك اليوم، بعد ثلاثة عقود من التنمية السريعة وتعمق الاندماج الأوروبي الأطلسي^(٦). ولا شك في صحة هذا التحليل، ولذلك بالذات ذهبنا إلى أن عملية فك الارتباط بالنسبة إلى مجتمعات الشهاب لا معنى لها من دون تحول في اتجاه اشتراكي، بل إن هذه العملية مفروضة في ظروف هذا الخيار الأخير بسبب وجود تناقض بين أهداف الاشتراكية من جهة، ومتضيّفات قانون المنافسة العالمية من الجهة الأخرى.

ولا شك أيضاً أن مواقف المراكز المهيمنة في مواجهة الأزمات، تختلف قليلاً عن مواقف المراكز الأخرى. فالقوى المهيمنة هي الوحيدة في الواقع التي تستطيع أن تعتمد على آليات العالمية من دون قيد أو شرط. أما القوى الأخرى فهي مضطرة، إما إلى أن تتبع قليلاً عن معيار العالمية المطلقة (عن طريق الخدمة ولو في إطار امبراطورية مثلما) وإما إلى أن تتخلى عن بعض مصالحها. فهذا الوضع واضح غایة الوضوح في الظروف الراهنة للهجوم المعاكس الأميركي: إن الولايات المتحدة تقرر، بينما أوروبا تقبل في نهاية الأمر، وتحضّع شاءت أم أبت. وقد ذهب الزميل فرانك إلى استخلاص أن برجوازية القطر المهيمن هي الوحيدة التي تستحق أن تعتبر «وطنية»، إذ إن البرجوازيّات الأخرى جيئاً تقبل الخضوع. ويبدو لنا أن هذا الاستخلاص متطرف؛ لأن فترات المهيمنة هي نفسها فترات استثنائية في التاريخ تكاد تقتصر على هيمنة بريطانيا العظمى بين عام ١٨١٥ وعام ١٨٨٠ ثم هيمنة الولايات المتحدة بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٧٠. فلم تمنع هذه المهيمنة صعود المنافسين، وفي نهاية المجال إنهاء المهيمنة نفسها. ومهمها كانت قسوة الظروف الراهنة، لا يرجع تفكك المراكز المكونة الموجودة في الميدان وكومبرادوريتها على نمط ما يحدث بالنسبة إلى الأطراف. فقد خلق انقسام البنية الوطنية السابق واقعاً غير قابل للانقلاب.

Samir Amin, *Les Conditions d'une autonomie de la région méditerranéenne* (Napoli: (٦) [s. n.], 1983).

ج - لقد حدثت محاولات فك الروابط في العالم الثالث المعاصر؛ أو على الأقل أدعى ذلك. وقد أدى توقف هذه المحاولات ثم عمليات «إعادة التنظيم» الجارية حالياً بقيادة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى فكرة أن «فك الارتباط» أمر مستحيل. ورأينا هو أن هذا التحليل ناقص - إذ إن هذه التجارب لم تذهب بجد إلى فك الروابط - وبالتالي أن الاستخلاص المذكور سريع.

إن العالمية تعمل في المراكز والأطراف في ظروف مختلفة تماماً. ويؤدي التوسيع الرأسمالي إلى نتائج عكسية في المجموعتين اللتين يتكون النظام الكلي منها. فيكرس هذا التوسيع سمات التكامل الداخلي في المجتمعات المركزية (إذ يقوّي التكامل الوطني أو حتى يؤسس ظهور ظاهرة الوطن في بعض الأحيان) بينما في الأطراف يؤدي هذا التوسيع إلى تفتت المجتمع (وأحياناً يهدم الواقع الوطني أو، على الأقل، يلغى إمكان تبلوره). ونعتبر هذا الاختلاف في نتائج الاندماج العالمي اختلافاً جوهرياً انعكاساً لعدم تكافؤ مواقف البرجوازيات المحلية في النظام العالمي؛ وهو تفاوت كيفي وليس كمياً فقط. وهذا الأمر إنما هو مجرد تعبير عن التطور غير المتكافئ، والسبب الذي يجعل الخروج من الرأسمالية يبدأ من أطراف النظام لا من مراكزه.

هل تحقق هذا القانون خلال فترة الراج الطويلة التي تلت الحرب العالمية الثانية من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧٠؟ ينكر البعض هذا، إما بشكل عام أو يبراز وجود استثناءات. ويعتمد الرأي المتطرف - الذي ينكر اطروحتنا بشكل عام - على حقيقة النمو الاقتصادي العام خلال الفترة المعتبرة. وقد جاءنا بل وارن مثلاً بلاحصائيات اقتصادية بسيطة لا نهاية لها، ونعتبرها نحن من دون معنى في هذا الصدد^(٣). هذا لأن الإجابة عن السؤال تتطلب تحليلاً سياسياً للقوى الاجتماعية وللدولة والاستراتيجيات وأشكال الاندماج في النظام العالمي، الأمر الذي يفوق كثيراً مجرد تسجيل النمو الكمي. إن النظرية البرجوازية التي تكتفي بدراسة النمو الاقتصادي تفترض ما يجب إثباته، أي أن هذا النمو يؤدي بدوره وبالضرورة إلى التجنيس. فالتركيز على عموميات تخص النمو، ولو كان معبراً عنها في ثياب اللغة الماركسية (وهذا كل ما يفعله بل وارن) إنما لا يجدي.

لقد كتبنا في مكان آخر، إن ظروف الراج السادس بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٧٠ أ وهمت باحتفال تبلور مراكز جديدة. وكذلك اقترحنا تعريفاً دقيقاً لمفهوم الميمنة البرجوازية الوطنية، وهي تشمل السيطرة الوطنية على ظروف إعادة تكوين قوى العمل وعلى السوق وعلى تمركز الفائض وعلى الموارد الطبيعية وعلى التكنولوجيا. وقد

Bill Warren, *Imperialism: Pioneer of Capitalism* (London: NLB, 1980).

(٣)

تكرّس هذا الوهم نتيجة الانتصارات السياسية لحركات التحرير الوطني في آسيا وأفريقيا، تلك الحركات التي نالت الاستقلال السياسي، وشيدت نظم الدولة المحلية المستحدثة، وفي كثير من الأحيان قامت باصلاحات صفت «الإقطاعية». إلا أن هذه الخطوات في سبيل بناء هيمنة برجوازية محلية مستقلة، لم تدع إلى استراتيجية فك الروابط. بل على عكس ذلك - وبشكل عام - إن هذه التطورات صحبتها تكتيف التبادل الخارجي وزيادة الاستيراد من التكنولوجيا وتدفق الأموال الأجنبية الخاصة (بواسطة تغلغل الشركات ذات النشاط العالمي) وال العامة (في شكل الاستدانة الخارجية). هذا وإن لم يمنع هذا التدفق المالي تفوق مقدار الأرباح المصدرة على مبلغ استيراد الأموال. أما التجارب الأكثر جذرية في هذا الاتجاه - وهي تلك التجارب التي سمت نفسها «اشتراكية» - فقد اعتمدت على دور قيادي للدولة في التنمية، وخاضت في بعض الأحيان نزاعات مع الاستعمار - ولو لأسباب ظرفية - وبلغت إلى التأييد السوفيaticي. وعلى الرغم من ذلك لا يمكن التحدث هنا عن استراتيجية فك الروابط حتى حينما تراخت موقتاً العلاقات مع الغرب.

أثبتت الأزمة خور هذه التجارب. وذلك في وقت هاج الكثير من المحللين الغربيين ضد مفاهيم المراكز والأطراف والتبادل غير المتكافئ... الخ! فقد رأينا كيف تفككت بسهولة التجارب الاشتراكية المزعومة، ولو أن الاستعمار في بعض الأحيان جند شرطيه من أجل التوصل السريع إلى غايته. وهنا يمدد ذكر اتفاقية كامب ديفيد ثم اجتياح لبنان، وكذلك بهذه عملية استسلام بلدان «الجبهة» في مواجهة جنوب إفريقيا (ولو أن هذه الظروف قد تتغير في المستقبل نتيجة ثورة شعب إفريقيا الجنوبيّة). فهنا نجد مرة أخرى تكرار النموذج التاريني الذي طرحته بالنسبة إلى تطور الأطراف، أي تتابع محاولات تبلور تنمية متعرّكة على الذات، ثم سقوطها المفاجئ. هكذا تؤدي حالياً ظروف الأزمة إلى انقلاب مفاجئ، في ميزان المدفوعات الخارجية، يتمثل في تفوق الأرباح المصدرة على مقدار تدفق الأموال. أليست أزمة الدين الخارجي أثباتاً لصحة قولنا، ودليلًا على حقيقة امتصاص الأموال القاتل الذي تعانيه الأطراف؟ ولنذكر القاريء في هذا الصدد أن البنك الدولي نفسه لم يتوقع هذه الأزمة حينما كان يمدح «النمو المحرك من الخارج» الذي أدهش أيضاً بل وارن وأمثاله من المعادين «لنظرية المراكز والأطراف».

هذا ولا شك أن التوسيع الرأساني في الفترة بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٧٠ لم يكن متساوياً. وكالعادة، اتّخذ هذا التوسيع في العالم الثالث أشكالاً متعددة. وبهذا المعنى ليس هناك جدید في اعلادة «اكتشاف» هذه الحقيقة البديهية، إذ لم يكن عالم الأطراف متساوياً ومتجانساً في أي مرحلة من مراحل تطوره. ولكن السؤال الحقيقي

هو الآتي: أيمكن اعتبار تفاوت معدلات النمو في الأطراف دليلاً على أن بعض الأقطار هذه المنطقية تمر في مرحلة إنتقالية تقود إلى إتمام التكامل على غطٍّ مراكيز؟ أم إننا نواجه هنا ظاهرة أخرى؟

ومنها تتعرض لشكلة الدولة وعلاقتها بالقومية وبالطبقات الاجتماعية المكونة لها. إن هذا التحليل أمر ضروري، من أجل ادراك الاشكال الملموسة التي تتخذها التنمية الرأسمالية في الأطراف. وبشكل عام، نجد هنا مرة أخرى أن «القومية» ظاهرة عديدة على بعض المناطق والأزمان، وليس ناتجًا «عاماً» للرأسمالية. فكم عدد دول العالم الثالث المعاصر التي تشبه - ولو من بعيد - دولاً قومية؟ ونرى هنا أن التوسيع الرأسمالي لا يدعو في معظم الحالات إلى حم شبه القوميات القربيّة من بعض في وحدة قومية صحيحة. فلا يسير التطور الراهن في هذا الاتجاه، لا في أمريكا اللاتينية (على الرغم من أنها تتمتع بوحدة لغوية بالنسبة إلى جميع الأقطار عدا البرازيل) ولا حتى في الوطن العربي. وربما كان استمرار الوحدة الهندية المتعددة القوميات هو الاستثناء، وليس القاعدة. على عكس ذلك، نرى كيف أن الثروة النفطية المرتبطة بالاندماج العالمي تعمل في اتجاه تفتت الوطن العربي. وكذلك نرى كيف أن السيطرة الاستعمارية الجديدة في إفريقيا فجرت الوحدات الكولونيالية السابقة، من دون أن يكون ذلك في مصلحة تكوين وحدات أصغر أكثر تجانساً. فالدول الإفريقية الصغيرة لا تتمتع بدرجة من التجانس أعلى من الدول الكبيرة في القارة. هل يمكننا أن نتحدث عن «القومية» هنا، حينما ينقصها عامل التوحيد اللغوي، لدرجة أن النظم السائدة استمرت تحفظ بلغة المستعمر لغة رسمية؟

إن مرحلة العالمية الجديدة ألغت السمة المحلية للطبقات الاجتماعية؛ ونقصد هنا أن الطبقات لا يحددها مجرد مكانها في البنيان الاقتصادي المحلي. فأصبحت البرجوازية المحلية الضعيفة مجرد حزام نقل آليات رأس المال الدول. وقدرت الطبقات الشعبية (العمال وال فلاحون والبرجوازيّات الصغيرة...) هويتها الخاصة، لتتصبح أجزاء من كليات غير محلّة الطابع. وتؤكّد التنمية الظرفية هذه السمة، أي الطابع النري للمجتمع. فلننظر في هذا المجال إلى النتائج المترتبة على تنمية السياحة مثلاً. نجد هنا أفراداً أصبحوا جزئياً عمالةً وموظفين وأجراء موسميين بينما ظلوا ملائكة زراعين صغاراً... الخ، وأخذت هذه الأمثلة لتعدد المواقف الطبقية في شخص واحد في التزايد. وهناك مثل آخر معروف ناتج عن الهجرة العربية. هكذا أصبحت بعض المجتمعات العربية بكليتها مجتمعات «ريفية بعضها غني» (في البلاد النفطية) وغيرها «فقير» (حينما تعيش على إعادة توزيع ثروة النفط من خلال الهجرة). وهكذا تغيرت أيضاً ظروف الطبقة العاملة نفسها. أليست الطبقة العاملة في المناطق الحرة جزءاً من

طبقة عاملة عالمية مفتتة؟ وكذلك بالنسبة الى قسم متزايد من البرجوازية الصغيرة الجديدة. أيمكنا ان نتصور رفع وعي هذه الاجزاء من الطبقات من مستوى «الطبقة في ذاتها» الى مستوى «الطبقة لذاتها»؟ ييلو لنا أن هذا الانطباع أصبح صعباً في الظروف الجديدة. فكان النضوج الظبقي في التاريخ ناتج معارك سياسية تتمحور حول سلطة الدولة في ظروف تناسب الدولة والقومية والنضال الاجتماعي والسياسي. فاصبح هذا التمايز غائباً في الظروف الجديدة.

إن الوضع الحالي يتصرف - على تقدير ظروف الماضي - بعدم التمايز بين الدولة والقومية (الغائبة في كثير من الأحيان) والطبقات الاجتماعية التي تفتت وأصبحت أجزاء من مجموعات عالمية النطاق. ويلغي هذا التطور فعالية النضال السياسي في أشكاله التقليدية على الأقل. ويفسر فقدان الفعالية السياسية تصاعد الایديولوجيات الشعبوية المائعة، وإحياء التيارات غير العقلانية. فالموظفون الصغار الخادمون في شركة «اي. بي. أم» الالكترونية في ألمانيا والسنغال وأندونيسيا مثلاً، لا يستطيعون أن ينموا وعيآ طبيعاً مشتركاً. والتتجة واضحة: إن البرجوازي الصغير من هذا النوع - من السنغال وأندونيسيا مثلاً - يستطيع أن يملأ الفراغ بواسطة الجمع بين مواقف متقاضة، فيكون في الوقت نفسه ضحية الاستلاب في التكنولوجيا الالكترونية، مؤمناً بذهب ديني ... وهكذا أيضاً بالنسبة الى العامل والعاطل المتهشم والشخص الذي يجمع بين مواقف الأجير والمالك ... الخ.

إن هذه التطورات المروضوعية السلبية تفسر في رأينا نجاح عملية إعادة الكومبرادورية التي تغزو حالياً العالم الثالث. هل هناك استثناءات لهذه القاعدة؟

لا شك أن نمط التنمية في بعض أقطار آسيا الشرقية (ونقصد كوريا الجنوبيّة بشكلٍ خاص) اتصفت بسمات شاذة تميّزها عن غيرها. فقامت هذه التنمية في كوريا (وكذلك في تايوان) على أساس إصلاحات زراعية جذرية حقيقة (ولو لمجرد الخوف من منافسة التجربة الشيوعية) دعمتها الایديولوجيا الكونفوشيانة. هذا بينما تم توسيع السوق الداخلية في معظم الحالات الأخرى (خصوصاً في أمريكا اللاتينية والبلدان العربية وجنوب شرق آسيا) عن طريق زيادة دخول الطبقات الوسطى، ولو على حساب الجاهير الشعبية. وقد ترتب على هذا الاختلاف الجوهري اختلاف نمط التنمية اللاحقة. ففي كوريا الجنوبيّة مثلاً، ييلو أن جميع الأجرور (بما فيها مرتبات الطبقات الوسطى الجديدة) ظلت منخفضة نسبياً، ثم ارتفعت على قدم المساواة مع رفع مستوى الإنتاجية، الأمر الذي سمح بتحقيق مستوى عاليٍ من الادخار العام، بينما ارتفعت دخول صغار الفلاحين، الأمر الذي ضيق الفجوة بين الريف والحضر.

يضاف إلى ذلك التعاون الوثيق بين دول تايوان وهونغ كونغ (ولو أن هذه الأخيرة مستعمرة) وسنغافورة، وهي جديعاً دول صينية، وبين البرجوازية الصينية المقيمة خارج الوطن الأم في جميع أنحاء المحيط الهادئ وأسيا الجنوبية الشرقية. وكذلك هناك عامل ثقافي يخص آسيا الكونفوشيانة ساعد على نجاح المجتمعات في تحديد النسل، الأمر الذي تتعكس فيه درجة أعلى من السيطرة المجتمعية ومن تغلغل ايديولوجيا الإنماء الفردي والعائلي. ثم انتشر التعليم الفني على نطاق لا يقارن مع ما تم في المناطق الأخرى، فدعم الاتجاهات المذكورة.

وخلالص القول إن تفاعل هذه العوامل جعل التنمية تتم هنا على أساس وضع قومي أقوى مما هو عليه في معظم الأحيان. فدعت التنمية بدورها هذا الواقع، وأعطت شرعية لها إلى حد ما، إذ ان الكثير استفاد منها. أليس هذا التطور محمودياً من حيث يزوره هيبة برجوازية وطنية؟

هذا صحيح ولكن ... الأزمة أثبتت هنا أيضاً حساسية الاستراتيجيات المعتمدة على التقسيم الدولي للعمل. وعلى الرغم من هذا، لا شك أن آسيا الكونفوشيانة تتمتع بميزة خاصة. فهي مسلحة لمواجهة احتياجات ترتيبات إعادة التنظيم المفروضة من الأزمة الخارجية (مثل مواجهة الناتج المرتبة على الدين الخارجي) بشكل أقوى بما لا يقارن مع أوضاع أمريكا اللاتينية والوطن العربي. وكذلك ربما تستطيع آسيا الكونفوشيانة التفوق على نفسها إن لزم الأمر، وتكتيف العلاقات مع اليابان والصين لاحلامها محل علاقتها مع الغرب، الأمر الذي من شأنه أيضاً أن يغير كثيراً من التوازنات العالمية.

هذا ولا شك أيضاً، إن عملية الكومبرادورية الجارية حالياً على صعيد العالم الثالث كلياً. من شأنها أن تواجه مقاومة متصاعدة من قبل الحركات الشعبية. وليس من الغريب أن الموجة الأولى لهذه الحركات تتخذ شكلاً «شعبياً» فيه الكثير من اللبس. فهذا الشكل هو ناتج طابعها الذي يتصرف بسباب التحالف الطبقي الواسع وعدم استقلالية التنظيم الطبقي، بل وعدم نضوجوعي للأسباب الموصوفة أعلاه. وعلى الرغم من هذا كله، إلا أن هذه الحركات تتمتع بقدرة سلبية، فهي قادرة على تغيير النظام ودهنه، ولو أنه ليس هناك ضمان بأنها تستطيع أن تحول بالتدريج وبالضرورة إلى تبلورات بدائلية إيجابية حقيقة.

فلليس غرضنا هنا طرح «توقعات» تخص هؤلاء وأولئك. فهذه التوقعات تشبه تخمينات النجمين، أكثر منها علمية. وكذلك لا نجد فائدة كبيرة في لعبة «السيناريوهات»، إذ ان هذه السيناريوهات لا تثبت إلا ما أدرج سابقاً ضمن

الافتراضات التي تقوم عليها. فلنكتف اذا بتحديد شروط تبلور بدليل ايجابي. وهذه الشروط هي الثلاثة الآتية:

أولاً: ضرورة فك الروابط بالمعنى الذي عرضناه، أي إخضاع العلاقات الخارجية في جميع الميادين لنطاق خيارات داخلية مستقلة عن معايير الرأسالية العالمية.

ثانياً: قدرة سياسية على القيام بإصلاحات إجتماعية عميقه في اتجاه المساواة. إن هذه الإصلاحات هي في الواقع شرط لفك الروابط (إذ انطبقات السائدة حالياً ليس لها مصلحة في إتمامها) وفي الوقت نفسه ناتج عنه (إذ انه يفترض تغيرات في الحكم السياسي). فعملية فك الروابط من دون إصلاح، قليلة الاحتمال، وإن حدثت تورطت في مأزق.

ثالثاً: قدرة على إبداع التكنولوجيا والإقدام على تطويرها. فبدون هذه القدرة، لا يمكن تحويل القرار المستقل الى حقيقة ملموسة. وقطعاً لا يمكن تطوير هذه القدرة على أساس مجرد بذل مجهد تعليمي دون افتتاح ايديولوجي.

هل من المتصور أن تجتمع هذه الشروط في الأجل المنظور؟ لست أدرى، ولو أني ارى إمكان بزوغها على الأقل في بعض الظروف، مثل ظروف البرازيل أو الهند.

إن عملية التدوير، في حالة البرازيل، لم تتركز بشكل أساسي في ميدان التبادل التجاري، بل في الميدان المالي. وخلافاً لما يكتبه البنك الدولي، لم يكن النمو هنا «معركاً من الطلب الخارجي». فلم تزد صادرات البرازيل عن نسبة ١٠ بالمائة من إجمالي الناتج القومي يوماً ما، ثم انخفضت هذه النسبة الى ٥ بالمائة. وبالتالي تستطيع البرازيل مثلاً أن تلغى بقرارها الدين الخارجي، إذ ان أي اجراء إنتقامي ضدها يلحق بالغرب أضراراً تفوق الأضرار التي قد تعاني البرازيل منها. فهنا إذا نجد أن العقبة الحقيقية التي تبرز في طريق التغيير هي عقبة داخلية ناتجة عن أن التنمية المحققة تأتى على أساس تزايد التفاوت الاجتماعي. أيمكن للقوى الشعبية والديمقراطية أن تعكس الوضاع؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل لاتزال مفتوحة.

وكذلك فإن العلاقة التي تربط الهند بالنظام العالمي، هي أيضاً علاقة غير قوية في الميدان الاقتصادي البحث، إذ ان «درجة التبعية» إذا قيست بنسب التبادل التجاري والإستيراد التكنولوجي واللجوء الى الأموال الخارجية إنما هي محدودة نسبياً. ولكن العامل السياسي والإيديولوجي الموروث من تاريخ هيمنة حزب المؤتمر هو العامل الأساس. أيمكن أن تتصور التحرر من هذه القيود، إذا تعمقت أزمة حزب المؤتمر؟ هنا ايضاً اعتقاد أن الإجابة مفتوحة.

فهناك إذا احتفالات تاريخية تشمل - مع الصين - جموع منطقة شرق آسيا. هل

يُفْعَلُ هُنَا عَامِلٌ «الحَجْمُ»، فَعَلَهُ الْإِيجَابِيُّ، بَلْ رِبَّا الْقَاطِعَ؟ لَا شَكَ أَنَّهُ عَامِلٌ إيجَابِيٌّ فَعَلًا. وَلَكِنَّهُ لَيْسَ قَاطِعًا. فَالْعَامِلُ القَاطِعُ هُوَ فِي نَهَايَةِ الْأَمْرِ طَبِيعَةُ الْمُلُوَّةِ وَعَلَاقَتُهَا مَعَ مَكَنُونَاهَا الاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْقَوْمِيَّةِ. وَنَرَى فَعْلُ هَذَا الْعَامِلِ الإيجَابِيِّ فِي البرازيل مثلاً، وَهِيَ دُولَةٌ قَوْمِيَّةٌ صَحِيحةٌ ذَاتٌ جَنُورٌ تَارِيخِيَّةٌ، كَمَا نَرَاهُ فِي نِجَاحِ الدُولَةِ الْمَنْدِيَّةِ الْمُتَعَدِّدةِ الْقَوْمِيَّاتِ، وَهِيَ تَكَادُ تَكُونُ مِنْ هَذِهِ الزَّاوِيَّةِ اسْتَثنَاءً فِي تَارِيخِ التَّحْرُرِ مِنِ الْإِسْتِعْمَارِ.

لَعْلَ هَذِهِ الْمَيْزَةِ تَوَجُّدُ أَيْضًا فِي بَلَدَانَ أُخْرَى ذَاتِ حَجْمٍ مُتوسِطٍ أَوْ حَقِّ صَغِيرٍ. لَعْلَ عَامِلُ التَّجَانِسِ الْوَطَنِيِّ، إِلَى جَانِبِ قُوَّى التَّعْبِيرِ الشَّعُوبِيِّ، كَانَ الْعَامِلُ الَّذِي يَفسِّرُ بَعْضَ الْإِجَابَاتِ الشَّعُوبِيَّةِ فِي مَوَاجِهَةِ الْأَزْمَةِ فِي نِيكَارَاغُوا أَوْ بُورْكِينَافَاسُو مثلاً. إِنَّ عَمَلِيَّةَ فَكِ الرَّوَابِطِ فِي هَذِهِ الظَّرُوفَ تَعْنِي أَسَاسًا تَخْفِيفَ درَجَةِ التَّعْرُضِ لِلتَّأْثِيرِ الْخَارِجيِّ - وَهُوَ أَمْرٌ لَا مُفْرَّغٌ مِنْهُ إِلَى حَدِّ مَا فِي حَالَةِ الْبَلَادِ الصَّغِيرَةِ - وَتَقوِيَّةِ الْوَحْدَةِ الشَّعُوبِيَّةِ وَلَوْ عَلَى أَسَاسِ إِصْلَاحَاتٍ مُتَوَاضِعَةٍ فِي هَذِهِ الْمَرْجَلَةِ التَّارِيخِيَّةِ.

قطْعاً مِنَ الْمَتَصُورِ أَيْضًا الْخَرُوجُ مِنَ الْأَزْمَةِ الْرَاهِنَةِ، وَالْعُودَةُ إِلَى مَرْجَلَةِ تَوْسِعِ رَأْسِيَّالِيِّ مِنْ خَلَالِ إِخْضَاعِ الْأَطْرَافِ لِمَنْطِقَةِ هَذَا التَّوْسِعِ. وَغَالِبًا سَيَكُونُ هَذَا هُوَ الْمَخْرُجُ الْمُحْتَمَلُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْبَعْضِ عَلَى الْأَقْلَلِ، وَرِبَّا الْأَكْثَرِيَّةِ الْعَدِيدَةِ مِنْ بَلَادَنِ الْعَالَمِ الْثَالِثِ الْحَالِيِّ. فَلَا نَرَى سَبِيلًا لَآنَ لَا يَسْتَمِرُ التَّارِيخُ كَمَا بَدَأَ مِنْذِ عَامِ ۱۹۱۷ أَيْ إِنَّ أَقْسَامًا مِنَ النَّظَامِ الْعَالَمِيِّ تَسْتَرِّعُ مِنْ مَنْطِقَةِ التَّوْسِعِ الرَّأْسِيَّالِيِّ مِنْ خَلَالِ «فَكِ الرَّوَابِطِ» مِنْ جَهَةِ، فَيَا ظَاهِرَةِ الْعَالَمِيَّةِ تَتَعَمَّقُ فِي باقيِ الْعَالَمِ مِنْ الجَهَةِ الْأُخْرَى.

وَيَبْدُو لَنَا أَنَّ الْمَنْطَقَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْأَفْرِيَقِيَّةِ لَيْسَ قَادِرَةَ، فِي الْأَجْلِ الْقَصِيرِ، عَلَى مَوَاجِهَةِ الْأَزْمَةِ الْرَاهِنَةِ بِشَكْلٍ إيجَابِيٍّ، فِي الظَّرُوفِ الْحَاضِرَةِ عَلَى الْأَقْلَلِ، وَإِذَا اسْتَمِرَتِ الْإِنْجَاهَاتِ السِّيَاسِيَّةِ السَّائِدَةِ كَمَا هِيَ عَلَيْهِ. فَالْقَارَاءِ الْأَفْرِيَقِيَّةِ كُلُّهَا تَصْفُ بِعَدُدِ مِنَ السَّهَاتِ السَّلْبِيَّةِ، مِنْهَا الطَّابِعُ الْشَّرِسُ لِلْإِسْتِعْمَارِ الْجَدِيدِ، وَالتَّفَتَتِ فِي عَدْدٍ كَبِيرٍ مِنَ الدُولِ الصَّغِيرَةِ، وَالْمُدُولَاتِ، وَقُدْرَةِ السُّلْطَاتِ الْحَاكِمَةِ عَلَى التَّلَاعِبِ، اعْتِهَادًا عَلَى عَدْمِ التَّجَانِسِ الْقَومِيِّ وَالْدِينِيِّ . . . الخ. وَكَذَلِكَ يَعْنِي الْوَطَنُ الْعَرَبِيُّ تَطْوِيرَاتٍ سَلْبِيَّةً، مِنْهَا ظَواهِرُ إِفْسَادِ الْمَجَتمِعِ الْمُرْتَبِ عَلَى الثَّرَوَةِ النَّفْطِيَّةِ وَتَعْوِيْضِ العَجَزِ الْحَقِيقِيِّ بِكَثْرَةِ الْحَدِيثِ - يَكَادُ يَكُونُ بِشَكْلِ عَصَابِيٍّ - عَنْ «الْخَصُوصِيَّاتِ»، الْأَمْرُ الَّذِي أَدَى إِلَى تَرَاجُعِ مَلْمُوسٍ، وَالتَّخْلِي عَنِ الْمَشْرُوعِ الْاشْتَرَاكيِّ الْوَحْدَويِّ. وَفِي هَذِهِ الظَّرُوفَ، يَكْتَنُّا أَنَّ نَتَصُورُ «تَوازنًا» مُسْتَقْبِلًا سَلْبِيًّا لِلأسْفِ بَيْنَ مَنَاطِقِ مُتَهَمَّشَةٍ تَغْزِيْهَا الْمَجَامِعُ وَفَقْدَانِ الْأَمْلِ، وَبَيْنَ أَقْطَابِ «رِخَاءٍ» مُحِدَّدةٍ مُبْنِيَّةٍ عَلَى الرِّيعِ النَّفْطِيِّ أَوْ الْمَعْدِنِيِّ وَتَوْزِيعِهِ. وَكَذَلِكَ نَعْلَمُ أَنَّ هَنَاكَ في أَمْرِيَّكَا الْلَّاتِينِيَّةِ، مَشْرُوعًا لِلْلُّوَلَيَّاتِ الْمُتَحَدَّةِ، مُضْمِنُوهُ تَحْوِيلِ مُلْكِيَّةِ الصَّنَاعَةِ الْكَبِيرَةِ لِمَصْلِحَةِ رَأْسِ الْمَالِ الْمَدُولِ مُقَابِلِ إِلَغَانِ الدِّينِ . . . فَإِذَا سَمِحَتِ الظَّرُوفَ بِتَحْقِيقِ هَذِهِ الْمَشْرُوعِ، أَدَى ذَلِكَ إِلَى مَعْوِرَنَ من

النضال الوطني، والى تعميق كومبرادورية القارة.

ولكن هناك أيضاً، خروج ايجابي ممكن من الأزمة، يتماشى مع مصالح الشعوب، ويتطلب التوجه نحو هذا الحل - بالنسبة الى شعوب الجنوب - العمل في الاتجاهات الثلاثة الآتية:

١ - مساندة وحدة العالم الثالث على جميع المستويات، الجماعي والاقليمي، وكذلك تعزيز الوحدات الوطنية.

٢ - تعزيز الاتجاهات الديمقراطية، الأمر الذي يفترض الاعتراف باستقلالية تنظيم القوى الشعبية (في الميادين السياسية والنقابية والثقافية . . . الخ) وكذلك�احترام حقوق «الاقليات» سواء أكانت قومية أم لغوية أم دينية. فإن الحاجة الملحة الى تكوين وحدات اقتصادية وسياسية وعسكرية كبيرة في العالم الثالث المعاصر - وهي الوسيلة الوحيدة لمواجهة تحديات العصر - تتطلب التخلص من ضيق افق ايديولوجيا القومية الموروثة من القرن التاسع عشر الأوروبي. لقد أصبح من المستحيل في الظروف المعاصرة تحقيق اهداف الوحدة باستخدام العنف على غط محدث في المانيا وإيطاليا في القرن السابق، حيث قام إقليم معين (هنا بروسيا والبياكونت) بـ«فتح» (أو تخريب) البلاد. فلا يمكن الآن رفض احترام الاختلاف والتتنوع الاقليمي، ولا يتحمل أي محاولة «تجنيس» تلجمًا الى الوسائل الادارية من شأنها أن تعطي ثماراً. فلا يتاسب استخدام هذه الوسائل مع ميزان القوى الحقيقة في عالمنا المعاصر. فلابد إذاً من احترام حق الشعوب في تقرير المصير، بما فيه حقها في الانفصال. أما الوسيلة الحقيقة لتفادي التفتت، ولتعزيز وحدات كبيرة فهي في الواقع احترام الديمقراطية وبالتالي التنوع. فهي الوسيلة الوحيدة لإفشال خطط الاستعمار الذي يرمي - كالعادة - الى تقسيم القوى المعادية له. ونقصد هنا، بالأخص، خطط الصهيونية وجنوب افريقيا التي هدفها تقسيم العرب والأفارقة على أساس الانتهاء القبلي أو الطائفي والإقليمي. ونرى أيضًا كيف يستخدم الاستعمار عدم الديمقراطية في العالم الثالث، بل عدم احترام حقوق الانسان الأساسية في كثير من الأحيان، من أجل تبرير تدخلاته المباشرة وغير المباشرة.

٣ - يجب أن تعي شعوب العالم الثالث تماماً أنه لا يمكنها الاعتماد في نضالها إلا على قواها بشكل اساسي. فالتحالفات الخارجية - منها كانت - لا يمكنها أن تحل محل عمل عجز داخلي اساسي. وإن كان هذه التحالفات ما يبررها تكتيكيًا، في بعض الأحيان، فليس لها أي قيمة استراتيجية في الأجل الطويل. وهذا الى أن يؤدي نضال الشعوب في مختلف اجزاء العالم الى تغيرات مهمة في بنية النظام العالمي، وتوازن القوى، لصلحة شعوب مناطق الأطراف الحاضرة.

الفَصلُ السَّادِسُ
مُسْتَوْى التَّكِيَّةِ:
فَكَمِ الارْتِبَاطُ أَمِ إِصْلَاحُ النِّظامِ الْعَالَمِيِّ؟
النِّضَادُ غَيْرُ الْمُطْلَقِ”

١ - إن التحاليل التي طرحتناها سابقاً تفرض نفسها إطاراً استراتيجياً لا مفر منه؛ وهو إطار يقوم على اثبات العلاقة العضوية التي تربط عملية فك الروابط مع مقتضيات إنشاء مجتمع اشتراكي. وترجع هذه الرابطة إلى الطابع العالمي للنظام الرأسمالي وعدم التكافؤ في توسعه، الأمر الذي يفترض بدوره احتمال تجاوز هذا النظام انطلاقاً من عمليات «قطع» تحدث في أطرافه، بل ضرورة حدوث مثل هذا القطع هنا وهناك، وذلك منها شمل المستقبل الناتج عن هذا القطع من تطورات لاحقة مجهولة.

ويرتبط على ذلك أن الممارسات السياسية التي تمثل هذا النطع الاستراتيجي، والتي تحمل ملتها مجرد العمل من أجل اصلاح النظام العالمي، إنما هي بالضرورة ممارسات قائمة على الوهم.

على أن ذكر أولوية الاستراتيجيا لا يعني تجاهل الاعتبارات التكتيكية الملمسة، ولا لا أصبحت الاستراتيجيا نظرية مجردة عقيمة. فالاعتبارات التكتيكية تفرض نفسها لأسباب بدائية، أهمها عدم تعادل ظروف شعوب الأطراف من حيث درجة النضوج اللازم، من أجل اتمام فك الروابط في إطار تطلع اشتراكي. وفي هذه الأثناء، يستمر التوسيع الرأسمالي بكل النتائج المرتبة عليه بالنسبة إلى مصير شعوب الأطراف. فينبغي إذا الخوض في نضالات فرعية تضمن افضل الظروف - أو أقلها ضرراً - من منظور نضوج شروط التحرر المستقبلي. يضاف إلى ذلك وجود تناقضات ثانوية بين المراكز الاستعمارية المتنافسة، وبين الاستعمار والبرجوازيات التابعة في الأطراف، وبين مصالح البلدان التي مرت بمرحلة ثورة اشتراكية والبلدان الرأسمالية.. الخ. إن السياسة الفعالة إنما هي تلك السياسة التي تنجح في تعبئة هذه التناقضات وتتوظيفها

إن التخلّي عن العمل في هذا الاتجاه واحلال موقف يعتبر «ان اسوأ الأمور هي افضلها»، اما هو موقف غير مسؤول يعرض شعوب الاطراف لمخاطر الإبادة - وأحياناً بالمعنى الكامل للكلمة. ذلك لأن التوسيع الرأسمالي ليس هو فقط إخضاع الجنوب للتبعية الاقتصادية ولحكومة رأس المال، بل لهذا التوسيع أيضاً بعد سياسي وثقافي، إذ انه توسيع «أوروبا» شامل يجر وراءه تدمير الحضارات غير الأوروبية. وقد أثبت التاريخ حقيقة هذا الخطر. فيتعمى الى هذا التاريخ كل من ابادة هنود أمريكا ثم غزو العبيد في أفريقيا. وكذلك اشكال «الاندماج» المفروضة بالعنف وتدمير الثقافات المحلية، وتدمير القدرات التكنولوجية المحلية الذي بلغ في بعض الأحيان درجة تعرّض شعوب بأكملها للمجازعة... الخ. ويستمر التاريخ الرأسمالي الحاضر في هذه المسيرة المشؤومة. فيكفي ان ننظر الى المصير المكتوب منه لشعب فلسطين وجنوب أفريقيا لنعي المخاطر المحفوظة في استمرار هذا التوسيع. فلا بد اذً من إعطاء اولوية لسياسة حماية المصالح المستقبلية للإنسانية من ضرر الوحشية الرأسمالية - الأوروبية.

ويستنتج من ذلك ان الهدف الآني هو العمل من أجل تكيف تطور النظام العالمي حتى يصبح «أفضل»، بمعنى اقل تفاوتاً على المستويات الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية، وذلك على كل من الصعيد الدولي، وصعيد العلاقات الاجتماعية الداخلية لمختلف المجتمعات. ولتلخص هذا الهدف بإيجاز كالتالي: النضال من أجل عالم متعدد الأقطاب.

وستتناول فيما يلي موضوع ما هي الممارسات الفعالة الممكنة في ظروف الأزمة الراهنة، والتي من شأنها أن تساعد على تحقيق هذا الهدف.

٢ - ثمة مجموعتان من المواقف الممكنة أمام واقع الأزمة. وهناك من جهة موقف هؤلاء الذين يعتبرون ان الحاجة الماسة وبالتالي الهدف المشترك المباشر هو «الخروج من الأزمة»، اي ايجاد حل لها، والذين يرسمون خططهم في هذا الإطار من أجل إنجاز هذا الهدف الآني، وهناك من الجهة الأخرى، هؤلاء الذين يعتبرون هذا الأسلوب غير مجيد. فيرون ان الأزمة الراهنة أزمة هيكلية طويلة المدى حدثت لأسباب موضوعية في اطار النظام الرأسمالي. فلا يمكن «الخروج منها لمجرد الرغبة في ذلك». فليس السؤال الصحيح هو «كيف نخرج من الأزمة؟» ولكنـه «ماذا نفعل في الأزمة؟». اذ سيكون تفاعل ممارسات مختلف القوى الفاعلة في الأزمة هو العامل المحدد لشكل عالم الغد. وليس السؤال «كيف نخرج من أزمة الرأسمالية؟» بل «كيف نخرج من رأسمالية في أزمة؟»، او «كيف نتهز فرصة الأزمة للتأثير في النظام من أجل مستقبل أفضل؟».

وقد تناولنا في مكان آخر موضوع طبيعة هذه الأزمة. فلن نعود هنا إلى هذا التحليل الإسلامي، بل سنكتفي بآيات موقتنا من خلال نقد موقف هؤلاء الذين يبحثون عن «خرج» للأزمة. ولذلك سنركز جهودنا على نقاش مقترنات اليسار الأوروبي كما تظهر من كتاب ستيفوارت هولاند من أجل الخروج من الأزمة الذي صدر عام ١٩٨٣، ومن التقريرين اللذين قدمتها لجنة براندت الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية في العام نفسه وفي العام التالي^(١).

إن نظرتنا المنهجية في تناول هذا الموضوع تقوم على المبدأ التالي: لا توقف الاقتراحات المطروحة من أجل «الخروج من الأزمة» على مجرد اختلاف الآراء فيما سيتعلق بطبيعة الأزمة وألياتها، بل تتوقف أيضاً على اختلاف المصالح الاجتماعية والوطنية التي يُدافع عنها. فالمقتضيات الفنية والاقتصادية إنما تعمل في هذا الإطار من دون أن تحدده، فهي مقتضيات نسبية فقط وليس مطلقة.

إن الاقتصاديين يقدمون دائرياً أحد التفسيرين المتناقضين للأزمة: إما هي أزمة الطلب أو هي أزمة العرض. فيذهب البعض إلى أن الأزمة ناتجة عن أن الدخول الموزعة ليست بالقدر الكافي لشراء السلع الاستهلاكية المعروضة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انكماس الانتاج في هذا القطاع ثم في القطاعات الأعلى، أي قطاعات انتاج وسائل الانتاج. ويدعمون هذا التحليل إلى الأخذ بالعلاج الكينزي، إذ يقوم هذا العلاج على رفع مستوى الطلب النهائي من خلال إعادة توزيع الدخل وزيادة الإنفاق الحكومي. ولكن البعض الآخر يرى أن الأزمة ناتجة - على عكس ما سبق قوله - عن أن الدخول الموزعة ترتفع إلى حد أنها لا تترك هامشًا كافياً للأرباح، الأمر الذي يلغى المحفز للاستثمار.

اما اعتقادنا فهو ان هذا التناقض ظاهري وسطحي أكثر منه حقيقي؛ فيمكن الغاؤه من خلال تحديد ما هي الدخول موضوع التحليل: أنتحدث عن مستوى الأجور في المراكز (أجور الطبقة العاملة أو رواتب الفئات الوسطى) أم عن الدخول الموزعة في الأطراف (يختلف انواعها: الريع المستدرج من الموارد الطبيعية، أجور الطبقة العاملة، دخول الفئات الوسطى، دخول الفلاحين... الخ)? أنتحدث عن الأرباح بشكل عام، أم عن الأرباح في قطاعات معينة، مثلًا تلك القطاعات التي تعاني من عدم القدرة التنافسية على صعيد عالمي؟

من الصعب القول إن الأزمة الراهنة ناتجة عن انخفاض الأجور الموزعة في

Stuart Holland, *Out of Crisis* (London: [n. pb.], 1983), and Brandt Commission Reports (London, 1980 and 1983). (1)

الماز المقدمة، ولو أن هذا الوضع كان مائداً فعلاً في أزمة الثلاثينيات. ذلك لأن هذه الأزمة الأخيرة حدثت بعد سلسلة من هزائم الطبقة العاملة في الغرب، بعد أن فشلت الثورة الروسية في الانتشار في أوروبا الوسطى والغربية. فلا شك أن العلاج الكينزي في هذه الظروف - مدعياً بتفاقم استغلال المستعمرات في الإطار الامبرالي السادس عندئذ - وقد وفى بالنتائج المطلوبة، ولو في حدود نسبية. هذا على عكس ظروف ازمننا الراهنة التي تلت فترة طويلة من الرواج الاستثنائي القائم على موقف قوي للطبقة العاملة. فتحقق خلال هذه الفترة الطويلة توظيف شبه كامل للأيدي العاملة صحبته زيادة متطرفة في الأجور الحقيقة موازية لزيادة الانتاجية. وقد أدى ذلك إلى فقدان تدريجي لمرنة النظام، الأمر الذي يقف بدوره عقبة في سبيل إعادة بناء الهيكل المطلوب. فليس العلاج الكينزي فعالاً في هذه الظروف، لا على صعيد قطر ما على حدة (بسبب تعمق الطابع العالمي للنظام، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات الخارجية للقطر المنفرد في سياسة كينزية) ولا حتى على صعيد مجموعة الأقطار الرأسمالية المتقدمة (في فرضية أنها استطاعت تنفيذ مثل هذه البرامج جمعياً). فما نلاحظه من تزايد قوى تكتلات المصالح الاقتصادية الفرعية والشلل السياسي المترتب عليه، ليس إلا انعكاساً لفقدان المرنة المذكورة.

إن الإجابة عن هذه الأوضاع التباشية مع منطق النظام، إنما هي بالضرورة إجابة ذات مضمون يبني. فهي تقوم على استمرار نسبة مرتفعة من البطالة، وبالتالي تأكل تدريجي للأجور. وعلى أساس هذا «التعديل»، يمكن لنمط جديد من التراكم (وهو النمط الذي يحمل به الرئيس الأمريكي رونالد ريغان) أن ينشأ ويزدهر. وتوجد الأسس التكنولوجية لهذا النمط، فهي الصناعات الجديدة غير الفوردية في تنظيمها للعمل. وأخذت هذه الصناعات تحمل محل الصناعات الفوردية التي سبق أن وفرت الانتاج بكميات كبيرة، وهو نعط الانتاج الذي قام على أساس رواج الأعوام من عام 1945 إلى عام 1970. وهذه الصناعات الجديدة التي تبلور فيها معظم نتائج التعلم التكنولوجي الحديث (فهي تلك الصناعات التي تعتمد على نظام انتاج الانسان الآلي، اي «الروبوت») هي أيضاً صناعات سيمصحب تدميتها توسيع ملحوظ للعماله فيها يسمى بالقطاع «الرابع» المكون من فنيين ذوي كفاءات عليا. وتعتبر هذه الفنادن الجديدة بدورها أساس التوسيع في النمط الجديد للتراكم، إذ هي الفنادن ذات الدخول المرتفعة التي تستطيع ان تستوعب زيادة الانتاج المتوقع. إن هذا النمط للتراكم هو اذاً نعط قائم على تفاقم التفاوت في توزيع الدخل بين العمال اليهوديين الذين يعملون في القطاعات الفوردية، وبين الفنادن الوسطى الجديدة (القطاع «الرابع»).

يعسر قطعاً تصور برنامج جاعي من هذا النوع ينفذ بواسطة سياسة مشتركة

للدول الرأسمالية المتقدمة، الأمر الذي يستوجب شرطًا غير متوافرة، بل وغير واقعية. فالقاعدة في النظام هي حالة المنافسة بين هذه الدول، التي تجتهد كل منها لكتب مكان مميز في سلم المنافسة العامة. وفي هذا الإطار، تمتاز الولايات المتحدة بعيزاتها الواضحة، التي سمح لها بـ«المجوم المعاكس» الحالي، وإعادة مركزها المهيمن، بعد أن كانت هذه الهيئة أخذت في التدهور في المرحلة السابقة. ولا شك أيضًا أن اليابان قادرة على الخوض في السباق، بفضل ميزاتها في الميدان التكنولوجي. بيد أن اليابان تعاني نقاط ضعف قد تظهر آثارها في الأجل الأطول. وكذلك فإن هذه الاستراتيجية معقولة بالنسبة إلى الدول المتقدمة الصغيرة - مثل السويد - التي تستطيع أن تخصص في قطاع معين تستفيد فيه بميزة مقارنة. ولكن هذه الاستراتيجية تحتوي على خاطر جسيمة بالنسبة إلى الدول الأوروبية المتوسطة الحجم مثل بريطانيا العظمى وفرنسا والمانيا (بله إيطاليا وأسبانيا). فالأمل محدود في أن تستطيع هذه الدول - إذا اندرجت في هذه الاستراتيجية - التغلب على ظواهر تدهورها التدريجي.

ويفرض هذا النمط استمرار العلاقات غير المتكافئة بين الشمال والجنوب، بل يقتضي «تحديثها» وتعديقها، إذ يمكن تكريس النمط من خلال تصدير الصناعات الفوردية للجنوب للاستفادة من انخفاض أجورها من جهة وزيادة استغلال موارده الطبيعية من الجهة الأخرى. وهذا هو المدف الحقيقي الذي يمكن وراء المجوم المشترك الذي يقوم به الشمال حالياً، والذي يرمي إلى إعادة كومبرادورية الجنوب من خلال اخضاعه لحكم صندوق النقد الدولي و«نادي العشرة» (أي مجموعة الدول الرأسمالية العشر التي تتركز ديون العالم الثالث لصالحها). ومن الجدير ذكره اشتراك أوروبا مع الولايات المتحدة في هذا المجوم ضد العالم الثالث. فلا شك في أن الدول، التي يتدهور مركزها التنافسي مثل بريطانيا وفرنسا، تتطلع إلى تحويل مستعمراتها الجديدة أعباء الأزمة، وهي وسيلة من وسائل تعريض تخلفها التكنولوجي بالنسبة إلى أقوى منافسيها. ونجد مثلاً بارزاً هذه السياسة في الموقف الاستعماري الجديد لمجموعة السوق الأوروبية المشتركة في مفاوضاتها مع الدول الأفريقية المتعاونة معها (أي مفاوضات تجديد اتفاقية لومي الثالثة).

هذا ونرى هنا كيف أن هذا المجوم ضد الجنوب، يحول دون إعادة التوزيع في صالح هذا الأخير. فهي استراتيجية لا تفترض تحسين مستوى معيشة شعوب الجنوب، ولا حتى إعادة التوزيع لصلحة برجوازيته.

ليست الدخول الموزعة في مراكز النظام هي العناصر الوحيدة المكونة للطلب على صعيد النظام العالمي. فإذا نوينا اليوم التحدث عن الدخول القاهرة، لكن من الأصح تحديد الحديث واعتبار أجور العمال في الصناعات البرازيلية مثلاً أو مناجم

افريقيا، وكذلك دخول فلاحي العالم الثالث بأجمعه. فهناك وراء كل عامل يعاني فداحة الاستغلال المباشر، عشرة فلاجين يضمن عملهم الرخيص إعادة تكوين القوى العاملة بحملتها. ويضاف الى هذه الاشكال المتطرفة للاستغلال، فائض الارباح المستدرجة من استغلال موارد العالم الثالث الطبيعية... الخ.

رأينا إذاً هو ان الأزمة الراهنة ناتجة أساساً عن سوء التوزيع على هذا الصعيد العالمي، اي عن هذا التفاوت في أسعارقوى العاملة، وهو يحدده بدوره أشكال التنمية الإجمالية، وبالتالي أشكالها في أطراف النظام. ولذلك فقد اعتبرنا هذه الأزمة «أزمة للاستعمار» بصفة أساسية. لا نرى ان وسائل العلاج الأكثر فعالية حتى الأن - منها كانت محدودة - هي تلك الوسائل التي رست في نهاية الأمر على إعادة توزيع الدخل لمصلحة الجنوب؟ أليست إعادة توظيف اموال النفط من جهة والمديونية المتزايدة للعالم الثالث من جهة أخرى، سبب الخرول دون تدهور التجارة العالمية تدهوراً أخطر مما هو عليه حالياً؟ وفي هذا الاطار لا شك ان خطط «التكيف» التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية، من شأنها ان تؤدي الى تفاقم الأزمة من خلال تدهور الطلب الصادر عن العالم الثالث. ذلك اضافة الى تعرض النظام لمخاطر أزمة مالية رهيبة. هذا هو الاستنتاج الذي توصل اليه زميلنا اندريه فرانك حينما قال: «إتنا لا نزال قبل عام ١٩٢٩، فالازمة المالية المقبلة لا تزال آمناً». ولنذكر ايضاً على سبيل المثال انه على الرغم من الاعتراف العام بأن مديونية افريقيا ساعدت الصناعة الأوروبية على الاحتفاظ باسواقها، الا ان السوق الأوروبية المشتركة رفضت إعادة جدولة هذه الديون التي طلبتها الدول الافريقية المساهمة في مفاوضات اتفاقية لومي الثالثة.

إن أزمة العلاقات شمال/جنوب هي إذاً المحور الأساس في الأزمة الكلية. ومعنى ذلك هو ان الحلول المقترحة في هذا الميدان، هي التي تحدد طابع التطلعات المستقبلية فتعطيها مضمونها الأساسي، أكان يميناً أم يسارياً.

سبق أن تناولنا عرض منطق الخل اليميني الاجالي، وعلى عكس ذلك فعل الخل اليساري ان يندرج في إطار رؤية تقدمية للعلاقات شمال/جنوب، وأن يستدرج ما يجب اتخاذه من تعديلات داخلية في مجتمع الشمال من مقتضيات هذه الرؤية.

فقد رأينا ان الخل اليميني يقوم على اولوية إعادة هامش كاف لربحية رأس المال المدّول. فيقبل رأس المال بحملته الخصوص لقتضيات التدويل. ومعنى ذلك ان القطاعات الضعيفة منه - أي تلك القطاعات التي تعجز عن الترقى الى أعلى المستويات في سلم المنافسة العالمية - تفضل مكاناً ثانياً تابعاً على «مخاطر الاوتاركية» أو حتى على مجرد الحماية من المنافسة العالمية. وينعكس هذا الخيار في تعميم الكلام

السادس المعادي «للعمرية» واتهامها بأنها «تحمي» قطاعات وأنشطة «غير فعالة»... الخ، وبالتالي تعميم الحديث الذي يعلن أن قبول المنافسة العالمية أمر «لامفر منه». إن هذا الخيار هو الذي يمكن في نهاية الأمر وراء الانحياز الأطلسي لأوروبا. ويحيل بالذكر هنا أن هذا المبدأ يقوم على إنكار الأولوية «للوطن» الذي فقد بدوره صفة المعيارية العليا السابقة. فتدارج جميع خطط إعادة انتشار رأس المال في نطاق قبول «العلومة» (أي مبدأ الأولوية لقبول مقتضيات الطابع العالمي للنظام) ويشمل ذلك قبول مبدأ الأطلسي من جهة واحتياجات توحيد السوق الأوروبية المشتركة من الجهة الأخرى... الخ. إن هذا الحل البيني يعطي وبالتالي الأولوية - في ميدان السياسات الداخلية - لمكافحة التضخم، ولو على حساب توظيف العمل والحفاظ على مستوى الطلب المحلي، وذلك لأن نسبة مرتفعة من التضخم، تؤدي إلى تأكل القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.

ويفترض أيضاً هذا الحل البيني «العودة إلى النظام» في العلاقات مع الجنوب، ومعنى هذا التعبير هو اخضاع خطط البرجوازيات الظرفية لاحتياجات الخطة العامة المهيمنة، وبالتالي الغاء هامش الاستقلالية الذي استفادت منه تلك البرجوازيات في المرحلة السابقة على الأزمة. وهذا هو أيضاً معنى التعبير الذي اقترحناه لتوصيف المدف الاستراتيجي لخطة رأس المال المهيمن، وهو تعبير «إعادة كومبرادورية» العالم الثالث. ويحيل بالذكر أن برجوازيات العالم الثالث ليس لها الخيار: فعليهما ان تخضع لخطط رأس المال المهيمن، وأن تلقى العبه على شعورها.

وعلى الرغم من ان التناقض شمال / جنوب هو المحور الأساسي للأزمة، إلا أن المجموع المعاكس الذي يرمي الى عودة المهيمنة الأمريكية، يستخدم لتحقيق هدفه أداة غير مباشرة، هي الاعتماد على المساعدة في التزاع غرب / شرق من أجل تجميع الغرب وراء الولايات المتحدة ضد الجنوب.

هكذا نرى ان الإجابة اليمينية للأزمة لا ترمي في الواقع الى «الخروج منها»، بل الى استخدام طروفها لتكيف العلاقات الاجتماعية على صعيد عالمي، بحيث تضمن استمرار هيمنة رأس المال المذوول.

والآن، ما هي اقتراحات اليسار الغربي في مواجهة هذه الإجابة اليمينية الطابع؟ هل هي اقتراحات متلاصقة مع بعض في كلّ بديلًا معقولاً؟ الواقع ان هذه الاقتراحات (التي قدمها كتاب هولاند المذكور) تمثل خطة كينزية اجمالية يفترض تنفيذها على صعيد الغرب جاعياً. فهي خطة تقبل إذا التدوير، ثم تنظر في مجموعة الاصلاحات المتأدية مع مراعاة هذا المبدأ وهي: التقشف واعادة هيكلة الانتاج

لمواجهة احتياجات المنافسة، ثم إعادة توزيع الدخل وتوسيع هوامش الأنشطة الاجتماعية. فالخطة إذا تقتضي أن يحكم اليسار أوروبا، ثم بالتدريج الشمال كله (ويشمل أوروبا والولايات المتحدة واليابان)، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بالاحتفاظ بالانفتاح الخارجي بالنسبة إلى الجميع. ولا يتم التقرير المذكور بالعلاقات شمال/جنوب اهتماماً خاصاً، فهو يفترض هنا أن العودة إلى الرواج في الشمال تؤدي أيضاً إلى تحرير عجلة «التنمية» في الجنوب. ولا يتساءل التقرير عن طبيعة هذه التنمية؛ التي في نهاية الأمر لا يتصورها مختلفاً عنها هي عليه، في خطة إعادة انتشار رأس المال المدوى، وهي خطة تقتضي بدورها كومبرادورية الجنوب.

مكذا يبدو لنا أن هذه الخطة تتجنب بعض التناقضات الأساسية، على الرغم من ميلها الإصلاحية، فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل وتوسيع نطاق الأنشطة الاجتماعية غير الرأسالية الطابع. هذا، ولستنا مقتنعين بأن هناك امكانية صحيحة للعلاج الكيتيزي، حتى إذا أمكن تفريغه على صعيد الشمال جاعياً، وذلك للأسباب التي أشرنا إليها سابقاً، والتي تتعلق بجذور أزمتنا الراهنة المختلفة عن الظروف التي أحاطت بأزمة الثلاثينيات التي أتت الكيتيزية فعلاً علاجاً لها. يضاف إلى ذلك، إن اصلاح العلاقات مع الجنوب بحيث تكون أقل تفاوتاً، إن هذا الاصلاح التقدمي اللازم يفترض شيئاً من التكشف في الشمال، وليس العودة إلى خرافية النمو اللامتهامي.

لا شك ان التكشف يمكن ان يحول الى قوة ايجابية. ولكن لهذا التحول شروطه، وهي الآتية:

أولاً: رفض المضمون اليميني لممارسات التكشف كما هي عليه حالياً في التنفيذ، إذ هي سياسات تهدف إلى فرض التكشف على الطبقة العاملة، من أجل العودة إلى انعاش الاقتصاد في إطار نعط تنمية مماثل لما كان عليه قبل الأزمة.

وثانياً: اندراج التحول المذكور في إطار نعط «آخر» للتنمية يحمل محمل النمط الحالي، وذلك على المستويات المحلية والعالمية. يضاف إلى ذلك أنه من العسير تصور سياسة مماثلة تنفذ في آن واحد على صعيد الغرب بأجمعه. فإذا سمحت الظروف الاجتماعية بذلك في بلد ما، اصطدمت هذه القوى الاجتماعية التقدمية بحائط منافسة البلدان التي لا تزال تسيطر عليها القوى اليمينية. فلا ريب أن أية خطوة نحو «نمط جديد» (مثل توسيع هوامش الأنشطة الاجتماعية غير السلعية) تتناقض مع مقتضيات إعادة بناء الاقتصاد لمواجهة احتياجات المنافسة العالمية.

ولعل تواضع الاقتراحات المذكورة، يرجع إلى اهتمام القوى اليسارية المسؤولة

«بالعودة الى الحكم في أقرب فرصة». أليس من الجدير هنا التساؤل الآتي: هل من الأفضل العودة الى الحكم في ظروف العجز، اي الانزلاق الى سياسات تفتقر على «ادارة الأزمة»، وهي في نهاية الأمر، سياسات لا يمكن ان تختلف عن سياسة اليمين نفسه، أم من الأفضل تقوية المعارضة العالمية من خلال مواجهة سياسة اليمين، وجمع القوى من أجل «تنمية أخرى صحيحة»؟ رأينا هو ان التكتيك المقترن حالياً من قبل اليسار الغربي، هو غير فعال في نهاية الأمر.

إن المطلوب من اليسار للخروج من الأزمة هو أكثر مما هو مقترن في هذا التكتيك. وليس ذلك مستحيلاً، إذ نرى أن أجزاء من هذه الاجابة اليسارية توجد حالياً في بعض البرامج والمسارات. وهناك على سبيل المثال برنامج الاشتراكية الديمقراطي السويدية الذي ينادي بانتقال ملكية رأس المال الى النقابات العالمية، الأمر الذي يمكن استخدامه قاعدة لسياسة صناعية جديدة مستقلة عن مقتضيات مجرد الربحية المالية. وهناك أيضاً برنامج تيار يساري في ايطاليا مثل داخل الحزب الشيوعي، يركز على ضرورة توسيع نطاق الأنشطة الاجتماعية غير السلعية. وهناك بعض الاتجاهات في معسكر «قوى الخضراء» الجديد في شمال أوروبا، تدعوا الىمزيد من اللامركزية في الأنشطة الاقتصادية، لصالحة قوى اجتماعية محلية شعبية. وهناك أخيراً وليس آخرأ، حزب «الباسوك» في اليونان الذي ينظر الى اصلاح العلاقات شمال/جنوب في مصلحة الجنوب على أنه ركن أساسى للحل التقديمي الاجمالي. ثم ألم ثبتت تجربة الحكم الاشتراكي في فرنسا صحة أقوالنا؟ وفي هذا النطاق، شارك انتقادات هؤلاء في فرنسا الذين ركزوا على ضرورة الأخذ ببدأ «التركيز على الذات» ورفضوا الانزلاق نحو اليمين باسم اعطاء الأولوية للقدرة التنافسية العالمية^(٢).

فإذا ثبتت وتقوت الاتجاهات التقديمية المذكورة، خلقت ظروفاً جديدة مؤاتية لإعادة النظر في العلاقات شمال/جنوب بحيث تتماشى - في العالم الثالث - مع مقتضيات تنمية متركزة على الذات في إطار وطني واقليمي ويضمون شعبي. فـإعادة النظر إذا، تمثل الخيار «الأخر»، أي رفض تحكم الكومبرادورية التي لا يمكن ان تتماشى مع مصالح الجماهير الواسعة.

٣ - وقد تناولنا في كتابات سابقة كثيراً من الاعتبارات التكتيكية التي نحن بصددها هنا، فلن نعود إليها بل سنتناصر على لفت النظر الى مراحل تطور هذه التحاليل. فكنا قد بدأنا منذ أول ظهور الأزمة في أوائل السبعينيات، باعتبار هذه الأزمة على أنها

Alain Lipietz, *L'Audace ou l'enlisement* (Paris: [s.n.], 1984).

(٢)

أزمة بنائية طويلة المدى يتطلب تجاوزها إعادة هيكلية النظام، وليس على أنها أزمة ظرفية عادمة قصيرة الأجل تجد حلها في إطار نمط التراكم السائد. كما طرحتنا الأطروحة التي تقول إن محور هذه الأزمة الأساسي يمكن في العلاقات شمال / جنوب. وليرجع القارئ في هذا الصدد إلى مقالنا المعنون «هذه الأزمة هي أزمة النظام الاستعماري» والى الكتابين اللاحقين أوهما بعنوان أزمة الاستعمار والثاني الأزمة، أيام أزمة؟^(٣). وفي هذه المناسبة ذكرنا مخرجين للأزمة رأينا أنها يتيهان مع منطق التوسيع الرأسمالي. وأطلقتنا عليهما اسم «نمط ١٩٨٤ ألف» و«نمط ١٩٨٤ باء». هذا وبحدٍ بالذكر اتنا كنا عام ١٩٧٤ وان كتاب جورج أورويل الذي كنا نشير إليه ضمنياً، أنا وزميلي اندريله فرانك من خلال اختيار هذا العنوان، ان هذا الكتاب كان قد سقط في النسيان منذ أربعين عاماً. فكان كل من هذين التطلعين المستقبليين يقوم على فرضية خاصة له. فكانت فرضية الحالة «الف» هي تعميق الطابع العالمي للتوسيع الرأسمالي من خلال هجرة شاملة للصناعات الفوردية نحو أطراف النظام للاستفادة من توافر الأيدي العاملة الرخيصة. هذا بينما فرضية الحالة «باء» كانت تقوم على تهميش الأطراف الناتج عن احتلال فشل انتشار الصناعة على النمط المذكور في الحالة «الف». وكنا طبعاً نعتبر أيضاً الامكانية الأكثر احتمالاً وواقعية في رأينا، أي مزيج من الحالتين: وبالتحديد توزيع كل من الحالتين على مناطق مختلفة من العالم الثالث. ثم نظرنا في العلاقات غرب / شرق من حيث تغصلها الاحتضاني بهذه الاشكالية الاجمالية. وكنا قد توصلنا في هذا الصدد الى أن «اعادة اندماج» الشرق في النظام الرأسمالي العالمي، يتحمل ان لا تكون إلا محدودة المغزى. هذا ولم نقتصر على المعضلة الاستراتيجية العامة، بل تناولنا في إطارها موضوع بعض الاشكالات التكتيكية. وبالخصوص، طرحتنا السؤال الآتي: أين توجد حلقات الضعف في هذه الأزمة؟ وفي هذا الإطار، اعتبرنا احتلال تزايد التناقضات بين الولايات المتحدة وأوروبا، وبين أوروبا الشماليّة والجنوبيّة، وبين أوروبا يسارية وأوروبا يمينية، من حيث امكان توظيف هذه التناقضات في خدمة تعديل العلاقات بين أوروبا والوطن العربي وافريقيا في صالح الجنوب.

(٣) انظر: Samir Amin [et al.], *La Crise de l'impérialisme* (Paris: Minuit, 1975); Samir Amin, *L'Impérialisme et le développement inégal* (Paris: Minuit, 1976); Samir Amin [et al.], *Dynamics of the Global Crisis* (New York: [n. pb.], 1982); Samir Amin: «A Propos du NOEI,» *Socialisme dans le monde* (1982); «A Propos du Rapport Brandt,» *Africa Development* (1980); «Critique des propositions de la Banque mondiale pour l'Afrique,» *Africa Development* (1982); «Pour une sortie à gauche de la crise,» *IFDA dossier* (Geneva), (1983); «La Crise, le tiers monde et les relations N-Ser E-O,» *Nouvelle revue socialiste* (Paris), (1981), and

أزمة المجتمع العربي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، الفصل ٣.

ولن نرجع الى ما كتبناه في هذا الصدد، والذي اعترفنا في كتابنا *الأزمة*، أية أزمة؟ ان التطورات اللاحقة تجاوزته في بعض نواحيه.

إضافة الى هذه الكتابات، نود أن نشير هنا الى كتابات أخرى ذات طابع جدلية (*Polemique*) تتناول الاقتراحات المعروفة باسم «النظام الاقتصادي العالمي الجديد»، وتقارير لجنة براندت، ومشروع البنك الدولي في موضوع الأئمة الإفريقي. وكذلك تجد بعض مقالاتنا مكانها في هذا الإطار، ومنها مقالاتنا الموجهة لنقد التيار الماركسي الغربي «المعادي» للعالم «الثالثية» - مثل اطروحة بل وارن - ومقالاتنا التي نرفض فيها اطروحة بتلهم حول الثورتين الروسية والصينية (وهي اطروحة تعتبر هاتين الثورتين على أنها «ثورتان رأسالية»). هكذا توصلنا الى مزيد من التحديد حول مفهوم «فك الروابط»، خاصة في كتابنا عن *مستقبل الماوية*». وكما نود هنا ان نتجاوز الفهوم البسط الدارج الذي يعادل «فك الروابط بالانفلاق على النفس»، وشبه الأوتاريكية التجارية والمالية والتكنولوجية. فاردنا ان نعطي مضموناً علمياً ايجابياً لهذا المفهوم، لعله يمكن تلخيصه كالتالي: التحرر من هيمنة شكل قانون القيمة الذي يحكم النظام العالمي. ولم نر أن هذه «القطيعة» من شأنها ان تفتح عصر تيسير اقامة «الاشراكية» واتمامها، بل رأينا أنها تفتح فقط المجال لتطور متعرّض على الذات، وهو فصل طويل من التاريخ «بعد الرأسمالية» لا يزال يقوم على تفاعل قوى متنافضة، بعضها رأسائي الطابع وبعضها اشتراكي والبعض الثالث له طابع «الدولنة».

ولم تخل عن الاعتبارات التكتيكية فيما بعد ذلك، بل استمرت كتاباتنا بعد عام 1981 تعمل حساباً لها. فكان ميدان دراساتنا يركز على أوروبا والوطن العربي وأفريقيا. ولما ظهر هناك احتلال اتجاه تقدمي من أوروبا في مرحلة ما، فقد رأينا من المناسب النظر في هذا الاحتلال من حيث امكان تقويته هامش استقلالية أوروبا في مواجهة الولايات المتحدة، سواء أكان ذلك على صعيد أوروبا بجملتها، أم على صعيد منطقة أوروبا الجنوبيّة، أم على أساس تكتل الحكومات الأوروبيّة اليسارية. وعلى هذا الأساس، نظرنا في احتلال فتح الباب لأشكال جديدة من التعاون بين أوروبا والوطن العربي وأفريقيا، تكون أكثر تقدمة مما هي عليه حالياً. وقد تناولنا في هذا الإطار نقاش مختلف الاقتراحات المطروحة، وذلك بمناسبة ندوة كوزنسا في إيطاليا عام 1981 ثم ندوة نابولي عام 1982. ولكن هذه الاحتمالات لم تبلور بعد، بل انعكس التطور اللاحق وعادت أوروبا للانحياز الى جانب الولايات المتحدة، فخضعت لأهداف تكتيك سياسة الرئيس ريغان وذلك في جميع الميادين: من المجموع

على الشرق والجنوب واسناد التوسيعية الصهيونية واستمرار الممارسات الاستعمارية الجديدة في افريقيا... الخ. ولم تختلف في ذلك حكومات البسار الأوروبي عن حكومات اليمين، بل انزلقت تدريجياً حتى أصبح التمييز بينها عسيراً، الأمر الذي يفرض بالضرورة اعادة النظر في مشروعات الاستقلال الأوروبي، وكذلك مشروع احتمال تعديل العلاقات شمال/ جنوب لصلحة القوى التقدمية وكذلك فإن هزيمتنا العربية في مواجهة اسرائيل بل استسلامنا للمشروع الأمريكي، (ونقصد هنا «الانفتاح») على صعيد الوطن العربي بجمله، قد ألغى احتمال ان يلعب الوطن العربي دوراً ايجابياً في هذه المرحلة.

وقد وضعنا في هذا الإطار، تناولنا لدراسة الاجابات «الشعبوية»، ونقصد هنا تلك الاجابات التي انفجرت فجأة بخاصة في العالم الإسلامي والعربي وفي افريقيا^(٥). وطرحنا هنا الفرضية أن الاسلام ملا الفراغ الناتج عن عدم ملائمة الاجابة الوطنية الاصلاحية التقليدية لتحدي الكومبرادورية المتصررة. وأثبتت الثورة الايرانية احتمال تكرار هذا النوع من الاجابة، كما أثبتت التطورات اللاحقة لهذه الثورة تناقضاتها الداخلية وحدودها التاريخية، ثم في نهاية الأمر عجزها عن تقديم بدليل فعال. ورأينا من الضروري في هذا الصدد، نقاش الاطروحات الايديولوجية المطروحة وبخاصة الادعاء «بالخصوصية»، وذلك من أجل القاء بعض الضوء على مصادر الابهام والالتباس. ولا يختلف الأمر في تجارب أخرى «شعبوية» الطابع أيضاً، ظهرت هنا وهناك في افريقيا. فهي ايضاً تقوم على الابهام المترتب على طابعها الطبقي غير المحدد. هذا ولا نرى من هذه الأشكال الأولى «للرفض» من جانب الشعوب، إلا فصلاً أولياً يحتمل تطوره. لعله يؤدي الى تبلور بدليل حقيقي لاحق؛ والا - إذا عجز عن ذلك - فسيضيع الشعوب في مازق في غاية الخطورة.

وقد عرضنا للقارئ ما توصلنا اليه من استنتاجات في هذا الشأن - وهي استنتاجات مرحلية بالطبع - في مقالين أولاهما معنون «من أجل خرج ياري للأزمة» (١٩٨٢)، وثانيهما معنون «الأزمة، العالم الثالث والعلاقات شمال/ جنوب وغرب/شرق» (١٩٨٣). وهنا رأينا من المفيد التركيز على التفصيل بين التناقض شمال/جنوب (وهو التناقض الأساسي في تحليتنا) وبين التناقض غرب/شرق الذي يختل حالياً مكانة الصدارة في المسرح بسبب خطورة القوى العسكرية للكتلتين المتعارضتين. ولا شك ان هذا التحليل هو في صميمه تحليل ظرفي، يعني انه ينظر الى الأهداف التكتيكية التي تكمن وراء ما أسميه «المجوم المعاكس» الأمريكي. وقد رأينا

(٥) أمين، لزمه المجتمع العربي، الفصل ١٠.

أن هدف الخطة هو تجميع المعسكر الغربي وراء الولايات المتحدة الأمريكية للهجوم ضد الجنوب، وذلك من خلال استخدام أداة مساومة خاصة هي سباق التسلح الذي تفرضه أمريكا على الاتحاد السوفيتي. ولا يعني التركيز على هذه الأبعاد التكتيكية تجاهل الأمور التي تتعلق بالطابع الاجتماعي للنظم المعتبرة، وكذلك مختلف احتيالات تطوراتها. وقد توصلنا، في هذا التحليل الظري، إلى أن رفض الخصوص لسياسة ريفان، وفتح باب جديد لاحتياط «تعيش سلمي» في العلاقات غرب / شرق هو أضمن وسيلة لتوسيع هامش استقلالية لعله يسمح بتقدم جو اصلاحي في الشرق، وهو أمر مطلوب في ذاته من أجل تقدم المصير الاشتراكي، ويهدف سباق التسلح بالذات إلى منع هذا التطور من خلال وضع عوائق في سبيله.

٤ - هكذا نرى ان مضمون التكتيك الذي نقترحه، هو توسيع هامش استقلالية الدول والقوميات والشعوب والطبقات المستغلة.

ومن شأن توسيع هذا الهامش ان يفيد مختلف القوى التقدمية على صعيد عالمي ، وذلك من خلال تحقيق الظروف الملائمة الآتية :

أولاً: بالنسبة الى شعوب الشمال: من خلال ايجاد هامش للتحرك الشعبي يسمح بالمبادرة في تجاوز حدود منطق مجرد التوسيع الرأسمالي.

ثانياً: بالنسبة الى شعوب الجنوب: من خلال توافر شروط مواتية للتقدم في اتجاه التنمية الوطنية المترکزة على الذات والمعتمدة على الجماهير الشعبية.

ثالثاً: بالنسبة الى شعوب الشرق: من خلال توافر شروط مواتية لإنجاز اصلاحات من شأنها ان تقوی مركز الجماهير الشعبية في النظام.

يمكن تعمي أكثـر من ذلك في عصرنا؟

هذا ولا ريب ان توسيع هامش الاستقلالية المطروح هنا، يصطدم بعقبة الطابع العالمي للرأسمالية من جهة، وبلورة القوى السياسية حول القوتين العظميين من الجهة الأخرى. فيتطلب هذا التكتيك إذاً فك الروابط «بالمعنى الواسع للتعيير» كما يفترض سياسة عدم الانحياز.

ومن أنسـب الاحـتيـالـات بالنسبة الى التـطـورـ في هـذا الـاتـجـاهـ، يمكنـ تـصـورـ التـقـارـبـ بينـ مختلفـ القـوىـ التـقدمـيةـ عـلـىـ صـعـيدـ عـالـيـ،ـ وـهـوـ القـاعـدـةـ المـطـلـوـبـةـ لـانـعاـشـ أهمـيـةـ جـديـدةـ فـعـالـةـ.ـ وـلـاـ نـوـدـ انـ نـقـولـ هـنـاـ انـ هـذـاـ التـطـورـ سـيـؤـديـ بـالـفـرـورـةـ إـلـىـ التـحـولـ الاـشـتـراـكـيـ،ـ فـالـتـارـيـخـ هـوـ الـذـيـ سـيـجـزـمـ فـيـ هـذـاـ المـضـارـ.ـ هـذـاـ إـضـافـةـ إـلـىـ أـنـ هـنـاكـ عـقـبـاتـ كـثـيرـةـ تـحـولـ دونـ اـنجـازـ يـسـيرـ لـلاـحـتـيـالـ الـأـكـثـرـ تـفـاؤـلـاـ.ـ وـمـنـ أـمـمـ هـذـهـ الـعـقـبـاتـ:ـ اـنـعـدـامـ الـمـرـجـعـ الـإـيـديـوـلـوـجـيـ الـمـشـرـكـ الـذـيـ يـمـكـنـ اـسـتـهـامـهـ مـنـ قـبـلـ خـتـلـفـ أـجـنـحةـ

التحالف الواسع المطلوب. وكذلك اختلاف - بل أحياناً تناقض - المصالح الفرعية، في الأجل القصير والمتوسط على الأقل.

إن عدم التيقن من المستقبل هذا، يرجع في نهاية الأمر إلى استحالة الفصل بين اعتبارات الاستراتيجية والتكتيك، بين الأجل الطويل والأجل القصير. فهي تتفاعل معاً في معضلة على جميع المستويات، فترك الباب مفتوحاً على المستقبل. هكذا مستمر نتساءل دائماً: ما هي التغيرات الواردة فعلًا في جدول الأعمال الحقيقي؟ ما هي التطلعات التي تفتحها هذه التغيرات، وتلك التي تغلق الباب عليها؟ ما هي القوى التاريخية الموضوعية التي تحمل المصير؟ وما هيقوى الفاعلة الحقيقة الإيجابية والاحتالية؟

وأمام هذه التساؤلات، سوف نجد دائماً إجابات مختلفة. فهناك من يتصف بالاهتمام بالواقع الآني أكثر من اهتمامه بالأجل الأطول. فلا شك أن هؤلاء يعطون أهمية حاسمة لعدم توافر بديل حقيقي منظور لأزمة الهيمنة الأمريكية. وبالتالي يرى هؤلاء أن المجموع المعاكس الأمريكي لا بد أن ينجز أهدافه. ولكن هناك أيضاً من يسمح لنفسه بتصور تطورات في الأجل الأطول، ولو على أساس الحدس. ومنهم على سبيل المثال - هؤلاء الذين يرون «التكتل الآسيوي» - المعتمد على الكونفوشيانة والجامع بين اليابان والصين - يتحول إلى مركز جديد. وهؤلاء الذين يرون تبلور محورين، أحدهما يعتمد على أوروبا والاتحاد السوفيافي، والأخر على تقارب الولايات المتحدة واليابان والصين. وكذلك هؤلاء الذين يرون استمرار تدهور الهيمنة الأمريكية واحلال نظام عالمي متعدد الأقطاب محلها^(٦). أما نحن، فلا نعتقد أن أيّاً من هذه الفرضيات مستحيلة في ذاتها، بل نرى أن كلاً منها محتمل. ولكن تساؤلنا يرتكز على السؤال الدائم؛ ماذا يجب أن نفعله في هذه الظروف؟

إن إجابتنا عن هذا السؤال تبع من اعتبارنا أن العالم المتعدد الأقطاب هو الأفضل، إذ يترك للمناطق الطرفية الضعيفة والتي لا تستطيع أن تفرض نفسها كمشارك حقيقي في عالم اليوم، يترك لهذه المناطق التي تتسمى إليها إفريقيا والوطن العربي باب المستقبل مفتوحاً، ولا ينبغي أكثر من ذلك.

الفَصْلُ السَّابِعُ

القوى النِّظامِيَّةُ وَالقوى المُنَاهِضَةُ
لِلنِّظامِ : تَعَدُّدُ أَبعَادُ المُمارَسَةِ
السِّيَاسِيَّةِ - العَودَةُ إِلَى مُغْضِبَةِ
القوى الفَاعِلَةِ فِي التَّارِيخِ^(٥)

(٥) نُشِرَ هَذَا الْبَحْثُ فِي: الْمُتَقْبِلُ الْعَرَبِيُّ، السَّنَةُ ١٠، العَدْدُ ١٠١ (جُوْزٌ / يُولِيو ١٩٨٧)، ص ٤٤ -

موضوع هذا البحث هو محاولة تحديد ما هي القوى التي تعمل في إطار النظام، وما هي القوى التي تعمل ضده. ويستوجب ذلك قبل كل شيء تحديد طبيعة النظام نفسه، وكذلك تحديد المشروع البديل المطروح للحلول محله. كما يفترض تقويم فعالية الاستراتيجيات والتكتيكات المستخدمة من قبل القوى المعادية للنظام السائد، وذلك من زاوية الأهداف الآنية لها والمدف النهائي، أي مشروع المجتمع البديل.

ثمة بجموعتان من الحركات الاجتماعية الأساسية حوتنا فعلاً وجه العالم منذ القرن الماضي؛ وهما مجموعة الحركات الاشتراكية، ومجموعة الحركات الوطنية. وكانت الحركة الاشتراكية قد حددت لنفسها أصلاً القضاء على علاقات الاستغلال الاجتماعية. ثم نظورت - جزئياً على الأقل - نحو إصلاح هذه العلاقات و/أو إدارتها من خلال تدخل الدولة. هذا بيد أن الحركة الاشتراكية كانت أيضاً - في الأصل والى حد كبير - معادية للدولة التي رأت فيها أساساً الوسيلة التي تستخدمنها الطبقات المستغلة لتكريس هيمنتها. فنظرت هذه الحركة - من خلال هذا المنظار - إلى الدولة والمجتمع المدني على أنها يتعارضان. وتبلورت استراتيجيات وتكتيكات مفادها الاستيلاء على الحكم - أما بواسطة وسائل تعتبر مشروعة في إطار النظام نفسه، وإما بواسطة وسائل عنفية - حسب الظروف - وذلك بهدف «إصلاح» هذه الدولة أو بهدف تدميرها وإحلال دولة جديدة محلها، وإن افترض «اضمحلالها» التدريجي (وهو أمر لم يحدث بعد على الأطلاق). أما الحركات الوطنية فقد وضعت لنفسها هدف تجميع قومية ما (أو شعب) خاضعة لسيطرة أجنبية، افترض أنها مشلولة في تطورها نتيجة لهذا الجور، فكان هدفها إذاً هو تحقيق الاستقلال لهذا الشعب، ثم إنهاض الدولة

الوطنية، وذلك من أجل «اللحاق» بأوضاع الأقطار المتقدمة، أي الغاء التخلف. وقد حققت هذه الحركات إنجازات كبيرة خلال المائة سنة الأخيرة. فظهرت حكومات «اشتراكية» تولّت الحكم في كثير من بلدان الغرب المتقدم، لدرجة أن «النأوب في الحكم» بين اليمين الليبرالي واليسار الاشتراكي، أصبح في كثير من الأحيان عادياً في الإدارة السياسية السائدة في المجتمع. وكذلك حدثت ثورات اشتراكية تحت راية марكسية الليبينية. وأخيراً استعادت معظم شعوب آسيا وافريقيا استقلالها السياسي.

وقد ينظر البعض إلى هذه الإنجازات نظرة صارمة. فلم تُلغِ علاقات الاستغلال في الغرب المتقدم. وكذلك ينكر البعض أن هذا الاستغلال قد قضى عليه في الدول الاشتراكية، فيدعون أن الدولة لا تمثل في - واقع الأمر - المجتمع، وبالتالي يقدمون الأطروحة، أن الدولة هنا هي في الواقع وسيلة الاستغلال. ويرى المشائم كذلك، أن معظم الدول الآسيوية والأفريقية التي نالت استقلالها لم تتحقق بعد التبلور الوطني الصحيح، بله «اللحاق» بالمجتمعات المتقدمة. فالججوة بين الجنوب والشمال لا تزال تتفاقم.

ونجد أيضاً فئة المتفائلين من مختلف الفئات الذين يرون، على عكس ما سبق قوله، أن الإنجازات المحققة تفوق ما كان يمكن تصوره في القرن الماضي. وفي هذا الصدد يشير الاشتراكيون الديمقراطيون إلى إنجازات التقدم الاجتماعي التي جعلت أشكال وحدة الاستغلال اليوم، لا تمت بصلة لأشكاله وحده في أوائل عهد التصنيع. وكذلك يلفتون الانظار إلى أن الديمقراطية قد أصبحت الآن في هذه المجتمعات أمراً لا يمكن الاسترجاع فيه، وذلك نتيجة للحركة الاجتماعية... إلخ. أما معظم الشيوعيين فيؤكد أن الاشتراكية قد تحققت فعلًا في الاتحاد السوفيتي و/أو الصين، وكذلك رغم الحدود التاريخية، والانحرافات والاختفاء والتراجعات التي يُعرف أنها قد حدثت هنا أو هناك. فيذهبون إلى القول بأن الاستغلال قد أُلغي فعلًا في هذه المجتمعات.

وأخيراً وليس آخرًا، ثمة فئة المتفائلين المتعلدين في العالم الثالث من بين القوميين والماركسيين، وانصار الفكر الليبرالي الغربي الذين يشتركون في اعتبار دول العالم الثالث على أنها «نامية» فعلًا، ولو في إطار تنمية رأسالية، وبالتالي أنها في سبيل «اللحاق» والتخلص التدريجي من «التخلف» الموروث.

الرئيسي وهو: ما هو هذا النظام الذي يصبوا البعض الى اصلاحه، وغيرهم الى القضاء عليه؟

وفي هذا المضمار نتناول أولاً، الطرورات الايديولوجية التي تبنيناها النظم السائدة نفسها. فهناك من يرى النظام على أنه يحقق بالتدريج - من خلال تطوره «ال الطبيعي» - التنمية والديمقراطية. ثم هناك من ينظر اليه على أنه بصفة أساسية منظومة قوميات تتنافس من أجل الميمنة الكلية أو الإقليمية. وأخيراً، هناك من يرى فيه أساساً مضاداً بين كتلة الدول الرأسمالية وكتلة الدول الاشتراكية. أما نحن، فلا نعتقد ان هذه النظارات الايديولوجية تساعده كثيراً على ادراك ماهية النضالات الحقيقة. فهي نظارات مبتورة تلقي الضوء على جزء من الواقع، وتقنع بما فيه. فالنظام السائد، في منظورنا، هو في الوقت نفسه نظام استغلال العمل ومنظومة دول غير متكافئة، دون امكان الفصل بين هذين الوجهين للواقع نفسه. ونقصد هنا ان التوسع المستمر لرأس المال هو السبب الذي يفسّر في نهاية الأمر تكوين منظومة الدول واللاتكافؤ فيها. فالطبقات الاجتماعية التي تمثل العناصر المكونة للنظام، إنما تجد مكانها الحقيقي على هذا الصعيد العالمي.

هل معنى ذلك ان الطابع الرئيسي الذي يتصف به التاريخ المعاصر هو بالتحديد توسيع هيمنة رأس المال على صعيد عالمي؟ هذا هو فعلًا الرأس المشترك المعتبر عنه في صور مختلفة من قبل مفكرين مختلفين جداً مثل بل وارن واندريه فرانك وبيلهيم. وينظر هذا الأخير الى الشورتين الروسية والصينية على أنها مجرد أشكال للتطور «الرأسمالي»؛ وبالتالي، لا يعتبرهما إلا مرحلة من مراحل التوسيع الرأسمالي. ويتوصل بل وارن الى نتيجة نفسها بالنسبة الى المجتمعات العالم الثالث. هذا بينما يذهب اندريه فرانك الى اعتبار عمليات «فك الارتباط» على أنها دائرة مرحلية فقط، فتخلق الشروط المزاتية «للعودة» الى الاندماج العالمي على مستوى أعلى، الأمر الذي يكرس توسيع النظام الكلي السائد، ويؤكد طابعه الرأسمالي المهيمن.

ومهما كانت أوجه الاختلاف في هذه الطرورات الثلاث المذكورة، إلا أنها تشترك في أن تنسب للنظام قدرة عجيبة تسمح له باستيعاب آية محاولة لتجاوزه. أي بمعنى آخر، ليست تماريسات سياسة الطبقات والدول فعالة، فهي تقتصر على أهدافها المعلنـة، وإذا كان ذلك صحيحاً، فليست الرأسمالية والاشتراكية مفهومين علميين مفیدين في تحليل الواقع، إذ إن الاشتراكية ليست احتمالاً واقعياً في الأفق المنظور، بل على أحسن الفروض - مجرد غاية طبواوية مرغوب فيها. بل المفاهيم الأخرى الدارجة في الحديث السياسي فهي ايضاً ليست مفاهيم فعالة في التحليل العلمي. فمثلاً ما مغزى التضاد بين الديمقراطية والاستبدادية إذا كانت النظم جميعاً - منها اختلفت من

إن الإبهام في النقاش يرجع إلى حد كبير - في رأينا - إلى قصور نظرية التوسيع الرأسمالي الدارجة. ولماركس نفسه نصيب من المسؤولية في هذا الوضع، حيث انه أساء تقدير بعد العالى للتوسيع الرأسمالى، وأخطأ فى تقويم آياته. وقد أبرزت روزا لكسنبرغ قبل غيرها هذه النواقص. فهي التي طرحت السؤال غير المجاب عنه: لماذا تستمر ظواهر «الراكم البدائى»، التي يفترض انها قاصرة على مرحلة ظهور الرأسماлиة؟ لماذا يتواصل مفعول هذه الظواهر في عهد الرأسماليه الناضجة؟ واعتقدت روزا لكسنبرغ انها اكتشفت سبب هذا الوضع من خلال اثباتها استحالة اعادة تكوين غط الانتاج الرأسمالى، إذا لم يُحط هذا النمط بأوساط غير رأسماليه تكون - هذه الأخيرة - المصدر للطلب السابق اللازم لاستمرار عملية الراكم. أما نحن فلستنا مقتنيين بوجاهة هذا التفسير، بل حاولنا ان ثبت أن إعادة التكوين الرأسمالي الموسع ممكنة في إطار غط انتاج رأسمالي بحث بفضل آلية الائتمان^(١). هذا ويقتضي الائتمان وجود الدولة، الأمر الذي يعني استحالة وجود «رأسماليه صافية» - أي مقتصرة على بعدها الاقتصادي - فلا رأسماليه دون دولة. ومهمها كان الأمر في هذا الصدد، فإن المهم هنا ليس صحة أو خطأ التفسير الذي قدمته روزا لكسنبرغ. فالمهم هو أنها وضعت يدها على المشكلة الحقيقية، اي استمرار التوسيع الرأسمالي الموسع وآليات الراكم البدائى، على أن روزا لكسنبرغ لم تستخرج من ملاحظتها الحاجة الى «فك الارتباط» بالنسبة الى أطراف النظام التي تعاني بالتحديد من الراكم البدائى. فكانت عقيدة روزا لكسنبرغ، ان الطبقة العاملة في الغرب ناضجة للقيام بالثورة الاشتراكية، وبالتالي نظرت الى الثورة المقبلة على أنها ستمكن قادرة على تغيير الأوضاع على صعيد عالمي ، على أساس الأهمية البروليتارية .

وقد خطأ لينين خطوة في هذا التحليل، حينما طرح أطروحته عن الاستعمار. فاستخرج من خلال تحليله للإمبريالية، نتيجتين اثنين: أولاهما: تغلب الاستراتيجية «الانحرافية» للاشتراكية الديمقراطيه في صفوف الطبقة العاملة في الغرب المتقدم. وثانيتها: تقابل ثورة التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في «الشرق». فاستخرج لينين من تحليله ان الثورة العالمية تبدأ في الشرق. على أن روسيا - التي بادرت فعلاً بالثورة الاشتراكية، دون أن يكون لها بعد التحرر الوطني. هذا إضافة الى افتتاح لينين بسرعة انتشار الثورة الروسية في الغرب؛ وبالتالي اقتناعه بعدم احتمال تأثير تدخل الطبقة

(١) انظر مناقشتنا لأطروحة روزا لكسنبرغ في:

Samir Amin, *L'Echange intégral et la loi de la valeur: La fin d'un débat, avec une contribution de Jagdish C. Saigal* (Paris: Anthropos- IDEP, [1973]), p. 45 et la suite.

العاملة الغربية في التحول الاشتراكي الاجمالي على صعيد عالمي. ولذلك لم يطرح لبنيين مشكلة «فك الروابط» في عصره. فهي مشكلة طرحت من تلقاء نفسها فيما بعد، حينما أصبح واضحاً ان الثورة لن تنتشر في الغرب سريعاً.

ثم ظهر ما وفـي هذه الفترة من التاريخ . وحقق عملياً ثورة جمعت بين الأبعاد الثلاثة المذكورة، أي بعد الثورة الفلاحية البرجوازية، وبعد التحرر الوطني، وبعد الثورة الاشتراكية . فلم تنتظر هذه الثورة مساعدة أساسية من قبل الطبقة العاملة الغربية . وبالتالي واجهت مشكلة «فك الروابط» مواجهة مباشرة وباكرة، وضمن هذا الاطار نرى ان الثورة الصينية قد عبرت عن مقتضيات «فك الروابط» في صيغة فعالة . ثم استطاعت على هذا الاساس ان ترسم خطة فعالة في مبادئها من أجل انجاز المدف . وهي خطة مفادها تحديد معايير عقلنة الممارسة الاجتماعية، مستندة عن مرجع قانون القيمة الذي يتحكم في النظام الرأسمالي العالمي ، أي تحديد معايير مؤسسة على مقتضيات تختبر التحالف الطبقي الشعبي الداخلي بين العمال وال فلاحين في إطار مجتمع «فك الروابط» متحرراً من الهيمنة الرأسمالية الدولية .

- ٣ -

هذا ولا يفتح إتمام عملية فك الروابط في هذه الظروف المفروضة من قبل التاريخ مسيراً واحداً للتطور المحتمل، بل يفتح احتيالين اثنين ممكرين وهما: احتيال التطور الاشتراكي واحتياط التطور نحو الدولة . ونقصد بهذا المصطلح الأخير غلط انتاج طبقي جديد، وليس شكلاً من أشكال العودة إلى الرأسمالية . وهناك أسباب تتعلق بالحدود التاريخية للبنينية، قد تفسر الانزلاق السريع في اتجاه التطور الثاني المذكور في ظروف روسيا . كما ان هناك أسباباً أخرى، تتعلق بالحدود التاريخية للهاوية - إذ انها تقطع مع الوراثة البنينية قطعاً كافياً - ربما هي الأسباب التي تفسر خطر احتيال تطور مماثل في ظروف الصين . هذا، ويستحيل - في رأينا - اقتصار التطور في الحالتين على انه مجرد شكل للتراث الرأسالي، وهو ما يدعى به تلهيماً، فقد لفتنا النظر إلى أن بتهيماً يتغافل في تخليله إشكالية «فك الروابط». فلم يشر في تخليله إلى ان الاتحاد السوفيتي قد فك فعلاً الروابط، شيئاً أم شيئاً، وأن هذا الأمر أساس لفهم سمات المجتمع السوفيتي وطابع تناقضاته الخاصة، وبالتالي طابع العقبات في سبيل تقدمه التي يواجهها حالياً.

إن هذا الابهام النظري، إنما هو المصدر الحقيقي للالتباس في النقاش حول الطابع الاجتماعي للاتحاد السوفيتي . وهنا موقفان خادعان، تبلوراً أوهماً في موقف مؤلاء الذين يعتبرون الجانب الاشتراكي للنظام هو طابعه «السائل» رغم «نواقصه»

وإذا كان ذلك صحيحاً، لا ينبغي الأخذ بالنظر السوفياتي الرسمي القائل: إن التضاد بين الرأسمالية والاشتراكية إنما يرافق التزاع بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية. أما الموقف الخادع الثاني فهو موقف هؤلاء الذي يرفضون الفكرة القائلة بأن الاتحاد السوفياتي قد حقق الاشتراكية، ثم يسمحون لأنفسهم بالذهب إلى تعيب أخلاقي لجميع النظم دون التمييز بين الولايات المتحدة وأوروبا والاتحاد السوفياتي والصين. ونجد نموذجاً من هذا الحكم الأخلاقي عند كثير من أنصار «اليسار الجديد» في الغرب. ولكننا نجد أيضاً نوعاً آخر من هذا الحكم المطلق في الجنوب، ولو نتيجة لتفاعل آليات فكرية أخرى. فهنا تصطدم الشعوب بمجموعة من الظواهر الخاصة المرتبطة ببعضها، وتعجز نظم حكم البرجوازية الجديدة عن طرح مشروع بناء وطني حقيقي وإنجاز أهداف التنمية التامة، هذا بينما النمط السوفياتي أو الصيني - آخذاً في الحسبان العقبات التي يواجهها - لا يجدوا أنه بديل مقنع جذاب. يضاف إلى ذلك أن درجة التعمق في الطابع العالمي للنظم التي توصلنا إليها حالياً، ربما تمنع نجاح الاستراتيجية الليبية - الماوية نهائياً، فتفرض استراتيجية جديدة تحسب حساباً للتطورات التي حدثت في هذه الأثناء. وطالما لم تتجاوز هذه الصعوبة، ظلت الظروف تدعى إلى رد فعل ذي طابع أخلاقي مفاده تعيب النظام باسم قيم يُعطى لها طابع مطلق. وأين يمكن أن يلتجأ للتعبير عن هذه القيم، إن لم يكن في التراث الثقافي للشعوب التي نحن بصددها هنا؟ هذا وإن كان هذا اللجوء إلى الماضي دون فعالية في مواجهة مشاكل، هي في صميمها مشاكل جديدة لم تواجهها شعوبنا في تجربتها الماضية.

ويترتب على هذا العجز الذي يصطدم به هؤلاء وأولئك، جاذبية أسلوب ثالث من قبل «أهل القرار» البراغماتيين؛ ولو ان هذا الأسلوب هو الآخر وهبي. ومفاد هذا الأسلوب هو محاولة إصلاح النظام العالمي وإعادة بنائه، دون المرور السابق بمرحلة تدميره من خلال «فك الروابط».

إن درس التاريخ يؤكد واقعية وفعالية «فك الروابط»، شيئاً أم شيئاً. ونستنتج من ذلك أن الاحتمال الأكبر هو استمرار التاريخ كما كان عليه حتى الآن، الأمر الذي يفرض ثورات «فك الروابط» هنا وهناك. ولا نعتقد أن هذا احتمال وارد فعلاً فقط، بل نرى أن الاستراتيجية الفعالة التي قد تعطي أكبر احتمال للتطور الاشتراكي اللاحق هي الاستراتيجية التي تبدأ من «فك الروابط» المذكور. فلا ننظر إلى «فكك النظام العالمي» على انه ظاهرة «سلبية». على عكس ذلك نرى أنه الشرط الضروري لإعادة بناء عالم متعدد الأقطاب، وكذلك أنه القاعدة الموضوعية لإنعاش أهمية شعبية جديدة. فهو يخلق ظروفًا مواتية لكي تلتقي مصالح مختلف القوى الاجتماعية التي ترفض

إن هذا الأسلوب في التحليل التاريخي يطرح إشكالية طبيعة القوى الفاعلة التي تقوم بإنتمام التغيرات الناضجة موضوعياً. أما هذه التغيرات، فهي بدورها مختلفة الطابع ومنها: في أطراف النظام - أي الجنوب - تكمبة التحرر (القضاء على التبعية) اعطاؤه المضمون الشعبي اللازم نظراً لعجز البرجوازية عن إنجاز التحرر الكامل؛ ثم - في الغرب المتقدم - القيام بالاصلاحات التي من شأنها أن تحدّ من هيمنة قانون القيمة؛ وأخيراً - في الشرق الاشتراكي - القيم بالاصلاحات المطلوبة للخروج من المأزق الحالية. ونرى هنا أن القوى الاجتماعية التي تستطيع أن تقوم بهذه التغيرات لا تقتصر على الطبقات الاجتماعية بالمعنى التقليدي والضيق (الطبقة العاملة، الفلاحون، المستغلون... الخ) كما هي محددة في إطار الدولة الوطنية، دون حساب للبعد العالمي للتكوينات الرأسالية المحلية.

إن الممارسات الاستراتيجية والتكتيكية للقوى الفاعلة في التاريخ، تتضمن بالضرورة درجة من الالتباس والازدواجية، ممثلة في الأطراف التي قد تميل طبقة الفلاحين نحو الاشتراكية وإلى إشكالٍ من العلاقات الرأسالية في آن واحد. وكذلك فإن إعادة بناء الدولة على أساس «فك الروابط» قد تدمر الطبقات المستغلة، وفي الوقت نفسه تُعيد تكوين جنين طبقة قيادية جديدة تميل إلى التبلور. وفي المراكن، قد تعمل القوى الجديدة المتعددة للطبقات في اتجاه يقتضي تجاوز منطق الرأسالية، وفي الوقت نفسه، تستطيع الرأسالية أن تستوعبها في توسعها المتجدد. وفي الدول الشرقية الاشتراكية، يمكن للقوى الشعبية أن تعمل في آن واحد ضد الدولة وفي إطارها. إن هذه الملاحظات البديهية تذكرنا أن الفاصل بين «الاصلاح» و«الثورة» إنما هو فاصل نسبي فقط. فلا يحق تبسيط الأمور، واعتبار أن الاصلاح هو بالضرورة يرافق الاستيعاب في النظام، بينما الثورة هي نوع من الضمان المطلق للسير في اتجاه مرسوم سابقاً. فالتمييز بين الاصلاح والثورة إنما هو تمييز اصطناعي إلى حد ما، وفي كثير من الأحيان مضمونه جدالي، أكثر مما هو علمي.

إذا كانت هناك غاية يمكن النظر إليها على أنها النار الذي يشير إلى اتجاه العمل اللازم، فلا شك أن هذه الغاية النهائية هي المجتمع اللاطيفي على صعيد عالمي. ويستحيل رفع الابهام الذي يحيط - إلى حد ما - بهذه الغاية: إلى أي مدى هي غاية «طوباوية»؟ وإلى أي مدى هي «حاجة موضوعية»؟ ففي فهمنا، هي حاجة موضوعية بمعنى أن تحقيقها هو الوسيلة الوحيدة لتجاوز الانسانية الذي قد يترتب على

عدم هيمنتها على نمو قوى الانتاج. ولكنها ليست «ضرورة» بمعنى أنها سوف تحدث من نفسها باحتفال مائة في المائة، فلنفترض نفسها «مهمها فعلنا» مثل قوانين الطبيعة. فهي لا تلغي وجود الطرحين المطروحين للخيار: «اشتراكية أم همجية؟» (والى يوم ترافق «الهمجية» إمكانية تدمير الإنسانية).

هل هناك جديد؟ إذ ليس التضاد بين مقتضيات العالمية في التوسيع الرأسمالي، وبين مصالح الشعوب والقوميات والطبقات المستغلة، بجديد. فهو تناقض موجود منذ ظهور الرأسمالية نفسها، وهو انعكاس لقانون التراكم المؤدي إلى استقطاب الثروة والقوى في قطب، والشقاء والضعف في قطب آخر، وبخاصة في الأطراف. فالجديد هو فقط أن هذا التناقض قد بلغ من الحدة درجة أدت منذ ثلاثة أرباع قرن إلى بدء تفكك النظام نفسه.

إن مفهوم القوى الفاعلة في التاريخ، ومفهوم القوى السياسية النشطة في المسرح، لا يتعادلان بالضرورة. فليس من حق أحد «احتكار» رسم الاستراتيجيات والتكتيكات الفعالة للعمل «ضد النظام». فالتناقض دائم بين الضغوط التي تفرض «التكيف» لمقتضيات العالمية، وبين المصالح الاجتماعية التي يتطلب ازدهارها «فك الروابط». وبالتالي ينعكس هذا التناقض في داخل جميع أشكال المنظمات القديمة والجديدة، وفي داخل الأحزاب الشيوعية والاشراكية والوطنية، وفي داخل النقابات والمنظمات والحركات الشعبية المختلفة منها كانت. وبهذا المعنى ليست «الحلول الوسطى» إلا ناتج طبيعة الحياة، نظراً لأن الحالات التي تسمح «بالقطع» ليست بدورها إلا ناتج ظروف استثنائية تحدث من وقت إلى آخر فقط. وفي هذه الأثناء - وبخاصة في مراحل الجزر مثل المرحلة التي نجتازها حالياً - يقتضي العمل «ضد النظام» التجذيف ضد التيار الغالب. فالمطلوب اليوم هو رفض الخصوص لمقتضيات «التنافسية الدولية» ومواجهة خطط «العودة إلى النظام والتكيف». وهذا يتطلب بدوره من جهة، رفض الأطلسية في الشمال، ومن الجهة الأخرى إلهام وتعزيز عدم الانحياز.

- ٥ -

إن الانتقادات الموجهة للنظرية الموجزة التي عرضناها هنا متعددة الأبعاد ومتعددة، للدرجة أن الاسترسال في الإجابة عنها يستوجب بدوره دراسة في ذاتها. فلنتناول هنا إلا اعتباراً سريعاً لها من زاوية مفزاها السياسي. إن هذه الانتقادات هي انعكاس أحد المواقف السياسية الثلاثة الموصوفة بالأيمجاز فيما يلي:

هناك أولاً، موقف البعض داخل اليسار الغربي الذي يرفض الاعتراف بأن الواقع الاستعماري قد أثر في المجتمع الغربي تأثيراً عميقاً، للدرجة أنه خلق شيئاً من الاجماع

يتجاوز صراع الطبقات، وبالتالي أجل التطلع الاشتراكي. ومن البدئي أن يدفع هذا الموقف إلى التقليل من تقويم ما يحدث من تغيرات في أطراف النظام. فلا يرى هؤلاء في هذه التغيرات إلا اشكالاً من التوسيع الرأسى، متجاهلين أنها هي أيضاً انعكاسات لازمة لهذا التوسيع. وعلى الصعيد الثقافى، يزدلي هذا الموقف إلى إنكار دور شعوب آسيا وأفريقيا في تكيف مستقبل الانسانية. فهوّلاء الذين يأخذون بهذه المواقف هم الذين يرفضون الفكرة القائلة بأن المسيرة نحو الاشتراكية هي مسيرة طويلة، لعلها لا بد أن تبدأ من أطراف النظام، فينتعون بهذه المقوله «بالعالماشائية». ويكتفون بهذا الوصف ليتفادوا الاجابة التحليلية عنها، ويرفضون الاعتراف بأن أهمقوى الفاعلة في التغيرات المطروحة في جدول التاريخ حالياً ليست هي الطبقة العاملة في الغرب. كما يرفضون الاعتراف التكامل بأن شعوب الأطراف هي التي تحتل صدارة المسرح. ونظرهم هي ان «التزعنة الوطنية» في الجنوب هي ذاتها «قابلة للاستيعاب» من قبل التوسيع الرأسى. وبالتالي، يدعون ان النظرة الوطنية تعكس هيمنةصالح البرجوازية في الجنوب. أما نحن فنرى أن هذا الانتقاد يتضمن شيئاً من سوء النية، إذ يتغامل تماماً قولنا الصحيح، ومفاده أن برجوازيات العالم الثالث قد تخلت بشكل عام وإلى حد كبير عن الوطنية. هذا ولا بد أن نضيف هنا أن نظرية متقدى «العالماشائية» المذكورة، تقتضي التمسك المتجمد بعض الاستنتاجات التقليدية للماركسيّة الغربية. فهوّلاء الذين يأخذون بهذه النظرة، لا يركّزون مجھودهم على تحليل علاقات الانتاج، وأشكال تنظيم العمل في الصناعة المتقدمة فقط (فهذا التحليل في ذاته شرعي ومطلوب ومرغوب فيه) بل يدعون ان هذا التحليل يمثل «كل الحقيقة»، أو جوهرها على الأقل. فهم لا ينظرون إلى الجانب الآخر للم الواقع الحقيقى، أي التهّميش العلدى للطبقة العاملة في الغرب نفسه، واندماجها في النظام على أساس «الاجماع» المذكور الناتج عن الوضع المركزي في النظام الاستعماري. وكذلك يمنع هذا التمسك المتجمد عمل حساب للطرق الجديدة التي ينبغي فتحها لتجاوز المأزق الحالى وتقدمقوى الاشتراكية في الغرب نفسه. وقد أدى هذا التجمد تدريجياً إلى الانزلاق من الممارسة الماركسيّة إلى «الدراسات الماركسيّة» أي الاكتفاء بدراسة النصوص والتعليق عليها، لتحل محل العمل السياسي في ضوء مبادئ الماركسيّة. وقد تناولنا هذا الموضوع في مكان آخر، حيث حاولنا أن ثبت أن معظم الانتقادات الموجهة لنا - مثل الاتهام «بالتداویة» (أي التركيز على ظاهرة تداول الثروة بدلاً من التركيز على ظروف انتاجها) - إنما هي في الواقع قائمة على حساب مبتور لقولاتنا، وتبعد من الموقف الأكاديمية المذكورة أعلاه^(٢).

(٢) انظر مراجع الفصل الثاني.

ثم هناك ثانياً، الانتقادات التي توجهها بعض التيارات اليسارية الغربية الجديدة التي تشرك معنا في رفضها للماركسيّة المتجمدة. فهذه الانتقادات موجهة في الواقع ضد اليسار الأوروبي الاشتراكي والشيوعي الذي تتهمه هذه التيارات الجديدة بأنه لم يتصور مشروعًا بديلاً إلا في إطار «الدولة» الضيقة، وبالتالي، أن مشروعه المستقبلي لا يختلف جوهريًا عن الواقع الرأسمالي السائد. ولكن هذه التيارات تنسب مسؤولية هذا التجدد إلى الماركسيّة نفسها. وليس هذا رأينا، فلا نعتقد أن ماركس مسؤول عن الأشكال الاستبدادية للحكم في بعض البلدان الاشتراكية، أكثر من كون مونتسكيو مثلاً مسؤولاً عن هتلر! إذ يمكن نسب كل من مونتسكيو وهتلر إلى «الفكر البرجوازي». إضافة إلى ذلك، لم نجد في منظومة المفاهيم المقترنة من قبل هذه التيارات الجديدة الدقة العلمية المطلوبة - لإحلالها محل «الماركسيّة» - (وقد تناولنا هذه النقطة في مكان آخر^(۳)).

وأخيراً، هناك الانتقادات التي يوجهها من أسميناهم بـ«شعبيي» العالم الثالث فهوّلاء يعطون أهمية بالغة للجانب الثقافي للتوصّع الرأساني، ويقصدون هنا «فرنسا» العالم الشرقي. ويجعلون ذلك في الواقع على حساب فهمهم للآليات الجوهريّة الحاكمة - أي آليات التراكم الرأساني - والتّيجة هي أنهم ينسبون التوصّع الرأساني في آخر أمره إلى «خصوصيات» ثقافية أوروبية. وبالتالي، يطروحون بديلاً يعتمد هو الآخر على «الخصوصيات» الثقافية الآسيوية والأفريقية «المزعومة» مثل الدين - الإسلامي أو الهندوسي - أو الجنس (حركة «الزنوجية» مثلاً)... إلخ. أما نحن فنرى أن موضوع «الخصوصيات» - سواء أكانت خصوصيات الغرب أم خصوصيات الشرق - مطروح هنا بشكل مطلق وغير تارخي، الأمر الذي يؤدي بدورة إلى كون فلسفة هذه التيارات الشعبية «استشراقاً معكوساً» كما كتب. والأمر الذي يؤدي أيضاً إلى اتخاذ موقف ماضوي، إن لم يكن رجعياً، ولو تحت قناع الدعوة الثورية. وقد تناولنا التعليق على هذه الفلسفة «السلفية» في مكان آخر^(۴).

Samir Amin, *La Déconnexion* (Paris: [s.n.], 1985), Chap. 6.

(۳)

(۴) سمير أمين، أزمة المجتمع العربي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ۱۹۸۵).

الفَصلُ الثَّامِنُ

رَسَالَةُ الْمَارْكِسِيَّةِ فِي آسِيَا وَإِفْرِيقِيَا

يستحيل التحدث عن الماركسية في مختلف مناطق العالم المعاصر بالاعتماد على معيار وحيد لتقدير دورها، وقياس مدى نفوذها واحتياج انتشارها المستقبلي. ذلك أن الماركسية ترتدي اشكالاً مختلفة من منطقة إلى أخرى. ففي البلدان الرأسمالية المتقدمة، تتجسم في ايديولوجيات ومارسات أحزاب عمالية وشيوعية تعلن نفسها ماركسية. ويمكن قياس مدى نفوذ هذه الأحزاب في الطبقة العاملة - من خلال تقدير دور وأهمية النقابات مثلاً - وكذلك في الحياة السياسية العامة، من خلال تتبع نتائج الانتخابات. وفي البلدان الاشتراكية، تعلن نظم الحكم انتهاها إلى الماركسية. ففي هذه الظروف، ينبغي النظر في حقيقة ممارساتها الاجتماعية، وردود فعل المجتمع لها، من أجل تقدير علمي صحيح مدى نفوذ الماركسية هنا. وتبدو الأمور أكثر تعقيداً فيما يخص آسيا وأفريقيا الرأسماليتين. فالأنماط الماركسية هنا ضعيفة على ما يظهر، وصعب التعرف عليها بسبب عدم الاعتراف بشرعيتها في معظم الحالات، بل أحياناً عدم الاعتراف بشرعيتها من قبل السلطات «الرسمية» للشيوعية العالمية. ويصعب قياس نفوذها الحقيقي، ونفوذ الأفكار التي تروجها، بسبب غياب ممارسات ديمقراطية وانتخابات صحيحة. ولما كان كثير من هذه المجتمعات لا يزال ريفياً إلى حد كبير، فلا يصح الالتفاء بتقدير نفوذها في الطبقة العاملة الحضرية. وعلى الرغم من كل ذلك، فإن الماركسية نشطة وحية في كثير من بلدان القارتين. الواقع أن الماركسية لعبت دوراً ملحوظاً - وأحياناً حاسماً - في حركة التحرر الوطني، وهي الظاهرة الاجتماعية والسياسية الجوهرية في هذه المجتمعات منذ قرن. ولم يستطع العلاقة بين الماركسية الآسيوية والأفريقية، وبين حركة التحرر الوطني، علاقة تاريخية تتسمى إلى الماضي، فتفسّر كيف ظهرت الماركسية في هذه البلدان؛ بل غالباً مستمرة هذه العلاقة

تحكم مستقبل الماركسية في القارتين. ومها كان مستقبل هذه المجتمعات مجهولاً - شأنها شأن الإنسانية بمجملها - إلا أن الماركسية تتمتع هنا - في رأينا على الأقل - باحتفالات مستقبلية موضوعية عظيمة؛ الأمر الذي يميزها عن «الماركسية الغربية». على أني أعي تماماً هنا أن هذه الأطروحة ستبدو لكثيرين على أنها «هرطقة».

إن الخطر هو ذاتياً الواقع في نوع من «السلفية» والدغائية والحكم على أوضاع الماركسية من هذا المنظور. هذا، على ما يأن «الأرشوذكسيّة» التي يتحدد عليها مضمون النظور السلفي للماركسية قد أصبحت اليوم متعددة الأقطاب. فهناك الماركسية الرسمية السوفياتية، وماركسية الماوية، وماركسية النظام الصيفي الراهن، إضافة إلى التيارات القدمة مثل التروتسكية وغيرها. وكل مدرسة من هذه المدارس تنتع غيرها بـ«الانحراف». وكل منها تبحث عن نصوص - عند ماركس أو لينين - تستند إليها في تأويلها.

أما نحن، فسوف نحاول أن نحكم على واقع الماركسية من خلال منهج آخر، مقاده النظر إلى الماركسية على أنها ظاهرة اجتماعية حية مستمرة التطور والتباين. فلن نبحث عن «الماركسية الصحيحة» بهدف تبويب «الماركسيات الحقيقة»، حسب ملئ قريها من الأصل أو بعدها عنه. بل سوف نحاول أن نفهم كيف دخلت أفكار الماركسية في المجتمعات آسيا وأفريقيا، وكيف تكيفت للظروف المحلية، وكيف ألمت قوى اجتماعية وسياسية، وكيف لعبت دوراً - من خلال هذا الفوز - في توجيه تطور المجتمع. وبما أن المكان لا يسمح بعرض مفصل لتاريخ الأحزاب الماركسية في هذه المنطقة الشاسعة من العالم، فإننا سوف نقتصر على طرح بعض الأسئلة التي تتعلق بالتحديات التي تواجهها الماركسية هنا، وهي تخص المجالات الآتية: العلاقة بين التحرر الوطني والمستقبل الاشتراكي، العقبات التي تقف في سبيل بناء الاشتراكية في البلدان المختلفة، الظروف الراهنة الناتجة عن الوضع الدولي والانشقاق في العالم الاشتراكي ونزاع القوتين العظميين، الأزمة العالمية للرأسمالية ونزاع شمال/جنوب.

أولاً: الرسالة الثورية للطبقة العاملة

من المعلوم أن الإيمان بالرسالة الثورية للطبقة العاملة قد مثل نقطة انطلاق الفكر الماركي. فقد حند ماركس نفسه جوهر نظريته في أنه اكتشف هذه الرسالة، إذ إن اكتشاف وجود الطبقات في ذاتها يرجع إلى عهد سابق له. فقال ماركس إن ما أضافه هو التوصل إلى أن صراع الطبقات في العالم الرأسمالي المعاصر لا بد أن يؤدي إلى الفداء للطبقات. هذا هو صميم مضمون الطابع العلمي للمذهب الماركي.

وتفترض هذه الأطروحة الأخيرة الآتي:

أولاً: إن العلاقة المتنافضة بين الرأسمال والعمل الأجير تحدد جوهر نظرية الانتاج الرأسمالي.

ثانياً: إن هذه العلاقة تمتاز بقدرة توسيعية لدرجة أنه لا مفرّ من انتشارها السريع وعممتها على صعيد كوني.

ثالثاً: إن التناقض بين القطرين الاجتماعيين اللذين تحددهما هذه العلاقة إنما هو تناقض لا يقبل التوافق، فالخلول الوسطى لها طابع مؤقت فقط.

رابعاً: إن طبقة البروليتاريا لا بد أن تكتسبوعياً بدورها التاريخي، وهو انتام هذه الرسالة أي إلغاء الطبقات.

خامساً: إن هذه الأوضاع الموضوعية وانعكاسها في الوعي الظيفي، لا بد أن تسود على صعيد عالمي، فتعطي فعالية للنداء: «يا عمال العالم انحدوا».

ولا يفترض تفاؤل ماركس ايماناً من نوع «ديفي» بضرورة المخرج الشيعي. إذ يتوقف تحقيق هذا المخرج على توافر الشروط المذكورة. وغيابها قد يؤدي بالإنسانية إلى «الانتحار الجماعي»، نتيجة غلو قوى الانتاج (وبالتالي وسائل التدمير) في ظل نظام يتسم بعدم هيمنة المجتمع عليه. فالخيار هو إذا «شيوعية أو همجية».

فليست الماركسية نظرية اقتصادية خطية آلية. كما لا يصح تقليلها إلى نظرية اجتماعية ضيقة لا تعرف ظواهر اجتماعية غير الطبقات.

يرجع تقليل الماركسية إلى نظرية تطويرية اقتصادية إلى عهد باكر. فالفلسفة التي كانت سائدة في أوروبا في القرن التاسع عشر، حينما ظهرت كتابات ماركس، هي فلسفة التنوير التي تبلورت تدريجياً منذ مطلع النهضة الأوروبية لتبلغ ذروتها في القرن الثامن عشر. وكانت نقطة تركيز هذه الفلسفة في أنها نادت بتناول موضوع المجتمع على غط تناول موضوع الطبيعة. فطالبت بالبحث عن قوانين موضوعية - بمعنى أنها مستقلة عن إرادة الأفراد - تحكم مصير المجتمع، على غط القوانين التي تحكم الطبيعة. ولا شك أن هذا النداء قد مثل تقدماً عظيماً بالنسبة إلى النظارات الإيديولوجية السائدة سابقاً، والتي لم تدرك إمكان علاج مشاكل المجتمع علاجاً علمياً. فكان الرأي السائد هو أن هناك قوى فوق الطبيعة تحكم مصير الإنسانية و/أو أن «الحكام» («الملوك») يفعلون ما يشاؤون تبعاً لأمزاجتهم وتصوراتهم وقدراتهم، متوكلين على تلك القوى فوق الطبيعة. وبالتالي، لم يكن هناك مكان لعلم اجتماع مستقل عن الإيمان الديني. هكذا تكون علم الاقتصاد الكلاسيكي الذي، منذ كثي

وأدم سميث وريكاردو، بحث عن قوانين اقتصادية تحكم المجتمع على نمط قوانين الطبيعة.

وقد ظهرت الماركسية في هذا الجو. ولا شك أن تفكير ماركس انخرط في هذا التيار العلمي. إلا أنه خطأ خطوات أدت إلى بجاوزته مجرد التطور في الاتجاه نفسه. فليست الماركسية مجرد التأويل الجذرى لفلسفة التنوير. إذ إنها، في الوقت نفسه، قطعية مع هذه الفلسفة. وقد سبق أن لفتنا الانتظار إلى إشكالية القطعية هذه، بتركيزنا على مفهوم الاستلاب، سواء أكانت إشكالية الاستلاب بشكل عام أم إشكالية المضمن السلمي للاستلاب في المجتمع الرأسمالي^(١).

هكذا أوضح ماركس أن «العلاقات الاقتصادية»، التي تبدو علاقات بين «الأشياء» (شأنها إذا شأن الفواهر الطبيعية) هي في كتبها علاقات بين الناس (وبخاصة بينطبقات الاجتماعية التي تكون هيكل المجتمع). وبالتالي، تنظر الماركسية إلى قوانين المجتمع نظرة تفوق في التعقد نظرة علم الطبيعة. إن الجدلية بين العنصر الموضوعي (الخاص بنمط انتاج معين وهو بدوره حقيقة تاريخية لها نشأة وازدهار وزوال) والعنصر الذاتي (ومفاده تصورات المجتمع والطبقات المكونة له عن أوضاعها، وبالآخر الممارسات الأيديولوجية والسياسية) إنما هي جدلية خاصة ب مجال علم الاجتماع، لا مثيل لها في علم الطبيعة.

إلا أن قوى الأفكار السائدة استمرت تضغط على تفكير الماركسيين؛ فألمت تأويلات تطويرياً ينخرط في تيار فلسفة التنوير دون تجاوزه. وإنني أرى جنوراً لهذا التقلص حتى في بعض كتابات انجلز نفسه - مثل «جدلية الطبيعة». كما أرى أن التأويل السادس في الأمية الثانية - أي التأويل الكوتسيكي للماركسية - قد كرس هذا التقلص. بل أرى أن التأويل السوفياتي السادس الذي يرتكز بالتحديد على «جدلية الطبيعة» (والذي أطلق عليه اسم «البيانات» أي الجدلية المادية بالإيجاز) وبالتالي الذي ينظر إلى المادية التاريخية على أنها مجرد «تطبيق» لهذه الجدلية المادية العامة التي تحكم الطبيعة والمجتمع معاً. إن هذا التأويل السادس في الماركسية «الرسمية» (السوفياتية) لم ينفصل بعد عن التأويل التطوري للأمية الثانية.

وتجدر بالذكر أن قيام «الإصلاحية» الذي تكون داخل الأمية الثانية، منذ أواخر القرن الماضي، هو الآخر يعتمد على تأويل تطوري للماركسية. فلو كان نحو

(١) فليا يخص نظرية الاستلاب انظر لسمير أمين: التطور اللامتكلفه: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية الحديثة، ترجمة برهان الدين عليبون (بيروت: دار الطبيعة، ١٩٧٤)، والطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبرالية، ترجمة هنريت عبودي (بيروت: دار الطبيعة، ١٩٨٠).

قوى الانتاج لا بد أن يؤدي من تلقاء نفسه إلى التغيير في علاقات الانتاج - فيجعل الاشتراكية أمراً محتملاً (لا مفر منه) - لفقد عنصر الوعي الاجتماعي دوره الخاص. أو على الأقل يفترض أن نمو قوى الانتاج يتبع وعيًا اجتماعياً مناسباً من تلقاء نفسه. ولنلفت النظر إلى أن هذا التأويل يؤدي بدوره إلى اعتبار الاشتراكية أمراً مستحيلاً، طالما لم تكمل الرأسمالية دورها التاريخي في إلغاء قوى الانتاج.

أما الاقتصاد الثاني المشار إليه أعلاه - أي تقليل الماركسية إلى صراع الطبقات - فله أيضاً جذور ترجع إلى عهد نشأة الماركسية. فكان الرأي السائد - ولعله رأى ماركس نفسه في فترة كتابة «رأس المال» - هو أن ديناميكية التوسيع الرأسمالي من شأنها أن تؤول بسرعة فائقة إلى تعليم علاقة الاستقلال الخاص للرأسمالية (أي العمل الأجير) على صعيد عالمي. وبالتالي أن التوسيع الرأسمالي سوف يلغى بسرعة الظواهر الاجتماعية الأخرى أو يفرغها من أهميتها. بالتحديد، إن التوسيع الرأسمالي يلغىحقيقة القوميات والأمم الدينية، وخصوصيات الثقافات وغيرها من الأشكال المتعددة المتعلقة بأغراض الانتاج السابقة على الرأسمالية. بعبارة أخرى، إن التوسيع الرأسمالي سيؤدي بسرعة إلى «تبسيط» الوضع الاجتماعي وإلى استقطاب المجتمع وانقسامه إلى طبقتين (البرجوازية والبروليتاريا) وذلك على صعيد عالمي.

لا شك أن هذه النظرة بالغت في تفاؤلها في تقدير سرعة التوسيع الرأسمالي، كما أنها لم تعمل حساباً عادلاً لتتنوع أشكال الاستقلال التي تستفيد الرأسمالية من وجودها السابق لظهورها هي (الرأسمالية) - بعد اندماج هذه الأشكال في إطار الاستقلال الرأسمالي العلم - ناهيك عن الأشكال السابقة على الرأسمالية في ظواهرها، بينما هي في الواقع ناتج التوسيع الرأسمالي نفسه!

فقد أثبتت التاريخ اللاحق أن التوسيع الرأسمالي لم يلغِ عدم التكافؤ على صعيد عالمي، بل كرسه؛ إن هذا التوسيع لم يؤدِّ إلى «تخفيض» المجتمع العالمي على خط الغرب المتقدم، بل آل إلى زيادة في التباين. الأمر الذي كرس واقع الأمم والقوميات على أساس عدم المساواة بينها. وكان لينين أول من أشار إلى التائمة التي ترتب على التوسيع العالمي غير المتكافئ للرأسمالية؛ فربط بين ظاهرة الاستعمار وبين «خيانة» زعماء الأمية الثانية الذين انحازوا وراء برجوازياتهم في نهب المستعمرات، ثم في قبول المواجهة العسكرية في الحرب العالمية الأولى.

على أن المشكلة هي معرفة ما إذا كان التوسيع غير المتكافئ ظاهرة جديدة في تاريخ الرأسمالية. لم يكن كذلك كذلك منذ نشأة النظام في قرون المركتبية السابقة على الثورة الصناعية، والاستعمار الذي تحدث لينين عنه؟ لم يرجع تقسيم النظام

الرأسمالي إلى مراكز وأطراف إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر؟ هذا علماً بأن الفترة القصيرة نسبياً، التي تمت من ١٨٢٠ إلى ١٨٧٠، أتسمت بطبع خاص غليّى أوهاماً حول سرعة احتلال الانتشار العالمي للرأسمالية، وقدرتها العجيبة على إتمام التجانس على هذا الصعيد الكوني. فقد تبلورت مجموعة مراكز أوروبية جديدة خلال هذه المرحلة القصيرة واحدة بعد الأخرى، فأقيمت دول برجوازية وطنية على نمط إنكلترا، ودخلت هذه الدول في طور العهد الصناعي، واشتركت في السوق العالمية الجديدة، وقطعت فيها أشواطاً سريعة. وكان ماركس قد عاش بالتحديد في هذه الفترة، الأمر الذي أثر بالتأكيد في نظرته المتفائلة عن «معجزة» التوسيع الرأسمالي.

ثم أقى عهد الاستعمار المعاصر، وقام لينين بتوصيفه وبيان سماته الجديدة، وأكد الطابع اللامتكافي للتتوسيع الرأسمالي. إلا أن هذه النظرة المجددة لم تلغ تماماً آثار الاختزال الاقتصادي الأوروبي المتحور في التأويل الماركسي للتتوسيع الرأسمالي. فظللت الممارسات الاصلاحية التطويرية والمواقف المناحازة للاستعمار، تسود صفوف الطبقة العاملة في الدول الاستعمارية المركزية. بل أخذت أحزاب الأمية الثالثة نفسها تدرجياً بتكييف ممارساتها مع هذا الوضع، بعد أن تلاشى أمل الانتشار السريع للثورة.

إلا أن لينين قد جرّأ فعلاً على طرح إشكالية الانتقال الاشتراكي في إطار جديد. فأحل محل نظرة سلسلة ثورات اشتراكية تتم في المراكز المتقدمة، أحل محلها نظرة سلسلة ثورات تحدث في الحلقات الضعيفة للنظام الكلي، أي في أطرافه. وقد أثارت هذه النظرة الجديدة للعمل الثوري عديداً من الأسئلة لعل أهمها:

أولاً: ما هو دور الأغلبية الفلاحية في الأطراف في هذه العملية الثورية؟ ثانياً: كيف تستطيع الطبقة العاملة، وهي أقلية، وأحياناً لا تتجاوز كونها الجني، ان «تقود» هذه الثورات وتوجهها؟ ثالثاً: كيف تواجه القوى الثورية ميول البرجوازيات الجديدة الناشئة؟ رابعاً: ما هو دور الوعي الوطني في ثورة قوميات مضطهدة؟

قطعاً لم تكن هذه الأسئلة جديدة تماماً، فكانت حركات الفلاحين قد فرضت نفسها كواقع في أوروبا في القرن التاسع عشر، في فرنسا والمانيا وإيطاليا وأوروبا الشرقية والبلقان؛ وكانت ظاهرة القومية - كرد فعل للاضطهاد الوطني - موجودة في قلب الدولة الأكثر تقدماً. ونقصد بـ«بريطانيا العظمى» (مشكلة إيرلندا) - ناهيك عن «سجون الشعوب» التي مثلتها الإمبراطوريات النمساوية والروسية والعثمانية. إلا أن الاتجاه الغالب كان ينظر إلى هذه المشاكل على أنها «مشاكل مرحلية» فقط. فكان الرأي السائد أن سرعة التقدم والتتصنيع من شأنها أن تتفقى على الغلبة الريفية، بل وأن تؤول إلى ادماج الشعوب المختلفة في طبقة بروليتارية موحدة.

كسبت هذه المشاكل بعدها جديداً في التحليل اليسيني لأنها أولاً: اخرجت عن الإطار الأوروبي الضيق؛ فدخل فلا هو آسيا وافريقيا وقومياتها المضطهدة في الحسبان. ثانياً: لأن لينين رفض ضرورة «الانتظار» إلى أن تُكمل الرأسمالية دورها، حتى تخلّ «مشكلة الريف» من خلال أيام التصنيع، كما أنه رفض مبدأ ضرورة المرور السابق بثورة برجوازية.

أدخلت اليسينية إذاً فكرة أن الانتقال إلى الاشتراكية سوف يبدأ من آسيا وافريقيا، آخرنة في الاعتبار أن الطبقة العاملة الغربية تخلّت عن المدف الاشتراكي، وذلك لفترة ستمون. وبالتالي، نظرت اليسينية إلى الماركسية على أنها القوى الرافعة التي ستم رسالتها الأساسية في آسيا وافريقيا، بينما فقدت دورها - لفترة طويلة - في الغرب المتقدم.

إلا أن المشاكل التي طرحتها هذا المجر لم يكتفى نقل العمل الماركسي، لم تجده بعد الإجابة عنها بشكل مرض، لا في ميدان الممارسة ولا على المستوى النظري. فلا بد من التوصل إلى طرح سؤال عن مصير الرسالة الثورية للطبقة العاملة: هل تلخصت نهاية هذه الرسالة في المراكز؟ هل ورثت الطبقة العاملة في الأطراف مهمة انجاز هذه الرسالة؟ كيف تتفصل هذه الرسالة، هنا، مع ميول ومتطلبات الفلاحين والبرجوازية؟ لا ريب أن الإجابات تتوقف على الأحكام الخاصة بـ«سمات التوسيع الرأسمالي». إذاً ما هي سمات توسيع الرأسمالية في «العالم الثالث» بعد الحرب العالمية الثانية؟ هل أدى هذا التوسيع إلى «إلغاء» مشكلة التحرر الوطني، بعد أن حصلت بلدان العالم الثالث على استقلالها السياسي؟ هل أصبح الوضع السياسي والطبيقي هنا مشابهاً لما هو عليه في المراكز، بصفة جوهرية على الأقل، لدرجة أن المشكلة أصبحت الآن دفع الصراع الطبقي ضد البرجوازية المحلية الحاكمة ولا أكثر من ذلك؟ بعبارة أخرى، هل فقدت الأطروحة اليسينية مدلولها نتيجة تعمق التوسيع الرأسمالي على صعيد عالمي، بحيث اعدنا إلى الأطروحة الماركسية الأصلية التي تؤكد الرسالة الشورية للطبقة العاملة بشكل عام؟ أم تظل أطروحة لينين قائمة، ولو في ظروف جدت أشكال النمو غير المتكافئ؟

يضاف إلى ذلك أنه كون الماركسية خرجة عن الإطار الأوروبي الذي نشأت فيه لنكتب طابعاً عالمياً حقيقياً، إنما يطرح عديداً من الأسئلة الجديدة. فلا شك أن الماركسية الأصلية طبعت بطبع المجتمع الذي نشأت فيه، شأنها شأن أي حركة اجتماعية وفكرية. إذاً ما هي سمات هذا المجتمع الذي نشأت الماركسية فيه؟ فإذا كان هذا المجتمع برجوازياً - في طابعه الجوهري دون شك - إلا أنه أيضاً ناتج تاريخ ملموس هو تاريخ تكوينه. ولهذا التاريخ جذوره الخاصة، أي الاقطاعية، بل له

جنور ثقافية نابعة عن الحضارة الأوروبية المسيحية. فالنقاش لا بد أن يكون نقاشاً متعدد الأبعاد. والماركسية الجديدة - العالمية الطابع - لا بد أن تجد جذورها في تنوع مصادر الحضارات الأخرى (غير الأوروبية) التي يتكون العالم المعاصر منها. وهنا نصطدم بمشكلة تنوع أشكال الاستغلال الظبي في المجتمعات السابقة على الرأسمالية خارج أوروبا، كما نصطدم بمشكلة تنوع «التراث» الثقافي غير الأوروبي وغير المسيحي، قطعاً ليست هذه المشاكل جديدة تماماً، إذ إن ماركس نفسه كان واعياً بها وطرحها في أطروحته عن «خط الاتصال الآسيوي». إلا أن هذه الإجابات السريعة غير مرضية. فقد اصطدم نظرية الماركسية خارج أوروبا بحضاريات طبعت بطبع جذورها الخاصة - سواء كانت إسلامية أم هندوكية أم كونفوشيانة أم روحانية، الأمر الذي يفرض على الماركسية إعادة التجديد.

وليست هذه المشاكل «نظرية» بمعنى «اكاديمية». فهي مشاكل عملية تتبع من الممارسة العملية، بخاصة من ممارسات الثورات التي تمت تحت راية الماركسية في روسيا والصين.

أنتجهت الثورة الروسية مجتمعاً لا يمكن أن يتجاهله الاشتراكيون والماركسيون المعاصرون. هل كان التطور اللاحق لهذا المجتمع «محكوماً عليه» من الأصل؟ هل نفى هذا التطور توقعات أطروحتات لينين، وأكّد صحة أطروحتات الماركسية الأصلية؟ أم لم ينفصل لينين بالدرجة الكافية عن هذه الماركسية الأصلية، الأمر الذي قد يفسر هذا التطور اللاحق؟ ثم تلت ثورة الصين. هل يؤكّد التطور اللاحق للصين، على افتراض أنه يعيد تاريخ الاتحاد السوفيتي، صحة أطروحتات الماركسية الأصلية؟ أم قطعت الماوية شوطاً إلى الأمام في سبيل الانتقال الاشتراكي بدءاً من الأطراف؟

إن تأويلنا للبنية وللماوية ينخرط في هذا الإطار. ومفاده الجوهرى أن الطبقة العاملة في الغرب تخلّت فعلاً - ولو قت قد يطول - عن رسالتها الثورية، بينما التوسع غير المتكافئ للرأسمالية قد خلق ظروفًا ثورية تسمح بالبقاء في الانتقال نحو الاشتراكية في أطراف النظام. يؤكّد الواقع التاريخي، دون شك، الجزء الأول من الأطروحة البنينية - الماوية. فليس بناء الاشتراكية مسجلاً في جدول أعمال التاريخ الغربي، في الأفق المنظورة على الأقل، فقد تخلّت الطبقة العاملة هنا عن مشروعها المجتمعي الخاص، وهو مشروع هيمنة مجتمعية تحمل علّ هيمنة حضرية لرأس المال (عليها بأن هيمنة المجتمعية لا تخترق في إحلال الملكية العامة للدولة محلّ الملكية الخاصة)، الأمر الذي يفترض بدوره إلغاء الطابع السلمي لمتطلبات العمل، أي إلغاء الاستلاب السلمي وتقسيم العمل غير المتكافئ (لا سيما بين العمل اليدوي والعمل

الفكري ، بين وظائف الادارة ووظائف التنفيذ ، بين المحاكمين والمحكومين... الخ). ا هو مشروع طوسي؟ إلا أن الماركسية تُعرّف من هذا المدف. لا شك أن الطبقة العاملة في الغرب تخلّت عن هذا المشروع. ما هي أسباب هذا التخلّي؟ هل هي ناتج الانزلاق الفلسفى المشار إليه أعلاه، أي تقلص الماركسية إلى فلسفة اقتصادية تطويرية؟ أم هي ناتج ظروف موضوعية، وبالآخرى ناتج الموقف المهيمن لمجتمعات المركز في النظام الرأسمالي العالمي؟ ثم هناك تفسير ثالث وهو أن التطورات «السلبية» التي حدثت في الاتحاد السوفياتي والصين، قد أدت إلى تراجع - ولو مؤقت - في الوعي الاشتراكي للطبقة العاملة الغربية.

أما الجزء الثاني من الأطروحة - وهو أن الرسالة الثورية انتقلت من الطبقة العاملة الغربية إلى الطبقة العاملة في الأطراف - فهو موضوع تمازو.

لا شك أن الثورتين الروسية والصينية أثبتتا أن التوسع غير المكاني للرأسمالية خلق فعلاً ظروف انفجار اجتماعي ، وبالتالي احتمال ثورة. ولكن السؤال هو عما إذا كانت هذه الثورة اشتراكية الطابع حقيقة ، وإذا ما كانت الطبقة العاملة قد قامت بقيادةتها وتوجيهها حقيقة . ونقطة الانطلاق في التحليل هي الإعتراف بأن النمو الرأسمالي في آسيا وأفريقيا سماته الخاصة التي تجعله مختلفاً عما هو عليه في الغرب. فليس هذا النمو مجرد تكرار مع تخلف في الزمن . فالصناعة التي تظهر هنا تأخذ من الأصل شكلاً حديثاً، إذ تعتمد على استخدام كثيف للأموال ، وتوافر قدر محدود من العمالة ، بل تلجم إلى أنواع من العمل مختلف عن أنواع العمل في صناعات أوروبا للقرن التاسع عشر . فت تكون الطبقة العاملة الجديدة في العالم الثالث من عمال دون كفاءة مهنية ، يعملون في إطار العمل الآلي الحديث «الفوردية». هذا بخلاف الطبقة العاملة الأوروبية التي تكونت إلى حد كبير من عمال حرفيين سابقين في ظروف كان العمل الصناعي لا يزال يحتاج فيها إلى مهارة مهنية . وتستدرج الطبقة العاملة الجديدة في الأطراف أساساً من فقراء أهل الريف ، الذين تطردهم التنمية الرأسمالية بالعدد الوفير فيتراكمون في ضواحي بائسة في مدن العالم الثالث المعاصر ، إلا أن الانتاجية المرتفعة للعمل الصناعي الحديث تسمح لرأس المال بأن يدفع لفئات من العمال أجوراً تبدو مناسبة نسبياً ، بالمقارنة مع ظروف معيشة الأغلبية الفقيرة التي لا تجد مكاناً في العمل الدائم ، ولو أن هذه الأجور وظروف العمل بائسة بالمقارنة مع مثيلتها في المراكز . يضاف إلى ذلك ، أن تكون الطبقة العاملة في هذه الظروف يتاخر بالنسبة إلى سرعة تكوين طبقات أخرى هي أيضاً ناتج النمو الرأسمالي . ومن بين هذه الطبقات الجديدة التي تنمو بسرعة نجد البرجوازيات الصغيرة الحديثة (من الكوادر والموظفين) والبرجوازية الريفية (من نوع الكولاك أي أغنياء الفلاحين) ، من جانب ، والجماهير

الفقيرة غير البروليتارية الطابع (ومن فقراء الفلاحين ومن العاطلين والمهمشين الذين يرتفع عددهم في المدن) من الجانب الآخر.

إن هذه السمات الخاصة لآسيا وافريقيا المعاصرتين تخلق ظروف انفجار شعبي بلا شك. إلا أن التناقض الخاص الذي يميز هذا الوضع يجعل تحويل الانفجار إلى ثورة شيئاً عسيراً. فالطبقة العاملة لا تستطيع أن تنتهي وعيها اشتراكياً، إلا إذا انتجت منظمتها المستقلة الخاصة بها، وإذا دفعت نضالها المعادي للرأسمالية إلى حده الأقصى. هذا، ومن الجهة الأخرى، فلاأمل في نجاح الثورة إذا قامت الطبقة العاملة - وهي أقلية - بها وحدها، الأمر الذي يفرض تكوين تحالف واسع يشمل الفلاحين والفتات الوسطى، بل وربما شرائح من البرجوازية، فهناك إذا خطر أن تفقد الطبقة العاملة شخصيتها، ومن خلال تذويبها في هذا التحالف. هل من الممكن في هذه الظروف إقامة هذا التحالف، وفي الوقت نفسه أن «تقويه» الطبقة العاملة، كما يقال؟ أدعى الـلـيـنـيـنـيـةـ، ثمـ الـمـاـوـيـةـ، انـ الـجـمـعـ بـيـنـ هـذـيـنـ الشـرـطـيـنـ لـلـنـجـاحـ أـمـ مـمـكـنـ، بلـ اـدـعـتـ انـ اـنـجـازـهـ هوـ السـمـةـ الـتـيـ تـمـيزـ الـاـنـتـقـالـ إـلـىـ الـاشـتـراكـيـةـ فـيـ عـصـرـنـاـ. هـكـذـاـ اـسـتـبـدـلـ الشـعـارـ الـقـدـيمـ «ـيـاـ عـمـالـ الـعـالـمـ، اـخـدـوـاـ»ـ بـالـشـعـارـ الـجـدـيدـ «ـيـاـ عـمـالـ الـعـالـمـ، وـيـاـ شـعـورـهـ الـمـضـطـهـدـ، اـخـدـوـاـ»ـ (ـتـضـافـ إـذـاـ الشـعـوبـ الـمـضـطـهـدـةـ إـلـىـ الـطـبـقـةـ الـعـاـمـلـةـ).ـ

ولا ريب أن نشر رسالة الماركسية على صعيد عالمي ، بل وهجرة مركز ثقلها من الغرب المتقدم إلى آسيا وافريقيا الثوريتين، إن هذا النشر يدعو إلى التساؤل عن انفراد الطبقة العاملة بالرسالة الثورية المعادية للرأسمالية. ويفترى السؤال: هل أكدت التطورات اللاحقة صحة هذه الأطروحات الـلـيـنـيـنـيـةـ وـالـمـاـوـيـةـ أمـ كـذـبـتهاـ؟ـ

ثانياً: الانجازات والحدود التاريخية لتراث الـلـيـنـيـنـيـةـ وـالـمـاـوـيـةـ

قامت الـلـيـنـيـنـيـةـ، ثمـ الـمـاـوـيـةـ، عـلـىـ فـرـضـيـةـ نـصـوجـ شـرـوطـ انـقـلـابـ النـظـامـ الرـأـسـمـالـيـ وـبـنـاءـ الـاشـتـراكـيـةـ، بـدـءـاـ مـنـ أـطـرـافـ النـظـامـ الـمـتـخـلـفـ ضـحـاحـاـ التـوـسـعـ الـاسـتـعـمـارـيـ، كـمـاـ ذـهـبـ هـذـاـ التـأـوـيلـ لـلـمـارـكـسـيـةـ إـلـىـ أـنـ الـطـبـقـةـ الـعـاـمـلـةـ بـفـضـلـ منـظـمـتـهاـ (ـوـيـقـصـدـ هـنـاـ الـخـبـزـ الـشـيـوعـيـ)ـ وـاـيـدـيـوـلـوـجـيـتـهاـ (ـالـمـارـكـسـيـةـ الـلـيـنـيـنـيـةـ)،ـ تـسـتـطـعـ فـيـ هـذـهـ الـظـرـوفـ أـنـ تـجـمـعـ وـرـاهـاـ جـبـهـةـ وـاسـعـةـ مـنـ الـطـبـقـاتـ الـشـعـبـيـةـ،ـ وـمـنـ الـفـتـاتـ الـوـسـطـىـ (ـبـرـجـواـزـيـةـ صـغـيرـةـ وـشـرـائـعـ مـنـ الـبـرـجـواـزـيـةـ الـوـطـنـيـةـ عـلـىـ الـأـقـلـ)،ـ مـعـادـيـةـ لـلـاستـعـمـارـ،ـ دـوـنـ أـنـ تـفـقـدـ هـيـ زـمـامـ الـمـبـادـرـةـ وـقـيـادـةـ الـحـرـكـةـ الـكـلـيـةـ.ـ وـعـلـىـ هـذـاـ الـأسـاسـ،ـ طـوـرـتـ الـمـارـكـسـيـةـ الـلـيـنـيـنـيـةـ نـظـرـيـةـ (ـالـثـوـرـةـ الـمـتـوـاـصـلـةـ عـلـىـ مـراـحـلـ)،ـ مـفـادـهـاـ أـنـ الـثـوـرـةـ الـمـعـادـيـةـ لـلـاستـعـمـارـ بـقـيـادـةـ الـبـرـولـيـتـارـيـاـ،ـ وـنـتـحـتـ رـاـيـةـ الـخـبـزـ الـشـيـوعـيـ وـالـتـحـالـفـ الـشـعـبـيـ الـوـطـنـيـ،ـ تـقـومـ فـيـ مـرـحـلـةـ أـوـلـىـ بـأـنـامـ

إنجازات الثورة البرجوازية (وجوهرها التحرر من السيطرة الأجنبية وتصفية الأقطاع من خلال اصلاح زراعي جنري .. الخ)، ثم تنتقل الثورة مباشرة إلى مرحلتها التالية، بفضل استمرار قيادة البروليتاريات، أي إلى مرحلة التحويل الاشتراكي (إقامة جماعيات تعاونية، وتصفية الملكية الخاصة في القطاع الصناعي والتجاري والمالي، وإحلال أشكال من الملكية العامة محلها .. الخ). وافتراضت الليبية - الماوية أن هذه المرحلة الثانية تضمن تحقيق جوهر مهمات البناء الاشتراكي، رغم تخلف قوى الانتاج الموروثة. بل ذهبت الليبية - الماوية إلى أكثر من ذلك، إذ رأت أن البناء الاشتراكي في هذه الظروف، يخلق الظروف المناسبة لإتماء قوى الانتاج بسرعة فائقة تسمح «باللحاق» بالمجتمعات الرأسمالية المتقدمة. وغنى عن القول إن هذه النظيرية تفترض بدورها الإيمان - الذي يكاد يكون مطلقاً - بالرسالة الثورية للطبقة العاملة، وانعكاسها في الطابع الثوري لطبيعتها (أي الحزب) وقدرتها على التغلب على القوى المحافظة المعبرة عن مواقف الطبقات الخليفة غير البروليتارية، ومن باب أولى قدرتها على منع تغلغل النفوذ المذوب للأيديولوجيا الاستعمارية السائدة على صعيد عالمي (والتي تتعكس في جاذبية أنماط الاستهلاك الغربية... الخ).

ولسنا نحن هنا بقصد العودة إلى ما تناولناه في الفصول السابقة عما حققه فعلاً تلك الثورة «الاشترافية» في الاتحاد السوفيافي وفي الصين وعما لم تتحققه^(٢). فقد سبق أن قلنا إنها حققت فعلاً ما لم يكن من الممكن إنجازه في إطار النظام الرأسمالي كما هو، وبالأحرى حققت التحرر الوطني من السيطرة الاستعمارية، كما أنها نَتْ قوى الانتاج بسرعة فائقة؛ وذلك من خلال استراتيجية «فك الروابط»، أي الانسلاخ من النظام العالمي. أي بعبارة أخرى، أخرجت المجتمع من المأزق الذي لا تزال بلدان الأطراف في النظام الرأسمالي (العالم الثالث الرأسمالي) تجد نفسها فيه. وبذلك فتحت هذه الثورة باب المستقبل، وهو ينطوي على تطوير لاحق لاحتياطات منوعة سوف يتوقف تحقيقها أساساً على عوامل داخلية، وفي نهاية المطاف على ميل شعوب تلك البلدان المتحركة فعلاً. ولا شك - في رأينا على الأقل - إن هذا الإنجاز في ذاته الإيجابي بصفة جوهرية، فهو خطوة تاريخية لا يمكن تفاديها. لاعادة زمام المبادرة التاريخية لشعوب الجنوب. إلا أن هذه الثورات لم تؤدِّ - في رأينا - إلى بناء «الاشترافية»، على عكس آمال لينين وما واجه أحزاب الأمة الثالثة. ولا يرجع هذا التقصان إلى ظروف عرضية. فلا أعتقد أنه من المفيد البحث عن «المسؤوليات الذاتية»، سواء أكانت من نوع «الانحراف» الأيديولوجي أم من نوع «الخطأ».

(٢) انظر الفصل الرابع.

السياسي أم من نوع «خيانة» عناصر قيادية.. الخ. فالأمر يتجاوز هذه الواقع. وسبق قولنا إن هذه النظم «بعد الثورة» تتسم بثلاثية طابعها؛ فهي ميدان فعل تناقضات داخلية بين نزعات اشتراكية ورأسمالية دولية. ولذلك بالتحديد سُمِّيناها نظم «بعد الرأسمالية» لا نظراً «اشتراكية مُحقة».

إن هذا التطور لمجتمعات «بعد الشورة» يدعو إلى إعادة النظر في عدد من أطروحات الليبنية الماوية، بل ربما إلى التساؤل في بعض أطروحات الماركسية الأصلية أيضاً. فهو تطور أثبت أن تلك المجتمعات لا تزال تحتاج إلى اللجوء الجزئي - على الأقل - إلى علاقات انتاج رأسالية من أجل إبقاء قوى الانتاج. وهذا اللجوء مطلوب موضوعياً، بدليل أنه مقبول من الشعب نفسه. كما أن هذا التطور يطرح تساؤلاً حول «ما هي القوى الاجتماعية التي تدفع في اتجاه الاشتراكية؟» هل هي الطبقة العاملة التي يفترض أن طابعها الطبيعي كفيل بإنجاز «رسالتها» التاريخية؟ أم هي قوى متعددة أكثر تعقداً، بحيث أنه لا يمكن تجاهل البعد الثقافي للتزعنة الاشتراكية؟

ولسنا هنا أيضاً بصدده العودة إلى التاريخ الحقيقى لهذا التطور في كل من الاتحاد السوفياتي والصين، وهو موضوع سبق أن تناولناه في الفصول السابقة^(٣). وفي هذا الإطار، لفتنا النظر إلى عناصر التشابه، وعنابر التنويع في كل من هاتين التجربتين.

فإن الدرس الأساسي الذي نستدرجه من هذا التاريخ - وبخاصة تاريخ الصين - هو أن الماركسية أكدت هنا قدرتها على إثمام رسالة ثورية تحررية. وكان شرط هذا الانجاز «تحرر» الماركسية نفسها من جانب جذورها التاريخية. وأقصد بالتحديد هنا تحرر الماركسية الصينية من بعد «الأوروبي» هذه الجنون، أي «تعيين» الماركسية. ولا أرى في ذلك «انحرافاً» أو «تشوهاً»، بل على عكس ذلك أرى فيه كسباً أعطى للماركسية طابعاً عالمياً صحيحاً تحقق بعد أن كان احتمالاً فقط.

وإذا لم تلعب الماركسية هذا الدور في باقي العالم الثالث - إلى الآن على الأقل - فالسبب هو بالتحديد أن الماركسية ما زالت هنا فكرة «مستوردة»، أو بالأحرى فكرة غير متحركة من جذورها التاريخية الأوروبية التمركز. وبالتالي، لم تجد الماركسية هنا - إلى الآن - وسائل الربط بالأصول المحلية. هذا، وقد أثبتت التاريخ - إلى الآن - أنه في غياب قيام الماركسية بهذا الدور، لا توجد قوى ايديولوجية أخرى قادرة على أن تحمل محلها في مواجهة تحديات العصر. وهذا هو بالتحديد المأزق الذي يسد الطريق أمام شعوب العالم الثالث الرأسمالي المعاصر.

(٣) انظر الفصل الرابع. انظر أيضاً:

Samir Amin, *The Future of Maoism* (New York: [n. pb.], 1982).

هذا الأمر واضح - فيها اعتقد - بالنسبة إلى مجتمعنا العربي. فهنا تُرجمت الماركسية ولم تُعرَّب بعد. ولنست المسؤولية في هذه الأوضاع هي مسؤولية أفراد (او منظمات) أهلت مهمة «توطين» الماركسية، إما لأنهم فصلوا عن جذور تراثهم الثقافي او لأنهم اقتنعوا بأفضلية التغريب او لأي ظرف عرضي آخر، مثل أصولهم الطبقية البرجوازية او البرجوازية الصغيرة.. الغ. فمهما كانت مسؤولية الأفراد - وهي قطعاً موجودة هنا او هناك إلى حد ما - إلا أن هذا العجز هو نفسه انعكاس وجود أسباب موضوعية أعمق. فالماركسيّة أدخلت أيضاً في روسيا وفي الصين بواسطة فئة المثقفين الثوريين؛ ولم يمنع ذلك انتشارها في أوساط شعبية - أوساط العمال والفلاحين - وقد حاولت في كثيّر عن أزمة المجتمع العربي أن أطرح فرضية تفسيرية في هذا الموضوع، مفادها التجدد الثقافي الذي لم يتتجاوزه العالم العربي - الإسلامي بعد^(٤). ففي مرحلتها الباكرة نجحت الثقافة العربية تماماً في جميع الميادين (بما فيها فهمها للايمان الديني) على التكيف مع تطور الأوضاع الاجتماعية والفلسفية والعلمية. وتفتح التأويل الديني على مقتضيات مجتمع الشرق المتحضر الذي فتحه الإسلام، حيث إن المسلمين واجهوا هناك تراثاً من الممارسات الاجتماعية والسياسية ومن المعارف العلمية ومن الفكر الفلسفى لم يكن له وجود في البيئة التي نشأ فيها الإسلام في الجزيرة. ولم ير المسلمون في هذا التوجّه ما ينافي إيمانهم، بل على عكس ذلك نظروا إليه على أنه تحدٍ إيجابي. فكانت الثورة الثقافية التي نتجت عن هذه المواجهة من أخصب ما يمكن، وفتحت أبواب التعليد الفكري والمجهود العلمي ، وازدهرت المدارس المتعددة في العلم والفلسفة والفقه. ولم ير أحد في هذا التعليد «كفرًا»، بل على عكس ذلك رأى الناس فيه دليلاً على أن الكلمة المنزلة للأبد تدعوا إلى تأويلها، وإعادة تأويلها بتغيير الأوضاع الاجتماعية. إلا أن هذا العصر الذهبي للثقافة والحضارة العربية الإسلامية لم يدم؛ إذ قتلته عصور الانحطاط والتجمد. وقلنا، في هذا الصدد، في كتابنا المذكور، إن محاولة النهضة التي جاءت كرد فعل للتحدي الاستعماري في القرن التاسع عشر، لم تفصل في هذه الأمور فصلاً. فلم تناشد « بشورة ثقافية ثانية » - على مثال الثورة الثقافية الأولى - للتكيف مع الأوضاع الجديدة، وهي أوضاع عالم اليوم الرأسى والعالم الغد الاشتراكي . بل نادت « بالعودة إلى الأصول ». فكانت هذه الدعوة تحوي في طياتها كل الالتباس الذي لم يتبدّل إلى الآن، إذ إن هذه الدعوة قد تفهم، على أنها دعوة للتخلص من عناصر التجدد، وبالتالي على أنها دعوة للدفع إلى الأمام بشجاعة. وقد تفهم على عكس ذلك على أنها دعوة للإنغلاق في الخгин إلى الماضي الأصيل ورفض مواجهة تحديات العصر، وبالتالي على أنها رفض التقدم، بل إدانة الحركة الأولى التي

(٤) سمير أمين، أزمة المجتمع العربي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، الفصل ٥، ٧ و ١٠.

قام عليها ازدهار الحضارة في القرون الثلاثة الأولى للإسلام. وتغلب تدريجياً هذا الفهم الأخير إلى أن أدى إلى المأذق الذي انغلق فيه المجتمع العربي الراهن، والذي نرى فيه - إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه - نوعاً من «الانتحار الجماعي»، بمعنى أن العجز في عالم الواقع هو باب المزية التاريخية الأكيدة. وجاءت حدود فكر النهضة، والتباسه، انعكاساً للظروف الاجتماعية الداخلية والخارجية التي جعلت برجوازيتنا الناشئة غير قادرة على التجدد على القيام بالشورة الثقافية التي قامت بها برجوازية أوروبا. هكذا ساد عصر «الازدواجية في الثقافة»^(٥). ونقصد هنا التجاوز لعناصر «مستوردة» ذات طابع «فني» - العلم التجريبي وأشكال الإدارة وتكنولوجيات الانتاج.. الخ - ولعناصر تجمّد ايديولوجي رافض لإعادة النظر في أسسه. وبالطبع يشمل هذا التجدد الفهم الديني نفسه. كما قلنا، في الكتاب المذكور «الشعب المتخلّف يفهم دينه فهماً متخلّفاً». وفي هذه الظروف، ليست الماركسية هي الوحيدة التي ترجمت ولم تعرّب. فالتفكير البرجوازي نفسه - فلسفة التنوير الأوروبي - لم يدخل حقيقة في الأذهان فبقي على السطح. ولما كانت الماركسية هي نفسها تشكل تجاوزاً للفلسفة البرجوازية، فكيف نستطيع أن نستوعب رسالتها، ونحن لم نفهم بعد ماهية العصر البرجوازي؟

هكذا خضنا في الأزمة الراهنة. هكذا أصبحنا عاجزين عن إدراك ماهية تحديات العصر. هكذا ما زلنا نفهم عن خطأ رسالة الماركسية؛ فيرى البعض فيها «روشتة» جاهزة فنية الطبع، تخصّ ميدان «تنظيم الشؤون الاقتصادية» (بالمعنى الضيق للتعبير) - فيقتلونها إلى إحلال أشكال الملكية العامة محل الملكية الخاصة - بينما يرى فيها البعض الآخر «ايديولوجياً أجنبية» دون إدراك احتمال كسبها طابعاً عالمياً (ناهيك عن إدراك أن إنجاز هذه المهمة يتوقف علينا!). . . . الخ. هكذا ما زال الكثير منا يفهم خطأً، أن المعركة من أجل العلمانية هي معركة بين «المؤمنين» و«الكافر»، بينما هي في الواقع الأمر معركة بين التجدد والحركة في جميع ميادين الثقافة بما فيها ميدان الإيمان نفسه.

ولسنا هنا بقصد التوسيع في هذا الموضوع، وإبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين أوضاعنا - في منطقتنا العربية الإسلامية للعالم الرأسمالي المعاصر - وبين أوضاع المناطق الأخرى للعالم الثالث (الهند وافريقيا السوداء وأمريكا اللاتينية. . . . الخ)؛ كما أنها لسنا بقصد النظر في الظروف والخصوصيات التي جعلت المجتمع

(٥) «الازدواجية في الثقافة المصرية». انظر: المصدر نفسه، الفصلان ٨ و ١٠.

الصيف قادرًا على تجاوز هذه المرحلة التاريخية، بينما لم يتخذهما غيره من مجتمعات العالم الثالث الرأسمالي^(۳).

وقد سبق تركيزنا - في الفصول السابقة^(۴) - على الأبعاد السياسية والاجتماعية للتجربة الصينية. ولن نعود إليها. فليس هناك في نجاح الماوية أي سرّ من هذه الزاوية. فقد نجح الحزب الشيوعي الصيني في توحيد جميع القوى الاجتماعية المعادية للإقطاع والاستعمار دون التخلّي عن دفعها، تحت قيادته، في اتجاه معايد للرأسمالية. هكذا تفادي الحزب الوقوع في أحد الخطأين، الأول الانعزال «العسالي»، والثاني التنبّب في جهة تسيطر عليها التزعّمات البرجوازية الوطنية. وخلال هذه النضالات الطويلة التي قادها الحزب، كسب دون شك ثقة قاعدة اجتماعية واسعة، عمالية وفلاحية في جوهرها.

على أنه لنا الحق أن نتساءل الأن عن الطبيعة الاجتماعية الحقيقة لهذا الحزب، وللقوى الاجتماعية والإيديولوجية التي عبّرها. طبعاً تُطلق النظرية «الرسمية» صفة «البروليتارية» على الحزب وتكتفي بذلك، أما نحن فلا نرى أن هذا الاكتفاء يفيد في فهم حقيقة الانجازات، وطبيعة التحدّيات المستقبلية. ألم يثبت التاريخ الطابع الثوري لقوى اجتماعية أخرى، غير الطبقة العاملة، ومنها فقراء الفلاحين؟ ألم يثبت هذا التاريخ أن ميل الجماهير الريفية في هذه الظروف تجاوزت الأهداف «البرجوازية» البحتة (الإصلاح الزراعي) لتفتح على مجال الترعة الاشتراكية؟ ألم يثبت هذا التاريخ أيضاً أن دور الفتنة المثقفة الثورية يفوق ما يقال عادة عن «البرجوازية الصغيرة المتذبذبة»؟

وقد أثبتت هذا التاريخ أيضاً أن مشكلة «بناء الاشتراكية» أكثر تعقداً مما تصورته أحزاب الأمية الثالثة، بما فيها الحزب الصيني نفسه.

هذا على الرغم من أن المادية قطعت في هذا الاتجاه اشواطاً بعيدة، بل تخطّت وراثة الليينينية من نواحٍ مهمة؟

ولما كنا قد استرسلنا في الفصول السابقة في المقارنة بين تجربة الاتحاد السوفيافي وبين تجربة الصين التي حافظت على التحالف الشعبي الواسع، فلن نعود إليها^(۵).

وخلاصة قولنا، هي أن الماوية طورت التراث الماركسي والليينيني في الاتجاهات الثلاثة الآتية:

(۶) انظر الفصل الأول عن «تجربة كوريا».

Amin, *The Future of Maoism*.

(۷) انظر:

(۸) انظر: المصدر نفسه.

أولاً، ان الماوية أكست الماركسية طابعاً عالمياً حقيقياً، إذ اخرجتها عن إطار التاريخ الأوروبي الذي نشأت فيه. فاللينينية لم تصطدم بهذه المهمة نظراً لانتهاء روسيا نفسها إلى عالم الثقافة الأوروبية.

ثانياً، ان الماوية رسمت الخطوط العامة، للتحول الاجتماعي، على أساس الحفاظ على تحالف جاهيري واسع يضم الأغلبية العظمى من عناصر الأمة. وفي هذا المجال، طورت الماوية تراث اللينينية وتقدّمت أمم قصور التجربة السوفياتية.

ثالثاً، ان الماوية كرست ما أنشأته اللينينية، أي فتح فصل «ما بعد الرأسمالية». وهنا، رأينا كيف أن هذا الفصل الطويل للتاريخ ناتج ظروف موضوعية، جعلت تخطي الرأسمالية يبدأ من أطراف النظام لا من المراكز المتقدمة، الأمر الذي يحول دون «بناء اشتراكي سريع».

هذه هي النقاط الأساسية حول رسالة الماركسية. فهي الوسيلة الفعالة لتجاوز أهم النتائج السلبية للتوسيع الرأسمالي وهو عدم تكافؤه. فلا يمكن تصور بناء الاشتراكية - على صعيد عالمي - دون حل مشاكل المشاكل المترتبة على التوسيع غير المتكافئ للرأسمالية. ولما كانت هذه المشاكل لا تزال قائمة في العالم الثالث الرأسمالي، الذي نحن العرب جزء لا يتجزأ منه، فإن رسالة الماركسية تظل تناسب أوضاع قاراتنا الآسيوية والافريقية والامريكية اللاتينية.

ولا يعني ذلك أن الماركسية «محارة» مغلقة تشمل على «أسرار المستقبل» والتعاونية التي تضمن تلاوتها النجاح المؤكد. إذ إن الماركسية فكرة حية تطورت ومررت بمراحل. وعرفت كل مرحلة حدودها التاريخية. وينطبق ذلك على ماركسية عصر ماركس، كما ينطبق على مرحلة اللينينية ومرحلة الماوية. وقد أوضحنا في الفصول السابقة ما هي في رأينا تلك الحدود التاريخية للتراث اللينيني الماوي، وهي في جوهرها تقع في مجال النظرية والممارسة الخاصة «بالسياسة» (أي العلاقة بين الحكم والطبيعة والحزب والطبقة والجماهير، بعبارة أخرى، مجال الديمقراطية) (١).

إن مهمة شعوب العالم الثالث التي لم تتحرر بعد هي تطوير هذا التراث، وكشف أشكال تكيّفه للظروف الجديدة. إذ إن التاريخ لا يقف أبداً، وبالتالي، فإن ظروفنا الراهنة أصبحت غير ظروف الثلاثينيات... .

هل من الممكن «حل مشكلة التخلف» - أي اللحاق بالدول الرأسمالية المتقدمة، وبالتالي الغاء سمات التوسيع غير المتكافئ للرأسمالية - من خلال أسلوب آخر، دون

(١) عن حدود اللينينية والماوية، انظر الفصلين ١ و٤.

«ثورة» و«فك الروابط»، بل من خلال التعمق في الانحرافات في النظام العالمي المعاصر، وتعجّيل النمو الرأسمالي؟ هل تغيرت الظروف على صعيد عالمي بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة حصول بلدان آسيا، وأفريقيا على استقلالها السياسي، فأصبح النظام العالمي عنصراً مناسباً لتحقيق هذا المدف (التحرر الاقتصادي) إذا كانت الظروف الداخلية مواتية؟

لقد تناولنا هذه الأسئلة في الفصول السابقة^(١٠) فلن نعود إليها. وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن ظروف الراج التي تلت الحرب وما زالت حركة التحرر الوطني في الخمسينات والستينات إضافة إلى إمكان الاستناد إلى الانحاد السوفياتي في مواجهة الاستعمار، قد خلقت أوهاماً بإمكانية انجاز أهداف التحرر الاقتصادي، دون الإ-Islام عن النظام العالمي. ثم أضفتنا أن الأزمة الطويلة والعميقة الراهنة بدأَت هذه الأوهام فذكرت شعوب العالم الثالث الرأسمالي بحقيقة خطر العودة إلى وضع كومبرادوري، ونقصد بهذا التعبير مستسلماً تماماً لمقتضيات توسيع رأس المال الاحتكاري المهيمن. فعادت مشكلة الإسلام في جدول الأعمال الفرورية التي لا مفر منها، إلا أنها عادت في ظروف داخلية وخارجية مختلفة تماماً عن ظروف العهد السابق: فالدول الآسيوية والأفريقية أصبحت دولاً مستقلة، والتحالفات الطبقية المحاكمة فيها تحملت إلى حد كبير عن طابعها «الاقطاعي» القديم لترتدي ثياب الحكم البرجوازي، والتوسيع الرأسمالي تعمق تعمقاً خطيراً وأخذ يغزو ميادين جديدة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية ليشمل وسائل الاعلام وأنماط الاستهلاك ونماذج الثقافة.. الخ. وأثرت هذه التغيرات في المجتمعات العالم الثالث من جميع أوجهها، فأصبحت نسبة سكان الحضر تقرب النصف في معظم المناطق، وتجاوزت هذه النسبة في عدد متزايد من البلدان، وبالتالي لم يعد العالم الثالث «عالماً ريفياً» كما كان تقليدياً، وتغلغلت الرأسمالية في الريف، وتهافت شرائح متزايدة من «فقراء» المدن، وتعاظمت شرائح البرجوازية الصغيرة.. الخ. فلا شك في هذه الظروف أن المشاكل أصبحت أكثر تعقيداً مما كانت عليه سابقاً، بل وأصبح الخطر أخطر مما كان عليه في عصر الاستعمار المباشر. فصار العدو والعقبات داخل المجتمع. فالتمسك ببعض الإسلام وتنفيذ مقتضياته تنفيذاً فعالاً، إنما يتطلب الجرأة الفكرية والسياسية والإبداع النظري. إذ إن الفكر الاجتماعي نفسه يواجه تحديات جديدة للدرجة أنه هو الآخر «في أزمة». وتشمل هذه الأزمة التراث الماركسي.

ولا ريب أن الشعوب المتأمرة تشعر بعمق أزمة عالمنا وخطورة الوضع. هذا هو

(١٠) انظر الفصل الثاني.

السبب الذي دفع بعد «الثقافي» للأزمة إلى الأمام، حتى أصبح يحتل مكان الصدارة. وتواجه الماركسية هذا التحدي الجديد؛ فعليها أن تتعدد حتى تصبح قادرة على طرح إجابات فعالة على هذه المشاكل. فأصبحت هذه المهمة أحد الاحتياجات الأساسية - إن لم يكن أهمها - لنكتب الماركسية طابعاً عالمياً حقيقياً، وخرجوها من الإطار الثقافي الغربي الذي نشأت فيه.

ثالثاً: التوسيع الرأسمالي وهمجية التوسيع الغربي

يستحيل الفصل بين توسيع الرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي وبين «تغريب» العالم المترتب على الطابع الأوروبي للحضارة التي صدرتها أوروبا الرأسمالية، من خلال هذا التوسيع، إلى درجة أن التوسيع الرأسمالي ظهر لشعوب المناطق غير الأوروبية على أنه أساساً «توسيع أوروبي». وغنى عن القول أن هذا البعد الثقافي الحضاري يحتل في الوعي الشعبي والعام مكاناً مهماً - إن لم يكن مكان الصدارة - وإن لهذا البعد تأثيراً ملحوظاً لا يصح تجاهله، خصوصاً وإن التوسيع الرأسمالي في حد ذاته محطم لدرجة لا مثيل لها في العصور السابقة. فلا شك أن الرأسمالية مسؤولة عن عمليات ابادة حضارات وثقافات، بل وأحياناً شعوب بآكملها، على نطاق لا سابق له. إلى درجة أن البعض يتساءل عنها إذا كان التعبير عن «المهمجية الغربية» أصح من التحدث عن «الحضارة الغربية»! ويدو في نظر شعوب آسيا وأفريقيا التي عانت من هذا التوسيع أن أوروبا مسؤولة جماعياً عن الجرائم التي صاحت التوسيع الرأسمالي، خصوصاً وأن التاريخ الرسمي - وهو أوروبي التمرّز - يكاد يتتجاهل تماماً هذه الجوانب المحطمة، فيركز على الجانب «الإيجابي»، أي نشر عناصر «الحضارة»... إن ماركس نفسه لم يتخلّص تماماً من هذه الرؤية التي تؤكد «الجانب الإيجابي» للتلوسيع الرأسمالي. إلا أن ماركس قام فيما بعد بمراجعة تلك الأحكام السريعة التي أبدأها في عنفوان تفاؤل شبابه.

وغني عن البيان هنا التذكير بحقيقة «الخطر الأوروبي». فالالمثلة له معلومة. وهي - على سبيل المثال لا الحصر - إبادة هنود أمريكا الشمالية، وتدمير كامل حضارات هنود أمريكا الجنوبية التي أصبحت نتيجة لذلك «لاتينية» - رغم أن عدد سكان أمريكا المنادية لم يقل عن عدد سكان أوروبا المستعمرة... وتجارة الرقيق التي فرضت على أفريقيا السوداء ابتزازاً بشرياً لا مثيل له، فأدّت إلى تخلف القارة بأجمعها، وذلك من جميع النواحي المادية والسياسية، وهذه هي أخطر المثلة.

يضاف إلى هذه المثلة عمليات الاستعمار الاستيطاني هنا وهناك. فقد غزا هذا

النوع من الاستيطان الفرنسي المغربي بأكمله، وانتهك شخصيته العربية ومتدمراً بالتدمر. وذلك بعد أن طرد الإسبان العرب من إسبانيا، ثم تطلعوا إلى توسيع العملية وفتح شمال أفريقيا، إلى أن أتى الفتح العثماني لينقذ المنطقة من تحقيق هذا الخطر. والآن، يستمر الاستعمار الاستيطاني على أرض فلسطين تحت عيوننا. وقد حدث الاستيطان نفسه في أفريقيا الجنوبية، ولا يزال قائماً. كما أنه هدد عدداً من البلدان الأفريقية الأخرى مثل كينيا وزimbabwe. وفي سيريلانكا والتركستان والقوقاز، واجهت الشعوب غير الإسلامية التوسيع الاستيطاني الروسي.

أما في المناطق الكثيفة التي لم تُفتح للإستيطان، فقد اتخذت أساليب التحطيم الحضاري أشكالاً متنوعة من الاحتلال العسكري وإقامة الإدارة الكولونيالية، وإحلال لغات المستعمر محل اللغات الوطنية في التعليم والإدارة (وهذا هو شأن أفريقيا السوداء بأكملها مثلاً)... الخ، بل بما الاستعمار الأوروبي في بعض الأحيان إلى أساليب وحشية تناهض مبادئ الأخلاق البسيطة كما كان الشأن حينما فرضت بريطانيا على الصين استيراد الأفيون، الأمر الذي لا يزال حياً في ذاكرة شعب الصين. واليوم، مع تقوية وسائل الإعلام، لا يمثل تغلغل أنماط الاستهلاك المنحلة (وتشمل نشر شرب الكوكاكولا إلى استيراد مسلسلات التلفزة الغربية... الخ) هجوماً ثقافياً لا يقل خطورة؟

ربما تلاشت وسائل التوسيع المباشر (ويخصّص في شكله الاستيطاني) في مرحلتنا الأخيرة، بعد حصول بلداننا على استقلالها السياسي. إلا أن هناك خلافات لهذا النوع من التوسيع الوحشي لا تزال تفعل فعلها (في أفريقيا الجنوبية أساساً) أو حتى لا تزال في مرحلة مذها. (ويكاد يكون التوسيع الصهيوني المثل الوحيد في هذا الصدد...).

ما هي الأسباب التي جعلت هذا التوسيع الوحشي ممكناً، بل ربما «ضرورة تاريخية»؟ هل هي ناتج «طبيعة الجنس الأوروبي»؟ أم هي ناتج قوانين غط الانتاج الرأسمالي؟ من الواضح أن مصادر الأسباب الحقيقة للتتوسيع الأوروبي تكمن في طبيعة النمط الانتاجي، وليس هي ناتج خصوصيات «ثقافية». إذ إن هذه الخصوصيات إنما هي عنصر غير ثابت فتكيفت مع مقتضيات غط الانتاج نفسه. إلا أن العلل «الثقافية» والأبعاد «الحضارية» تلعب دورها، بل في كثير من الأحيان تختلي مكان الصدارة في الوعي الاجتماعي والسياسي لكل من الطرفين، أي: الشعوب والقرى السياسية الأوروبية من جهة، والشعوب ضحايا التوسيع الرأسمالي من الجهة الأخرى.

أمامنا هنا مثلان واضحان لهذا الخلط بين الأسباب الحقيقة التي تتعلق بطبع غط الانتاج وبين الأبعاد الحضارية الغالبة على مستوى الوعي السياسي، ذلك في كل من أفريقيا الجنوبية وفلسطين.

ففي إفريقيا الجنوبيّة، ترجع جذور استيطان سكان «البور» (أي الأوروبيون من أصل هولندي) إلى زمن يسبق التوسيع الاستعماري البريطاني بثلاثة قرون. إلا أن استيطان البور نفسه ناتج ظروف نشأة الرأسمالية في أوروبا، وما انتجهما من حروب داخلية دينية، مع أن هذا الاستيطان لم يصبح خطراً جسياً على مستقبل شعوب المنطقة، إلا عندما تبلورت خطط الاستعمار الاقتصادي والمالي البريطاني الذي استحوذ على الثروة المعدنية الوفيرة في هذه المنطقة (الذهب في جنوب إفريقيا والنحاس في روديسيا الشماليّة.. الخ)، فجعل من جالية المستوطنين البيض حربة رمح لضمّان سيطرته على المنطقة. ولم تمنع هذه الحقيقة أنَّ الحركة العمالية الغربية ركزت اهتمامها على النضالات الطبقية داخل الجالية الأوروبيّة، وعلقت أملاً عليها، في نفس الوقت الذي لم تدرك أهمية نضال الشعب الإفريقي من أجل استعادة وطنه المسلوب. فكان اهتمام اليسار الغربي بالإضرابات التي قام بها العمال «البيض» خلال العشرينات والثلاثينات، يفوق مظاهرات التضامن مع الفلاحين الأفارقة المفسولين عن أراضيهم، نتيجة احتياجات التوسّع الرأسمالي.

وكذلك في فلسطين: فمن المعروف أن الصهيونية ظاهرة ناتجة عن ظروف خاصة بالتاريخ الأوروبي، ولا تمت إلى شؤون شعب فلسطين بصلة. غير أن تحويل حلم إنشاء دولة يهودية في فلسطين العربية إلى حقيقة، لم يصبح ممكناً إلا بفضل انخراط نام لهذا الهدف في خطط السيطرة الاستعمارية على المنطقة، وهو هدف مصدره حاجة الرأسمالية إلى ضمان حصولها على ثروات المنطقة الطبيعية، وخاصة النفط، الأمر الذي يفترض بدوره سيطرة سياسية للغرب على الشرق العربي. وقد أدرك زعماء الصهيونية الضرورة الحيوية لهذا الربط العضوي. هذا بينما - للأسف - لا يزال كثير من القوى السياسية والحكومات العربية لا يفهم ذلك؛ فلا يزال هؤلاء يغدون أوهاماً حول إمكان فصل العدو الصهيوني عن سبله الاستعماري! هذا لا شك أن كون الجالية اليهودية الإسرائيليّة ذات ثقافة أوروبيّة - إضافة إلى وجود جاليات يهودية في المجتمع الغربي الأوروبي والأمريكي - إنما هو عنصر يلعب دوراً أساسياً في انحياز شعوب الغرب لمصلحة الصهيونية. فقد كتبنا في هذا الصدد أنه لو كانت المجرة اليهودية السابقة (الدياسبورا) قد اتجهت نحو الشرق، فاستوطن اليهود الهند والصين، لكان مشروع «العودة» إلى فلسطين على حساب الشعب العربي قد بدأ للأوروبيين مشروعًا غير شرعي، ولا يستحق الاعتبار^(١). هكذا نرى أن عامل «التضامن الأوروبي» يلعب هنا دوراً حاسماً.

(١) أمين، أزمة المجتمع العربي، الفصل ٤.

ولا شك أن هذا العامل - ونقصد «الطابع الأوروبي» للتوسيع الرأسمالي - يمكن أن يتخطى حدود تاريخ التوسيع الرأسمالي نفسه. فليست الثورة المعادية للرأسمالية في ذاتها ضمانتاً مطلقاً أن الشعوب الأوروبية مستعدة أن تخلي عن «دورها» التاريخي القيادي. والدليل على ذلك موجود في تاريخ الاتحاد السوفيتي نفسه. فلا شك أن الشعب الروسي قد لعب دوراً أساسياً في توجيه ثورة ١٧ تشرين الأول / أكتوبر؛ كما لا شك أن النظام السوفيتي وفر لشعوب المستعمرات السابقة في القوقاز وتركمان شرطياً تنمية لا مثيل لها في العالم الرأسمالي، وذلك سواء أكان من وجهة نظر الظروف المادية والاجتماعية (التصنيع والمساواة في الاستفادة من التنمية - أي مساواة الأجور ودخول الفلاحين... الخ). أم كان من منظور الظروف الثقافية والسياسية (دستور فدرالي ، مساواة الحقوق الثقافية واستخدام اللغة الوطنية... الخ). إلا أنه من المعروف أيضاً أن الشوفينية الروسية لا تزال أمراً واقعاً على جميع مستويات الحياة الاجتماعية. وليس هذه الشوفينية مجرد مخلفة من مخلفات الماضي الاستعماري الروسي، يكافحها نظام الحكم. بل هي سمة هيكلية في النظام - على ما يبدو - للأسف. ففي أعقاب ثورة ١٧ تشرين الأول / أكتوبر بذل السوفيات مجهوداً خاصاً للتخلص من حركة «الشيوعية التركية» (التي قادها الرفيق سلطان غاليف) باسم «الأمية» ورفض «القومية». وكان ذلك سنوات قبل غلبة النزعة الشوفينية الروسية لعهد الس塔الينية. هذا رغم أن هذه الحركة الاشتراكية الوطنية الوحديّة لشعوب وسط آسيا - المستعمرات الروسيّة - لم تكن على الإطلاق حركة «رجعية» و«معادية» للثورة الروسية. بل لم تطالب بالاستقلال والانفصال، فاكتفت بالطالبة بتكوين دولة تركية اشتراكية موحدة في إطار الاتحاد السوفيتي. وبعد هزيمة حركة سلطان غاليف قسم الحكم السوفيتي آسيا الوسطى إلى خمس جمهوريات، وألغى استخدام اللغة التركية الموحدة، وأقيمت محلها في كل من الجمهوريات الأربع ذات الثقافة التركية (كزاكستان وكريمتبيستان وتركمانستان وأوزبكستان) لهجات محلية لم تكن لغات ثقافة، وهي جيئاً لهجات مشتقة من اللغة التركية الأصلية، ورقيت هذه اللهجات إلى لغات «وطنية»، الأمر الذي خلق عقبات إضافية، في سبيل إتمام التوحيد الوطني. وقد سمحت هذه السياسة، بتوالى الاستيطان الروسي في المناطق الضعيفة للوطن التركي. هكذا صار نصف عدد سكان الكزاكستان المعاصر من أصل روسي، أما «القومية» التجييكية - وهي في واقع الأمر جزء من القومية الإيرانية - فقد فصلت عن جذورها وأخوتها في إيران وأفغانستان، بواسطة «اصلاح لغوي» مفاده احلال الحروف الروسية محل العربية. وقد أدخل النظام السوفيتي اصلاحاً مشابهاً في منغوليا. وبذلك فُصل مصير شعب هذه الجمهورية عن جذوره وعن أخوته مفول الصين الذين

استمرروا يستخدمون كتابتهم الأصلية. وليس غرضي في التذكير بهذه الواقعات هو تشبيه النظام السوفيتي بنظام الاستعمار الغربي. إذ إن النظام السوفيتي قد حقق فعلاً هنا ما لم يتحقق في أية مستعمرة أو شبه مستعمرة، بل ما لم يتحققه أي نظام دولة مستقلة في العالم الإسلامي المجاور، وذلك سواء أكان من منظور الرفاهية المادية للشعب أم من منظور الإزدهار الاجتماعي والثقافي. فكل ما تدل عليه هذه الواقعية هو أن التوسيع الأوروبي لا يتلخص في بعده الاقتصادي فقط، فله أيضاً بُعدان: ثقافي وحضاري.

إن التساؤل الصحيح في هذا الشأن هو، إذاً، الأتى: كيف تمفصل مختلف أبعاد التوسيع الرأسمالي الغربي؟ إنها مشكلة واجهتها الأجيال المتالية في آسيا وإفريقيا منذ قرن أو قرنين. ومع أن هذا السؤال لم يطرح في معظم الأحيان بشكل صريح، إلا أنه كان موجوداً ضمنياً في أذهان الجميع. فهو المضمون الكامن وراء النقاش المستمر حول «الأصالة والمعاصرة». ونجد في مواجهة هذا التحدي ثلاثة مجموعات من ردود الفعل تبلورت في أشكال منوعة.

فالمجموعة الأولى من ردود الفعل لها طابع «تقليدي» واضح، مفادها هو رفض باتٍ وكامل «للمعاصرة»، ومحاولة الابتعاد عن مخاطر تحدّي الغرب من خلال الانعزاز التام. وفي كثير من الأحوال، كان رد الفعل هذا باكراً. وهذا أمر طبيعي لا يدعو إلى الاستغراب، إلا أنه في واقع أمره لا يعلو كونه إشهار العجز وغياب الإدراك بحقيقة الاختلال في توازن القوى، وبالتالي فهو إجابة غير نافعة محكوم عليها بالهزيمة الحتمية. ومع ذلك، فإن هذا الموقف السلبي لا يزال يلهم كثيراً من الممارسات الراهنة! فهو المضمون الكامن وراء النظر إلى الغزو الغربي على أنه «استفزاز» ثقافي وحضاري، بل وديني، أكثر منه ناتج آليات التوسيع الرأسمالي، وفي وطننا العربي المعاصر، تغلب الكتابات التي تكتفي بهذا التحليل السطحي، فتدين «التغلغل الثقافي الأوروبي» وغزو الأذهان من خلاله، وتركتز على الجانب التحيطي لهذا الغزو دون الاهتمام بالتساؤل عن حقيقة ماضينا وأسباب عجزنا، أي دون نقاش «تراثنا» المزعوم نقاشاً حاداً. وعلى سبيل المثال، فإن التيارات الدينية السلفية كما هي ممثلة في التيجاناتها الغالبة - سواء أكانت السلفية الإسلامية أم المندوكية أم البوذية - لا تتجاوز حدود هذه الإيديولوجيا البسيطة «للرفض».

وإذا كانت الأوضاع على هذا النمط، فإن السبب يسر الإدراك. إن التمسك بـإيديولوجيا «الرفض» - بل انتعاشها المعاصر - إنما هو بدوره ناتج حتى لفشل الموقف الثاني والمناهض له، ونقصد موقف «قبول المعاصرة دون تحفظ»، كما حاولنا أن نبيئه في

إن مفاد نظرية «قبول المعاصرة»، المعترضة هنا هو الدعوة بالتخلي عن أشكال نظمنا الاجتماعية «التقليدية» لصالح تبني الأشكال الرأسمالية، وبالتالي هي دعوة إلى التخلص عن ثقافتنا، لصالح تبني الثقافة القرية باسم طابعها العالمي المزعوم. فهي نظرية لا تميّز بين ما هو «عالمي الطابع» حقيقة، وبين ما هو «خصوصي»، ونتائج الظروف التاريخية التي جعلت الرأسمالية تنشأ في أوروبا، وبالتالي تغير وراءها سمات خاصة ذات جذور سابقة في تاريخ تلك القارة. ولا شك أن برجوازيات بلداننا - بشكل عام - هي الطبقة التي اقتنعت بهذه النظرية وروجتها، إلا أنها لم تجرؤ على قبول جميع التائج التي ترتب على تبنيها هذا الموقف، بل حاولت أن تستغل بعض جوانب «تراثنا» المزعوم لكي تستفيد منها في سعيها وراء تحقيق أهدافها الطبقية الأنانية والمحلونة والقائمة على الحفاظ ببداً الاستغلال، بشرط تحدّيث أشكاله. هكذا تمسّكت بالجوانب الرجعية الموجودة في تراثنا - شأنه في ذلك شأن أي تراث تعكس فيه تناقضات المجتمع الطبيعي - والأمثلة في هذا الصدد عديدة، منها - على سبيل المثال - رفضها للديمقراطية على أساس أنها نظرية «مستوردة»!

ولا نعلم إلا مثلاً واحداً ناجحاً للممارسات القائمة على هذه المبادئ، وهو مثل اليابان منذ عهد ثورة «مييجي» في ستينيات القرن التاسع عشر. إنه مثل «ناجح»، يعنى أن اليابان استطاعت فعلاً - من خلال قبول «المعاصرة دون تحفظ» - «اللحاق» بالغرب في الميادين الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية، فأصبحت دولة رأسالية مركزية (ـ إنها المركز الوحيد ذو الأصول غير الأوروبية) - ثم حاولت ثورة أتاتورك في تركيا وثورة رضا شاه في إيران تمثل هذا النمط. أما التبيّحة فهي معروفة والحكم عليها بالفشل لا جدال فيه، إذ إن هذين المجتمعين لم يخرجا بعد من فلك التبعية والتخلف. وهناك أمثلة أخرى، منها بالتأكيد سلسلة المحاولات التي ملأت تاريخ مصر منذ عهد محمد علي مروراً بالخديوي اسماعيل ثم برجوازية الوفد إلى عهد جمال عبد الناصر. وقد سبق أن أوضحنا في هذا الصدد كيف أن ظاهرة «الازدواجية في الثقافة المصرية» (ونقصد تجاوز عناصر التحديث المستوردة وعناصر الحفاظ على جوانب من التراث المتجمد) ترجع إلى حدود الفكر المصري في عهد محمد علي، وكيف أن الأجيال التالية - بما فيها جيل النهضة - لم تتجاوز هذه الازدواجية. كما أوضحنا أن الناصرية - لأول مرة - انتجت عناصر احتلال تخطىء هذه الحدود، إلى أن أدت الظروف - ناتج أوضاعها الداخلية وفعل العوامل الخارجية - إلى إنهاء التجربة^(١٣).

(١٢) المصدر نفسه، الفصل ١٠.

(١٣) المصدر نفسه، الفصل ١٠.

ولذلك، فإن التحمس لقبول «التفريغ» صار الآن في موقف دفاعي في آسيا وأفريقيا عامة، وفي الوطن العربي بخاصة، لعل الظروف تختلف في هذا الصدد بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية، حيث هناك مستقبل قائم للنزعنة «الغربيّة». ولعل هذا الاستثناء يرجع إلى انتهاء مجتمعات أمريكا اللاتينية إلى الثقافة الأوروبيّة، الأمر الذي يلغي «العقبة الحضارية» أمام قبول ممارسات ترمي إلى تحقيق التقدم، سواءً أكان ذلك من خلال الانخراط في العالم الرأسمالي، أم من خلال تبني مبادئ الاشتراكية العلمية.

أما الموقف الثالث - أي خيار التحدث دون التفريغ - فهو موقف تبلور في الماوية بشكل واضح. إذ إن الماوية نجحت في الجمع بين البعد الوطني الصحيح للتحرر، وبين البعد الاجتماعي العالمي الطابع. فالماوية نادت بالتحدث من خلال إتمام ثورة معادية للرأسمالية، لا من خلال حماولة الترقية في سلم القوميات المنخرطة في النظام الرأسمالي العالمي، وبذلك أعطتنا درساً لا يزال قائماً. فأثبتت أن للماركسيّة بعدها العالمي الطابع محتملاً يمكن إنجازه، فأنخرجت الماركسيّة عن إطار البيئة الغربية التي نشأت فيها.

هذه هي المهمة التي لا بد لنا - شعوب العالم الثالث الرأسمالي بعامة والشعب العربي بخاصة - أن نواصلها ونطورها، فهي الطريق الوحيد لمواجهة تحديات العصر.

٤ - وربما أمكن جمع خلاصة تخليلنا عن رسالة الماركسيّة في النقاط الثلاث الآتية:

أولاً: إن الطابع اللامتكافي للتوسيع الرأسمالي، قد أنتج شروط انفجار ثوري في أطراف النظام المتخلفة التي تعاني من حدة الناقصات في جميع الميادين الاجتماعية والسياسية والثقافية. هذا بينما التوسيع نفسه أدى في المراكز إلى تقوية قدرة النظام على تجاوز الناقصات الاجتماعية المرتبة على غرار قوى الانتاج دون ظهور خطر ثوري. بإنجاز: إن النظام الرأسمالي أثبت قدرته على استيعاب تناقضاته على مستوى علاقات الانتاج الناتجة عن غرار قوى الانتاج في المراكز المتقدمة، بينما تفرض التتابع المرتبة على هذا النمو في الأطراف إعادة تشكيل الميكل السياسي وهيكل العلاقات الاجتماعية. مكذا تخللت الطبقة العاملة في المراكز عن رسالتها الثورية التي قامت الماركسيّة الأصلية على أساسها في نصّورها للانتقال الاشتراكي. مكذا تجددت إشكالية تجاوز الرأسمالية، فاصبحت إشكالية تحطّي الحدود التي يفرضها النمو الرأسمالي في الأطراف. هذا هو جوهر مضمون أطروحتنا عن «التطور اللامتكافي»^(١٤)، ومفادها أن تحطّي حدود

(١٤) حول أطروحة «التطور اللامتكافي»، انظر، أمين، الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبرالية.

نط انتاج معين - وبالتالي ظهور بوادر نط اجتماعي أكثر تقدماً - يبدأ من الاطراف المختلفة للنظام ، لا من مراكزه المتطورة . وقد أثبت التاريخ صحة هذه الفرضية مرتين ، أولاهما عند ظهور الرأسمالية التي لم تنسافي مراكز الحضارات الخراجية الرائبة في الشرق ، بل نشأت في الاطراف الاوروبية نصف البريرية . وثانيةها في عصرنا الذي جعل تخطي الرأسالية ضرورة موضوعية في الاطراف . ومعنى هنا أن الخبراء بكل بساطة هو: إما أن تتجاوز حدود الرأسالية ، من خلال «فك الروابط» مع النظام العالمي السادس ، وإما أن يقفي التوسع الرأسالي على أنها **فينوبيا** في عملية التأبجد السلمي ، ويلغى شخصيتها وهويتها ، وينهي استقلالية مجتمعاتنا ، فيخضعها لمقتضيات إعادة انتشار حكم رأس المال المهيمن على صعيد عالمي .

ثانياً: إن الثورة المعادية للرأسمالية المفروضة علينا في هذه الظروف ، ليست «اشتراكية الطابع» بمعنى أنها تخلق شروط «بناء» اشتراكي متكملاً وسريع ، بل طابعها ثلاثي ومتناقض ، يجمع بين التزعمات الاشتراكية والرأسمالية الوطنية ونزعه ثلاثة جديدة سُميتاها النزعه الدوليّة . ومن العبث محاولة المروّب من التحدّي من خلال التفّوّق التقافي والانغلاق في الماضي والحنين إلى مجده ورفض مواجهة العدو . فالثورة المعادية للرأسمالية إنما هي عنصر أساس في تطوير الوضع على صعيد عالمي ، فهي ثورة ذات بعد عالمي .

ثالثاً: إن الماركسية هي ايديولوجية عصرنا على صعيد عالمي بالتحديد لأنها - وهي وحيدة في ذلك - تواجه هذه المشاكل . هذا بشرط أن تفهم الماركسية فهماً مفتوحاً يطّور ما كان احتمالاً فقط في أصولها . وبالآخرى فهماً يعطيها طابعاً عالياً حقيقياً . هذا هو الباب الذي فتحه التأويل اللينيني والمنهج الذي طورته الماوية ، وهو مضمون ما تحقق لأول مرة في العالم غير الأوروبي الأصول ، في الصين . ولا توجد ايديولوجيا أخرى لها هذه القدرة الاحتمالية على الجمع بين الأصالة والتحديث ، تستطيع أن تلعب هذا الدور في عصرنا . إن الحركات الأخرى المتّوّعة التي تعبر عن ثورة شعوب العالم الثالث المعاصر لا تعد كونها تعديلات عن رفض سلبي ، دون قدرة على طرح بدائل ايجابي يواجه تحديات العصر . فهي لا تعلو كونها عرضاً للأزمة لا حلّا لها ، فلا بدّ من تجاوزها . وإنّ حكم تطور الأمور العالمية بالقضاء علينا .

المَرَاجِع

١- العربية

كتب

- أمين، سمير. أزمة المجتمع العربي. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.
- . الاقتصاد العربي المعاصر. ترجمة ناديا الحاج. بيروت: دار الرواد، ١٩٨٢.
- . الأمة العربية، القومية وصراع الطبقات. بيروت: دار ابن رشد للطباعة والنشر، ١٩٧٨.
- . التطور اللامتكافي: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية. ترجمة برهان غليون. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤.
- . الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبرالية. ترجمة هنريت عبودي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠.
- . الملوية والتجريفية. ترجمة صلاح داغر. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٤.
- . المغرب العربي الحديث. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١.

دوريات

- أمين، سمير. «في الذكرى الثلاثين لمؤتمر باندونج: مضاعفات اخفاق «ايديولوجيا التنمية»». الوحدة: السنة ٢، العددان ٢٢ - ٢٣، تموز/يوليو - آب/أغسطس ١٩٨٦.

٢- الأجنبية

Books

- Aidan, Foster-Carter. *Standing Up: The Two Korean States and the Dependency Debate*. Seoul: Seoul University, 1985.

- Amin, Samir. *Les Conditions d'une autonomie de la région méditerranéenne*. Napoli: [s.n.], 1983.
- . *La Déconnexion*. Paris: [s.n.], 1985.
- . *Le Développement du capitalisme en Côte d'Ivoire*. Paris: [s.n.], 1967.
- . *L'Echange intégral et la loi de la valeur: La Fin d'un débat. Avec une contribution de Jagdish C. Saigal*. Paris: Anthropos-IDEP, [1973].
- . *The Future of Maoism*. New York: [n. pb.], 1982.
- . *L'Impérialisme et le développement intégral*. Paris: Minuit, 1976.
- . *Irak et Syrie, 1960-1980: Du projet national à la transnationalisation*. Alençon, Orne: Minuit, 1982.
- [et al.]. *La Crise de l'impérialisme*. Paris: Minuit, 1975.
- . *Dynamics of the Global Crisis*. New York: [n. pb.], 1982.
- Anderson, Perry. *Considerations on Western Marxism*. London: NLB, 1976.
- Bettelheim, Charles. *Les Luttes de classes en URSS, 1930-1941*. Paris: [s.n.], 1982.
- Brandt Commission Reports*. London, 1980 and 1983.
- Brower, Anthony. *Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey*. London: [n. pb.], 1980.
- Chenery, Hollis Burnley [et al.]. *Redistribution with Growth: Policies to Improve Income Distribution in Developing Countries in the Context of Economic Growth*. London: World Bank and the Institute of Development Studies, University of Sussex by Oxford University Press, 1977.
- Emmanuel, Arghiri. *Technologie appropriée ou technologie sous développée?* Paris: [s.n.], 1981.
- Holland, Stuart. *Out of Crisis*. London: [n. pb.], 1983.
- Land and Poverty in Asia, Africa and Latin America*. Various authors. Geneva: ILO. (Prog. WEB).
- Lipietz, Alain. *L'Audace ou l'enlisement*. Paris: [s.n.], 1984.
- Mukherjee, Ramkrishna. *The Rise and Fall of the East India Company: A Sociological Appraisal*. New York: Monthly Review Press, [1974].
- Warren, Bill. *Imperialism: Pioneer of Capitalism*. London: NLB, 1980.

Periodicals

- Amin, Samir. «La Crise, le tiers monde et les relations N-Ser. E-O.» *Nouvelle revue socialiste* (Paris): 1981.
- . «Critique des propositions de la Banque mondiale pour l'Afrique.» *Africa Development*: 1982.
- . «Pour une sortie à gauche de la crise.» *IFDA dossier* (Geneva): 1983.
- . «A Propos du NOEI.» *Socialisme dans le monde*: 1982.
- . «A Propos du rapport Brandt.» *Africa Development*: 1980.
- Schiffer, Jonathan. «The Changing Pattern of Development or the Accumulation Wisdom of Samir Amin.» *World Development*: vol. 8, 1980.
- Smith, Sheila. «Class Analysis Versus World Systems: Critique of Samir Amin's Typology of Underdevelopment.» *Journal of Contemporary Asia*: 1982.
- . «The Ideas of Samir Amin: Theory or Tautology.» *Journal of Development Studies*: October 1980.

فَهْرِسٌ

(ج)

- استراتيجية التكيف: ٩
- الاستراتيجية الليبية - الملوية: ٢١٦
- الاستهلاك: ٢١، ٢١، ٥٨، ٥٧، ٤٣، ٢٢، ٥٧، ٦٠، ٦٠، ٦٠
- الاستهلاك: ١١٧، ١٠٠، ٧٨، ٧٧، ٧٥، ٧٤، ٧١، ٦٢
- الاستهلاك: ١٣٩، ١٣٧، ١٣٥، ١٢٩، ١٢٠، ١٢٠، ١١٩
- الاستهلاك: ١٩١، ١٧١، ١٧٢، ١٧٢، ١٦٢، ١٦٢
- الاستهلاك: ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٢٧، ٢١٤، ١٩٥، ١٩٢
- الاستهلاك: ٢٣٧، ٢٣٧
- الاستهلاك البريطاني: ١٧٢
- الاستغلال الاقطاعي: ٦٥
- الاستغلال التجاري: ٥٨
- الاستقلال الوطني: ١٢٦، ١٢٢، ١١٥، ٢٠
- الاستقلالية الذاتية: ١٧٧، ١٧٩
- الاستلاب الاجتماعي: ١٥٣
- الاستلاب الاقتصادي: ١٥٠
- الاستلاب الانساني: ١٥٣
- الاستلاب السلمي: ١١٣، ١١١، ١١٠، ١٠٨
- الاستلاب: ٢٣٠، ١٣٨، ١٤١، ١٥٢، ١٣٨
- الاستيطان الفرنسي: ٢٤١
- اصناف: ٢٠٦
- الاسلام: ١٧١، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٦
- اسعيل ياشا: ٣١، ٤٤، ٤٤، ٢٤٥
- الاشتراكية: ٧، ٩، ٣١، ٣٢، ٣٢، ٤٧، ٤٧، ٥٠، ٥٠
- الاشتراكية: ٥١، ٥٩، ٥٧، ٥٥، ٥٥، ٦٦، ٧١، ٨٠، ٨٠، ٨٦
- الاشتراكية: ١١٧، ١٠٩، ١١٢، ١١٣، ١١٦، ١١٦

- آسيا: ١٣، ٢٦، ٤٢، ٤٣، ٥٧، ٥٧، ٥٧، ٦٢، ٦٢، ٦٢، ٦٢، ٦٢، ٦٢، ٦٢
- آسيا: ٢٢٣، ٢١٢، ١٨٨، ١٨٦، ١٢١، ١٠٢، ٩٤
- آسيا: ٢٤٦، ٢٤٤، ٢٤٣، ٢٣٢، ٢٢٩، ٢٢٤
- أتاتورك، كمال: ٢٤٥
- الاتحاد السوفيتي: ٧، ٢٩، ٣١، ٧٤، ٧٥، ٧٥، ٧٤، ٧٤، ١١٦، ١٢٠ - ١٢٠
- الاتحاد السوفيتي: ١٢٨، ١٢٧، ١٢٢، ١٢٢
- الاتحاد السوفيتي: ١٤٥، ١٤٢، ١٣٩، ١٣٧، ١٣٥ - ١٣٥
- الاتحاد السوفيتي: ١٥٧، ١٥٣، ١٥١، ١٤٩ - ١٤٧
- الاتحاد السوفيتي: ١٥٧، ١٥٣، ١٥١، ١٤٩ - ١٤٧
- الاتحاد السوفيتي: ٢٣٤، ٢٣٠، ٢١٥، ٢١٢، ٢٠٧، ١٨٣
- الاتحاد السوفيتي: ٢٣٩، ٢٣٣
- الجيش: ١٣٠
- السياسة الخارجية: ٧١
- الاتراك: ١٧١
- اتفاقية كلوب ديفيد: ١٨٦
- اتفاقية لومي الثالثة: ١٩٩، ٢٠٠
- الاحتلال النازي: ١٣٠
- الاحزاب الاشتراكية: ١٦٨، ١٢٠
- الارثوذكسية الماركية: ٧٥
- الارستقراطية المالية: ٢١
- الأرمن: ١٧١
- الأزمة الزراعية: ٢٧
- اسبانيا: ٢٤١
- اسبانيا: ١٧٦، ١٧٨، ١٨٤، ١٩٩

- الاسم المتحدة: ١٧٤، ٦٠
 الأمة اليهودية: ٢٥
 الاتصال الرأسائي: ١٥، ٦٣، ٥٨، ١٤١، ١٦٧،
 ٢٢٥، ٢١٤
 الاتصال الزراعي: ٨٥، ٥٩
 انجلز، فرديك: ٢٢٦
 الانحراف الايديولوجي: ٢٣٣
 اندرسون، بيري: ١٢٥
 اندونيسيا: ١٤، ٤١، ١٦٩، ١٧٦، ١٨٨
 ٧٤
 الامم الافريقية: ٢٠٥
 الاهداف الوطنية: ٨١
 لوروبا: ١٤، ٢٢، ٢٦، ٢٨، ٣٧، ٢٨، ٣٧،
 ١١٥، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٣ - ١٧٦
 ٢١٦، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٠٩
 ٢٤٥، ٢٤٢، ٢٤٠، ٢٣١، ٢٣٠، ٢٢٨، ٢٢٥
 ٢٤٢، ١٥٤، ٢٥
 لوروبا الشرقية: ١٤٧
 لوروبا الغربية: ٣٨، ١٢٠، ١٧٤
 ٢٤٢، ٧٦
 لورويل، جورج: ٢٠٤
 الايديولوجيا الاشتراكية: ١٢٧
 الايديولوجيا البرجوازية: ٧٣، ٥٥
 الايديولوجيا الشتورية: ٤١
 الايديولوجيا الرأسائية: ١٣٠
 الايديولوجيا السوفياتية: ١٨٣
 الايديولوجيا الشعبية: ١٥١
 الايديولوجيا القومية: ١٦٤
 الايديولوجيا الكونفدرالية: ١٨٨
 ٢٣
 الايديولوجيا الليبرالية: ١٣٦
 الايديولوجيا الماركسية: ١٣٦
 الايديولوجيا المتنوسة: ١٧١
 ايديولوجيا الوطن: ١٥٤، ٢٥
 ايران: ٦٠، ٩٣، ١٢٦، ١٦٩، ٢٤٥
 ٢٢٨، ١٢٩
 ايرلندا: ١٢٩
 ايطاليا: ١٦٦، ١٧٨، ١٨٣، ١٨٤، ١٩٢، ١٩٩، ١٩٩
 ٢٢٨، ٢٠٣
 (ب)
 براتوفسكي، توجان: ٦٨، ٦٧
- ، ١٣٦، ١٣٢، ١٣٠ - ١٢٨، ١٢٥ - ١٢٠
 ، ١٥٨، ١٥٦، ١٥٣، ١٤٨، ١٤٦ - ١٤٤
 ، ٢١٣، ٢١٢، ٢٠٥، ١٨٤، ١٨٣، ١٨٠
 ٢٢٧، ٢٢٤، ٢١٩، ٢١٦
 الاشتراكية الثورية: ١٣٤
 الاشتراكية العلمية: ٢٤٦، ٩
 الاشتراكية الوطنية الوحدوية: ٢٤٣
 الاشتراكيون الديمقراطيون: ٢١٢
 الاشتراكيون الطوباليون: ١١١
 الاصلاح الاجتماعي: ١٦٨
 الاصلاح المستوري: ١٦٨
 الاصلاحات الزراعية: ١٣٥، ٩٤
 الاصلاحية العالمية: ١٢٧
 الاسطهاد التركي: ١٧٢
 افريقيا: ١٣، ٢٧، ٤٠، ٤٢، ٤٥، ٥٨ - ٥٦
 ، ١٢١، ١٢١، ١٦٩، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٦
 ، ٢٢٤، ٢٢٣، ٢١٢، ٢٠٦ - ٢٠٤
 ، ٢٤٦، ٢٤٤، ٢٤٠، ٢٣٩، ٢٣٦، ٢٣١، ٢٢٩
 افريقيا الجنوبية: ١٨٦، ٧٢، ٥٩
 - نظام البنيستن: ٥٩
 افريقيا السوداء: ٩٥
 الاقتصاد الحضري: ٩٧ - ٩٥
 الاقتصاد الريفي: ٩٦، ٩٥
 الاقتصاد السياسي: ٦٨، ٦٩، ٨٧، ٨٦، ١٨١
 الاقتصاد الكلاسيكي: ٢١، ٢٠
 الاقتصاد الوطني: ١٦٧، ٧٤
 الباتا: ١١٧، ١٣٠، ١٤٧، ١٤٩، ١٧٢
 المانيا: ١٢٠، ١٦٦، ١٧٦، ١٨٤، ١٨٨، ١٩٢
 ، ٢٢٨، ١٩٩
 امانوئيل، لرجيري: ٦٣
 الامبراطورية النمساوية: ١٦٨
 امريكا انظر الولايات المتحدة الامريكية
 امريكا الجنوبية: ٢٤٠
 امريكا الشالية: ٢٤٠، ٢٧، ٣٧، ٢٨، ٢٦، ١٧٣
 امريكا الكولومبية: ٧٦
 امريكا اللاتينية: ١٤، ١٤، ٢٢، ٢٦، ٣٧، ٣٣، ٣٧، ٣٩
 ، ٣٩، ٤٠، ٤٥، ٤٥، ٥٠، ٥٦، ٦٠، ٧٤، ٧٤، ٩٤
 ، ١٩١، ٩٧
 ، ١٢١، ١٧٣، ١٨٢، ١٨٧، ١٨٩، ١٨٧

- البيئة الرأسمالية: ١١٧
 البيئة الغربية: ٢٤٦
 بيرو: ٩٤
 البيروقراطية: ١٥٥، ١٥٦، ١٧٠
- (ت)
- التمويل البرجوازي: ٥٧
 التأويل الشوري: ٥٧
 التأويلات الدغافلية: ٦٢، ٥٧
 تايلاند: ٤٦
 تايوان: ٤٢، ٤٦، ١٨٩
 التبادل التجاري: ١٩٠، ١٧٤
 التبادل غير المكافئ: ٩٨، ٧٠، ٦٣
 التبادل المكافئ: ١٤٤
 التبعية: ١٤، ١٧، ١٩، ٢٣ - ٣١، ٣٢، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٣١، ٢٣
 ٤٤، ٤٧، ٧١، ٧٣، ٧٥ - ٧٧، ١١٥، ٢١٧
 ٢٤٥
- التبعية الاقتصادية: ١٩٦
 التبعية التكنولوجية: ٤٢
 التبعية الخارجية: ١٩
 التبعية المالية: ٣٣
 التبعية المتابعة: ١٥، ١٨، ٢٢
 التجانس الاجتماعي: ١٤٧
 التحالف الاشتراكي: ٧٣
 التحالف الشعبي: ٢٣٧، ١٤٨، ١٤٧
 التحالف الطبقي الشعبي: ٢١٥
 التحالف العائلي - الفلاحي: ١٣٥
 التحدث: ٨١، ١٣٩
 التحرر الوطني: ٨، ١٣، ٦٣، ٦٦، ٨٠، ٨٣، ١٢٠، ١٢٤
 ١٢٦، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٦
 ٢١٤، ٢١٥
 ٢٢٩، ٢٢٢، ٢١٥
 التحليل الاقتصادي: ٧٩، ٥٩
 التحليل السياسي: ١٠٠، ٦٢
 التحليل العلمي: ٢١٣
 التخطيط الاقتصادي: ١٣٣
 التخلف: ٧، ٢٠، ٣١، ٢٠، ٣٧، ٥٧، ٤٧، ٤٠، ٣٧، ٣١
 ١١١، ١١٤، ١٢٨، ١٣٢، ١٣٢، ١٤١، ١٤١، ١٥٥
 ٢٤٥، ٢٣٨، ٢١٢
 التخلف الرأسمالي: ٧٥، ٥٩، ٨
- البرازيل: ١٤، ١٨، ١٩، ٣٩، ٩٤، ٦٠، ١٧٦، ١٩١، ١٩٠، ١٨٧
 البراغماتية الانكلافية: ٧٩
 البرغلان: ١٨٤
 البرجوازية: ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٤، ٤١، ٤٠ - ٥٧، ٦٤، ٧٢، ٧٣، ٧٦، ٧٩، ٨٠، ٩٤، ١٦٦، ١٧٠، ١٨٥، ١٨٨، ٢٣٥، ٢٢٧
 البرجوازية الأوروبية: ١٦٥
 البرجوازية الديمقراتية: ١٦٤
 البرجوازية الرقة: ٥٧
 البرجوازية الريفية: ٢٣١
 البرجوازية الكمبرادورية: ٤٢
 البرجوازية المصرية للثورة: ١٧٢
 البرجوازية الوطنية: ٢٥، ٤٤، ٣٢، ٣٠، ١٨٥
 البرجوازية الوظيفية المخبرالية: ٤٤، ٣١
 البرجوازية اليونانية: ١٧٢
 البروليتاريا: ٦٤، ١٦٤، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٣
 البروليتاريون: ٩١
 بروور، انتوف: ٦٨ - ٦٦، ٧٠، ٧٧ - ٧٥
 بريجينيف، ليونيد: ١٥١
 بريطانيا: ١٨، ٧٠، ٧٨، ١٨٤، ١٩٩، ٢٢٨
 البطالة: ١٧٧، ١٧٧
 البعد الاقتصادي: ١٤٣
 البعد الثقافي: ٨١
 البعد السياسي: ١٤٣
 البلدان الاشتراكية: ٧
 البلدان العربية: ١٨٨
 البلدان التخلفية: ٢٢٤
 بلغاريا: ١٧٢
 البناء الاشتراكي: ٨
 البنك الدولي: ٣٤، ٤٧ - ٤٥، ٥٨، ٦٠، ٨٨، ١٦٧، ١٠٣، ١٧٦، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٠
 ٢٠٥
 بهلوبي، رضا: ٢٤٥
 بوخارين: ٢١
 البوفية: ٢٤٤
 بولندا: ١٦٨، ١٦٩، ١٧٨
 بولونيا: ١٣٧، ١١٥

- التراط التقافي: ٢٣٠، ٢١٦
 التراط اللبناني: ١٢١
 التراط الماركي: ١٢٠، ١٢٦، ٢٣٩
 التركستان: ٢٤١
 تركيا: ٤٤، ١٧٢، ١٨٤
 التشكيلة الاجتماعية: ٩٠
 شبکووصلداکیا: ١٥٢، ١٦٩
 المصنوع الرأسیلی: ٦٠، ٥٩
 المصنوع الكومبرادری: ٤٢
 التضامن الأوروبي: ٢٤٢
 التطور الایرانی: ١٧٩
 التفلل الشفاف الأوروبی: ٢٤٤
 التغير الاجتماعي: ١٣٣، ٤٨
 التخلوت الاجتماعي: ٦١
 التفت الاجتماعي: ٤٦
 التقسيم العرلي للعمل: ٦٠، ٦٢، ٩٧، ٩٩، ١٠٢
 التکامل الوطنی: ١٨٥
 التکنولوجیا: ٢٥، ٢٧، ٣١، ٤٧، ٦٧، ٦٨، ٧٨، ٨٠، ١٨٦، ١٨٥، ١٣٧، ٨٠
 التکنولوجیا الالکترونیة: ١٨٨
 التنظيم الاجتماعي: ١٣٨
 التنظيم السیلی: ١١٥
 التنظيم الطبی: ١٨٩
 التنمية: ١٥، ١٧، ٢٠، ١٩، ٢٤، ٢٥، ٢٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥٦، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٧٢، ٧٧، ١١١، ١٢٢، ١٣٥، ١٤٧، ١٥٧، ١٦٩، ١٧٤، ١٧٧، ١٨٦، ١٨٨، ١٨٩، ١٨٨
 التنمية الاقتصادية: ١٢٢، ٤١
 التنمية الرأسیلیة: ٨٨، ٩٨، ٩٤، ١٢٢، ١٢٥ - ١٢٦
 التنمية الرثة: ٥٧
 التنمية الزراعیة: ١٣٩، ٨٠
 التنمية الصناعیة: ٨٠
 التنمية العمالیة: ١٤٦
 التنمية المستقلة: ٤٤، ٣٧
 التنمية الوطنية: ٢٠٧، ٤٢
 التوسع الأوروبي: ٢٤١
 التوسع الرأسیلی: ٨، ٩، ١٥ - ١٧، ١٩، ٢٠
- (ج)
 الجالية الأوروبیة: ٢٤٢
 الجالية اليهودیة الاسرائيلیة: ٢٤٢
 الجدال السیلی: ١٤٥، ١٧٨
 الجدال الصحفی: ٧٣
 جزر الكلریي: ١٧٨
- (ث)
 الثورة العدنیة: ٢٤٢
 الثورة الفعلیة: ١٨٧
 الثقة الأوروبیة: ٢٤٦، ٤٠، ٢٨، ٢٤٢
 الثقة التركیة: ٢٤٣
 الثقة الصينیة: ٤٧
 الثقة العربیة: ٢٣٥
 الثقة الغربية: ٢٤٥، ٣١
 الثقة المارکسیة: ١٧٤
 الثقة المصریة: ٢٤٥
 الثورة الاسلامیة الایرانیة: ٢٠٦، ٨١
 الثورة الاشتراكیة: ٨، ٩، ١٣، ٦٦، ١٢١، ١٣٦
 الثورة البرجوازیة: ١٢٢، ١٢١، ٦٦
 الثورة البرجوازیة - الفلاحیة: ٢١٥، ٢١٤
 الثورة الثقافية: ١٣٧، ٢٣٦
 ثورة ١٧ تشرين الأول / اکتوبر (١٩١٧): ٥٧، ١٣٣، ١٣٤
 الثورة الصناعیة: ٢٢٧
 الثورة الصينیة: ١٢١، ١٣٣، ١٣٦، ٢١٥، ٢٢٠
 ثورة میجي: ٢٤٥
 الثورة الوطنية الديمقراطيّة: ٤٤

- الجمعيات التعاونية: ١٠٧، ١١٥، ١٣٤، ١٤٠، ١٤٨
- الجمعيات التعاونية الصينية: ١٥٩
- (ح)
- الحرب العالمية الأولى: ٤٤، ١٣٥، ١٣٤، ٢٢٧
- الحرب العالمية الثانية: ١٣، ١٤، ٢٢، ٢٨، ٥٩، ٨٥، ٩٣، ١٣٠، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٥، ٢٣٩
- الحركات الثقافية: ١٢٧
- الحركات السياسية: ١٦٣
- الحركات الوطنية التقليدية: ٤٢
- الحركة الإسلامية: ١٢٧
- حركة التحرر الوطني: ٥٧، ٦٠، ١٢٠
- حركة تركيا الفتاة: ١٧٢
- حركة الشارتم: ٢٦، ١٢٩
- الحركة الشيوعية التركية: ٢٤٣
- الحركة العمالية الأوروبية: ٥٦، ١٢٧، ١٢٠
- الحركة العمالية الغربية: ٢٤٢
- الحزب الاشتراكي الثوري: ١٣٣
- حزب الياسوك (اليونان): ٢٠٣
- الحزب الشيوعي الصيني: ١٣٥، ٢٣٧
- الحزب الوطني (الكومتانغ): ١٣٦
- الحضارة العربية - الاسلامية: ٢٣٥
- المضادة الغربية: ٢٤٠
- الحقوق الديمقراطية: ١٥٥
- الحقوق السياسية: ٦٥
- (خ)
- الخديوي اسماعيل انظر اسماعيل بشاشة
- خروفشوف، نيكيتا: ٩٠، ١٥١
- الخطاب الاقتصادي: ١٧٦
- الخطاب الليبرالي: ١٥٦
- الخفيف، روح الموسوي: ٨١
- (د)
- الدخل الزراعي: ٩٩
- الدخل القومي: ٥٨، ٦٠، ٨٦، ١٥٥
- دوريات
- قضايا فكرية: ١٤٦
- (ر)
- الرأسمالية: ٧، ١٣، ١٥، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٣٣، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٦، ٧٩، ٨٢، ٨٣، ٨٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١١٢، ١١٦، ١١٨، ١٢٤، ١٢٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٧، ١٦٦، ١٧٥، ١٨٠، ١٨١، ١٨٧، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٢٧، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٧-٢٤٨
- رأسمالية الأطراف: ١٤٦
- رأسمالية الانكليزية: ٧٦
- رأسمالية الأوروبية: ٧٦
- رأسمالية المركزية: ١٣٤

الرأسمالية اليابانية: ١٥٦

الرأسماليون: ٩١

الرواندا: ١٤، ١٨، ١٩، ١٠٣

روستو: ٧٧، ٦٠

رومانيا: ١٧١

رومانيا: ١٥٢، ١٦٩، ١٧٢

الربع النقطي: ١٩١

ريفلان، وونالد: ١٥٥، ١٩٨، ٢٠٥، ٢٠٧

(ز)

زمبابوي: ٢٤١، ٧٤

(ص)

ساحل العاج: ٤٢، ٣٣

ستلين، جوزيف: ١٢٠، ١٣٤، ١٤٨، ١٦٦

ال سعودية: ٣٣

السلطة السوفياتية: ١٥٠

السلطوية: ١١٤

السلع الاستهلاكية: ١٩٧، ٦٧، ٢٤

السلع الانتاجية: ٦٧

السلفية الإسلامية: ٢٤٤

السلفية الماركسية: ١٢٧

سميث، آدام: ٢٢٦

سميث، شيلا: ١٠٠، ٧٣، ٦٨

سنغافورة: ٤٦

الستان: ١٨٨، ١٧٦

سنفيلي ري: ٤٧

سوريا: ٦٠، ١٧١، ١٧٢

السوفيات: ١٤٢، ١٥٢

السوق الأوروبية المشتركة: ٢٠٠، ١٩٩

السويد: ٩٩، ٨٩

السياسات الكيتزرية: ٩٨، ٧٠

السياسة الاشتراكية الديمقراطيّة: ٢٧

السياسة الاتصالية: ٨٧

سييريا: ٢٤١

(ش)

شانغهاي: ١٣٥

الشرق الأوسط: ٩٣، ٤٥

(ص)

الصحوة الدينية: ١٢٦

الصراعات الاجتماعية: ١٦٨، ٣٢

الصراعات الطبقية: ١٦٤، ١٦٥، ١٧٤

الصراعات القومية: ١٦٥

صربيا: ١٧٢

صناديق النقد الدولي: ٧٠، ١٧٦، ١٨٥، ١٩٩،

٢٠٠

الصين: ١٤، ٧، ٢٩، ٥١، ٣٨، ٥٧، ٥٩، ٧٤، ٨٠،

٨٧، ٩٣، ٨٩، ١١٧، ٩٣، ١٢٨، ١٢٢ - ١٢٠

١٣٠ - ١٣٣، ١٣٥ - ١٣٩، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٣ - ١٣٩

١٥٧، ١٥٢، ١٥١، ١٤٧ - ١٤٩، ١٤٩، ١٦٩

١٧٠، ١٧٤، ١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ١٨٣، ١٨٣، ١٨٩

٢٢٣، ٢٢١، ٢١٢، ٢٠٨، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٥

- العلاقات الخارجية: ١٧٠

(ص)

الفنان الاجتماعي: ١٥٥

(ط)

الطبقات الاجتماعية: ١٧٥، ١٧٦، ٢٢٦

الطبقة التكنوقراطية - العسكرية - الرأسمالية: ٥٠

(ظ)

الظواهر الاتصالية: ٦٩، ١٠٩

الظواهر الطبيعية: ٢٢٦

(ع)

- العالم الاسلامي: ٢٤٤، ٢٠٦
 العالم الثالث: ٣١، ٢٥ - ٢٢، ١٧، ١٤، ٩، ٨
 - ٣٣، ٥٩ - ٤١، ٤٤، ٤٨، ٤٦، ٥٥، ٤٩
 ، ٨١، ٧٩، ٧٨، ٧٥، ٧٤، ٧٢، ٧١، ٦٣
 - ١٢٠، ١١٥، ١٠٢ - ١٠٠، ٩٧، ٩٦، ٨٨
 ، ١٢٤، ١٢٨، ١٢٠، ١٢٢ - ١٢١، ١٢٣
 ، ١٨٨، ١٨٥ - ١٨٧، ١٨٣، ١٨٢ - ١٨٥
 ، ٢٠٤، ٢٠١، ١٩٩، ١٩٢، ١٩١
 ، ٢١٣، ٢١٢، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٩، ٢٠٦
 ، ٢٣٧ - ٢٣٧، ٢٣٩ - ٢٤٧
- العالم العربي - الاسلامي: ٢٣٥
 العالم المسيحي: ١٦٦
 عبد الناصر، جمال: ٢٤٥
 العراق: ٦٠
 العرب: ٤٣، ١٧١، ١٧٨، ١٩٢، ٢٤٦، ٢٤١
 علاقات الاتصال الراسمالية: ١٤٤، ٥٩، ١٧، ٨
 علاقات التبادل: ١١٠
 علم الاجتماع الوظيفي: ٢٠
 العلم الاجتماعي: ١٦٤
 علم الاقتصاد: ٧٩، ٧١
 علم الاقتصاد الكلاسيكي: ٢٢٥
 علم التاريخ: ٦٦
 علم السياسة البراغماتيكي: ٢٠
 العمل الشوري: ٢٢٨
 العمل السياسي: ٥٥
 العمل البلوبي: ١٢٤
 العنف الاجتماعي: ١١٣
 العنف الطيفي: ١١٢

(ق)

- قائمة القيمة: ٩٨، ٩٩، ١٠٩، ١٣١، ١٣٢، ١٤٤، ١٤٧، ١٣٠، ١٢١، ٩٣، ٨٠، ٧٤، ٥٧
 ، ١٤٧، ١٤٨
 القطاع العسكري: ٩٠
 القوفاز: ٢٤١
 القوميات الاوروبية: ١٦٦
 القومية الایرانیة: ٢٤٣
 القومية الصينية: ١٧٠
 القومية العربية: ١٧٢
 قسوة العمل: ٦٣، ٦٧، ٦٩ - ٦٩، ٧١، ٧٩، ١٠٠، ١٤٩، ١٣٢، ١٠٩
 ، ١١٩، ٨٩، ٦١، ٤١، ١٨، ١٥، ١٥٤
 ، ١٢٥، ١٥٠، ١٥٠، ١٨٥، ٢٢٧، ٢١٦، ٢٠٢
 ، ١٤٨، ١٣٠، ١٢٠، ٦٦، ١٠٦
 ، ١٥٨
 القوى الاقتصادية: ١١٤
 قوى الاتصال: ٩، ١٣ - ١٣، ٢٨، ٢٤، ٢٢، ٢٠، ١٥
 ، ٤٠، ٤٣، ٤٤، ٥٥، ٤٤، ٤٣، ٦٣، ٦٥، ٦٧، ٦٩
 ، ١٢٣، ١٢٨، ١٢٤ - ١٢٢، ١١٩، ٧٥، ٧٤
 ، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٨، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٠
 ، ٢٤٦، ٢٣٨، ٢٢٧، ٢٢٥، ٢٣٨
 ، ١٥٢
 القوى الایدیولوجیة: ٩
 القوى البرجوازية: ٥٧
 القوى التاريخیة: ١٦

(خ)

- غاليف، سلطان: ٢٤٣
 غانا: ١٨
 غواتيملا: ٩٥، ٧٤
 فرانك، اندریه: ٢١٣، ٢٠٤
 فرنسا: ١٨، ١٩، ١٠٢، ١٧٦، ١٧٨، ١٧٦، ١٩٩
 ، ٢٢٨، ٢٠٣

(ف)

- الاجتياح الاسرائيلي: ١٨٦
 لجنة براندت الاشتراكية الديمقراطية الاوروبية: ١٩٧
 ٢٠٥
- اللغة الانكليزية: ١٧٤
 اللغة التركية: ٢٤٣
 اللغة السياسية: ١٦٣
 لكمبورغ، روزا: ٢١٤، ٢١، ١٢٠، ١١٨، ٧٨، ٧٧، ٧٥، ٢١، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٢، ١٤٤، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٣، ٢٢٩ - ٢٢٧
 اللبنانية: ٦٢، ١١٦، ١٢٥، ١٢٠، ١٢٧ - ١٣٦، ١٣٦
 ٢٢٧، ٢٣٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٣٨
- (م)
- المدينة التاريخية: ٧١، ٧٨ - ٧٩، ٨١، ١٢٧، ١٦٣، ١٢٦، ٢٢٦
 ماركس، كارل: ٦٢، ٦٩، ٧٩، ٧٥، ١٠٢، ١٠٧، ١٠٩، ١١١، ١١٢، ١٢٩، ١٤١، ١٥٢، ١٦٤، ١٨٣، ٢١٤، ٢٢٠، ٢٢٤ - ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٨، ٢٣٠، ٢٣٨، ٢٣٠، ٢٣٨، ٢٣٦ - ٢٣٤
 الماركسية: ٨، ٩، ٢٠، ٢١، ٥٧، ٥٩، ٦٣، ٦٢، ٥٩، ٧٦، ٧٩، ٨٦، ٩٧، ١٠٠، ١٠٨، ١١٢، ١٢٣، ١٢٥ - ١٢٧، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٨، ١٤٢، ١٥٢، ١٦٣، ١٦٣، ١٨١، ٢١٩، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٩ - ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٦ - ٢٣٤
 الماركسية الأكاديمية: ٨٠
 الماركسية التقليدية: ١٢٨
 الماركسية الديوغذائية: ٧١
 الماركسية الغربية: ٦٣، ١٢٥، ٢٢٤
 الماركسية اللبنانية: ٢١٢
 الماركسيون: ٦٩
 مالابو: ٤٦، ٤٢
 الماري: ٨٧، ٨٩، ١٢١، ١٢٥ - ١٢٧، ١٣٥، ١٣٥ - ١٣٦
 ١٣٨ - ١٣٦
 ١٤٤، ١٤٥، ١٥٩، ١٥٩، ١٨٠، ١٨٣
 ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٣٨، ٢٣٧، ٢٣٢، ٢٣٠، ٢٣٠، ٢٣٧
 المتفون العرب: ١٧٢
 المجتمع الاشتراكي: ١٤٢
 المجتمع الالماني: ١٢٤
 المجتمع الامريكي: ١٢٤
- قوى التقليدية: ٨٠
 قوى الرأسمالية: ١٥٨، ١٤٨، ١٠، ١١٨، ١٧٧، ١٦٨، ١٦٨، ٢١٨، ٢٤٢، ٢٤١
 قوى الشعبية: ٩، ٥٠، ١٣٣، ١٩٠، ١٨١، ١٩٢
 قوى العسكرية: ٢٠٦
- (ك)
- كتب
 أزمة الاستهلاك: ٢٠٤
 الأزمة، أية أزمة؟: ٢٠٥، ٢٠٤
 أزمة المجتمع العربي: ٢٤٥، ٢٣٥، ١٤٦، ١٠
 الاستهلاك رائد الرأسمالية: ٥٨
 الاطروحات الماركسية حول الاستهلاك: ٦٧
 الأمة العربية، القومية وصراع الطبقات: ١٧٢
 رأس المال: ٦٩
 صراع الطبقات في الاتحاد السوفيتي: ١٤٠
 الطبقة والأمة في التاريخ: ١٦٦
 الملوية والتحريفة: ١١٩
 مستقبل الماوية: ١٣٥، ١٤٣، ١٤٤، ١٨١، ٢٠٥
 من أجل الخروج من الأزمة: ١٩٧
 الكفاح الاشتراكي: ٢١
 الكفاح السياسي: ١٥٣
 كندا: ٣٢، ٧٤، ٨١
 كوريا: ١١٧، ١٢١، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٩
 كوريا: ٩٣، ٥٠ - ٤٦
 كوريا الجنوبية: ٤٢، ٤٧، ٤٦، ١٨٨
 كوريا الشمالية: ٤٧، ٤٧، ٤٦
 كولومبيا: ٩٤
 الكولونيالية البرجوازية: ١٦٩
 الكومبرادورية التجيرية: ٧٨
 الكومبرادورية الصناعية: ٧٨
 حكومة باريس (١٨٧١): ١٢٩، ٢٦
 الكيان الصهيوني: ٤٣
 الكيتزية: ٢٠٢
 كينيا: ٣٣، ٤٢، ٤٢، ٢٤١
- (ل)
- اللامركزية الاقليمية: ١٣٨
 لبنان

- المجتمع الأوروبي: ١٢٧
 المجتمع الرأسمالي: ١٠٩، ١٣٧، ١٤١، ١٣٧
 المجتمع السوفيتي: ٩٠، ١٢٢، ١٣١، ١٢٤، ١٣٢، ١٣٢
 المجتمع الشيوعي: ١١٢، ١١١
 المجتمع الصهيوني: ١٢٨، ١٤٣، ١٥٧، ١٨٠
 المجتمع العربي: ٢٣٦
 المجتمع الغربي: ١٢٩
 المجتمع الغربي الامريكي: ٢٤٢
 المجتمع الغربي الأوروبي: ٢٤٢
 المجتمع الاطلسي: ١٢٨، ١١٢، ١١١، ١٠٨
 المجتمع المغربي: ٢١٧، ١٨١، ١٥٧
 المجتمع الملندي: ٢١١، ١٣٧، ٢٨
 المجتمع الملندي: ١٧١
 المجتمعات الأسيوية: ٩
 المجتمعات الافريقية: ٩
 المجتمعات الريفية: ٩٢
 المجتمعات المركزية: ١٨٥
 المجر: ١٣٩، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٥، ١٥١، ١٩٩، ١٨٣، ١٦٩
 محمد علي باشا: ٢٤٥، ٤٤، ٣١
 المحيط الهادئ: ١٨٩
 المركبة الادارية: ١٣٨
 المستقبل الاشتراكي: ٢٢٤
 المسلمين: ٢٣٥
 المسلمين العرب: ١٧١
 مصر: ٧، ٨، ٣١، ٣٨، ٤٤، ٤٣، ٩٣، ٩٠، ٢٤٥، ١٧٢، ١٧١
 المصريون: ١٧٢
 معسكر القرى الخضراء (اوروبا): ٢٠٣
 المغرب: ١٧٦
 المكسيك: ٢٢، ٣٩، ٩٤، ٨١، ٢٢
 المنافسة الاقتصادية: ٥٦
 المنطقة العربية: ١٧٠، ١٧٢، ١٩١
 المنظمات الشعبية: ١٢٠
 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: ٨٨
 منظمة الورحلة والتقدم التركية: ١٧٢
 منغوليا: ٢٤٣
 مؤتمر باندونغ (١٩٥٥): ٤١، ٣٠
- (ن)
- الناصرية: ١٧٢
 ندوة كوزتسا (ابطاليا: ١٩٨١): ٢٠٥
 ندوة نابولي (٢٩٨٣): ٢٠٥
 التزعة الغربية: ٢٤٦
 التزعة الوطنية: ٨٠
 النضال الاجتماعي: ١٨٨
 النضال التحرري: ٨٠
 النضال السياسي: ١٨٨
 النضال الوطني: ١٩٢
 النظام الاجتماعي الرأسمالي: ٦٤
 النظام الاقتصادي: ١١٣، ١٤٤
 النظام الرأسمالي: ٣٥، ٢٦-٢٣، ١٨، ١٤، ١٣، ٣٧، ٧٦، ٧٨، ٦٧، ٥٧، ٥١، ٣٨، ٣٧، ٩٧، ١٣٢-١٣١، ١١٤، ١٠٩، ١٠٧، ١٠١، ٩٧
 ١٥٤، ١٦٤، ١٨٠، ١٦٤، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٤
 ٢٤٦، ٢٣٢، ٢٣١
 النظام السرالي: ١٤٨
 النظام السوفيتي: ١٤٢
 النظام الشيوعي: ٨٦
 النظام الصهيوني: ١٣٩
 النظم الاجتماعية: ٥٦
 النظم الادارية: ١٦٥
 النظم الدكتاتورية: ٤١
 النظم الكولونيالية: ١٣، ٢٧
 التقابات المالية: ١٢٠
 النمو الاقتصادي: ١٨٥
 النمو الرأسمالي: ٩٣
 النهضة الأوروبية: ٢٢٥
 النهضة العربية: ١٧٢
 نيكاراغوا: ١٩١، ٩٤
- (هـ)
- هتلر، أدولف: ٢٢٠

الوطن العربي: ١٠٢، ٩٤، ٥٠، ٤٥ - ٤٢، ٣٣	المجرة الريفية: ١٠٠
١٣٤، ١٧٢، ١٨٩، ١٩١، ٢٠٤ - ٢٠٦	المجرة العربية: ١٨٧
٢٤٦، ٢٠٨	المند: ١٤، ٣٨، ٤١، ٩٧، ٦٣، ٦٠، ١٤٥
الوعي الاشتراكي: ٢٣١	٢٣٦ - ١٧١، ١٩٠
الوعي السياسي: ٢٤١، ١٢٦، ١٦	الهندوكية: ٢٤٤
الوعي الطبقي: ٢٢٥	الهنود: ١٧٣
الولايات المتحدة الامريكية: ١٣، ١٨، ٣٢، ٥٠	هولاند، سينوارت: ١٩٧، ٢٠١
٧٠، ٧٤، ٧٦، ٧٧، ٨١، ٨٩، ٩٩، ١٣١	هونغ كونغ: ١٨٩
١٨٠، ١٧٣ - ١٧٨، ١٨٤، ١٩١، ١٩٩	المورقة الثقافية: ٨١
٢١٦، ٢٠٤، ٢٠٢، ٢٠١	الميمنة العسكرية: ١٣
- نظام الرق: ٥٩	

(و)

وارن، بيل: ٥٨، ٦١، ٦٣ - ٦٦، ٦٦، ٧٠، ٧٣ - ٧٥، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ١٠٠، ١٢٨، ١٥٢، ١٨٥، ٢٠٥	وارن، بيل: ٥٨، ٦١، ٦٣ - ٦٦، ٦٦، ٧٠، ٧٣ - ٧٥، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ١٠٠، ١٢٨، ١٥٢، ١٨٥، ٢٠٥
٢١٣	٢١٣
الوحدة الانتاجية: ١١٢	الوحدة الانتاجية: ١١٢
اليابان: ٢٦، ٢٩، ٣٧، ٣٨، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧	الوحدة الاوروبية: ١٧٦، ١٧٧
١٨٩، ٢٤٥، ٢٠٨، ٢٠٢، ١٩٩	الوحدة النسائية: ١٦٩
يوغوسلافيا: ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٩، ١٤٥، ١٤٧	الوحدة المثلثية: ١٧١
١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٩، ١٦٩	
اليونان: ١٨٤، ١٧٢	

مسدا الكتابة
سد.. أم عاذ الدكHoward
- سرى رئسى بطرسون

د. سليمان الحسني

ولد في القاهرة عام 1951

حصل على دكتوراه في الأدباء من جامعة باريس عام

1982

حصل في الدراسة الأكاديمية في القاهرة من 1979 إلى 1981، ثم في وزارة التعليم العالي من 1981 إلى 1984، كمساعد أستاذ في كلية التربية بجامعة باريس ووكيل، مديرًا للمعهد الأفريقي للخطابة والآداب الأكاديمية التابع للأمم المتحدة من 1984 إلى 1988، يحصل على 1988 مديرًا لكتاب الأفريقي لطبع القرآن والتلاوة، وبارف، معلم ورئيسي بجامعة دارالبيهقى للدراسات العليا ببارف، التابع لجامعة الأمم المتحدة.

مراجعه ■

له أكثر من عاشر من كتابات نشرت باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، أخيرها: *التطور العلمي في مصر*، 1992؛ *الخطابة والآداب في التاريخ وهي المحة الأفريقية*، 1993، وقد صدر عن دار الخطابة، الأزهر الشريف، الفيوم وصراح العظيم، 1993؛ من دار ابن رشد: *أربعة تجسيع مصر*، 1995 من دار التضليل العربي. وأدبه مكتوب في مجلة *التضليل العربي*.

مركز دراسات الوحدة العربية

بابية ١٠٣٦٢٧٩٤، شارع الون

ص. ب. ٦٠٠٣٦ - ٦١٥ - جروه - ليزان

تلفون: ٢٢٣٣٨٨٧ - ٢٢٣٣٨٨٨ - ٢٢٣٣٨٨٩

fax: ٢٢٣٣٨٨٩

العنوان: ٢٢٣٣٨٨٩ - ٢٢٣٣٨٨٧ - ٢٢٣٣٨٨٦

العنوان

